

مُحَاضِرَات
فِي
السِّيَاسَةِ وَالْمَعْرِفَةِ



غَسَّانُ تَوَيْنِي



مُحَاضِرَات
فِي
السِّيَاسَةِ وَالْمَعْرِفَةِ



غَسَّانُ تَوَيْنِي



© دار النهار للنشر، ١٩٩٧

ISBN 2 - 84289 - 018 - 3

الفهرس

٩	المقدمة
١٤	الباب الأول - لبنان: النظام واصلاحه
١٧	قضية الشباب اللبناني
٢٩	انتخابات الجبل وبرنامج التغيير
٤٣	الديموقراطية على المحك
٥٥	الرفضية في السياسة
٦٥	الثورة الدستورية، هذه هي
٧١	الجنوب: القضية العسكرية وابعادها السياسية والدولية
٩١	لبنان وحروب ما بعد الحرب
١٠٣	اي لبنان في السلام؟
١١١	مستقبل لبنان والواقع العربي
١١٩	الحريات الاعلامية
١٢٤	الباب الثاني - العروبة والعالم
١٢٧	نحن في المعترك
١٣٩	أزمة الحكم بعد النكسة

الحكم العربي قبل النكسة وبعدها	١٥٣
الشباب العربي أمام المستقبل	١٦٣
قراءة ثانية في القومية العربية	١٧١
أزمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي	١٨٧
الثقافة العربية والقرار السياسي	١٩٧
الديمقراطية وآفاق المستقبل	٢٠٩
٢١٨ الباب الثالث - أكاديميات	
مواضع الضعف في المجتمعات الحرة	٢٢١
الجامعة ورسالة لبنان	٢٢٧
احلال القلب في العقل	٢٣٥
الأسوار التي حطمها التاريخ	٢٤١
والحق تعرفونه... في المعرفة والحريّة	٢٤٧
المعرفة الحرة طريق التاريخ المقبل	٢٥٣
في علم الانسان والفرح والحزن والمسؤوليّة	٢٦٥
الحوار المسيحي الاسلامي ، امتثاف التراث وتحديث القديم	٢٧١

٢٧٥ ملحق

مقدمت

بقلم نوآف سلام

كما في افتتاحياته وخطبه وأحاديثه ، يطرح علينا غسان تويني في محاضراته التحدي الأصعب .

أوافقته أم خالفته ،

أأيدته أم ناقضته ،

أشاركته الاستتاج أم عارضته ،

أتبنيت اقتراحاته ، أم رفضتها ،

فأنت معه في تحدٍّ دائم ، لأنه يتحدى العقل ، ناهيك ، بـ «إحلال القلب في العقل» .

والتحدي ليس وليد جرأة آراء تويني وتجديدها فحسب ، بل هو ملازم لطريقته

الجدلية ، وسعيه وراء الحوار ، بحثاً عن الحقيقة . والأجوبة عنده ليست أجوبة ، إلا بوصفها احتمالات أسئلة .

المفكر الرؤيوي في غسان تويني المحاضر يتفوق على السياسي المجرب ، بينما يتنافس فيه

الصحافي المتابع للحدث مع الأكاديمي الباحث عن «ماورائيات» الحدث ، ليأتي الفيلسوف

معلناً شمولية النظرة التي بها يتفوق على تحليل عالم السياسة . وهو الرجل العملي الذي

يبحث عن توازنه مع الإنسان المثالي ، بحيث لا يتقص عمله أو تحريضه على العمل ، شيئاً

من دعوته إلى إعلاء القيم .

وحين نقرأ محاضراته ، نكتشف منهجاً يحكمها:

تأثر واضح بتصنيف ارسطو «للمقولات»، وأثر لتمييز كانط بين «المفاهيم» و«الصور» و«الاشياء» وتحديد لها. فهو غالباً ما يستهل محاضراته بالتدقيق في معاني المفردات، وتعريف المصطلحات، أكان موضوعها «الشباب» أو «الرفضية»، أو حتى «الحرية» أو «الديموقراطية».

وهو ابن مدرسة سقراط والمجدلين من بعده، تهمة العلاقة بين الشيء ونقيضه، وتستوفقه المغارقات الى درجة تأسيس تحليله كله أحياناً عليها كما في «الحرية وأزمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي»، أو «مستقبل لبنان والواقع العربي». وتويني، الشديد الحرص على «عملية» أسلوبه، لا يجعل التحليل الأكاديمي حداً، بل يحوله مدخلاً لمرافعات شرسة دفاعاً عن الحريات، ونقد أكثر شراسة للممارسات السياسية في مستوياتها المحلية، كما في تقويمه لـ «الاستفتاء الانتخابي في الشوف» أو مستوياتها القومية، كما في معالجته لـ «أزمة الحكم بعد النكسة».

ومن سمات منهجه، عدم الاكتفاء بتشخيص العلل. فهو رجل عمل وسياسي «براغماتي» أولاً، يسعى الى الوصول في كل محاضراته الى استنتاجات علاجية، حتى وان اقتضت على خطوط عامة، كما في «أي لبنان في السلام؟».

فكر توينني، كما يتجلى في محاضراته، ليس نابعاً من «إيديولوجية» ما، تدعي الشمول أو الكمال، انه فكر «ليبرالي»، نهضوي ومتجدد، وليد الايمان بالحرية والتجربة التراكمية، يسعى الى المعرفة الأوسع والى المجتمع الأفضل.

ولعل أهم محاور فكره هي: أولاً: الحرية. وهي عنده «حرية العقل» قبل أي شيء آخر («الحكم العربي قبل النكسة وبعدها»). ولأن «الحرية» تعني حرية «الاختيار»، فهي في «أساس» الديمقراطية. وهي تقتض «المجتمع الحر»، وتتطلب وجود «الاحرار».

أما «التعاقد الاعلامي الحر»، فيعني ان الحرية «ليست مسؤولة تجاه السلطة، أي سلطة، بل هي السلطة. كل السلطة مسؤولة تجاه الحرية وعن صيانتها». لكنه يرى أيضاً ان لا حريات بدون شروطها الموضوعية وأبرزها «المجتمع المنحرف من العوز والفقر... والحوف» («الحريات الاعلامية»).

و«كسب الحريات» هو الهدف الأول لمحركة «الشباب» («قضية الشباب اللبناني»)، فالحرية هي «الجوهر» الذي يمنح «الاستقلال» قيمة ايجابية («نحن في المعترك»)، ولا مستقبل للشباب العربي «يصنعه بنفسه» إلا اذا «آمن الحرية» («الشباب العربي أمام المستقبل»).

ثانياً: الديمقراطية. يدور معظم ما كتبه توينني في هذا المجال حول تحليل واقع الحياة السياسية في لبنان ونقدها، دون أن يهمل مكونات أزمة الديمقراطية في العالم العربي في بعض محاضراته، لا سيما في «الحرية وأزمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي».

«متى وضعنا الديمقراطية اللبنانية على المحك، وجدناها وهمًا لا حقيقة»، يقول توينني في محاضراته عام ١٩٥٧ في «الندوة اللبنانية». وحين يعود الى عيوب «النظام اللبناني» في

«الثورة الدستورية، هذه هي» يرى ان النظام اللبناني أدى الى «جمود سياسي، احتكار للحكم، فساد واقساد، هوة بين الشعب والدولة». أما سبب ذلك، فيحدده تويني في ما كان قد أطلق عليه في «الديموقراطية على المحك» اسم «التعاقد الجهنمي»، أي «الدستور الفعلي غير المكتوب» الذي به يحكم لبنان. وربما كانت بلورة تويني لـ «مادتي» هذا «التعاقد» إحدى أهم مساهماته الفكرية في تحليل الحياة السياسية اللبنانية. يقول:

«هو تعاقد بين الشعب كناخب وبين متسلمي السلطة، يمثل الشعب الناخب في هذا التعاقد نوابه أيًا كانوا، ويمثل السلطة ماسك زمامها أيًا كان. والعقد بسيط مؤلف من مادتين:

— المادة الأولى، يضع النواب بموجبها أنفسهم تحت تصرف السلطة، يسارونها ويسيرونها أعمالها، ويسترون عليها، ويسترون.

— والمادة الثانية، تضع بموجبها السلطة تحت تصرف النواب أجهزة الدولة بكاملها من البوليس حتى القاضي، بحيث يضمن النواب إعادة انتخابهم عن طريق ما يؤدون لناخبهم، عبر السياسة، من خدمات».

أما نتائج «التعاقد» هذا ومفاعيله فهي الآتية:

«بموجب هذا التعاقد الجهنمي، يفرض على النائب أن يكون مختار ضيقة وسمسار وظائف، ومخلص معاملات، فضلاً عن كونه حكومياً، بحيث يستحيل عليه أن يكون من يجب أن يكون: وكيلاً عن الشعب وقائلاً له ورقياً باسمه.

فحين يطالب النائب بالتطهير، عليه أن ينسى ما يطالب به، ليرتب الصفقات ويدبر الوظائف... أو لا ينتخب! واذ يتغنى النائب بالعدالة، ويطالب بحصانات القضاء، نجلده يهرع لاجراج فلان من السجن أو ادخال فلان اليه... حتى لا يخلد في الانتخابات.

وعلى الوزراء والرؤساء كذلك، بموجب هذا التعاقد، ان يقولوا ما لا يعتقدون، وأن يفعلوا غير ما يقولون... فاذا جاء في بيان وزاري ان الحكومة تعمل للاصلاح، عنى الاصلاح، أو هو استحالة، ارضاء للمحاسبين وانتقاماً من الأخصام، فضلاً عن كونه مجال الاثراء الأرحب».

ثالثاً: التاريخ. يدعو تويني الى اطلاق حرية العقل في نقد «الأوهام» وهدم «الأساطير» ومقاومة «الخرافات» التي تغذيها أنظمة الحكم العربية المأزومة، وبها تغذى. وأبرزها فكرة ان التاريخ «قدر» محتوم، وفيه «عدلاً» أو «ظلماً»، أو حتى ان للأثم عليه «حقوقاً» (أزمة الحكم بعد النكسة).

التاريخ عند تويني «تحد وجواب» بحسب مفهوم أرنولد تويني («قضية الشباب اللبناني»). وهو تطلع الى المستقبل، وفعل بناء وابتكار و«اختراع». ذلك ان «الحضارة وحدها تجعل للأرض تاريخاً وتدخل بالحكم أبواب التاريخ». («الحكم العربي قبل النكسة وبعدها»).

رابعاً: المعرفة. حيث ان «لا معرفة بلا حرية» عند تويني، فهو يرى «توأمة متلاحقة ديالكتيكياً بين المعرفة والحرية، ثم بين الحرية والمجتمع، وأخيراً بين المجتمع والمعرفة» («والحق تعرفون... في المعرفة والحرية»).

ولأنه يشدد على أهمية المعرفة في بناء المستقبل ، فهو يدعو الى «التواضع أمام ما نعرف كما أمام ما لا نعرف» محذراً من «تجبر المعرفة» ، الذي هو «أسوأ من تجبر القوة» («الأسوار التي حطمتها التاريخ»).

خاصاً: الإصلاح. منذ مطلع حياته العامة، وغسان تويني يبحث ويسأل عن السبل الكفيلة بكسر دائرة «التعاقد الجهني» الذي به يحكم لبنان.

ويرى الجواب مرة في «بيركليس ما» يقيم حكم «المواطن الأول» («الديموقراطية على المحك») ومرة بـ «الصفوة الشعبية» و«الحركات الشعبية الثورية» ، («مواضع الضعف في المجتمعات الحرة») ليعود الى تجربته مكتشفاً ان المطلوب بات «قيام أقلية برلمانية واعية متحركة ومتجاوبة مع الأكثرية الشعبية» - ولو صامته - قادرة على استنطاقها بالوسائل الديمقراطية المشروعة - بما فيها التظاهرات والاضرابات ، وان «الثورة» المطلوبة هي ثورة «في» الدستور من حيث «توصلها الشرعية» وليست «ضد الدستور أو ثورة عليه» («الثورة الدستورية ، هذه هي»).

غير ان كل محاولات تويني الاصلاحية اصطدمت بمنطق «التعاقد الجهني» الذي كان هو أدق من حلل عناصره وأفضل من شرح آلياته.

مأساة غسان تويني المفكر المحاضر - وهو النائب والوزير والسفير السابق في دولة «التعاقد الجهني» - مأساته مع قضية الإصلاح ، الذي يكاد أن يصبح أحجية الحياة السياسية اللبنانية ، تعبر في آن عن عمق مأزق النظام السياسي اللبناني ومدى جهل معظم حكامه وفسادهم ، وعن أزمة مريدي الإصلاح في هذا البلد . وربما كانت في كلماته نفسها ، بلاغة الأزمة حين يقول:

«يطلبون من التاريخ أكثر مما يعطون ، والتاريخ ... هو أن تجيء النتائج بنسبة الأسباب» .

كانون الثاني ١٩٩٧

محاضرات في السياسة والمعرفة



لَبَنَانُ : النِّظَامُ وَإِصْلَاحُهُ



قَضِيَّةُ الشَّبَابِ اللَّبْنَانِيِّ

محاضرة أُلقيت في «الندوة اللبنانية» ،
قاعة المكتبة الوطنية ، من ضمن سلسلة اشترك فيها شارل حلو
وشارل عمون وجورج نقاش .

١٩٥٠/٣/٢٠



الأسبوع الأسبق كان في لبنان اسبوع الشباب ...

اسبوع الشباب ، على ما في الشباب اللبناني من متناقضات !
ففي اليوم الذي كان يطلق فتى من عين عنوب الرصاص على رئيس
الوزراء ، مسجلاً على لبنان المحاولة الأولى للاغتيال السياسي ، كان طلاب بيروت
يتظاهرون أمام دور السينما للحؤول بين الناس وبينها ، بغية تخفيض أسعار خبزهم
الثقافي الهزيل .

متناقضات تجعلنا نتساءل ، ونحن نهم يبحث قضية الشباب اللبناني ، هل
لهذا الشباب قضية ، وماذا يجمع بين هذا الشباب : بين فتى عين عنوب الذي دخل
التاريخ وهو يلج باب النظارة ، وفتيان معهد الحقوق الذين دخلوا النظارة نفسها ،
برفقة وزير التربية ، ومضوا يشدون «كلنا للوطن» ... كأنهم اوقفوا في سبيل
الوطن ، وحرية الوطن ، ورغد الوطن ؟

سيداتي ، سادتي ،

معاذ الله ان تصبح قضية الوطن وقضية الشباب اللبناني ، قضية اغتالات
سياسية .

ولكنكم تقدرون ولا ريب ان من حقنا على جيل علقنا عليه آمال الخلاص ،

ان نسأله ، وقد وقف يصرخ «خفضوا أسعار السينما ، نريد ان تنتهي من استعباد اصحاب السينما» ثم ينشد كلنا للوطن - من حقنا ان نسأله: هل تحرير الوطن متوقف على خلاصنا من استعباد اصحاب السينما؟ الا يطلب منا الوطن غير السعي لتوفير ١٥ قرشاً من «خرجتنا»؟

من حقنا على الشباب ان نسأله: اين انت ايها الشباب ، إلام انت صائر ، ماذا تريد ، ماذا تريد ان تفعل وكيف تريد ان نكون كلنا للوطن؟
من حقنا على الشباب ان نسأله: الى اين انت ذاهب ، ايها الشباب ، ولماذا تتعلم ولماذا تنتظم في الجمعيات والمنظمات والأحزاب ، وفي سبيل أية معركة تعد نفسك ، وهل أعددت نفسك؟
بل من حقنا عليه ان نسأله: ايها الشباب ، هل لك قضية ، وهل تريد ان تخوض معركة ، ضد من ، ومع من؟

سيداتي ، سادتي ،

المحاضرة عمل علمي ، وقد علمنا أرسطو ان نبدأ كل سعي نحو المعرفة بتحديد معطيات الموضوع الأولية . فلندع توفيق حمدان جانباً مع سجنائه ، ولنتترك طلاب بيروت ينعمون بتعرفة السينما المخفضة ، لنلج ما هو أولى منهم وأهم .

سيداتي ، سادتي ،

ما هو الشباب ، ومن هم الشباب؟
ما هو الشباب اللبناني ، وهل يحسب على لبنان شباب حملوا السلاح ضد لبنان؟
هل للشباب قضية قائمة بذاتها ، مستقلة عن قضية الشعب الذي يتمون اليه؟

هل ثمة قضية بوسعنا ان نسميها ، علمياً ، قضية الشباب اللبناني؟
هل من قضية يجتمع فيها هذا الشباب ، بشتى نزعاته وميوله ، بل وطوائفه ، وعلى اختلاف مؤسساته وجمعياته ، وبالرغم من خروج بعضه على لبنان ولو جغرافياً؟

يقول ارنولد طويني ، فيلسوف التاريخ ، ان الحضارات تنمو بموجب ناموس التحدي والجواب: المجتمع يتحداه عوامل ، مادية أو معنوية ، فإذا هو رد التحدي ، كانت له حضارة ، وإلا ، زال من الوجود . اما العنصر الفعال في المجتمع ، وقل العنصر التقدمي - باذن من طويني - ، فهو العنصر الذي فيه قابلية التحدي . ووافقنا طويني اذا قلنا ان العنصر الذي يتحلى بهذه القابلية ، العنصر الذي تفيض حيويته على المجتمع ، والذي تشد قوته المجتمع الى مواكب التاريخ ، هو عنصر الشباب .

أمرطقة ما أقول؟

كلا... اني اعلم ان التاريخ من صنع العقل ، وان اكبر كبار التاريخ ، تاريخ الحضارة والثقافة ، هم اصحاب الحكمة أسياد المعرفة الذين شابوا في المعترك . ولكن العامل الفعّال في التاريخ هو الشباب .
ثم ، من قال ان الشباب عدو العقل والحكمة ، بل من قال ان الشباب يُعرف بلون الشعر؟

الشباب ، كالبروليتاريا في الديالكتيك الماركسي التي هي اكثر ما تكون قوة في يد أبطال من الطبقة البورجوازية ادر كوا ناموس التطور الصحيح ووضعوا انفسهم في تيار التقدم - الشباب قوة في يد من قد يلحقه الشيب وهو بعد في حلبة النضال .

سيداتي ، سادتي ،

لقد رزح مجتمعنا تحت عبء الاستعمار مئآت السنين ، بعد ان فرغ من تأدية رسالة يجعلها الغرب اكثر مما نجلها نحن ، فجاء الغرب يصفعنا بتحد أعنف ما يكون التحدي . جاء الغرب يطل علينا بثورات في سبيل حقوق الانسان ، وبدول تحرر فيها الشعب ، وينظم للحياة السياسية ، منورة هياكلها بالمثل ، وثقافة ينبع فيها العقل ويفيض منها الشعور - يطل علينا بذلك كله ، وفي يده سلاح الرصاص والمال ، وكأنه يقول: انا قلعة من الحضارة والتاريخ ، اريد ان استمر كرم ، فماذا تقولون ، وقد استسلمتم لاستثمار من هو دوني قوة ورقيا؟
فماذا قلنا للغرب؟

من ذا الذي رد تحدي الغرب؟

انهم الشباب ، الشباب الذين شابوا في معركة الشباب ، هبوا يستخلصون من سلاح الغرب سلاحاً ، ومن ماضيها ذخراً ، ليدعوا الشعب الذي هم منه الى التحرر والتقدم .

فابراهيم اليازجي الذي أطلق صرخة النهضة العربية ، واسكندر العازار الذي حكم عليه بالنفي ثلاث مرات ، وأديب اسحق الذي انشأ ثلاث جرائد في مصر وباريس دفاعاً عن حقوق العرب ، والياس الكركبي الذي كانت قصائده دعوة صريحة الى الثورة والنهوض العلمي ، وخليل الخوري مؤسس الصحافة الحرة في لبنان وسوريا ، وخطيب غامر المجاهد في سبيل الدستور ، وسليم سرعيس الذي تحدى عبد الحميد في مقالاته النارية ، والأمير أمين محمد ارسلان الذي أثار الرأي العام الأوروبي ضد تحكّم العثمانيين بالعرب ، - هؤلاء وغيرهم من أعلام النهضة الأدبية التي أيقظت الشعور الوطني وكانت أساس النهضة السياسية ، هؤلاء جميعاً بدأوا نضالهم في الجمعيات والصحف وهم فتيان ، لم يحل صغر سنهم دون احترام الأمة

لهم، بل كان لهم من عزمة الشباب وجسارة الشباب ذخراً استمدت منه الأمة حيويتها، وفي وقت كان الشعب غريباً عن كل ما يسمى مثلاً وطموحاً، يكفي من الحياة السياسية بالرضوخ لأوامر الدولة العلية.

شباب هم هؤلاء، أفلا يجوز لنا ان نقول ان الشباب هم غير عامة الشعب، وان لهم قضية خاصة، جامعة، مهما اختلفت نزعاتهم ومشاربهم؟ وهل نخطئ اذا قلنا ان الشباب عنصر الأمة الفعال، وانه القوة التي تدفع بالمجتمع صوب النور، انه القوة التي تحرر المجتمع؟ هل نخطئ اذا قلنا ان قضية الشباب هي دوماً قضية المثل التقدمية؟

إن دور الشباب اللبناني او العربي بوجه الإجمال، في نهضتنا الأولى، لم يكن بدعة. فمعارك التحرر هي معارك الشباب. وفي التاريخ ان أول معركة تحرر قام بها شباب أثينا، وأن سقراط تطلع الى الشباب ليحرر الانسان من نفسه... ولو لم يكن في المسيح الوهية، لقلت إن أعمق معركة تحرر عرفها التاريخ، قام بها شاب من الناصرة لم تدعه قوى الطغيان والجهل يبلغ شيخوخته، شأن معلم الإغريق الذي كان له، مسناً، شرف الإعدام بتهمة تضليل الشباب وإغرائه!

سيداتي، سادتي،

ليس هنا مجال تأريخ دور الشباب في بناء العالم وتقدم الحضارة. فالطريق التي سلكها الشباب حتى وصلوا الى طرفة القرن العشرين، قرن منظمات الشباب، طويلة شائكة. ويكفي أن نشير، من جهة، الى أن الأساس التاريخي للمنظمات الحزبية التي بنت أقوى الدول الحديثة وسادتها زمتاً ولا تزال تسود بعضها، هو دور الشباب في الثورات المسلحة. فعظمة موسوليني ولينين ثم هتلر هي أنهم، في عصر العلم، جهزوا، في هياكل من فولاذ، القوى التي كان واشنطن او رويسير او مازيني، يرضاها فورية عفوية.

وعلينا، من جهة أخرى، ان ننوه بأن المنظمات الحزبية هذه ابتعدت كثيراً، في الشكل والجوهر، عن الأحزاب التي عرفتها سياسة القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فأصبحت متحداً شبه ديني، له شرائعه وله عقيدته التي لا تقتصر على فلسفة للدولة وبرنامج سياسي منبثق منها، بل تشكل نظرة كلية الى الحياة والكون. لم يخطئ المؤرخ الذي قال ان الثورة الفرنسية ثورة دينية، ولم يخطئ المؤرخ الذي رأى في الدولة القومية عودة الى الوثنية، وثنية جديدة تؤله الأمة وتجعل من الأبطال القوميين قديسين في تلك الكنيسة المستحدثة التي تسمى دولة أو حزباً. أما الدولة الديمقراطية فإنها لا تزال مؤسسة من عهد غابر، تقاوم هذا التيار الجديد وتقاوم تياراً أعنف منه محاذياً له، هو تيار الاشتراكية والشيوعية.

سيداتي ، سادتي ،

من مفارقات الديمقراطية في لبنان أن ليس في لبنان أحزاب ديمقراطية تمثل دورها في الانتخابات . ومتى علمنا ان الأحزاب هي حجر الزاوية في النظام الديمقراطي ، وانها الضمانة الكبرى للشعبية الحكم ، وبالتالي الصلة الحية بين الناخبين ونوابهم ، ومن ثم بين النواب والحكومة ، وبين الحكومة ورئيس الدولة - متى علمنا ذلك أدركنا السر في فشل الديمقراطية عندنا .

ليس من يجهل ان ديمقراطيتنا هي نظام دستوري مخطوط ، نُقل عن الغرب فبقي النظام نظاماً نظرياً لا يطبق لأن المؤسسات الشعبية التي تحمي النظام وتضمن فعاليتها ، لم تقتبس في بلادنا عن الغرب الديمقراطي .

ألم يكن من الطبيعي ، والحالة هذه ، أن تنشأ في لبنان هيئات تدعي تصحيح النظام ، وإصلاح الوضع حيث يمكن النظام ان يصطلح؟ بل ، ألم يكن من الطبيعي ان تنشأ هيئات تستمد من رأس الشعب من الديمقراطية قوة لمقاومة الديمقراطية نفسها ، وتتخذ من فشل الديمقراطية اللبنانية حجة ضد الديمقراطية اطلاقاً؟ ثم ، ألم يكن من الطبيعي ان ننقل عن الغرب ، وقد تعودنا الإلتفات اليه في أزماننا ، نظاماً أنشأتها بلاد غربية تخطت الديمقراطية ، فנסعى لتطبيق هذه النظم عندنا قبل ان نكون قد بلغنا الديمقراطية وعصرنا الخير الذي فيها؟

كل ذلك يبدو طبيعياً لمن يتعمق قليلاً في درس الأوضاع اللبنانية بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٥ . ويبدو طبيعياً ، بالتالي ، ان يكون الذين ردوا التحدي ، مرة أخرى ، تحدي الديمقراطية المسوخة ، شباباً جعلتهم النظم السياسية العرجاء يكفرون بلبنان نفسه فينشئون في بيروت الحزب الشيوعي السوري ، والحزب السوري القومي .

أما النظام الديمقراطي ، فقد ظلّ ألعبه بيد الجليل الحاكم وجميعاته السياسية التي لم تقارب يوماً نظم الديمقراطية الصحيحة . بل الغريب أنها اضطرت ، هذه الحكومات ، لتنشيط منظمات شباب لبنانية أنشئت لمقاومة الأحزاب غير اللبنانية ، وذلك في نطاق الأوضاع الانتدائية ، وبالاستناد الى القوى التي جاءت تلك الأحزاب تزييلها باسم الاصلاح ، والتي لا يقر ضرورتها اللبنانيون عامة الا في السر... كأن أحداً لا يعرف السر!

سيداتي ، سادتي ،

الشباب يُحب الصراحة ، وقبل ان نسير بعيداً في دراسة قضية الشباب اللبناني ، اسمحوا لي ان أعود الى محاضرة الأستاذ شارل عمون فأستشهد بأنه لم يقم في لبنان غير حزبين اثنين ، كلاهما لا لبناني . ولا ريب أن الصديق شارل يأذن لي بأن أتساءل عنه : لماذا لم يقم في لبنان حزب لبناني ، على نحو الحزب الشيوعي

او الحزب السوري القومي ، يثبت حيويته وجدارته بتمثيل الفكرة اللبنانية؟
إن مقياس حيوية المؤسسات السياسية هو حقيقتها ، أو بالأحرى مطابقة عقيدتها للواقع من جهة ، ومطابقة برنامجها لضرورات الأمة من جهة أخرى ، ثم كفاءة القيمين على أمرها . فإذا لم يقم أي حزب لتمثيل فكرة قومية معينة فذلك إما لأن تلك الفكرة غير قابلة للحياة ، وليست فيها مقومات النضال السياسي ، أو لأنها مبلورة في دولة دقيقة النظام استكملت نضجها السياسي ورقياً . فلاي السبيل لم ينشأ حزب لبناني؟

لن أتجنى على وطني لبنان ، فأتسرع في الجواب علي هذا السؤال كأن أردّ عدم قيام الحزب اللبناني المنشود الى افتقار الفكرة اللبنانية لمقومات النضال السياسي ، ما دامت الدولة التي تجسد هذه الفكرة لم يكتمل نضجها بعد ... وقد يكون الجواب الصحيح أن الفكرة اللبنانية لا تأتلف مع التنظيم الحزبي القومي الذي نحن بصده . وفي هذه الحال نرى ان منظّمات الشباب اللبناني ، الوطنية في ظاهرها ، الطائفية في تكوينها ، تجنّي علي لبنان لأكثر من سبب ، وليس أقل هذه الأسباب خطورة كون هذه المنظّمات تجسد عللاً شعورية معروفة كان يوسعنا التغلب عليها بسهولة نسبية عندما لم تكن الا قوى شعورية وحسب ... اما وقد أصبحت قوى مؤسّسة ، فالمسألة تبدو أخطر ، بل ان استمرار هذه المنظّمات يشكل خطراً علي لبنان ، لأنها تحجّر وضعاً فاسداً وتعيق تحطيم قيود يخجل اللبنانيون من المجاهرة بضرورة استمرارها .

سيداتي ، سادتي ،

قد يتبادر اليّ الذهن أنني أدعو الي تأليف حزب جديد يجمع في صفوفه الشباب جميعاً ، فأتمشي بذلك على خطى صاحب تلك الدعوة الذي ساءته كثرة الأديان فجاء يؤسّس دينا يجتمع فيه البشر كافة ، وكانت النتيجة أنه أنشأ ديناً جديداً زاد الوضع سوءاً .

إنني أخشى ان يزيد إنشاء حزب جديد في لبنان الوضع اللبناني بلبلة ، ولن يكون لحزب جديد ينشأ اليوم في لبنان أي حظ في النجاح ، الا اذا كان ، كحزب الكتلة الوطنية ، تجسيدا لتيار سياسي قديم يجدد نفسه . أما الأحزاب التي نشأت بعد ان توزّع معظم الشباب اللبناني في منظّمات وأحزاب ، كحزب الاتحاد الجمهوري ، والحزب التقدمي الاشتراكي ، فانها ، على تفوّقها بنقاوة التفكير وسلامة النظم ، لم تصب من النجاح الا النزر اليسير .

والحقيقة التي تكمن وراء هذه المظاهر هي ان توزّع الشباب اللبناني في الأحزاب والمنظّمات وصل الي فترة استقرار قاربت التحجر . اما الشباب الذي طلع في السنين الأخيرة فأكثره ينصرف عن الاهتمام بالشؤون الوطنية لأن اختباراتنا

الأولى في حقل الاستقلال قد تركت في نفسه أثراً مريئاً شتّان بينه وبين نفسه المقاومة التي كان يؤكدها في الشباب تعسف السلطات المنتدبة والسلطات التابعة لها . فالطلاب الذين نزلوا الى الشارع في تشرين ١٩٤٣ يصعب عليهم او على أكثرهم ، وقد رأوا ما آل اليه هذا العهد ، ان يعودوا الى مدارس الجهاد السليبي ضد سلطات وطنية هي بنت الجهاد السليبي ذاته .

أفستغرب اذاً هذا التقلص الذي منيت به منظمات شباب كانت تحمل لواء الوطنية في مطلع عهد الاستقلال؟ أنستغرب ان يكون بعضها قد خضع لقرار المنظمات وكأنه يرحب بهذا القرار يحرره من واجب بات عبثه ثقيل؟ أين النجادة ، وأين الطلاب ، وأين النهضة ، وأين الغساسنة؟ اما الكتابات اللبنانية فحاضرة بين أن تصبح حزبا وبين ان تبقى كتابات بالرغم من قرار سلطات لا تريد الكتابات مقاومتها .

والواقع ان قرار الحكومة بحل منظمات الشباب والأحزاب شبه العسكرية أمر طبيعي لأن هذه الأحزاب وتلك المنظمات تتنافى مع كيان الدولة الديمقراطية ، فهي دول ضمن الدولة ، كان لوجودها مبرر في العهد الإنتدائي عندما لم تكن للشباب دولة تنبثق من إرادتهم ويطمعون اليها . ان الأحزاب شبه العسكرية ومنظمات الشباب إما ان تكون سلاحاً ضد الدولة او آلة يدها . ولم يكن بإمكان الدولة أن تجعل هذه الأحزاب والمنظمات آلات يدها ، فهل تلومها إن هي شاءت أن تحطم السلاح الموجه ضدها؟

سيداتي ، سادتي ،

لو كانت الديمقراطية في لبنان ديموقراطية لما واجهنا في لبنان قضية الشباب ! فالديموقراطية هي انتقال السلطات بالأساليب السلمية من يد تمارسها الى يد يعتبر الشعب انها باتت اجدر بممارستها . والأحزاب الديمقراطية ليست المؤسسات التي تؤمن استمرار هذه اللعبة في نطاق الدستور فحسب ، بل هي مدرسة يتأهب فيها الساسة جيلاً بعد جيل لممارسة السلطة .

إنها معبر الانتقال بين الجيل الحاكم والجيل الطالع . فانعدام الأحزاب الديمقراطية في لبنان وغير لبنان ، لا يؤكّد أزمة دستورية فحسب بل يخلق أزمة جيل توافق الى الخدمة العامة يصطدم باحتكار الجيل الحاكم لمرافق الحياة العامة . ومن هنا تنشأ المنظمات الثورية التي لا تقصد الى قلب الحكم فحسب ، بل تهدف الى إقامة نظام حكم تحكّر معه السلطات ، فلا يبقى ، بعد وصولها الى الحكم ، من سبيل لانتقال السلطات من يدها الى أيدي سواها ، غير الانقضاض عليها والثورة . ان مشكلة الوصول الى الحكم تفوق أهمية ، من الناحية النظرية والعملية ، مشكلة العقيدة في تنظيم الأحزاب . والحزب الذي يقول ان غايته ليست الوصول

الى الحكم يكذب على الناس ، اذا كان مرثياً ، ويخدع نفسه اعتباطاً ، اذا كان مخلصاً . والاخلاص هنا لا يؤهله ، بحد ذاته ، لثقة الشعب به ! اما الذين لا يريدون من نشاطهم السياسي غير إعداد الشباب للحياة العامة ، دون السعي لإبلاغه الحكم ، فعليهم ان يتخلوا عن الإدعاء بالحزبية - والحزبية سبيل إلى الحكم .
ان الحكم هو الآلة التي بها ترتب حياة الأمة وتحقق غاياتها وتُصان مصالحها ، ويرسم مستقبلها . فالذي يريد ان يخدم الأمة عليه ان يصل الى الحكم ، وواجب الاخلاص عليه ان يصارح الأمة بذلك .

سيداتي ، سادتي ،

قد يُقال إن شباباً كثيرين وصلوا الى الحكم ولم يفعلوا شيئاً غير ما فعله الذين سبقوهم والذين لا يزالون رفقاء لهم في الحكم . فهل يصح ان نصور وصول الشباب الى الحكم على أنه سبيل خلاص هذه الأمة؟
أما الشباب الذين وصلوا الى الحكم ، وبقوا في الحكم ، فلم يصلوا إلا لأنهم تخلوا عن شبابهم ، وقبلوا ان يكونوا كهولاً في قيافة شباب...
ثم انهم وصلوا الى الحكم لا باسم الشعب ، ولا باسم الشباب ، بل باسم ما يشكو منه الشباب : باسم الاقطاع . والذي نريده من الشباب ، ويريده الشباب من نفسه هو ان يجيء الى الحكم أناس باسم الشعب ، هم حرب على الاقطاع ، حرب على الطائفية ، وحرب على الاستغلال .

الشباب لا يريد الاستغلال ، الشباب لا يريد الطائفية ، والشباب لا يريد الاقطاع . لا يريد ، لأنه لا يمكن ان يريد بوصفه شباباً... ولن يكون شباباً اذا أراد . لا ريب ان في صفوف الشباب من يطمح الى الحكم طموحاً يجعله يسخر في سبيل وصوله القوى التي يثور عليها الشباب . فلماذا لا يكون هذا البعض ممثل الشباب الحقيقي؟ لماذا نعتبر ان للشباب اطلاقاً ، رسالة ايجابية ، وهل يحق لنا ان نستبشر خيراً بوصول الشباب الى الحكم؟

ان الذي يتطلع الى الجهد الذي بذله الشباب في سبيل هذا البلد ، لا يشك هنيهة في أن جعل الشباب رسالة ليس اعتباراً نظرياً مجرداً عن الواقع ... ولا يتردد من يدرس أحوال الشباب ، من جهة أخرى ، في التخوف على الشباب من تكاثر الذين لا يؤمنون برسالة الشباب في صفوف الشباب أنفسهم ! ولكن تكاثر الشباب الذين يقلبون الشفة حيال مستقبل لبنان حجة على الجيل الحاكم ، جيل لم يعرف كيف يتعهد الجيل الطالع ، كيف ينمي بل كيف يحافظ على مثاليته التي كانت تفيض إرادة ونشاطاً .

ليست الحيوية ما يعوز شباباً يتظاهرون في سبيل تخفيض أسعار السينما... وليس الادراك ما يعوز شباباً لا يجروؤ حتى الفاسد منهم على المجاهرة بالتحيز

للاقطاعية والطائفية والاستغلال. فماذا يعوز شبابنا إذا؟
ان ما يعوزه هو المثالية الصحيحة، هو الايمان المطلق بفكرة سامية تساوي
الحياة نفسها، ويكفل له تحقيقها الحياة الفضلى.

والظاهرة الاولى التي تلازم الشباب اللبناني هي الحيرة: الشباب اللبناني
هو، على حد تعبير موريس باريس، مقتلع الجنود، يتخبط وسط تيارات متضاربة
متكاثرة يدعي كل منها لنفسه ولاء التام، ولم يقدم واحد منها بعد مثالية او عقيدة
تتيح له كسب معركة الشباب، او توفر له العناصر الكفيلة بكسب تلك المعركة.

سيداتي، سادتي،

يقول الاستاذ صلاح لبكي في مقال له عن الشباب ومستقبل لبنان: «ان العلة
الكبرى في حياتنا السياسية، بل ان العلل التي تتحدر منها مصائبنا الأخرى جميعاً
هي ان الذين يحكمون اليوم مستعدون ان يحكموا باسم كل الفلسفات او بدون أية
فلسفة، وانه يوم تزول هذه العلة، اي يوم تسند مقاليد الحكم الى أهل عقيدة ونهج
تكون قد زالت علل كثيرة.»

ان مهمة الشباب الاولى هي زحزحة هؤلاء الذين كانوا يحكمون باسم كل
الفلسفات، والذين - وقد اضطررناهم ان يحكموا باسم فلسفة - أبوا إلا ان
يحكموا باسم فلسفة التعسف والضغط على الحريات، وكأنهم باتوا يشعرون بقرب
انتصار الشباب عليهم، وقل انتصار الوقت... الانتصار المحتوم!
ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن فوراً هو الآتي: باسم اية فلسفة يجب
ان يزيل الشباب هؤلاء، هؤلاء الذين نغيرهم بانهم يحكمون باسم جميع
الفلسفات؟

ان قضية الشباب اللبناني هي ان ليس للشباب فلسفة لبنانية يجتمع على
الايمان بها، او على الأقل تجتمع أكثرية كافية لضمان نجاح هذه الفلسفة في معركة
السياسة. فعلى أي أساس اذا يطلب من الشباب اللبناني ان يخوض غمار المعركة؟
الجواب يقدمه لنا التقليد الشيوعي عندما يتحدث عما يسميه البرنامج
الميسور، او برنامج الحد الأدنى (programme minima). وقد أثبت تاريخ النضال
الحزبي ان اجتماع أحزاب متباينة في محالفات على أساس برامج ميسورة كان ممكناً
في بلدان تركيبتها الحزبي أكثر تعقيداً من تركيب بلادنا. فلماذا لا يكون ذلك ممكناً
عندنا، خصوصاً ان الذي يطالع برامج الأحزاب التي نشأت في لبنان يجد فيها
إجماعاً او شبه إجماع على نقاط عديدة، منها وجوب القضاء على العلل الأساسية
الثلاث: الاقطاع والطائفية والاستغلال.

أما جمع الشباب على اختلاف هياكله المنظمة حول برنامج من هذا النوع
فليس بالعملية السهلة، ولن يتم على كل حال بصورة اصطناعية، كأن يقوم من

يوجّه الدعوة فليّ دعوة.

إنها الأحداث سترغم الشباب على الاجتماع ، وعلى رسم أسس اجتماعهم وصوغ الأهداف التي من أجلها يجتمعون . وغني عن القول ان الدور الأهم في عملية الجمع هذه ، يلعبه هؤلاء «الوحيدون» الذين تحدث عنهم شارل عمون ، مطالباً إياهم بالاجتماع في حزب أو شبه حزب . والواقع ان قيمة هؤلاء هي انهم خارج المعمة الحزبية ، يمكنهم تجردهم من ان يحكموا بين شتى الفئات وان يقرؤوا في ما بينها فيلوروا هم قضية الشباب اللبناني .

اما الشرط الأول لبورة قضية الشباب اللبناني فهو أن يؤمن الشباب بان الفروقات التي بين جماعاته هي اقل بكثير من التي تفصله مجتمعاً عن الجيل الحاكم ، معارضاً كان او قابضاً على الزمام .

والشرط الثاني هو ان يؤمن الشباب بأن كل حيف ينزل بفتة منه ، ينزل به ككل .

والشرط الثالث ان يؤمن الشباب إيماناً راسخاً بأن ضمانته بقاءه وتأييده رسالته هي تمتعه بالحرريات المطلقة - وبالتالي ان يؤمن بأن الهدف الأول لمركته هو كسب الحريات .

ان الحرية التي علّمنا القرن الثامن عشر ، قرن الثورات وحقوق الانسان ، ان تؤمن بها ونشدها ، ليست كياناً جوهرياً ، إن هي الا كيان شكلي او بالأحرى جو رحب يتيح للانسان مجال تحقيق مثله العليا . ولئن كان هيفل قد عاد بنا الى مفهوم الحرية القيمي الذي يعني ان الحرية حق وخير وجمال ، فالنضال الذي نحن بصده لم يصل بنا بعد الى المرتبة الهيجلية ، ولا يمكن الشباب ان يجتمع اليوم على المطالبة بحرية تكون غير الحرية السلبية ، حرية النضال نفسه .

ان الفلسفة الوحيدة التي نطالب الشباب بأن يجيء باسمها الى حلبة الحكم هي الايمان بالدولة وبالحكم الصالح . وان هذه الفلسفة ، على سلبيتها ، كسب ايجابي للبنان لأنها الأساس الذي بدونه لن يقوم في لبنان اي بناء ايجابي صحيح . ان الايمان بالدولة هو أخطر ظاهرة في العالم الحديث . انه ، في آن واحد ، سبيل تحرر الانسان من الطبيعة ، وسبيل تخلي الانسان عن حريته . ولكن الوضع اللبناني يجعل الايمان بالدولة بمثابة خشبة خلاص من فوضى التضعيع القومي والميوعة الأخلاقية وامراض استغلال الحكم . ولا خطر على اللبنانيين ، وعلى الشباب اللبناني ، ان هم آمنوا بالدولة ، ان تصبح الدولة دولة كلية تقضي على الجهد الفردي وعلى حريات النمو والتعمير التي تدفع بالتاريخ الى الأمام .

سيداتي ، سادتي ،

منذ أن جاءت المسيحية والانسان يميز ما هو زمني ، مما هو أزلي . وإذا

كانت المسيحية لم تعلّم الانسان ان ينكر على الدولة حق التسلّط على الزماني من شؤونها ، فانها قد علمته كيف يخرج الشؤون الأزلية الروحية من نطاق سلطة الدولة . وبديهي ان الأزلي الروحي أهم من الزماني ، فكيف نقول ان الايمان بالدولة هو جوهر قضية الشباب اللبناني؟ وهل تكون قضية الشباب الحافلة بحياته بمزالي الضلال ثانوية بهذا المقدار؟ هل يصح اعتبار الايمان بالدولة مفتاحاً سحرياً يصلح نفسية حائرة مضطربة ويزيل تفككاً أخلاقياً متفاقماً ، ولا مبالاة تأبأها الكرامة؟ ليس من عاقل ينكر على الأزلي أزليته ، وينكر على الانسان حق تقديم الروحي على المادي ، وحق نشدان الخلاص في الايمان بالروحانيات . ولكن المسيحية وسائر الأديان السماوية لم تبطل امثولة الاغريق وأمثولة أرسطو بنوع خاص ، وهي أن لا وجود للروح الا في المادة ، وإن السعي للخلاص ، السعي وراء الروحانيات لا يجري الا في نطاق هذه الحياة الزمنية الزائلة . واذا التوى السبيل ، فهل تستقيم الغاية؟ اذا فسدت الدولة ، فهل يصلح الانسان؟

يقول أرسطو ان كل مؤسسة توجد في سبيل تأمين خير معين ، وان الدولة ، وهي كبرى المؤسسات ، توجد في سبيل تأمين الخير الأعظم وهو الحياة الفضلى . فاذا صح ذلك ، وذلك صحيح ، فسبيل الشباب اللبناني الى حياته الفضلى هو اولاً الايمان بالدولة . وان هذا الايمان هو المبدأ الذي يؤهل الشباب ، متى اجتمع على الأخذ به ، لأن يخوض المعركة ضد الذين يفسدون الدولة ، لأنهم لا يؤمنون بها .

اما كيف تنظّم الدولة وما هو نطاق سلطاتها ، وكيف تسود ، وما هي علاقة الفرد بها ، فمشاكل ثانوية ، للشباب ان يختلف عليها ، وان تأخذ كل فئة منه بالفلسفة التي تريد بشأنها ، متى وصل الشباب الى حلبة الحكم .

ان معركة الشباب هي اذاً معركةان: الأولى هي تحرير الدولة من الذين لا يؤمنون بها . وهذه يخوضها الشباب مجتمعاً . اما المعركة الثانية فهي معركة الفلسفة التي يجب ان توجه الدولة . وهذه المعركة لا يمكن تحديدها المتناهي فيها سلفاً ، ولا يمكن الحكم للمبادئ التي قد تنتصر فيها نظرياً لأنها كيكل معارك الحياة ، معركة جدارة بالحياة ، ينتصر فيها من تثبت مبادئه ان فيها مقومات البقاء .

سيداتي ، سادتي ،

يؤخذ على هذه المحاضرة ولا ريب انها في معالجتها لقضية الشباب تغفل نواحي من حياة الشباب يعتبرها البعض أخطر وأهم من القضية السياسية: فأين العائلة تتعهد النشء وتغرس فيه معطيات الحياة الأولى ، وأين المدرسة تتعهد النشء فتصقله وتبلور تفكيره ، وأين المؤسسات الخاصة تجمل حياة الشباب وتوفّر له ذخراً لمعارك الحياة؟

ان الجيل الطالع حائر ، متفسخ ، متشائم يكاد يئأس من الحياة لأنه لم ينعم
بهذه جميعاً . ولكن إصلاح هذه جميعاً : إصلاح العائلة - حجر الزاوية في المجتمع -
واصلاح المدرسة وإصلاح المؤسسات الخاصة ، مرتبط ، في العالم الحديث ، بالدولة
نفسها . فإذا كنا نأخذ على الدولة عدم ايمانها بنفسها ، وبالتالي بالانسان ، فهل يحق
لنا ان نطالبها بإصلاح أعز ما عند الإنسان؟

ان جعلنا قضية الشباب قضية الايمان بالدولة وبالحرية ، ليس حصراً منا
لقضية الشباب بالقضية السياسية . فالدولة الحديثة ليست مؤسسة سياسية وحسب ،
بل هي المؤسسة الجامعة التي توفر للانسان سبل تحقيق انسانيته المثلى . والحدود بين
الدولة هذه والدولة التي تصبح اداة استعباد للإنسان ، لا يعينها الا مقدار استفادة
المواطن من الدولة والا مدى نمو شخصيته بحيث يحول دون طغيان السلطة على
حريته .

إن معركة الشباب في سبيل الدولة الفضلى ليست اذاً معركة سياسية بحتة ،
بمعنى السياسة الصافية ، انما هي معركة بناء المجتمع : إنها معركة تحضير وتمهيد ،
معركة تشمل شتى نواحي النشاط الانساني الذي يتأثر بالدولة ، ويدور في فلكها ،
اذا هو لم يتفرع منها!

وبعد ، فأية قضية يجد لها الشباب اللبناني ، أجمل وأنبى وأعقل من قضية
الدولة الفضلى - هذه القضية التي هي قضية حياته وتقدمه ، قضية إحلال لبنان
مركزه ، لا بين الدول فحسب ، بل في تلك المملكة الأزلية التي تمج إليها الأجيال ،
جيلاً بعد جيل ، فتنهل من معينها مثلاً تؤهلها لخوض معركة التاريخ!

ان التاريخ تحدٍ وجواب . وقد تحدانا التاريخ ، فهل يرد الشباب اللبناني
التحدي؟ وهل يعرف كيف يربح حريته ، فيبني نفسه ، ويبني لنفسه دولة وتاريخاً؟

انتخابات الجبل وبرنامج التغيير

محاضرة ألقيت في الندوة اللبنانية ،
قاعة المكتبة الوطنية ،
في إطار سلسلة «من وحي الاستفتاء الانتخابي» اشترك فيها وديع نعيم ،
إدوار حنين ، جان سكاف ، محيي الدين النصولي ،
المطران بولس خوري ، حميد فرنجية .

١٩٥١/٦/٨



عندما عدت الى منزلي ظهر الاثنين ١٦ نيسان ، بادرني والدتي قائلة: يجب أن تذهب فوراً الى كنيسة مار الياس ... فذهلت لهذا الطلب المستعجل وظننت ان احداً من أقاربنا أو أصدقائنا قد توفي في مار الياس ، أو ان صديقاً أو قريباً قد استعجل في زواجه ، أو عمادة ابنه ، أو ابنته! ولم تترك لي والدتي وقتاً لسؤالها عن السبب ، بل مضت تقول: ان الفضل في نيابتك لمار الياس ، وقد نذرتك له ، ويجب أن تذهب الآن لتفي النذر!

قلت : ولكن مار الياس لا ينتخب في الشوف ، فالفضل في نيابتي يعود للأحد عشر ألفاً وسبعمئة شوفي الذين اقترحوا لي ، ولا أخالهم جميعهم يستلهمون مار الياس في اختيار نوابهم ... بل ان أملي في أن يكونوا قد استلهموا مصلحة هذا الوطن وخيره وأن يكونوا قد اختاروني بملء ارادتهم دونما ضغط ولا وحي ولا الهام!

ثم سميت لإفهام والدتي انها حرة في «ندري» لمار الياس ، وإني سأذهب لزيارة كنيسة إذا هي أصرت ، غير ان ذلك لا يقلل من كوني أنا قد نذرت نفسي لتمثيل إرادة هذا الشعب الذي انتخبني نائباً عنه ، وللدفاع عن مصالح ناخبي وضماني حقوقهم!

لا أدري إلى أي حد اقتنعت والدتي بما قلت لها ، إذ انها أعادت عليّ الكرة مراراً ، منذ ذلك اليوم . وكان حديثها يعاودني ، عندما كنت استقبل مهنتين يقولون لي: «الله معنا» ، «الله نصركم» ، «الله حارسنا وحارسكم» ، ثم «الله يوفقكم» ، «الله يقدركم على تحقيق الآمال» الخ ...

سيداتي ، أنساتي ، سادتي ،

لا أدري ما إذا كان تدخل الله والقديسين في الانتخابات يعتبر حداً من حريتها ... فالانتخاب فعل إرادة قادرة على الاختيار بحرية وباستقلال ذاتي ، وهذا الفعل ، أو هذه العملية ، تفترض لاستقامتها شروطاً ثلاثة:

أولاً: مجال الاختيار ، أي توفر عدة مرشحين .

ثانياً: وجود مقاييس للمقارنة بين المرشحين .

ثالثاً: الامكانية المادية للاختيار بمعزل عن الضغط والإكراه .

وإذا تعمقنا قليلاً في درس الانتخابات النيابية في نطاق التنظيم السياسي بوجه عام ، وجدنا ان فعل الارادة هذا هو أساس تنظيم الدولة ، وان المذاهب السياسية تختلف بالتالي باختلاف مدى الحرية في الانتخابات ، ومن ثم باختلاف صلاحيات المجالس المنتخبة وعلاقتها بالسلطات الأخرى . فما من حكومة تحكم الا وتدعي انها تمثل إرادة الشعب ، والفرق بين حكومة وحكومة هو في مفهوم التمثيل وطريقة حصوله وحدود مسؤولية الحكومة تجاه من تمثل . فالنظم الدكتاتورية أو الاوتوقراطية تعتبر ان الحزب الحاكم هو تجسيد ارادة الأمة ، وانه هو الذي يعرف ماذا تريد هذه الأمة ، ومعرفته الإيمانية هذه تبرر في نظره اللجوء الى العنف وسيلة للوصول . أما الديمقراطية البرلمانية فقد وجدت في الانتخابات النيابية وفي ضرورة تمتع الحكومة بثقة المجلس المنتخب للاستمرار في الحكم - وجدت في هذه وتلك الحل السلمي لمشكلة الوصول الى السلطة ، تلك المشكلة التي قلنا ان الدكتاتورية تعالجها بالعنف الحلال . فإرادة الأمة والشعب في نظر الديمقراطية هي مجموعة أو خلاصة ارادات الأفراد ، كما تعبّر عنها الأكثرية . أما الدكتاتورية أو الاوتوقراطية فانها كثيراً ما تنهزأ بحسابات تتساوى فيها إرادة العالم بإرادة الجاهل ولا يميز فيها بين رأي أو «صوت» رئيس حكومة سابق ، ورأي أو صوت أقل المواطنين شأنًا . والواقع ان النظام التمثيلي ليس هو الديمقراطية الأصلية . فالديموقراطية ، في الأصل ، حكم الشعب للشعب ، من طريق ممارسة جميع المواطنين للحكم ، والتمثيل ، أو «التصويت» ليس سوى نتيجة نمو الدول وازدياد عدد سكانها ، ثم تطور السياسة والتشريع بحيث باتت ممارسة الحكم تتطلب تخصصاً ، إن على اساس المعرفة أو على أساس الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية .

وثمة فرق جوهري بين الاوتوقراطية والديموقراطية يتجلى في مفهوم هذه

وتلك للإرادة الشعبية نفسها . فبينما تعتبر الديمقراطية ان ارادة الشعب هي مجموعة إرادات الأفراد أو إرادة أكثريةهم كما هي في واقعها ، نرى أن الاوتوقراطية ، سواء كانت شيوعية أو فاشستية ، تميز بين إرادة الشعب الواقعية وما تسميه إرادة الشعب الحقيقية ، أي انها تفترض ما يتعدى الإرادة بحد ذاتها ، ألا وهو غاية هذه الإرادة ، أي مصلحة الشعب وحقوقه وحرية . وهي غاية قد تجهلها أكثرية شعب أو تضل عنها جهلاً منها أو تحت تأثير الضغط أو الإغراء فكأن بالاوتوقراطية تعتبر ان ليس للشعب حق بهدر حقوقه وإن كانت الأكثرية هي التي تهدر ، وان ليس له حق بتضييع مصالحه وإن كانت الأكثرية هي التي تضيع ، وان ليس له حق بكبت حرياته وإن كانت الأكثرية هي التي تكبت ...

وبين المذاهب الديمقراطية الحديثة مذهب يسلم بهذه النظرية على انها منبثقة من واقع الحياة البرلمانية التي تثبت ان الأقلية كثيراً ما تكون أعرف بمصالح الشعب وأحرص على حقوقه . ويرسم هذا المذهب المعروف بالديموقراطية الإيجابية حدوداً إيمانية لتصرف الشعب بإرادته ، ولتصرف ممثليه بهذه الإرادة ، جاعلاً من تلك الحدود الضامن الوحيد للحؤول دون لجوء الأقلية المؤمنة الى حق الثورة ، الذي ما قام النظام الديموقراطي إلا للحؤول دون ممارستها إياه . وهذه الحدود هي المقياس الحقيقي لشرعية الحكم .

سيداتي ، آنساتي ، سادتي ،

يحار المتطلع الى نتائج معركة انتخابية كالتي خضنا في لبنان ، والمحلل لتركيب المجلس الذي انبثق منها ولا اتجاهاته - يحار في تعيين إرادة الشعب اللبناني . فالشعب اللبناني في الجنوب مثلاً يبدو وكأنه يريد غير ما يريده الشعب اللبناني في الشمال ، والشعب اللبناني في الشوف يريد غير ما يبدو ان الشعب اللبناني قد أراد في المتن في الدورة الأولى ، ولكنه يريد ما أراده المتنيون في الدورة الثانية ... والذي يسعى لتعيين إرادة الشعب الجماعية من خلال حسابات إرادات النواب وما يمثلون من ناخبين ، جمعاً وطرحاً وضرباً وقسمة ، لا يمكنه أن ينتهي الى نتيجة معقولة ، والسبب في ذلك ان النظام الديموقراطي ولعبة الأكثرية والأقلية لا يستقيمان الا بوجود أحزاب يشمل انتشارها البلاد كلها ، بحيث يقترح الناخبون ، باختيارهم مرشحاً دون آخر ، للحزب الذي قدم هذا المرشح ، أي لمبادئه وبرامجه . والحزب الذي ينال الأكثرية بوسعه وحده أن يدعي ديموقراطياً أنه يمثل إرادة الشعب . أما والأحزاب في البرلمان اللبناني تكاد تكون معدومة ، فان تمثيل إرادة الشعب يصبح مسألة تقديرية من حق كل حزب انتصر في معركة حزبية ان يدعيه لنفسه .

وغني عن القول ان اللعبة البرلمانية عندنا لن تستقيم ولا يمكن أن تستقيم الا متى تفككت الكتل الاقليمية وانتظم النواب في أحزاب تكون بمثابة المرحلة الأولى

من مراحل اصلاح الديمقراطية اللبنانية، على أن تكون المرحلة التالية خوض هؤلاء النواب المعركة الانتخابية على أساس حزبي. ومن البديهي أن تفكك الكتل الاقليمية لا يمكن أن يتم الا اذا عدل قانون الانتخاب وتحرر النواب من سيطرة مترعمي اللوائح وأنصاف اللوائح.

ولما كان التشريع هو الوظيفة الاولى للمجالس النيابية، والقانون هو تجسيد لإرادة الشعب، فان قيام مجلس كالمجلس الحالي بوظيفته على الوجه الأكمل مسألة في متتهى الصعوبة، والقوانين التي تصدر عنه لا يمكن أن تكون الا فعل إرادة أقلية هي: إما الأقلية المسيطرة عددياً على الأكثرية المنساقاة معها، أو الأقلية الواعية لاحتياجات الشعب، والمثلة بالفعل لإرادته الحقيقية، والتي بوسعها أن تسيطر على المجلس بواسطة ضغط الرأي العام. ولا يحول كون الأقلية الواعية أقلية دون حقها في أن تدعي لنفسها تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، فقد انتخب كل واحد من نواب هذه الأقلية عدد من المواطنين ليس أقل من العدد الذي انتخب كل نائب من الذين يشكلون الأكثرية العددية المنساقاة. فالفرق اذن بينهم وبين الأكثرية المنساقاة هو الفرق بين أسباب نجاح هؤلاء وأسباب نجاح أولئك، وأسباب تكلل هؤلاء وأولئك. وهنا يعود بنا البحث الى الشروط التي بدونها لا تستقيم عملية انتخابية، فالذي انتخب نائباً بالضغط على الناخبين أو باغرائهم لا يحق له أن يدعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان منتخباً من قبل أكثرية الشعب في منطقته، والذي انتخب من قبل أناس لم تتوفر لهم مقاييس المفاضلة، لجهلهم هذه المقاييس أو لعدم وجود مجال للمفاضلة بين المرشحين، لا يحق له أن يدعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان الذين انتخبوه من الشعب. والذي لم ينتخب الا لانه لم يكن ثمة مناص من انتخابه، اما لان من نافسه لم يجد لنفسه مكاناً في اللاتحة الائتلافية أو لان منافسته كانت مستحيلة بحكم تقاليد وعادات غريبة عن النظام الديمقراطي - ان نائباً هذا شأنه لا يحق له أن يدعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان الذين انتخبوه من الشعب.

هذه الفئات الثلاث تضم جميع الرأسماليين الذين اشتروا مراكزهم من الزعماء الاقطاعيين، والزعماء الاقطاعيين أنفسهم، وأتباع هؤلاء الزعماء الذين لا إرادة لهم غير إرادة المترع، يضاف اليهم مرشحو السلطات الذين فرضوا على اللوائح والذين سخرت من أجلهم قوى الدولة.

ولا ريب أن بوسع هؤلاء في كثرتهم أن يرددوا أن المجلس هو مرآة الشعب وأنه لو لم يكن الشعب هكذا لما كان هذا المجلس، فهم اذن يمثلون الشعب التمثيل الحقيقي.

يبد ان قولهم هذا، على ما فيه من صواب من حيث الواقع، هو بمثابة حكم

على هذا الشعب وعلى مستقبله ، فقد يكون المجلس مرآة للشعب ، ولكن الحكيم هو عملية تطور ، والمسؤول عن مصير الشعب مسؤول عن تأمين تقدمه صوب مثل عليا يدركها هو ، وقد لا يدركها الشعب بمجموعه .

فإذا اكتفينا من الديمقراطية بسلطات لا تريد للشعب إلا ما يريد سواده ، نكون قد جمّدنا التاريخ وخنقنا كل مثالية - والمثالية هي ، في نفوس القلة الواعية ، العامل الفعال ، بل الإرادة الفعلية التي تحرك التاريخ ، وكل حكم يحول دون تقدم التاريخ ، سواء كان ديموقراطياً أو غير ديموقراطي ، هو حكم فاسد .

سيداتي ، آنستي ، سادتي ،

أطلت عليكم البحث في أمور نظرية لعلها خارجة عن نطاق ما تنتظرونه من هذه المحاضرة . ولكنني اذا ما شددت عليها ، فأنما أفعل لانها الاساس النظري الذي تقوم عليه الجبهة الاشتراكية الوطنية المنبثقة من معركتين كانتا في الواقع معركتي الارادة القومية . فاذا دخلنا الى بحث معركة الشوف من خلال بحث نظري لمفاهيم الارادة والتمثيل الشعبي فلأن معركة الشوف - والشوف كان دوماً عصب السياسة اللبنانية الحساس ، والساحة التي فيها تخاض المعارك الحاسمة - كانت في نظرنا امتحاناً لقدرة الشعب على إرادة القلة التي ادعت ، طيلة سنوات ، تمثيل إرادته الحقيقية ، وبالتالي اختباراً لمعرفة مدى مطابقة هذه الإرادة الحقيقية لإرادة الناخبين الواقعية .

فللمرة الأولى منذ الاستقلال ، كان على الناخبين أن يختاروا بين قائمة موالية للسلطات ، وقائمة معارضة لها تمتد معارضتها حتى أساس السلطة .

وقد زاد في أهمية معركة الشوف انها كانت مجال تطاحن بين مرشحين اعتبر الناس ان احدهما يمثل رئيس الدولة ، سواء أكان رئيس الدولة يريد هذا التمثيل أو لا يريد ، واعتبر الناس المرشح الآخر ، شاء هذا المرشح أم أبى ، منافساً شخصياً لرئيس الدولة . واكتسبت معركة الشوف كذلك أهمية كبرى لأنها كانت منافسة بين اقطاعية دعمت نفوذها بواسطة سياسة الفساد ، واقطاعية حولت نفسها الى زعامة اشتراكية نيرة تعمل بنفسها على دك أسسها الموروثة .

وحالفت هذه الزعامة فئة حزبية عقائدية لم يحرم أفرادها حلّها كهيئة منظمة من حقوقهم المدنية ، فئة متحررة من الزعامات الاقطاعية ، كانت في الماضي ، لأسباب محض سياسية ، خصماً عنيداً لحليفها الجديد فجاء تحولها نتيجة اعتبارات عقائدية وسياسية في آن واحد .

وبنتيجة هذا الحلف ، واشترك الكتلة الوطنية في قائمة المعارضة كحزب منظم ، تحولت معركة الشوف من معركة انتخابية على النمط التقليدي الى معركة حزبية ، ولو من جهة واحدة . فالجبهة المعارضة اعتمدت التنظيم الحزبي أساساً

لعملها، وجندت الملاكات الحزبية لعمل كان يقوم به أفراد تربطهم بالمرشحين صلات شتى، تمتد من الصداقة السياسية حتى السمسة الانتخابية. ثم ان جبهة المعارضة جعلت معركتها بمثابة ثورة في نطاق الدستور لا مجرد استجداء للنياحة بواسطة الأساليب التي أفسدت على التمثيل الشعبي معناه الأصل.

وقد لعبت الدعاية دوراً كبيراً في الحركة. فبينما كانت دعاية الموالين تقوم على ارسال مندوبين أو بعثات تبشر بالمرشحين وتمتدح من سجاياهم ومزاياهم وتوزع صورهم الملونة الباسمة، عمدت المعارضة الى تجديد طرق الدعاية وموضوعها بل ومضمونها. فأعضاء البعثات كانوا من الشباب المؤمن المنافع، حملوا الى الناجحين، كما حملت الطائرات، برامج ومبادئ ونشرات تحمل نقداً صريحاً للأوضاع القائمة ودعوة الى اصلاح يفرضه الشعب، وشعارات اصلاحية مستمدة من نفسية الشعب وحاجاته.

وفي ربيع الوعود كانت جبهة المعارضة تصرح ان معركتها ليست معركة طرقات لم تشق الى قرى نائية ستحرم من زيارة المرشحين، ولا هي معركة الوعد بمياه لا تصل القساطل التي تحملها، وكهرباء لا تنير العيون التي تترقبها منذ ان كان المرشحون للنياحة. وقد سعت جبهة المعارضة لحمل الناجح الشوفي على استلها المصلحة العامة دون سواها في قيامه بواجبه المدني، وذلك باقناعه بان الطرقات والكهرباء والمياه وسائر ما يتاجر به المرشحون تظل أمانى لا أمل للحالين بها بلمسها طالما ان القضية الكبرى، قضية نهضة هذا الشعب ووعيه لمصالحه القومية العليا، ثم بناء هذه الدولة واعادة تركيبها من الأساس - قضية تبقى معلقة لم يبت بها وليس بين الحاكمين من يرغب في البت بها.

وفي نطاق حل هذه القضية الكبرى، قضية الإصلاح الحقيقي: يؤمن للشعب خبزه بحق العمل لا استجداء ولا استثماراً، وتضمن للناس عدالة لا يستقيم حكم بدونها، وتضمن الحرية التي هي شرط حياة الأفراد وحياة الشعب.

ولكن هذه الاعتبارات لم تبطل بالطبع، فعل العوامل والاعتبارات التي نجدها في كل معركة، من حيزات قروية ضيقة ومن سيطرة بعض المتنفذين المحليين ومن دور عفوي تقوم به السلطات المحلية المنحازة بطبيعتها الى الجانب المسيطر عليها فعلياً، أو الذي كان مسيطراً طيلة أربع سنوات ولم يتمكن حياد الحكومة من وضع حد لسيطرته التي ظلت قائمة ولو بقوة الاستمرار.

في ضوء هذه المعطيات يمكننا استقراء معاني الحركة ومغزى نتائجها. ولا بد، قبل ذلك، من القول ان الفئة الموالية أو التي سميت كذلك كانت تعد الانتخابات الأخيرة منذ انتهاء انتخابات ٢٥ أيار، وذلك عن طريق سيطرتها على المرافق العامة وتحكمها بشؤون التوظيف وأسباب العيش وقدرتها على شق الطرقات

وجر المياه وإنارة القرى ، بينما الجبهة المعارضة لم تكتمل صفوفها ولم تبدأ معركتها الا قبل الانتخابات بوقت قصير جداً ، بالرغم من الحلف الذي كان قائماً بين عناصرها منذ تعديل الدستور . وقد ظلت هذه الجبهة حتى يوم الباروك عرضة لحملات ائتلاف لو حصل لكان لها في المجلس عدد أكبر من النواب لقاء خسارتها المعركة معنوياً .

وقد تساءل المتسائلون كيف تصف لائحة نفسها بانها لائحة المعارضة وفي البلاد حكومة لم تتألف الا لتكون على الحياد وتؤمن حياد السلطات في معركة يتخاصم فيها عدة فرقاء؟ وقد حرصت جبهة المعارضة على وضع النقاط على الحروف ، فأعلنت انها لا تعارض شخصاً معيناً ولم تقم لتقويض سلطة معينة أو نفوذ معين ، ولكنها تعارض من أجل الشعب ، من أجل الإصلاح ، من أجل الانفاذ ، وتعارض بالتالي الفساد وسياسة الإفساد التي جعلت قاعدة للحكم ، فأفسدت على الشعب حكمه ، وتعارض الارتكاب والرشوة والتبذير والتفريط بأموال الشعب ، والمحاباة والمحسوبية وإثارة ذوي القرى ، وتعارض تدنيس المقدسات واستباحة الحريات والتككيل بالاحرار ...

ولانها تعارض ذلك كله ، تجدد نفسها واقفة في وجه كل مسؤول عن هذا كله ، سواء كان مسؤولاً مباشرة أو مسؤولاً بسكوته عما حصل ويحصل . يسوقنا ذلك الى التشديد على ان الاعتبار المعنوية كانت قوة ترجع جبهة المعارضة في الشوف . ولعل أبلغ دليل على ما نقول ان الشوف كان النقطة الوحيدة التي خذلت مرشح المال الذي لم تخل لائحة موالية منه . فضلاً عن ان المال لم يلعب الا دوراً ثانوياً جداً ، في المناطق المتأخرة ، هي المناطق التي لم توفق أحزاب المبادئ في تحريرها ، فاقترعت للموالين .

ثم ان معركة الشوف قد أثبتت أن الاعتبار الاقليمية الصرف لا تلعب الدور الخطير الذي يقال انها تلعبه . فبينما نرى مرشحاً معارضاً من خارج المنطقة يفوز ، نجد أن مرشحاً مالياً من خارج المنطقة يفوز كذلك ونرى مرشحاً مالياً آخر من خارج الشوف يكاد يفوز . مما يعني ان فوز المرشحين الأول والثاني لم يكن نتيجة جر القائمة لهما ، وأن اخفاق المرشح الثالث لم يكن مرده الي كونه من خارج المنطقة . فالناخبون ، والحالة هذه ، كانوا يختارون المرشحين أفراداً متخطين القوائم ، بدليل تفاوت الأصوات بين الفائزين . وهذا يعني تحرراً من نفوذ الاقطاعية ، ولكنه يعني كذلك اضعافاً لتضامن يفرضه النظام الانتخابي .

ولم يكن للاعتبارات الطائفية الدور الذي توقعه لها البعض ، مع العلم بان رجال الدين كانوا ، في أكثرتهم الساحقة ، حرياً على المعارضة . فتمة مرشح قامت ضده حركة وجهت توجهها طائفيّاً فلم تحدث هذه الحركة رد فعل جدي

لمصلحته بين أبناء طائفته ولم تحل دون اقتراع عدد كبير من أبناء الطائفة الأخرى لمصلحته. كما أن ثمة مرشحين نالوا في قرى من طائفة واحدة هي غير طائفتهم أصواتاً توازي أو تفوق الأصوات التي نالها المرشحون الرابحون من أبناء طائفة القرية.

أما النفعية فقد تغلب عليها الشوفيون بواسطة سرية الاقتراع التي خبأت للباين مجددهم على الوساطات والمصالح الشخصية مفاجآت أذهلتهم. ولولا الخوف والوهم، اللذان لم يوفق الشوفيون إلى التحرر منهما تماماً لكانت المفاجآت ادعى إلى الدهول.

وقد وجد الخوف حليفاً له في إهمال المعارضين في بعض المناطق حيث سكرُوا سلفاً بخمرة نصر محقق، فامتنع عن الاقتراع عدد لو اقترع لتغيرت النتائج الأخيرة في ما يتعلق بنائب واحد على الأقل، إلا إذا ثبت أن النتائج هذه قد «سويت» بحيث تضمن لهذا النائب نيابته على كل حال.

ولكن الإهمال والخوف لم يقللا من نسبة المقترعين بوجه عام. وإذا كانت هذه النسبة دون ما كان يتوقع بالنظر للحماسة التي كانت تسود الجو، ولأهمية المعركة، فإن السبب يعود إلى بطء العمليات الانتخابية بل إلى إبطائها عمداً في بعض المراكز. ثم إن النسبة التي نستخرجها من مقارنة عدد المقترعين بعدد الناخبين المسجلين في قوائم الشطب ليست النسبة الحقيقية لأنه ثبت أن هذه القوائم كانت تتضمن عدداً من الأموات الذين لم يصوتوا لسبب ما... والغائبين وبعض مواليد ١٩٢٩، وقد أفسح لعدد منهم في مجال الاقتراع.

ولا بد هنا من ملاحظة حول حرية العمليات الانتخابية في الشوف. فقد كان ضامن هذه الحرية النسبية طبعاً، إرادة الشعب للتحرر من التزوير والتغلب عليه، المتجلية في تصميم المعارضين الأكيد على الدفاع عن حريتهم بالقوة إذا لجأت السلطات إلى القوة أو الضغط سبيلاً لتضييع حقوقهم، فكان من مفارقات المعركة أن الديمقراطية قد وجدت ضماناً لها في وسيلة أبعد ما تكون عن الديمقراطية البرلمانية وقد وجد المعارضون في الجيش وحياده الحقيقي خير حليف لهم ضد تزوير كان ممكناً.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

إذا شئنا أن نجمل نتائج المعركة لنرى أية فئة، أو لائحة من اللائحتين قد فازت، كان الجواب البديهي الفوري أن المعارضة هي المنتصرة، لأنها أوصلت إلى الندوة خمسة نواب بينما لم يصل من الموالين سوى أربعة. لكن تعمقاً في التدقيق بالنتائج يبين لنا أن فوز المعارضة هذا كان فوزاً شكلياً ناقصاً هو بمثابة انكسار. ذلك أن المعارضة التي ربحت بوصول من وصل من أعضائها، خسرت بنسبة أكبر عندما

وصل من وصل من خصومها، الذين يجسدون دون سواهم ما تعارضه المعارضة من عوامل الفساد والافساد.

وإذا كان لهذا الوجه من النتيجة مغزى فهو ان ثورة الشوفيين على ما يجسده «الموالون» ظلت ناقصة، وتغلبهم على الاعتبارات التي تملي انتخابات الموالين ليس بعد بنسبة تعلقهم بالاعتبارات التي تملي، على العكس، انتخاب المعارضين. بيد ان هذا المغزى لا يطل واقعا يفوقه خطورة. ان المعارضين قد توجهوا الى ناخبينهم بـ «وثيقة شرف» وقعوها وضمنوها مشاريع تسعة يريدون السعي لتحقيقها متى وصلوا الى الندوة، فاختيار الناخبين لهم اذن كان وكالة تعطى لهم لتحقيق هذه المشاريع. وكأننا بالالفين أو الثلاثة آلاف ناخب الذين قرروا مصير المرشحين بترجيحهم هذا على ذاك - كأننا بهم، وقد اطمأنوا الى حسن تعهد المعارضين الذين رجحوا، للمشاريع الشعبية، أبوا الا انتخاب مترعمي الموالين حرصا منهم على توازن عزيز على نفس اللبناني. فأين هي إرادة الشعب اذن ومن هم الذين يمثلون إرادة الشعب وكيف يمكن أن يريد شعب واحد طرفي النقيض فينتخب من يجسد الفساد ومن يتوسم فيه سبيل الاصلاح؟

لا ريب أن تبيان إرادة الشعب هنا هو من النوع التقديرى الإيماني الذي تحدثنا عنه، ومقياس معرفة هذه الارادة هو مقياس غائي، أي ان غاية الإرادة الحقيقية هي مفتاح مقياس معرفتها. ولما كان المعارضون هم الذين رشحوا أنفسهم وفازوا من أجل تأمين حقوق هذا الشعب فانهم هم لا الذين فازوا من خصومهم، ولا غايات عامة لهم، يمثلون إرادة الشعب الحقيقية.

وإذا شئنا تحديد مضمون الارادة الشعبية لما وجدنا أفضل من المشاريع التسعة التي وقّع عليها المعارضون ومن المبادئ والبرامج التي على أساسها خاضت المعارضة، أحزابا وأشخاصا، المعركة الانتخابية، وقد توسعت الجبهة الاشتراكية الوطنية في شرح هذه المبادئ والمشاريع والبرامج وخرجت من هذا الشرح ببرنامج مفصل شامل أخذت على نفسها العمل على ضوئه في أثناء مدة نيابة أعضائها.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

قلنا إن الحكم عملية تطور وإن العامل الفعال في تقدم التاريخ هو مثالية تجسدها القلة الواعية. فالى أي حد تطور الحكم في لبنان منذ أربع سنوات وكيف انعكس هذا التطور في الانتخابات النيابية الأخيرة ونتائجها؟ وما هي الوسائل التي بها ستؤمن القلة الواعية توجيه الحكم نحو المثل التي يريدها الشعب؟

السبيل المادي لمعرفة التطور والفرق بين مجلس اليوم ومجلس الأمس هو مقارنة بين نواب الأمس ونواب اليوم. وهذه المقارنة في ما يتعلق بنواب الشوف تبين لنا ان الذين عادوا من النواب ينقسمون الى موالين ومعارضين بينما النواب الجدد

جميعهم من المعارضين . وتجدر الإشارة الى ان الذين عادوا من المعارضين لم يأتوا الى المجلس السابق بصفة كونهم معارضين بل كانوا من أسيداء اللاتحة المؤتلفة الموالية ، وخرجوهم على الموالة قد بدأ مع تزوير الانتخابات واكمل عند تعديل الدستور بقصد تجديد الولاية لرئيس الجمهورية . فاعادة انتخابهم كانت تعني تعلق ناخبهم بهم شخصياً لو جاؤوا وحدهم ، أما وان أكثرية نواب الشوف كانت من قائمتهم ، فان ذلك يعني ان عودتهم هي بمثابة تكريس لإرادة الشعب ما يريدونه هم ، ولتقمته على الأوضاع القائمة ، وسخطه على حكومات لم توفى في جعل ولاية الرئيس الثانية وفقاً على الاصلاح الذي قال انه سيكرسها له . ولكن كون المعارضة أقلية يحتم عليها العمل لتحقيق الاصلاح الذي ينشد في نطاق الأوضاع الراهنة وبواسطة السلطات القائمة .

بقي ان السلطات هذه لا يمكنها أن تستمر في حكم تعسفي وان كانت الاكثرية بجانبها ، لأن الإرادة الشعبية الممثلة برلمانيا بالقلة الواعية قادرة على فرض نفسها بواسطة ضغط الرأي العام من جهة ، وبإملاء الحلول الاصلاحية ضرورة عندما تقع الأزمات الوطنية الحارقة التي لا بد من وقوعها اذا استمر الحال على ما هو .

فساد الادارة ونظام الضرائب ، وعجز الخزينة وفوضى الاقتصاد ، والتضييق على الحريات وتسخير العدالة ، كل ذلك يشكل وحدة متماسكة هي الأزمة الوطنية الكبرى التي تتخبط فيها الدولة والتي لا بد لهذه الدولة ، اذا هي شاءت البقاء ، ان تخرج منها . وأمام الحكام المسؤولين عن الأزمة سيلان: اما ان يصطلحوا ويسموا فوق المآرب الخاصة فيجعلوا قاعدة الحكم الارادة الشعبية المعبر عنها في برنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية ، أو ان يدعوا هذه الجبهة للحكم ويضعوها أمام مسؤولياتها ويمتحنوا قدرتها على تحقيق ما تريد ويريد الشعب مهما كان موقف الاكثرية النيابية منها . وأمام الشعب مخرج اذا لم يعتمد الحكام احد المخرجين المتقدمين ، الا وهو حقه الطبيعي المشروع في الخروج على سلمية الديمقراطية للوصول الى اقرار السيادة الشعبية التي هي جوهر الديمقراطية... أو أن يتحمل ويصبر الى أن يخلق الله ما لا تعلمون .

أما الجبهة الاشتراكية الوطنية فليس أمامها برلماناً الا سبيل واحد هو العمل بالاشتراك مع العناصر المستقلة النيرة على اعادة الاعتبار الى الحياة البرلمانية ، وقد مسخها المجلس السابق بطغيان السلطة التنفيذية عليه واستمراره في الوجود بمجرد تمتعه بثقة السلطة التنفيذية ، والقاعدة البرلمانية الاصلية هي أن تستمر الحكومة في الحكم طالما هي تتمتع بثقة السلطة التشريعية .

وعملية اعادة الاعتبار عملية مزدوجة هي أولاً اقامة الرقابة الفعلية على

السلطة التنفيذية لمحاسبتها حساباً عسيراً مستمراً وفضح هفواتها وكشف الفضائح المتكاثفة التي ترثها الحكومة الجديدة من العهد السابق... وهي ثانياً حمل المجلس، آياً كانت اتجاهات الاكثرية فيه، على اشتراع قوانين تتجانس مع الإرادة الشعبية الحقيقية وتزيل عن الشعب الكابوس الذي خلفه على صدره من جيء بهم لتمثيل ارادته، فاذا بهم يتقبلون أداة استثمار واستبداد.

وحجر الزاوية في هذا الاصلاح التشريعي أو المعركة التشريعية هو تعديل قانون الانتخاب بغية تصحيح التمثيل الشعبي. ذلك ان مسألة الحياة البرلمانية في لبنان وفساد النظام الديموقراطي مردهما في الدرجة الأولى الى كون النظام الانتخابي المعمول به لا يفسح المجال للتمثيل الشعبي الصحيح وبالتالي لمعرفة الارادة الشعبية الحقيقية واعتمادها قاعدة للحكم. وعندنا ان القانون القائم هو أداة تزوير لإرادة الشعب لا يعوزه تزوير من الحكومة ليصبح تزويراً. ولا يفوتنا هنا ان اصلاح النظام الانتخابي لا يتوقف على اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وحتى على اعتماد الدائرة الفردية بدلاً من نظام اللاتحة وحسب، فاللاتحة ليست سوى علة من علل عدة في النظام التمثيلي، وقد تكون علة لا بد منها اذا لم نزل الأوضاع المرافقة لها. كما ان نظام الدائرة الفردية الذي نراه الأنسب لا يمكن أن يتحقق الا بمعزل عن الاعتبارات الطائفية. وقد يكون هو الطريق السوي للخلاص من الطائفية. ثم ان هنالك مسألة زيادة نسبة عدد المقترعين وإزالة الموانع التي تحول بينهم وبين الاقتراع، وقد يكون الاقتراع الازلامي ضرورياً ولو الى حين اذا ما طبق نظام الدائرة الفردية، كما ان تحديد النفقات الانتخابية ومراقبة الضغط والرشوة يصبحان كذلك من الأمور الضرورية والممكنة التطبيق في نطاق الدائرة الضيقة.

ولكن ثمة من قد يقول ان تعديل قانون الانتخاب لا يؤمن اصلاح النظام التمثيلي طالما ان الشعب نفسه غير منظم أو بالاحرى غير منتظم في مؤسسات من شأنها وحدها أن تكفل استقامة التمثيل بجمله قائماً على أساس مبدئي لا مصلحي وبافساح المجال لمحاسبة النائب محاسبة فعلية. وجوابنا على ذلك ان اصلاح النظام يؤثر في واقع الحياة السياسية ليستوحيه الشعب وقادة الشعب في تكتلهم وتتطور على ضوئه علاقتنا السياسية، حتى اذا جاءت الانتخابات المقبلة وجدتنا في غير القوضى التي نحن فيها، وقد فعل فينا الزمن المتقدم ما لا تفعله القوانين.

وإذا كان المجلس لا يمكنه أن يجعل، بواسطة التشريع، التكتل الحزبي الزامياً، فبوسع على الأقل أن يشترع الأنظمة التي تؤمن للمؤسسات الشعبية النيمو بحرية. بل ان من اولى واجبات المجلس الجديد اشتراع قانون للحريات العامة يؤمن للشعب حقوقه وحرياته وفي طليعتها حرية الاجتماع والتنظيم وحرية الرأي. فحرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي هما رأس الحريات وعدم توفرهما يزيل امكانية كل

تنظيم شعبي ، كما يفسد على الديمقراطية المناخ الذي فيه وحده يمكن أن تعيش :
مناخ الحرية . وقد شهد لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة ما سمي بحق مجزرة
الحرريات . ولئن كنا لا نحمل قانون المطبوعات مسؤولية هذه المجزرة لان القوانين
بحد ذاتها ليست سوى آلة بأيدي الذين يطبقونها ، فالتا قد بتنا على يقين بان الخوول
دون استمرار المجزرة ولو بقوة الاستمرار ، يتطلب حماية تشريعية تحول دون قدرة
السلطات التي لوئت أيديها بالمجزرة على ان تعود سيرتها الاولى .

وغني عن القول ان مناخ الحرية لن توفره سلطة تنفيذية لها مصلحة أكيدة
في الابقاء على الضغط والتعسف ، بل هو أمانة من الشعب المتعطش الى احقاق
حقه ، بين أيدي الذين أنابهم الشعب عنه ولم يغمسوا بعد في خضم مصالح الذين
ينبون أنفسهم عن الشعب . وبقينا ان هذا المجلس قادر بمجموعه على توفير مناخ
الحرية وبالتالي على جعل اللعبة البرلمانية تستقيم – واللعبة البرلمانية لا يمكن أن تستقيم
الا بتوزع النواب كلاً قد يكون أساس بعضها المصلحة الضيقة ولكنها تتحول حتماً
باتجاه التنظيم الحزبي الصحيح ولو على الصعيد البرلماني .

سيداتي ، آنسائي ، سادتي ،

تساءلنا في مستهل هذه المحاضرة عما اذا كان تدخل الله وقديسيه لا يعتبر
حداً من حرية الانتخابات ونسيتا القول اللاتيني المأثور: ان ارادة الشعب من إرادة
الله ، فالحكم الذي كان في العصور الوسطى يستمد شرعيته من الإرادة الإلهية لا
يعتبر شرعياً في العصر الحديث الا اذا كان يمثل ، كما قلنا ، الارادة الشعبية .
فالشعب هو إله السياسة الحديث وباسمه يكون الحكم والقضاء . ولا ريب ان الذي
يدرس تطور الدول الحديثة سواء كانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية يجد ان جهاز
السيادة الشعبية هو الحزب ... وعندما ننظر الى الدول الديمقراطية والاوروقراطية من
نافذة التنظيم الحزبي نجد أن لا فرق بينها من حيث خضوع الحكم فيها لارادة الحزب
المنتصر سواء كان أساس الانتصار تمتعاً بالأكثرية النيابية أو انتصاراً في ثورة .

فبريطانيا العظمى اليوم يحكمها حزب العمال كما يحكم روسيا السوفياتية الحزب
الشيوعي وكما كان يحكم ألمانيا الحزب النازي ، والفرق بين بريطانيا العظمى
والدول الاوتوقراطية ان الحزب المنتصر في الاولى يبقى على الحزب المنافس له
ويجمل منه رقيقاً عليه ، ولكن وجود حزب حاكم هو السبيل الوحيد لاستقامة
الديموقراطية لان الحزب هو الوسيلة الوحيدة لربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية
والفصل بينهما هو القاعدة النظرية في الديمقراطية .

في ضوء هذه الحقائق العلمية يتبين لنا جلياً ان أزمنا الدستورية المتجلية في
تأليف الحكومات وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية مردها الى انعدام
الاحزاب البرلمانية ، كما ان الهوة السحيقة التي كانت تفصل بين السلطات والشعب

حتى الانتخابات الأخيرة والتي أفسحت الانتخابات الأخيرة مجالاً لردمها بعض الشيء ، مردها الى عدم انتظام الشعب في أحزاب سياسية تجعل الاتصال بينه وبين نوابه مستمراً ، وتجعل بالتالي المجلس النيابي يحس تطورات النفسية الشعبية والتيارات التي تتنازع الشعب ، كما يحس انتفاضات الشعب حيال ما يدير من الحكومة وما يؤثر فيه من أحداث خارجية وداخلية . وبدون جهاز السيادة الشعبية ، أي الأحزاب ، لا يمكن النظام الديمقراطي أن يكون نظاماً حقيقياً الا في الفترات القصيرة السابقة للانتخابات واللاحقة بها .

سيداتي ، آتساتي ، سادتي ،

المحاضرة عمل علمي ، ولكن محاضرة موضوعها قضية حيوية كالقضية التي نحن بصدددها ، وفي وقت لا تزال معالم هذه القضية حية في النفوس - هذه المحاضرة لا ينتقص من علميتها أن تختم بدعوة يشفع بها ، ان قيل انها تتخطى نطاق البحث في انتخابات الشوف ، انها من وحي هذه الانتخابات - دعوة الى عمل يتعدى المباحث العلمية النظرية . ذلك ان علم السياسة بحد ذاته لا مبرر لوجوده اذا لم تكن معرفته للمطلق السياسي سبيلاً للوصول الى خدمة هذا المطلق . واذا كان الله هو المطلق الفلسفي فالشعب هو المطلق الذي لا مجال لمعرفة وتجسيد معرفته بعلم ، ما لم تنبثق هذه المعرفة من صميم حياته ، وما لم يسخر هذا العلم في بناء مجده وتحقيق مثله .

الديمقراطية على المحك

محاضرة أقيمت في الندوة اللبنانية
وصدرت في نشرة الندوة في ١٩٥٧/١/١ بعنوان: «إلى أين: شواغل لبنانية»،
ضمت محاضرات لحمد فرنجية، زكن شخاشيري،
كمال جنبلاط، إبراهيم عبد العال.

١٩٥٦/١١/٢٦



«بفضل مرتبته ومهارته ونزاهته، استطاع أن يحسك مستقلاً
بزمَام الجماهير، فيقودها بدلاً من أن ينقاد لها. ولما لم ينشد السلطة بوسائل غير
مشرفة، فإنه لم يضطر لتملق الشعب، بل بالعكس كان يتمتع بصيت له من السمو
ما يمكنه من إغضاب الجماهير بما كستها... فإذا رآها متنفخة مزهوة لغير ما سبب
وبوقاحة، أيقظ فيها، بكلمة واحدة، شعور الجد، بل الخطر! وإذا وقعت الجماهير
فريسة ذعر، أعاد إليها، بكلمة واحدة، ثقها بنفسها... هكذا أصبحت
الديموقراطية في يد بيريكلس حكم المواطن الأول!»

سيداتي، سادتي،

لا أخال توكيديس، مؤرخ الإغريق، عندما رسم هذه الصورة لباني مجد
أثينا، قصد منها تحديد الديمقراطية وبسط معانيها وتقديم قواعدها!
غير أنني لا أخالكم تنتظرون مني، هذا المساء، تحليلاً مدرسياً للمذهب
السياسي الذي رافق تاريخ الإنسان، منذ أثينا، فكان أساس حياته عندما يتحرر،
ومطمح نضاله عندما يستعيد.

حسبنا من الاستشهاد بتوكيديس أنه يبرز لنا - وكأنه يكتب اليوم، وفي
لبنان - المفارقة الكبرى التي تواجهها الديمقراطية، بل المأزق الذي تجذ نفسها فيه

على المحك .

وموضوعنا، هذا المساء، هو، بالذات، الديمقراطية على المحك .
فاسمحوا لي أن أكتفي، من التحليل المدرسي الذي لا بد منه، باستذكار
الأصول الأربعة التي يتكوّن منها المذهب الديمقراطي .

أولاً: سيادة الشعب . فالديمقراطية، حسب التعريف الأشهر، هي: «حكم
الشعب، من الشعب، للشعب»، سواء أكان ذلك مباشرة أم عبر التمثيل الشعبي؛
أي أن الديمقراطية هي شكل الحكم الذي لا يكون فيه الحاكم سيد الشعب، بل
يكون الشعب سيد نفسه . والسيادة معناها هنا إطلاق إرادة الشعب: لا يخضع
الشعب لإرادة فوق إرادته، ولا تقاوم إرادته أية إرادة دونها، فردية كانت أو
جماعية . ويكون الشعب، إذ ذاك، هيئة إجتماعية واحدة، منسوجة الخيوط، في
لحمة عميقة شديدة، تجعل من كل فرد صنو الفرد الآخر، بدون تمييز أو امتياز .
ثانياً: التعاقد الإجتماعي، وهو غير التعاقد الذي ظن بعض فلاسفة القرن
السابع عشر والقرن الثامن عشر أنه ينشئ المجتمع بفعل اجتماع الإرادات الفردية،
إنما هو التعاقد السياسي، وكادت أقول الدستوري، الذي كشف جون لوك عندما
جعل السلطة مؤتمنة على الحكم بموجب تعاقدها مع المجتمع، أي الشعب، بحيث
يغدو الحكم أمانة، للشعب أن يتزعمها ساعة تخالف السلطة التعاقد .

ثالثاً: النظرية الدستورية . إذ التعاقد الذي تحدّثنا عنه ما هو، في شكله
العملي، سوى الدستور، يعين الحقوق والواجبات، راسماً للسلطة حدودها،
مقيماً ضمن السلطة، سلطات، يوازن بعضها البعض، ويحد بعضها من طغيان
البعض الآخر .

رابعاً: تعددية الآراء والنظريات، خلال تعدّد الأحزاب . وهو مظهر الحرية،
على الصعيد التنظيمي: حرية كل فرد في أن يؤمن بما يشاء، وحرية الجماعات في أن
تختلف بالرأي والإجتihad . ذلك أن الديمقراطية، في أساسها العقائدي، تشكيكية
لا يقينية . يقينها الوحيد هو واجب السلطة في احترام وتأمين التعبير عن الآراء
والإجتهادات المتعددة، تتنازع السلطة وتتعاقب عليها سلمياً، في النطاق
الدستوري . يجعل تنازعها وتعاقبها السلمي ممكناً، إيمانها المشترك بالأصول،
وبمجموعة من قواعد الحياة الفضلى ومثلها هي الدستور، بمعناه الأرسطوطاليسي
الأسمي .

سيداتي، سادتي،

إذا كانت هذه أصول الديمقراطية عامّة، فإن ديمقراطيتنا في لبنان تكون،
أو لا تكون، تبعاً لانسجامها مع المبادئ الأربعة التي أوردنا .
فهل تحقّق الديمقراطية، في لبنان، سيادة الشعب؟

من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه وأن يحقق سيادته على نفسه ، يجب أن يكون الشعب قادراً على الحكم . وقدرة الشعب على الحكم رهن بتألقه من مواطنين أحرار ، كل فرد منهم سيد نفسه ، لا يخضع لغير إرادة الخير التي فيه ، يناضل بحرية ويقرر بدون إكراه ، سواء اعترفت له القوانين بالحرية أو لم تعترف ... أي أنه يجب أن تتوافر ، في المواطن المدعو لاختيار ممثله عنه ، تلك الصفات التي تؤهله للقيام بعملية الاختيار ، وأن تتوافر له كذلك الظروف التي تمكنه من الاختيار بحرية .

فالمواطن الجاهل لا يقدر على اختيار ممثل له ، لأنه لا يعي قيمة التمثيل ولا يدرك مقاييس المصلحة الوطنية العليا .

والمواطن المريض ، أو الفقير ، المحتاج الى القرش ، أو المستعبد لصاحب عمل أو لملك أرض يملك معها فلاحها ، لا يقدر على ممارسة حق الانتخاب ، إن لم يكن لجهله ، فعلى الأقل لعجزه عن مخالفة وليمي نعمته ولقمته .
والمواطن الخائف أبداً من السلطة ، أية سلطة ، سواء أكانت سلطة الدولة يستسلم لها ، أم سلطة التزعم المحلي ، لا يقدر كذلك على اختيار من يجب أن يمارس السلطة بحق .

فهل تتوافر شروط الحرية في المواطن اللبناني ، حجر الزاوية في الديموقراطية؟

وهل يشعر الشعب اللبناني أنه بالفعل سيد نفسه ، وأن الإرادة التي تسيّر شؤونه وتقرر مصيره هي إرادته الخيرة ، الفاعلة بحرية كلية ، من غير أن تتأثر لا بجهل ولا بعوز ولا بخوف؟

وهل يشعر الشعب اللبناني أن ليس من إرادة فردية أو جماعية تقاوم أو تقدر أن تقاوم الإرادة الشعبية السيدة؟
الجواب أن لا .

فإذا أعملنا التحليل العلمي - وهذه محاضرة علمية ، ليست خطاباً سياسياً - إذا أعملنا التحليل العلمي في أوضاعنا الانتخابية ، وجدنا أن عملية التمثيل الشعبي في لبنان ليست إلا عملية تزوير ضخمة تسلط على الشعب - على مجموعة المواطنين - إرادات معروفة ، معينة ، وكأنها تتأمر لتقتسم غنيمة التمثيل .

من هذه الإرادات السلطة الحاكمة نفسها ، المفروض فيها أن تنبثق من العملية الانتخابية ، فإذا بها تصنع هذه العملية؛ ومن هذه الإرادات القوى الاقتصادية الموروثة ، إقطاعية كانت أو رأسمالية ، أو نقابية؛ ومن هذه الإرادات العصبية القبلية ، وأبرز أشكالها الطائفية الدينية البعيدة كل البعد عن جوهر الدين . يضاف إلى هذه الإرادات العوامل المفسدة للذهنية السياسية عندنا من الرشوة إلى اللامبالاة مروراً بالجهل واللامسؤولية .

الديموقراطية اللبنانية إذاً، متى وضعت على المحك، نجدها أبعد ما تكون عن أصل الديمقراطية الأول: سيادة الشعب.

أما التعاقد الإجتماعي - أصل الديمقراطية الثاني - فنجده قد استحال في نظامنا المعمول به، تعاقدًا جهنميًا أبعد ما يكون عن الدستور.

ففي حين يكرّس الدستور اللبناني مبدأ السيادة الشعبية على أساس التعاقد الإجتماعي، جاعلاً من الشعب مرجع السلطة الأول والأخير، مؤتمناً السلطة على الحكم، ضامناً للشعب كلّ حرياته - في حين يكرّس الدستور ذلك نجد أن الواقع يتعد عن المبدأ الدستوري كلّ الإبتعاد، وأن الشعب أضحي مجرد أداة في يد المتسلطين، يتوسلون لتدعيم سلطتهم عليه، وتأمين استمرارهم في حكمه... وذلك عن طريق تحويل الحكم من فعل خلق وإبداع وبناء، إلى معين مغام وأسلاب، وإلى سلاح انتقام أو استرلام، بحيث يغدو الشعب عاجزاً عن ممارسة حرياته الطبيعية، عاجزاً عن استرداد أمانة الحكم بالوسائل الدستورية السلمية.

من هنا إبتعاد الحكم في لبنان، لا عن أصل الديمقراطية الثاني وحسب، بل عن الأصل الثالث: النظرية الدستورية التي تحتم فصل السلطات وتوازنها. ذلك أن التعاقد الجهنمي قد غدا بمثابة الدستور الفعلي غير المكتوب، الذي بموجبه نحكم ونحكم!

هو تعاقد بين الشعب كناخب وبين متسلمي السلطة، يمثل الشعب الناخب في هذا التعاقد نوابه أيّا كانوا، ويمثل السلطة ماسك زمامها أيّا كان. والعقد بسيط مؤلف من مادتين: المادة الأولى يضع النواب بموجبها أنفسهم تحت تصرف السلطة، يسايرونها ويسيرونها أعمالها، ويسترون عليها، ويسترون.

والمادة الثانية: تضع بموجبها السلطة تحت تصرف النواب أجهزة الدولة بكاملها من البوليس حتى القاضي، بحيث يضمن النواب إعادة انتخابهم عن طريق ما يؤدون لناخبهم، عبر السلطة، من خدمات.

بموجب هذا التعاقد الجهنمي، يفرض على النائب أن يكون مختار ضيقة وسمسار وظائف، ومخلص معاملات، فضلاً عن كونه حكواتياً، بحيث يستحيل عليه أن يكون من يجب أن يكون: وكيلاً عن الشعب وقائداً له ورقياً باسمه.

فحين يطالب النائب بالتطهير، عليه أن ينسى ما يطالب به، ليرتب الصفقات ويدبر الوظائف... أو لا ينتخب!

وإذ يتغنى النائب بالعدالة، ويطالب بحصانات القضاء، نجد يهرع لإخراج فلان من السجن أو إدخال فلان إليه... حتى لا يخذل في الإنتخابات!

وعلى الوزراء والرؤساء كذلك، بموجب هذا التعاقد، أن يقولوا ما لا يعتقدون، وأن يفعلوا غير ما يقولون... فإذا جاء في بيان وزاري أن الحكومة تعمل للإصلاح، عنى الإصلاح، أو هو استحال، إرضاء للمحاسبين وانتقاماً من

الأخصام، فضلاً عن كونه مجال الإثراء الأرحب. وبموجب هذا التعاقد، وبفعل وطأته، بات أعسر من العسير، أن يقف واحد في الدولة في وجه المؤامرة. فالنائب الذي يكسر التعاقد، يلفظه المجلس، إذا لم يطرده نأخبوه... فضلاً عن أنه يواجه أبداً مشكلة ضميرية مقلقة: فهو يعرف أن سواه سيخدم الذين يرفض هو خدمتهم، فيأخذهم منه. ويعرف أن شيئاً في هذه الدولة لا يتحقق بدون مراجعة، حتى المطلب العدل لا يناله صاحبه إن لم يراجع بشأنه نائب أو متنفذ! والوزير الذي يريد أن يكون وزيراً، حاكماً عدلاً، يجد نفسه، بعد حين، إما يائساً نخر السأم قلبه، أو مستهزئاً فقد عقله كل إيمان بالحق والعقل! حتى الموظف الذي يطلب منه أن يتبع الأصول ويساوي بين الناس ويخدم المصلحة العامة، هو أعجز من أن يفعل، وإن كان كفواً. ذلك أنه يعرف أن ترقية رهن بإرادة الحاكم، التي هي بدورها رهن برضى نائب ما أو متنفذ. فإذا لم يخضع الموظف لمشية النائب ولم يخدم مصالحه ومصالح ناخبه، انصرف النائب عنه إلى سواه، وحال بالتالي دون ترقية. فضلاً عن أن موظفاً يتحصن بالقانون لمواجهة الطلبات غير المشروعة، يجد هذا القانون نفسه يذوب بين أصابع المفسرين المجتهدين، الذين قيل عنهم إنهم كثيراً ما يقررون الحكم ثم يفتشون عن أسسه القانونية ومبرراته.

فبدل أن تحد السلطات من طغيان بعضها على بعض، كما هو القصد من فصل السلطات، نجد أن الواقع يجعل من السلطات، تشريعية وتنفيذية وقضائية وإدارية، مجموعة متكاتفة متضامنة في ترسيخ طغيان الحكم المصلحي. بقي الأصل الرابع الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو تعددية الآراء والنظريات خلال تعدد الأحزاب. وهنا يفضح المحك ديمقراطيتنا اللبنانية فضحاً... يفضحها نظرياً عقائدياً، بقدر ما يفضحها عملياً.

أما الوجهة النظرية، ففي أن الحكم في لبنان لا يزال غريباً عن كل ما يسمى رأياً، فكيف يقوم على تعدد الآراء؟ خلافتنا السياسية هي محض سياسية، بالمعنى المصلحي للكلمة؛ وآراؤنا، إن وجدت، فقضية لمصلحة، أو تجميل مبرره الوحيد ضرورة الكلام، على ألا يؤمن المتكلم بقدسية الكلمة.

وأما الوجهة العملية، ففي كون النزاع السياسي عندنا، على صعيدي الحكم - صعيد علاقة الناخب بالنائب، وصعيد علاقة النائب بالوزير والرئيس - ليس نزاعاً حزبياً بالمعنى العلمي للكلمة.

أقول المعنى العلمي لأن ثمة عصبيات شبه حزبية، ولنسمها تحزبية، قد حلت محل الأحزاب. أولى هذه العصبيات هي الطائفية، وهي العصبية الأفعلى والأخطر، وكثيراً ما تغلب العصبية الطائفية على العصبيات الأخرى، كالعصبية

العائلية، والعصبيّة المحليّة، والعصبيّة المصلحيّة. مثالنا على ذلك أن إلغاء الطائفية من قوانين التمثيل قد يؤدي، بل كاد أن يؤدي مرة، إلى تفضيل كل طائفة للمرشح الذي ينتسب إليها، سواء أكان المرشح الأفضل أم لم يكن... فضلاً عن أن الطائفة تؤثر الحفاظ على هذا المنصب أو ذلك لأحد أبنائها، سواء أكان بين أبنائها من هو مؤهل للمنصب أم لم يكن... كأنما أفضل للطائفة أن تدار إحدى مصالح الدولة من قبل أحد أبناء الطائفة، وإن غير كفؤ، على أن يدير المصلحة رجل فيه كل المزايا، ولكنه من غير الطائفة المطالبة بالمنصب!

والصفة الطائفية التي تلتصق بالمواطن في لبنان تبطل معنى المواطنة. فليس في لبنان، والطائفية قائمة، مواطن بالمعنى الصافي الصحيح، بل هنالك مواطنون موارنة ومواطنون سنة، ومواطنون شيعة، ومواطنون أرثوذكس، ومواطنون أرمن كاثوليك، ومواطنون دروز، ومواطنون روم كاثوليك، ومواطنون أقلّيات، إلى آخر لائحة الست عشرة طائفة المعترف بها. وهذا يعني أن ما للماروني حقاً به ليس للسني به حق... وما يتوجب على السني لا يتوجب على الشيعي... وما يجوز للأرثوذكسي لا يجوز للكاثوليكي الخ... أقصى ما يطمح إليه شيعي مثلاً، حتى وإن كان أفلاطون نفسه أو بسمارك، أو تشرشل، أو أتاتورك، أن يكون رئيس مجلس... ومحكوم على المجلس، حتى إذا وجد فيه أكبر دكثرة التشريع، أن يكون رئيسه شيعياً! كما أنه لو فرضنا أن اختفى عن المسرح، لا سمح الله، كل الموارنة الذين يصلحون لرئاسة الدولة، لوجب أن يقبل الموارنة وسائر اللبنانيين برئيس دولة لا يؤهله للرئاسة غير انتسابه الطائفي! وأخيراً، لا مجال لبروتستانتية مثلاً يولد في جنوب لبنان، أن يطمح لأي شيء، مهما كانت مزاياه، فضلاً عن أن السني المولود في جبل لبنان محكوم عليه بأن يقبع حيث هو، إذا لم يكن من إقليم الحروب طبعاً... أين المساواة إذا، وأين العدالة، وأين الحكم الذي يفترض فيه أن يكون وليد تنازع آراء يتفوق فيه الأصلح والأنسب؟

الناخب اللبناني لا يختار إذاً على أساس ارتباط حزبي، بل على أساس ارتباط طائفي. وفي نطاق الطائفة الواحدة، تتفاضل العصبية الموروثة، المستمرة على طراز اليمنية والقيسية، حتى في صفوف الشباب.

ومتى تمّ انتخاب المجلس، نجد أنه ينقسم كتلاً اقليمية تتكرر بالأسماء البراقة؛ حتى أن أكثر هذه الكتل في تاريخ لبنان تقدمية - الجبهة الاشتراكية الوطنية - تركزت على أساس إقليمي ما استطاعت التغلب عليه.

بعد ذلك، هل يمكن أن نتظر مجيء حكومات تمثل أي شيء غير الفسيفساء الطائفية - اقليمية؟ يجب أن يكون للبقاع وزير، وأن يكون لوزير هذه الطائفة وزارة رئيسية، ناهيك بنباية الرئاسة، فضلاً عن أن النسبة العددية في الحكومة يجب أن تعكس نسبة الكتل الخ...

ولكن هل يعني ذلك كله أن ليس في لبنان أحزاب؟ نعم، في لبنان أحزاب؛ ولكن السياسة اللبنانية لا تزال ازدواجية، تجري على صعيدين: صعيد الحكم، حيث الجيل الحاكم، ولا أحزاب... وصعيد الأحزاب، حيث الشباب، الذي ما دخل أحد الندوة منهم حتى الآن ممثلاً عن حزبه، بكل معنى التمثيل، إلا وكان مدنياً بنيابته لعوامل لاحزية! فلا كمال جنبلاط ولا جان سكاف ولا علي يزى انتخبوا على أساس حزبي؛ حتى أن بعض المرشحين كانوا يخسرون الثيابة لجرد انتسابهم للحزب، أي حزب، فضلاً عن الذين كان انتسابهم لحزب ما عبثاً بدلاً من أن يكون مؤهلاً.

ولو لم نكن هنا في محاضرة، لقلت إن على الأحزاب اللبنانية أن تدرك أخيراً أن لا سبيل لخروجها من صعيدها إلى صعيد الحكم بغير اتحادها على أساس برنامج مشترك ضد الجيل الحاكم. وهذا ممكن وسهل التحقيق، متى وضعت الأنانيات جانباً... ذلك أن ما بين هذه الأحزاب كلها من فوارق، في المجال العملي، مجال الحكم، هو دون الهوة التي تفصل بينها مجتمعة وبين الجيل الحاكم. وما لم تتحد الأحزاب لقلب الجيل الحاكم، على أن تفترق في ما بعد، إذا شاءت، فلا أمل لها بالوصول. وسيظل الجيل الحاكم يستنزف خيرة ما فيها، وقيم الحزب على الحزب، ويوازن بين حزب وحزب، حتى لا ينفتح مجال النجاح أمام أي من الأحزاب على الإطلاق.

سيداتي، سادتي،

إذا كنت شددت على هذه النقطة أكثر من سواها فلأننا، في معالجة هذه النقطة، إنما نعالج جوهر الديمقراطية.

ذلك أن سر الحكم هو هنا، في جهاز السيادة الشعبية، وفي ارتباط الوزير والنائب بوشائج المسؤولية الشعبية المنظمة. إذ كيف يمكن النائب أن يمثل رأي ناخبيه وسياسيتهم وأن يعبر عن إرادتهم عندما لا تكون هذه الإرادة معجدة في مؤسسة تضم الناخبين، ويتوسلون بها في التوجيه والملاحقة والمراقبة والمحاسبة؟ بل ما قيمة آراء المرشح، وما قيمة برامج الإصلاحية وعهوده، عندما لا يكون في طاقة من قطع لهم العهد وعرض عليهم البرنامج أن يكون لهم رأي يلزمون به النائب وسياسة يقيّدونه، أو يقتيدون وإياه، بها؟ بل ما قيمة برامج النائب في المجلس، وما قيمة خطبه وتصريحاته، عندما لا يكون في المجلس جهاز منظم يسأله عنها إذ يصبح وزيراً؟ بل ما قيمتها بالنسبة إلى الوزير، والوزير لم يصبح وزيراً لا بسبب آرائه ولا بسبب برامجهم ولا حتى بسبب سياسته؟

فالوزير الذي يمثل حزبية طائفية لا يمثل برنامج حكم، لأن الطوائف ليست مدارس سياسية...

والوزير الذي يمثل حزبية محلية، أو عائلية، لا يمثل نظرية في الحكم أو رأياً، لأن للأراء في ما بينها حدوداً ليست هي حدود المناطق ولا هي عروق الدم! من هنا إن التعددية في الرأي - أحد أصول الديمقراطية - غير موجودة عندنا لانعدام وجود الرأي كقوة فاعلة في الحكم، وكموضوع خلاف في الاجتهاد بين المتسابقين إلى الحكم.

يبقى أن ديمقراطيتنا ليست تشكيكية ولا هي يقينية... إنها تحترم حرية الرأي، غير أن لها الحرية الرأي مفهوماً خاصاً، وتقيم ممارسة الحرية حدوداً غريبة. فالمفروض بالمسيحي - ولا أقول عليه - أن يحترم الإسلام. كذلك مفروض بالمسلم - ولا أقول عليه - أن يحترم المسيحية. ولكن هذا الاحترام المتبادل نجده مؤسساً - إذا حللناه بإخلاص وصراحة وجراحة - على تنازل عن الحرية، لا على احترام لها. فالمسيحي لا يقدر في لبنان حتى على البحث العلمي في المسيحية نفسها، فكيف يبحث في الإسلام؟ وكذلك المسلم لا يقدر على قول أي رأي يريد في الإسلام، فكيف يراه في المسيحية؟

وراء الاحترام المتبادل يكمن إذا شيء من الرياء المتبادل... رياء نسرف فيه أو نتحفظ تبعاً للظروف! وهو هذا التوازن الإصطناعي الذي يسمونه وحدة الصيغوف ويقولون إنه أساس لبنان. حتى أن من موجبات هذا التوازن أننا، إذا كنا نؤسس ندوة كيميائية، وكان جميع المؤسسين مسلمين مثلاً، وجب خلق كيميائي مسيحي حتى لا تتخذ الندوة صفة طائفية!

والرياء المتبادل هذا لا يفرض نفسه بقوة القانون طبعاً، بل بفعل قوى أقوى من القانون، هي الضواغط والكوايس الفكرية والإجتماعية. ولا حاجة بي مثلاً لأن أقول كيف أن زواج المسيحي من المسلمة يكاد يكون مجازفة، وكيف لا يقدر أستاذ في جامعة أن يجد من ينشر له كتاباً يعلن فيه أنه لا يؤمن بالله، أي إله. ومع أن حرية العبادة مكفولة بالدستور، فإن ممارسة المواطن حقه في تغيير دينه، ولو عن اقتناع، تعرضه لأن يدفع ثمن حرمة غالباً جداً.

وظاهرة التقييد الإجتماعي لحرية الرأي ليست محصورة في المسألة الطائفية، بل تتعداها إلى حلبة القضايا السياسية العارضة. إذ قد أحللنا في مناقبتنا وقواعدنا السياسية التهويل محل الإقناع، والمزايدة محل المناقشة، والضغط محل المسؤولية. وحيث لا مسؤولية لا حرية!

فما دما لسا مسؤولين عن رأينا، لا شخصياً عقلياً، ولا نظامياً شعبياً، فإنه بوسعنا أن نقول ما نشاء من غير حساب ولا عقاب... ومن الطبيعي عندئذ أن نقول الرأي الذي يعجب، لا الرأي الذي يصيب. وهنا المزايدة في التودد إلى الشعب، تخلق تيارات الغوغائية التي لا تلجم بل تتحكم هي بخالقها فتستعبدهم وتسوقهم إلى حيث لا يشاؤون ولا يدرون!

والذي لا يساير التيار ولا يلج المزايدة بل يختار لنفسه أن يصمد ويقول ما يعتقد حقا ولو أغضب... الذي هذا شأنه، لا يفسح له في مجال الإقناع أو حتى الإقناع، بل يصور له أنه عرضة للاعتداء، فضلا عن حملات التهشيم والتهديم التي تهدف إلى جعله يقلع حتى عن قول رأيه، أو التفكير بقول رأيه. وقليلون قليلون الذين يثبتون.

وهكذا تكون المسؤولية الفكرية قد اتخذت أغرب أشكالها المعروفة، شكل الاختيار بين الجهر بالرأي وثمنه استحالة التعبير عن الرأي مرتين - أي الزوال، سياسياً على الأقل - وبين المسامرة ولو بالسكوت على أمل التمكن من الجهر ساعة يزول التهويل وتقفل السوق.

لذلك نجدنا أبداً، في ديمقراطيتنا، ساعين وراء إجماع وهمي، في ظننا أنه ضمانه بقائنا... وكأننا نجعل أصلاً، أن الديمقراطية إنما هي في تعدد الآراء وفي تسابحها، لا في انسجامها... فكيف بتوحيدها توحيداً عنفياً واهياً؟

سيداتي، سادتي،

اسمحوا لي أن أعود، عند هذه المرتبة من التحليل، إلى شيء من النظريات المدرسية، نستلهمها فنقيس بها واقعنا.

لنسأل الفلسفة السياسية أين هي ضمانه الحرية في الدولة الديمقراطية الأصلية، عله يكون بوسعنا أن نجد لها، أو نوجد لها، مثيلاً في ديمقراطيتنا! هل الضمانة في مجرد فصل السلطات والموازنة بينها؟ هل الضمانة في العقد الدستوري، ينص حرفه على أن الحقوق والحريات مضمونة، فتنضم؟ هل الضمانة في مجرد تقرير سيادة الشعب، وإن استحال سيادة الشعب سيادة عليه باسمه، وهو منها براء؟

عندما كانت الثورة الفرنسية تقيم في أوروبا ديمقراطية مؤسّسة على التعاقد الاجتماعي الدستوري، إرتفع في بريطانيا صوت برلماني مفكر يدعى ادmond بيرك، يحذر الثورة وفلاسفتها من خطيئتهم... ولعل مساهمة بيرك الكبرى هي اكتشافه أن العقد الاجتماعي الحقيقي ليس مجرد اجتماع إرادات فردية، إنما هو مشاركة جماعية في كل حقول النشاط الإنساني: في المعرفة، والتذوق، وفي الحياة الدنيا، كما في التوق نحو الكمال. وهذه المشاركة، أو الشراكة، هي هي ضمانه الحرية في نظر بيرك لأنها، كمنطق الوحدة الاجتماعية وقماشتها، توفر للفرد مجال إتمام شخصيته ويناعها، وبالتالي تؤمن له شروط احترام فذويته وسعيه الدائم للتفوق. ضمانه الحرية الأخيرة هي إذاً في الحرية ذاتها، في جوهرها وفي مظاهرها،

في التراث والتقاليد، في الآداب والمناقب، في المؤسسات والهيئات، الموجودة كلها بفعل خلق حر وكأنها ليست سوى مراتب في تاريخ الحرية، تمهد لاستمرار

هذا التاريخ .
فكما أنّ الحرية لا ترتجل ، فكذلك الديمقراطية لا ترتجل ، هي الأخرى .
وكلّ ديمقراطية لا تكون ولادة تطوّر تاريخي طبيعي عفوي ، محتوم عليها
أن تفشل ...
كلّ نظام ديمقراطي يفرض إصطناعياً ، في شكل قوالب دستورية ، لا
قواعد إجتماعية وإقتصادية ومدنية لها ...
كلّ نظام ديمقراطي لا يمهّد له ، عبر الزمن ، بخلق مجتمع حرّ ، وشعب
قادر على سيادة نفسه ...
كلّ نظام ديمقراطي هذا شأنه ، يظلّ حرفاً ميتاً ، ولا بدّ له أن ينهار أو
ينفجر !
لذلك تحوّلت الديمقراطية الفرنسية إثر الثورة العظمى ، إلى دكتاتورية
يعقوبية فنايوليوية !
ولذلك ، متى وضعنا الديمقراطية اللبنانية على المحك ، وجدناها وهماً لا
حقيقة !

سيداتي ، سادتي ،
لا أريد أن أظلم الديمقراطية اللبنانية ، فأقول إنّها وحدها في أزمة ؛ كما
أنكم لا تريدون أن تظلموا الحقيقة - والحقيقة شمول - فتعزلوا الديمقراطية اللبنانية
عن الإطار العالمي الذي لا بدّ أن ينظر إليها من ضمنه .
ذلك أن الديمقراطية اليوم ، حيث كانت ، تواجه أزمة . وهذه الأزمة
تشمل الجذور الفكرية العقائدية كما تشمل امتدادات السياسة الخارجية ووضع
الديمقراطية أو الديمقراطيات ، في الصراع الكوني .
مبعث هذه الأزمة أنّ الديمقراطية الحديثة ، ولادة الفكر التحرري التعقلي ،
باتت وجهاً لوجه مع أنظمة سياسية تمجد فضائل الحياة والضرورات الحياتية بدلاً من
فضائل الإقناع ، وتقدّم النظام العام على الحرية الفردية ، وتقّس التاريخ والإيمان به
بدلاً من الجهد الفردي ، وتركز العمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي
حول شخصية الجماعة بدلاً من شخصية الفرد . حتى أنّ علاقة هذا الفرد بالدولة
تغدو علاقة إيمانية صوفية ، من حيث ولاؤه الكلي لها ، وعنفية من حيث سلطتها
المطلقة عليه .

فماذا تواجه الديمقراطية هذه الأنظمة ؟ هل يمكن برمائية تقوم على الثقة
بالعقل الفردي ، أن تقاوم الماكينات السياسية الجبّارة المرتكزة على القوة والنظام ؟
وهل يمكن المجتمع المؤسّس على الجهد الفردي أن يصمد في وجه مجتمع
تخطّط الدولة موارده ومعالِم القدرة فيه ؟ وهل تقدر الفضائل الديمقراطية - فضائل

الرجل العادي التي تجمع الفاشية والشيوعية على احتقارها ووصف تواضعها بأنه «صغارة بورجوازية» - هل تقدر على التفوق على إرادة التفوق ، فضيلة ، وعلى البطولة مثلاً مقدساً؟

ثم ، هل في قدرة المؤمنين بحق كل واحد منهم على الإيمان بما يريد ، التغلب على الجماعة المندفعة بفعل إيمانها برسالة تعتبرها ميرر وجودها وغاية هذا الوجود؟

على جواب الديمقراطية عن هذه التساؤلات يتوقف مصيرها . وقد يكون الجواب الإيجابي الوحيد الذي تقدمه الديمقراطية اليوم ، عودتها مع جاك ماريثان إلى مناهل الفكر الإنساني الروحاني ، تستمد منه إيماناً إيجابياً مجدداً ، يجوهر دولتها . ثم إن الديمقراطية تتجه كذلك ، عملياً ، نحو الأخذ بمفهوم الحرية الإيجابي يكون بمثابة عقيدة يفرض على المواطنين أو يفترض فيهم الإيمان بها شرطاً لممارستهم حقوقهم ، بحيث لا يبقى في مقدور غير المؤمنين بهذه الحرية الإفادة منها للتجني عليها ، وحرمان سائر المواطنين منها .

وغني عن القول إن الدولة الديمقراطية الإيجابية هذه تقترب كثيراً من الدولة الكلية ، مجرد صيرورتها دولة إيمانية عقائدية ، نطاق التعدد والتشكك فيها محدود . وليس من الصدف أن يكون المفكر الذي بلور هذا المفهوم للديمقراطية - اللورد ليندزاي - قد رجع ، في أصول نظريته ، إلى جان جاك روسو أي الدولة الكلية وأبي الديمقراطية في آن واحد ، كما عاد إلى إدموند بيرك ، نقيض روسو الذي يكمله .

سيداتي ، سادتي ،

على ضوء هذا التحليل المقتضب لوضع الديمقراطية في العالم اليوم ، نتبين كيف أن فشل تعددية الرأي في ديمقراطيتنا مرده إلى عدم اجتماعنا على الإيمان معاً بالأصول .

فحريّاتنا كانت تكون مضمونة لو كنّا نؤمن إيماناً مشتركاً بالحرية - وكدت أقول بذات الحرية!

وكان يكون ممكناً أن يثمر تعاقدنا وأن يستقيم لو كنّا قماشة إجتماعية واحدة ، مشدودة بعضها إلى بعض متحدة .

فضلاً عن أن شعبنا كان يكون سيداً على نفسه ، لو كانت له إرادة جامعة تقدر أن تسود وتحكم ، لأنها متحررة من أوزار الجهل والمرض والفقر والخوف! ليس هنا مجال تقديم البرامج - مسؤولة كانت أو غير مسؤولة - ولا هو مجال تصميم المخططات .

والحاجة ، ربما لا تكون إلى نظام للحكم جديد يرسمه هذا أو ذاك ،

ونقول به مجتمعنا على حاله ، إنما الحاجة إلى عملية تحرير شاملة تقتضي تضافر كل الجهود . وعملية التحرير هذه تمتد ، في نظرنا ، من الترية المدنية حتى الإنماء الإقتصادي ، مروراً بالضمانات الإجتماعية والإصلاحات الإدارية والتشريعية وما إلى ذلك .

وهي عملية جذرية تقتضي قيام سلطات ثورية لا مصالح لها تربطها بمصادر الفساد ومواضع الضعف ، بل تكون طليقة قادرة في عملها على استلهاهم نظرية لها في الدولة ، بقدر ما تستلهم إدراكها الخاص لمصلحة الشعب العليا ووعيتها لإرادته . ولكن قيل أن مثل هذا الحكم لا بد أن يكون حكم أقلية ، فليس هو إذا بالديموقراطي ...

ولكن قيل إن مثل هذه الأقلية الثورية لا بد أن تكون قد انتدبت نفسها ، بدلاً من أن تجيء نتيجة عملية إنتخابية ...

لكن قيل ذلك ، أجبنا أن لا بد كذلك من كسر الحلقة المفرغة المطبقة على الشعب ، بفعل التعاقد الجهنمي إياه . فما دامت الحلقة لم تكسر والتعاقد قائماً ، فإن الشعب لا يقدر على التحرير ، ديموقراطياً ، من المتحكمين به ، المنيين أنفسهم عنه . فضلاً عن أن السلطة لن تحرر الشعب من هؤلاء - أي من نفسها - كما أنها لن تحرره من المرض والجهل والعوز والخوف التي هي أوتاد السلطة الفاسدة ! ومتى كانت أكثرية الشعب عاجزة أو فاسدة ، فهل يعقل أن يجيء حكمها حكماً صالحاً ، يهدم الفساد ، وهو ينبثق من الفساد ، ويحرر الشعب ، وهو ذاته مسترهن لعلل الشعب ، علل وجوده ؟

سيداتي ، سادتي ،

لو كنت أعرف البيريكليس الذي يقدر أن يجعل الديموقراطية اللبنانية حكم المواطن الأول ، فيقود الشعب إلى الكمال ، بدل أن ينساق مع الجماهير إلى الهاوية ...

لو كنت أعرف ذاك الرجل ، لكنت سعيداً بأن أجعل هذه المحاضرة دعوة للإيمان به ! حسبها إذا أنها ربما برهنت ، بالعقل ، عن أن ذاك الرجل واجب الوجود ، فلا بد إذا أن يوجد .

الرفضية في السياسة

١٩٧٢

حديث ثلثه مناقشة
في «جامعة الروح القدس» ، الكسليك ،
في إطار سلسلة عن الرفضية في مختلف وجوها .
نشرت «النهار» الحديث والمناقشة مسجلين .

١٩٧٢/٣/٥



فخامة الرئيس ، أيها الآباء ، سيداتي ، سادتي ،

قبل أن ندخل في بحث الرفضية في السياسة ، لي اعترض على الاسم .
فالرفض ، كما سنحاول أن نحلل ، يفيد في ظني غير الكلمة الفرنسية التي ترجم
عنها وهي الـ contestation . أنا على مشاكل دائمة مع التعريب واللغة . ولو جاز
وضع تعريب جديد للكلمة لقلت إن الأصح يكاد يكون «المساءلة» مثلاً ، أو ربما
التشكيك . ذلك ان في الـ contestation طرْحاً لموضوع ، طرْحاً لمسألة ، وليس فيها
هذا الموقف الرفضى الذي باتت تعنيه الكلمة باللغة العربية .

المهم ، الموضوع هذه الليلة هو الرفضية في السياسة . ويطيب لي أن استهل
بالتأكيد أنني ، عملاً بسياسة الرفضية ، لن أحاضر . سأحاول معكم ، على الطريقة
السقراطية ، استجلاء بعض وجوه الموقف الرفضى وجوانبه وتأثيراته في السياسة .
وأنا على استعداد للإجابة عن أي سؤال ومحاولة مناقشة أي رفض .

فيما نحن هنا نتحدث عن الرفضية في السياسة ، تنطلق سفينة في الفضاء
تحمل صورة لآدم وحواء وتخطيطاً هندسياً للقبيلة الهيدروجينية ، على ما أظن . هذه
السفينة تنطلق في الفضاء إلى عوالم مجهولة . تتجه إلى جويتر الذي ستبلغه بعد ٢١
شهراً . في وسعنا أن نرفض آدم وحواء ، وقد يكون في وسع بعضنا كذلك أن

يرفض القنبلة الهيدروجينية أو على الأقل مفاعيلها، ومفاعيل تفجير الذرة ثم ما إليها في الحرب والسلام. ولكن هل في وسعنا أن نرفض؟ هل في وسع الراضين أن يرفضوا كون هذه السفينة المتوجهة في الفضاء، أكاد أقول في خطي ثابتة وسريعة، تستصل إلى جويتر كما وصلت من قبلها سفن أخرى إلى القمر ونزل منها إنسان؟ هل في وسع الرفض أن يرفض هذا الواقع الجديد الذي يواجهنا به الإنسان اليوم، الإنسان إياه الذي يعيش في أزمة الإنسان التي منها نتج الرفض؟

أرسم هذه الصورة حتى أتساءل، ما دام الموضوع موضوع مُساءلة، عما إذا لم يكن الرفض في الحقيقة رفضاً للماضي وليس رفضاً للمستقبل؟ الرفضية هي رفض للماضي المستمر عبر الحاضر ولكنها ليست، ولا يمكن أن تكون، في العصر الجديد على الأقل، رفضاً للمستقبل. وكما في الفضاء كذلك على الأرض، إذا كنا لا نرفض مستقبل الوصول إلى جويتر، وربما وجدنا فيه حضارة أفضل من حضارتنا، من يدري؟ والرفض من التشكيك، فإذا كان في وسعنا أن نرفض الحضارة التي كانت، فلا أعتقد أن الرفضية في وسعها أن ترفض الحضارة التي ستأتي.

هل في وسعها؟ تلك هي المسألة الأولى التي يجدر بنا أن نطرحها في مطلع هذا الحديث.

والآن، بعض التعريف. كل بحث يبدأ بالتعريف. ما هو الرفض؟ وبالتالي ما هي الرفضية؟

الرفض لا يمكن أن يحدد، بصورة عامة، إلا سلبياً. ذلك أن الرفضية هي موقف سلبي. وموقف سلبي لا يمكن بالتالي أن تحدّد إلا بالنسبة إلى ما ليست هي لا بالنسبة إلى ما هي. ولأن الرفضية موقف سلبي، فإن أفضل طريقة لفهم معناها هي أن نفهمها سلبياً أي بالنسبة إلى ضدها، إلى عكسها، لا بالنسبة إلى ذاتها. فالرفض ليس موقفاً مطلقاً، هو رفض شيء ما أو رفض حالة ما، أي رفض شيء موجود لأنه يستحيل فلسفياً أن نرفض غير الموجود. ماذا نرفض؟ ماذا نرفض بصورة عامة؟ وماذا نرفض في السياسة؟

في الحقيقة الرفضيون يقولون لنا إنهم يرفضون كل شيء. الرفضية المطلقة هي رفض كل شيء. هي رفض كل شيء، لأنها فلسفياً وسياسياً ترفض أن تكون بدورها نظرة، «فلت أنشاونغ» Weltanshaung كما يقول الألمان، أي نظرة شاملة إلى المجتمع، إلى الكون وإلى الوجود. ترفض إذاً المجتمع بشكله الحاضر، ومن ثم ترفض كل مجتمع آخر. ترفض النظام، النظام القائم طبعاً، واستطراداً كل نظام آخر وكل أشكال التنظيم. ترفض المتناقضات الإجماعية والظلم في توزيع الثروة. ترفض ضيق آفاق العمل، وضواغط العمل والعلم وأشكال العلم ونظراته بطبيعة الحال. والكثيرون من الموجودين هنا يعرفون إلى أي حد ترفض الرفضية أنظمة العلم.

هذا بصورة عامة، أكاد أقول بصورة موضوعية - بمعنى العلم الفلسفي الحديث.

في لبنان، ما هي الرفضية؟
مرة أخرى نحددتها بعكسها. هي رفض النظام اللبناني، لأنه متأخر.
رفض الدستور، طبعاً، لأنه أقام للبنانيين نظام حكم متخلفاً عن الشعب اللبناني.
وهذا الشعب باستمرار يؤكد هذه الحقيقة، إنه أرقى من الحكم في لبنان.
ترفض البيروقراطية، المؤسسات، كبت المؤسسات، المؤسسات العامة
والمؤسسات الخاصة وكل المؤسسات. ترفض الطائفية والقطاعية والطبقية. ترفض
الاحتكارات الاقتصادية واحتكارات العمل والعلم كذلك. ترفض الجامعة، كل
الجامعات. وترفض المدارس، والأهل والآباء كذلك، وحتى الله ترفضه على
الأرض وفي السماء.
فعند هذا الحد، يبرز السؤال الثاني: إذا كان هذا ما ترفضه الرفضية فماذا
تراها تطلب؟

هنا المسألة: هل عند الرفضية دليل مما ترفض؟
كلا، الرفضية ليس عندها دليل، وأكاد أقول أنها لا تطلب شيئاً لأنها
ترفض كل شيء. عفواً، تطلب شيئاً، تطلب المستحيل. وهذا جوهر الرفضية: أن
تطلب المستحيل. ولأنها تطلب المستحيل، ما همها إن لم تطلب شيئاً ولا هي نالت
شيئاً مما تطلب؟ لأنها في الحقيقة، فلسفياً، لا تطلب شيئاً. ثم ما همها كذلك إن
عبرت أنها لا تعرف ماذا تريد، فهي في الحقيقة لا تريد شيئاً غير الرفض، هذا هو
الموضوع.

نأتي إلى السؤال الثالث: لماذا الرفض؟ لماذا نرفض، إذا كان هذا ما نرفض
وهو كل شيء، ولم يكن عند الراضين شيء يدل لأنهم يطلبون المستحيل، فلماذا
الرفض؟ لماذا الرفضية؟

في الواقع الرفضية لا يمكن أن تعرف منطقياً لأنها ترفض كذلك المنطق.
وأفضل طريقة لبلوغ أسبابها هي أن نصورها كحالة نفسية فردية واجتماعية في آن
معاً. الرفضية حالة رفض وحالة قلق. الرفضية حالة نقمة وحالة غضب. إذا لماذا
نرفض؟ لا تحليل منطقياً للأسباب، إنما تحليل نفسي للحالة التي تبدأ بالقلق،
فالنقمة فالغضب. إيجابياً، ولعل في ذلك وجهاً مهماً لأنه الوجه الإيجابي الوحيد
ربما في الرفضية، الرفضية تنطلق من شعور بالحاجة إلى التحرر من كل شيء. لأن
كل شيء بالنسبة إلى الرفضية إرهاب للإنسان. تحرر من المدينة التي «تمس»
الإنسان، تحرر من الضواغط، قلنا من الحضارة.

الرفضيون يحملون الآلة الموسيقية - أفضل من اللافتات - ويذهبون بالشعر المتدلي . يتحررون حتى من الطبيعة في معناها الاجتماعي .
التحرر من الكذب . هنالك براءة في الرفضية .

من الرياء والتواطؤ الاجتماعي . من الشعور بعدم الانتساب إلى المدينة والشعور بالغربة الداخلية ، الغربة التي يعيش فيها الإنسان اليوم حياته التاعسة في المجتمع المتضخم الذي «يمعسه» .

إذاً ، في الرفضية شعور عميق بالتعب ، بالضيق ، بضيق الصدر ، بالسأم . شعور بالحاجة إلى التغيير ، الكلمة المفتاح في الرفضية . التغيير إلى أي حد؟ إلى حد الثورة . وهنا السؤال الكبير : هل الرفضية هي إذا الثورة ؟ الجواب : كلا . الرفضية ليست هي الثورة ، هي ثورة ، هي الحاجة إلى ثورة . هي ثورة تريد نفسها مستمرة ، لأنها لا تريد الإنتهاء إلى شيء ، باعتبارها ترفض كل شيء . هي ثورة على كل شيء ، ولكنها ليست الثورة - بهالة التعريف . إذا كانت الرفضية ليست هي الثورة ، فهل يمكن أن تكون سياسة ؟ هل يمكن أن تكون موقفاً سياسياً ؟

الثوريون الحقيقيون يحتقرون الرفضيين . الشيوعيون والإشتراكيون العريقون يتهمون الرفضية بأنها حركة طفيلية «ولدنة» ، سذاجة . سذاجة بالفعل لأن في الرفض براءة ، أما في الثورة فحكمة . الثورة تخطط . هي مثالية الممكن ، في حين أن الرفضية هي مثالية المستحيل .

قلنا الرفضية ليست الثورة ، هي ثورة ، هي الحاجة إلى ثورة . هي مثالية المستحيل بالمقارنة مع مثالية الممكن . فهل يمكن إذا أن تكون سياسة ؟

قبل أن ندخل في الجواب عن هذا السؤال ، لا بد لنا من البحث في الموضوعيات . من هم الراضون ؟ في المنطق : لا يرفض الشيء إلا العنده الشيء ، أو الذي في متناوله أن يقبل بالشيء ، فيرفضه . إذا الرفضية حركة المجتمعات المكتفية ، بل المتخمة ، مجتمعات العندهم ، لا مجتمعات الما عندهم . من هنا أنها في أوروبا لم تظهر في المجتمعات الفقيرة . لم تظهر في المجتمعات الطامحة إلى بناء هيكلية إجتماعية جديدة . نشأت عندما أتخم المجتمع ، في حالات الإزدهار القصوى . نشأت في المجتمعات البعد - الصناعية ، أي التي كانت قد أصابت من الحياة الصناعية ، من مجتمع الاستهلاك المزدرى المحقر ، كل ما يمكن أن يصاب به مجتمع الاستهلاك . نشأت من التخمة ذاتها . من الهزة التي تصيب المجتمع عندما تصطدم سرعة تطوره العلمي والتكنولوجي بتباطؤ حضارته وتناقل هيكلية الاقتصادية .

بصورة عامة ، الراضون بالطبع هم الشباب ، واليسار .

واليسار هنا مستعمل بمعناه التاريخي . أي هو غير الموجود باعتبار أن اليمين هو دائماً الموجود . اليسار هو المعارضة ، الطلاب ثم المحرومون بصورة عامة .

وهنا يُطرح سؤال بالنسبة إلى لبنان: من هم أهل الرفض فيه؟ هل هم الذين يتظاهرون في شوارع بيروت وطرابلس وزحله حاملين لافتات: «ما بدنا ندرس» ، أو «بدنا ندرس» ، أو «بدنا نعرب» ، أو «ما بدنا نعرب» الخ؟

هل أهل الرفض هم المتظاهرون في شوارع بيروت وطرابلس وزحله والمدن؟ أم هم الذين يلجأون من مرجعيون وبنّت جبيل والهبارية؟ أم هم الذين ينزحون من أعالي عكار والشوف والهرمل؟ من هم أهل الرفض الحقيقي في لبنان؟ الذين يفرزهم ، حسب التعابير الاقتصادية ، المجتمع الذي يسير في طريق التخمة ، تخمة الاستهلاك؟ أم الذين حرّمهم المجتمع ، والوطن كذلك ، كل شيء؟

من هم أهل الرفض الذين يحق لهم الرفض؟ تلك هي المسألة الكبرى . وفي نظري أن الذين لا يطلبون شيئاً هم وحدهم الذين يرفضون . أما الذين يطلبون ، أي المحرومون ، فلا أعتقد أن من المنطق أن تصنفهم بين الرافضين ، بمجرد كونهم ، هم كذلك ، قد كفروا بالمجتمع أو يكادون .

نعود إلى تحليل سياسة الرفض . هل يمكن أن تكون الرفضية سياسة؟ إن لم تكن ثورة ، فهل هي سياسة؟ في نظري أن لها تعبيراً سياسياً . وإن لم تكن أرادت أن تكون سياسة ، من أهلها وأصحابها ، فإنها على الأقل في الإطار الواقعي التاريخي تعبر عن نفسها بالسياسة . غير أنها سياسة محتّم عليها أن تكون مرحلية . الرفض مرحلة وليس غاية . الرفضية كسياسة ، والرفضية في السياسة مرحلية وليست غائية أي نهائية . ذلك أن في الرفض بالطبع شيئاً من الهدم لا البناء ، تمريراً بدل التنظيم . في الرفض موقف شعوري - بالمعنى الفلسفي للكلمة - لا موقف عقلاني . في الرفض رومانطيقية بدل الموضوعية والمنطقية . من هنا أنه ليس مأخذاً على الرفضية أن نعيها بأنها لا تقدّم حلاً . ليس مأخذاً على الرفض أن نقول له أن ليست لديه حلول للأزمة التي انبثقت منها . ليس مفروضاً في الرفضية أن تقدم هي الحلول للنظام الذي ترفض . المطلوب من الرفضية أن تستمر في رفض الحلول إلى أن تأتي الحلول التي تحل الأزمة التي منها نشأت الرفضية . أي أن الرفضية هي تعبير عن حالة قلق وهي لذلك لا يمكن أن تطلب الطمأنينة . هي تعبير عن نقيمة فلا يمكن أن تكون هي مبعث الثقة . لا تبحث عن انتساب جديد ولكنها لا تصوّر لنا الانتساب الذي تطلبه لنفسها ولسواها حتى نقول إن حلولها ليست في مستوى مثاليّتها .

من هنا إذا إنه من الخطأ ، إن لم نقل من الخطيئة ، أن نحاول ، كما يحاول

البعض ، برمجة الرفضية (programmation de la contestation) . فالرفضية لا تبرمج . ولكن إذا كانت الرفضية لا تبرمج فهل هي على علاقة بالزمن؟ والبرنامج هو الفعل الزمني . أي هل للرفضية تاريخ؟ الجواب: كلا ، تاريخها يختلط بتاريخ كل ثورة لأنه منطلق كل ثورة ، فإذا بالتاريخ يحتفظ بالثورة لأنها بناء وينسى الرفض لأنه هدم .

إذا الرفضية ظاهرة تاريخية مستمرة ، متغيرة تبعاً لتغير التاريخ ، وكل مطلب سيحتفظ به التاريخ ، لبأه أم لم يلبه . كل مطلب يبدأ إذا برفض الحالة التي انشأت المطلب ، سلبياً ، وقل دياكتيكياً . من هنا إن الرفضية ليست ظاهرة جديدة . كانت هنالك حتماً ما تصحح تسميته رفضية ، لو أرخت الرفضية قبل الثورة الفرنسية . الجديد هو المظهر الذي تأخذه اليوم ، وهو المظهر الفذ ، أي تعايش أمرين: الرفض والتأمل فيه . ولم يسبق في التاريخ أن تعايش الرفض والتأمل الموضوعي فيه . ولم يسبق أن تعايش التأمل في الرفض والرفض نفسه مع محاولة تأريخ الرفض . لماذا لم يسبق ذلك؟ لأن المجتمعات التي عرفت الرفضية ، وهذا ما لم ندركه كفاية هنا ، كانت هيكلتها السياسية ولا تزال ، إلى حد بعيد ، غير متجانسة مع سرعة التطور العلمي والفكري الذي بلغته هذه المجتمعات . فكانت الحصات التي عاشتها المجتمعات المذكورة والتي هي ولادة الفجوة التاريخية (historical gap) أي ولادة اصطدام تسارع المستقبل – سرعة السفينة الذاهبة إلى جويتر – وتباطؤ الماضي والحاضر كذلك . هذا التصادم هو الذي ولّد الفجوة التاريخية التي جعلت الإنسان في المجتمعات التي عرفت الرفضية يتأمل في ذاته فيجد نفسه يعيش على مستويين ، حالة الرفض وحالة المثالية في آن معاً .

نأتي ، في خاتمة هذا العرض الذي طال أكثر مما كنت أظن – نأتي إلى المستقبل ما دما نبحث في علاقة الرفضية بالزمن وبحثنا في علاقتها بالتاريخ . إذا كان للرفضية تاريخ أو كانت هي مع التاريخ ، فهل لها مستقبل؟ الجواب: إن الرفضية ترفض البحث عن المستقبل . هي كما قلنا مثالية المستحيل . لذلك لا يمكن أن يكون لها مستقبل ، لأن المستحيل لا يُقبل . المستحيل لا يتحقق . هي إذا حركة بدون مستقبل . لا تطلب المستقبل ولا يمكن أن يكون لها مستقبل .

هل هي إذا ظاهرة مرضية؟ كلا . في نظري الرفضية ظاهرة عافية وصحة في المجتمع ، لأنها هي التي تحرك المستقبل . لا تطلب المستقبل لنفسها ولكنها هي التي تحركه لأنها هي التي تطرح الأسئلة الكبيرة التي من الجواب عنها يكون المستقبل .

نعود إلى أصل الكلمة، أن الرفضية contestation. هي «المساءلة» وليس الرفض. هي المسألة بمعنى طرح المسائل الكبرى، سؤال المجتمع والإنسان، هل هو يعيش الحياة التي يطمح إليها؟ لا تقدم جواباً عن «المساءلة» ولكنها على الأقل تخضع المجتمع. تطرح الأسئلة بشكل عنيف يجعل الإنسان مضطراً إلى إعطاء الأجوبة عنها. وبسرعة التطور لا بسرعة تباطؤ الماضي والحاضر.

هي إذا التحدي، ولكنها كتحدي تواجه أخطر تحد. تواجه تحدي التحدي، أي: خطر استطراف الرفض إلى حد استهوال المطالبة، فيبقى الإنسان في الرفض يرفض كل شيء ولا يطلب شيئاً. أي بتعبير آخر: استهواء الانسحاب إلى حد الإفلاخ عن الإقدام. إستهواء رفض المستقبل وكأنه حتماً سيكون إمتداداً للماضي والحاضر المرفوض.

في لبنان، مكان الصحة في الرفضية أنها أولاً ترفض مراكز القوة. لا تسلّم بأن مراكز القوة يجب أن تظل هي مراكز القوة. إنها ترفض السلطة من فوق، و«الثورة من فوق» كذلك، ترفض سياسة الكبت كما ترفض الكبت النفسي، ترفض تسلط السلطة. كل ذلك دليل صحة وعافية، شرط أن... وهنا تحدي التحدي - أن ينتهي ذلك بالرفضية إلى حد إيجابي ما. فتتخذ الإيجابية المقبلة على الرفضية، السلبية التي يمكن أن تظل الرفضية فيها ثورة مستمرة بدل «الثورة». هذا الحد الإيجابي البسيط الذي منه تنطلق الرفضية، من محرك إلى حركة، هو المشاركة (la participation). المشاركة في السلطة، في كل سلطة، في السلطة السياسية وفي سلطة الجامعة وفي سلطة المؤسسات وفي سلطة الإدارة. بحيث تنبثق إذ ذاك السلطة من تحت، ولا تأتي من فوق. المشاركة هنا هي المشاركة الإجتماعية والإقتصادية. والحد الإيجابي الذي منه يمكن الرفضية أن تنتقل في لبنان من سلبية هدامة إلى شيء من الإيجابية هو أنسنة المجتمع. فلا يظل الشعور بالغرابة مسيطراً. وأنسنة الدولة بدل الهرب إلى الطبيعة، إلى الغاب. أي قيام شريعة جديدة بدل شريعة الغاب التي نرفض.

تحدي التحدي، أيها السادة، هو إذا أن تفتح لنا الرفضية الآفاق كمحرك فتنتقل حركات البناء بدل أن تطبق على نفسها مزيداً من الآفاق فقتل السأم. واعتقد أن الرفض لا يمكن أن يستقر، لأن من طبيعته عدم الاستقرار. يجب ألا يستقر الرفض وألا تستقر الرفضية. يجب ألا يصبح الرفض، أو ألا تصبح الرفضية، استقراراً في السلبية. يجب أن تصبح تحريكاً للاستقرار الجديد. ويجب ألا يتحول الرفض من رفض للنظام إلى إلغاء لكل تنظيم. من رفض لمدينة اليوم إلى الغاء للمدينة. من رفض لمجتمع الكبت إلى إلغاء للمجتمع بكل أشكاله وظواهره. في الحقيقة، تلك هي مفارقة الحرية. إنها في انطلاقتها لتحطيم القيود تحطم في الطريق واجبات الحرية كذلك.

أيها السادة، السؤال الكبير لا يزال قائماً: بماذا تقبل الرفضية؟
في عالمنا اليوم، عالم سفينة الفضاء المنطلقة نحو جويتر، وحدها المبالغات
تبدو واقعية. سرعة الإنسان، الإنسان المطلق هذه السفينة، المخطّط لها والمبرمج لها
بعد ٢١ شهراً - سرعة الإنسان تكاد لا تترك فسحة بين الرفض والقبول.
سياسة الرفض إذا، أو الرفضية في السياسة، هي أن نظل نطلب المستحيل
والأ تقبل بشيء.

أن نطلب دائماً أكثر مما نعطى، والأ تقبل بما نعطى، لأن ليس لدينا مرتجع
نرتدّ إليه. إن نحن قبلنا بالقليل الذي أعطونا إياه فأبى طريق نسلك للمطالبة بالكثير
الكثير الذي لنا به حق، أو هكذا نظن؟
يجب أن نتنظر حتى ينضج الرفض، علّه، من المستحيل قديماً، يخلق لنا
ممكناً جديداً في المستقبل.

بعض الأسئلة والأجوبة

س: الشيوعية تطلب مجتمعاً مستحيلاً، هل هي رفضية؟
ج: لا أعتقد أن الشيوعية تطلب مجتمعاً مستحيلاً، على الأقل لا أعتقد أن
الشيوعية تظن أن المجتمع الذي تطلب غير ممكن. إذا ليست الشيوعية رفضية.

□ هل الرفض للهدم أم للبناء أم هو موقف وسط؟
- الرفض طبعاً للرفض، الخطر في الرفض أن يتحوّل إلى هدم. في قلب
الإنسان حاجة إلى البناء. يصبح الرفض ضد الطبيعة، إذا تحوّل إلى رفض من أجل
الهدم. وهذا ما تحدثت عنه في الخاتمة عندما قلت إن ذلك هو تحدي التحدي. أي
أن نحول دون تحوّل الرفض إلى هدم.

□ أليست الرفضية في حدّ ذاتها، بقطع النظر عن أشكالها المعاصرة، من
الخصائص اللبنانية التاريخية التي تميز بها إنسان هذا الوطن في صراعه المستمر مع
العوامل المختلفة؟

- أعتقد أن الرفضية من خصائص كل الشعوب، ولأن اللبناني إنسان
طبيعي، فإن رفضيته ظاهرة طبيعية كذلك. وقلت أن ليس للرفضية تاريخ لأنها هي
في كل تاريخ، ومجرد صمود اللبناني على هذا الجبل فيه شيء من الرفض
للاستسلام. يضاف إلى ذلك كلّ إن أدبنا الثوري في الجيل الماضي كان رافضاً إذا
ما قيس بموقفه من السلطة، ومطالباً إذا ما قيس بما كان يحلم لنا به.

□ أخذت مظهراً واحداً من الرفضية، أي المظهر «الهيّ» الذي هو أبسط
مظاهر الرفضية، مما يعني أن للهيّة غاية هي الرجوع إلى الطبيعة، إلى البساطة، بينما
الرفضية الأصلية هي التي لا تهدف إلى شيء.

- قلت إن «الهيي» مظهر صغير من مظاهر الرفضية ، والرفضية لا تهدف إلى شيء لأنها لا تطلب شيئاً بل ترفض كل شيء .

□ لقد قلت إن الرفضية لا تطلب شيئاً وإن الرفضيين في لبنان هم الطلاب وغيرهم ، إلا أن الرفضيين في لبنان يطلبون شيئاً ، فهل تعتقد أن الرفضية في لبنان شواذ عن القاعدة العامة؟

- ماذا يطلب الرفضيون في لبنان؟ الرفضيون في لبنان هم كل اللبنانيين ، إذا كنّا نعني بالرفضية رفض ما نال الآن من لبنان وطلب ما يجب أن يكون لنا .

الثورة الدستورية ، هذه هي

خطوط عريضة لمناقشة حول «الإنماء والثورة الدستورية»
في «ندوة الدراسات الإنمائية»
وقد أدار المناقشة الدكتور حسن صعب واشترك فيها
الرئيس رشيد كرامي والدكتور إيلي سالم .
ونشرت المناقشة بكاملها في جريدة «النهار» عدد ١٩٧٣/١/٣٠ ،
ثم في كراس مستقل .

١٩٧٣/١/٢٩



١- الثورة الدستورية: ماذا ولماذا؟

أ- تعريف الدستور اللبناني:

- يحكم لبنان بموجب دستور مكتوب غير مطبق .
- أما الدستور المطبق ، فهو غير المكتوب .
- الدستور المكتوب ، وهو «قدس الأقداس» ، غير المقدس إطلاقاً لأن لا علاقة له بقواعد الحكم اللبناني التي تسميها النظام .
- لقد صيغ في فراغ تاريخي ، وهو مستمد من مبادئ دستورية تكاد تكون غريبة عن تقاليد الحكم عندنا وقواعد ممارسته .
- تمسكنا بالدستور المكتوب أذاً ، وبعدم جواز المساس به ، ما هو الا تمسك رمزي ، لا علاقة له بواقع حياتنا السياسية .
- الدستور غير المكتوب هو مجموعة قواعد الممارسة الدستورية وشبه الدستورية للحكم ، كما هي في الواقع ، وبنوع أخص منذ الاستقلال (١٩٤٣) . وفي حين يطلق رسمياً على مجموعة القواعد هذه اسم «الميثاق الوطني» ، أطلقنا عليها ، عام ١٩٥٦ ، اسم «التعاقد الجهنمي» .
- في ما يأتي القواعد الدستورية المطبقة فعلاً في حكم لبنان ، والتي تشكل

واقع النظام:

- ١ - توزيع السلطات على الطوائف ، فينشأ التوازن الديموقراطي من هذا التوزيع بدل أن يرتبط بالمبدأ الدستوري التقليدي المعروف علمياً بفصل السلطات .
 - ٢ - فقدان الصلاحيات الدستورية كل معانيها الأصلية ، باعتبار ان ممارسي هذه الصلاحيات تغلب عليهم صفتهم التمثيلية الطائفية ، فتصبح حدود صلاحياتهم بالتالي حدود حقوق طوائفهم وأدوارها .
 - ٣ - انطلاق القيادات الوطنية من قواعد الزعامة الطائفية ، حتى عندما تكون صفة القيادة الوطنية صفة المحتوى لا صفة الحجم فحسب . واستطراداً تعذر ، بل استحالة ، قيام أي زعيم بدور وطني ما لم يكن زعيم طائفته ، أو زعيماً في طائفته .
 - ٤ - تلازم الحزبيات السياسية مع القبلية الطائفية ، لكون حدود طموح رجل السياسة ، فضلاً عن تطلّعات المواطن العادي ، هي حدود طائفته .
 - ٥ - تعذر ، بل استحالة ، تأسيس الحكم في لبنان على أكثرية عددية ، واضطراره باستمرار ، حتى يحافظ على توازنه ، الى استمداد شرعيته من أكثرية مركبة تكون حصيلة اجتماع أكثريتين طاقتين على الأقل .
 - ٦ - اعتبار الوظائف العامة ، من ادارية وفنية وعسكرية ، كمغانم للطوائف تتوزع عليها بموافقة زعمائها ومثليها ، بل بواسطتهم ، مما يعطل معنى الكفاية ويلغي مبدأ المساواة .
 - ٧ - توزيع المنافع الاقتصادية ، حتى عندما تتكرر في زي خطة ائمانية ومشاريع كبرى ، كأنها أسلاب يتقاسمها الزعماء تبعاً لنفوذهم الشخصي أو حاجة الدولة الى استرضائهم عبر ارضاء طوائفهم أو مناطقهم .
 - ٨ - طغيان السلطة التنفيذية ، بسبب امساكها بخيوط المنافع والمغانم ، على السلطة التشريعية المبعثرة نتيجة التبعثر الطائفي - الحزبي والاقليمي . وبالتالي تحوّل السلطة التنفيذية الى سلطة تمثيلية تتحكم بالعملية الانتخابية - قاعدة الديموقراطية الأساسية - عبر الخدمات التي تقدمها الى من تختار هي من المرشحين ، محاولة هكذا فرض انتخابهم على الشعب فرضاً .
- ب - نتائج النظام اللبناني:
- ١ - هوة محقة بين الحكم والشعب .
 - ٢ - فساد في الشخصية اللبنانية .
 - ٣ - ترسيخ للقبلية الطائفية وزعاماتها واقطاعاتها ، حتى عندما تتلبس بالحزبيات والعقائديات .
 - ٤ - دوران الأحزاب العقائدية في حلقة مفرغة من العقائديات ، ثم شيخوختها

من غير أن تكون لها أية فاعلية في حجم مبادئها متجانسة مع هذه المبادئ .

٥ - قيام حركة رفض مزدوجة الاطار: بأس اجتماعي وترف فكري .

٦ - استمرار لبنان الشعبي الحقيقي لبنانا متخلفاً ، مطالباً بضرورات الحياة الأولية ، بكثير من السأم .

٧ - قيام طبقات متعددة ، بدأت تتحارب ، أخطرها الاحتكارات المتلازمة مع القوى السياسية التقليدية ، وليس أقلها خطراً بعض التشكيلات النقاية التي تؤثر أحياناً امتهان العمل النقابي على الاضطلاع بمسؤوليات الترقية الاقتصادية والاجتماعية .

ج - الحاجة الثورية:

●●● النظام اللبناني ألهذا واقعه يفرض خروجاً عليه يكون بحجم الثورة .

●● الثورة الدستورية ثورة «في» الدستور ، من حيث توسلها الشرعية وإيمانها بجديوى المحاولة الدستورية وإمكان النجاح دستورياً ، فضلاً عن إيمانها بمبدأ دستورية الحكم .

● ليست هي ثورة ضد الدستور أو ثورة عليه ، اذا فهمنا بالدستور الديمقراطية الدستورية المفروض أن تكون مطبقة في لبنان وهو لم يختبرها بعد .

●● اللجوء الى العنف لا يمكن أن يكون الا مرحلة أخيرة ، بعد فشل الثورة الدستورية . فضلاً عن أن العنف يولد العنف ، وتوسله يؤدي دائماً الى قيام حكم دكتاتوري يفرض على الشعب وصايتة العقائدية بالقوة ، الأمر الذي يتنافى مع تركيب المجتمع اللبناني التاريخي ومع التزام اللبنانيين بتراث الحرية الذي هو حي في تقاليدهم وفي نظرتهم الى الدولة والحكم . الثورات العنيفة يفترض فيها أن تقدم نموذجاً لمجتمع جديد ودولة جديدة يستهوي الشعب ويتجاوب مع حاجاته ومثالياته الى حد تحريك العنف تحريكاً ذاتياً طبيعياً . وهو أمر تاريخي خطير لا يتقرر الا بالحدوث الفعلي ، كما لا يكتسب شرعيته الا من النجاح .

٢ - مضمون الثورة الدستورية

● مما تقدم ، يتبين أن الثورة الدستورية تهدف الى اقامة نظام ديمقراطي صحيح ، يضمن المساواة في الحقوق والواجبات ، ويتأسس على ديمقراطية اجتماعية واقتصادية لا تخرج اصطناعياً على التكوين اللبناني ، بل تعمل من ضمنه في سبيل تطويره .

● خلال ربع قرن من ممارسة الثورة الدستورية تبلورت هذه في الحاجة الى الأعمال الدستورية الآتية:

- ١ - انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب وتحديد صلاحياته وصفاته .
- ٢ - تعديل الأنظمة الانتخابية بحيث يستقيم التمثيل ، ولو طائفيًا ، ويفسح في المجال أمام تعزيز الحياة الحزبية . وفي طليعة التعديلات ، خفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة ، ثم تحديد شروط الأهلية للنياحة على نحو يعزز السلطة التشريعية ويحرر النائب من ارتباطاته بالسلطة التنفيذية واضطراره اليها لتأمين انتخابه .
- ٣ - انشاء مجلس اقتصادي اجتماعي غير طائفي له صلاحيات تشريعية قادر بالتالي على تلبية الحاجة الى شرايع حديثة تكون منبثقة من ارادة القوى الحية في الشعب ومن مناهل المعرفة المسؤولة .
- ٤ - تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب بحيث تنعم الحكومة بمزيد من الاستقرار ، ويرتبط بيانها الوزاري بالموازنة العمومية ، فتجري محاسبتها على أساس منجزاتها ، باستثناء حالات الخطأ السياسي الفادح .
- ٥ - الغاء الطائفية في الوظائف ، واعتماد الكفاية ، مع الاقتناع بأن توزع الكفايات على الطوائف بصورة طبيعية سيؤدي الى توازن اجتماعي يتحرر معه الموظف من الاسترلام الطائفي والاقطاعي .
- ٦ - تعزيز الحياة الاقليمية بتمكن الحكم البلدي من القيام بدوره الانمائي ، في اطار خطة انمائية شاملة يقترحها مجلس التصميم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتتقرن بالصفة الاشتراعية . مع التشديد على وجوب ارتباط سياسة الحكومة التربوية بالخطة الانمائية ، فتوازن فرص العلم والعمل . ومن الطبيعي أن يرافق ذلك تعديل في الأنظمة الضريبية والقوانين الاقتصادية بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية وتوزع الثروة تبعاً للإنتاج . فضلاً عن ضرورة اعادة النظر في بعض الهيكليات الادارية والفنية ، في ضوء حاجات الانماء وأعماله ، على الصعيدين المتلازمين ، الوطني والاقليمي .
- ٧ - اعتماد سياسة دفاعية متلازمة مع الانماء ، فيساهم الجيش المحترف في الأشغال العامة وتنفيذ المشاريع ، ويقوم الى جانب الجيش المحترف ، عبر نظام خدمة العلم ، جيش شعبي احتياطي في حجم الأخطار التي تهدد لبنان .

٣ - الثورة الدستورية عملياً

- القيام بالثورة الدستورية يفترض اجراء استفتاء شعبي حر حول الدستور وتعديله . وبدل أن يطرح الاستفتاء الأعمال الدستورية المقترحة ، نرى الاكتفاء بسؤال الشعب عما يأتي:

- ١ - الديمقراطية ، نعم أم لا ؟
- ٢ - تعديل الدستور ، نعم أم لا ؟
- ٣ - الطائفية وحدودها .
- كيفية تحقيق الثورة ، أو بالاحرى كيفية القيام بها ديموقراطياً ، في سبيل فرض اجراء استفتاء أولاً ، ثم في سبيل القيام بالأعمال الدستورية المقترحة :
- يقررها قيام أقلية برلمانية واعية ، متحركة ومتجاوبة مع الأكثرية الشعبية - ولو صامتة - قادرة على استنطاقها بالوسائل الديموقراطية المشروعة - بما فيها التظاهرات والاضرابات .
- تفرض الأقلية البرلمانية هذه ارادتها على المجلس كهيئة وتنتزع زمامه من الأقليات الاخرى .
- تلعب الأقلية البرلمانية دوراً شعبياً قيادياً ، بحيث تتوسل الهيئات والأحزاب فضلاً عن تيارات الرأي العام ، كقوى ضاغطة على الحكم وكمشارك في طرح المشاكل وبلورة الحلول . وهذا يمكن بم عزل عن الحزبيات والعقائديات والطائفيات - بم عزل عنها ، بل يتجاوزها .
- في شكلها هذا ، تكون الثورة الدستورية عملية حوار ومشاركة - وهذا هو معنى الديموقراطية الأعمق والأفضل .

٤ - الدستور والائماء

- نعود في خاتمة البحث الى معنى الدستور .
- انه في أن معاً وسيلة ونتيجة .
- أ - الدستور كنتيجة :
- لا نظام حكم في فراغ . نظام الحكم هو التعبير الهيكلي عن الواقع التاريخي ، أي عن نظام الحياة الاجتماعية والمدنية ، بما في ذلك التركيب الاقتصادي .
- يتفجر نظام الحكم اذا كان أكثر ارتباطاً بالماضي منه بالمستقبل . أي اذا غلبت في تاريخيته صفة التعبير عن التقاليد على صفة تجسيد التطلعات .
- ب - الدستور كوسيلة :
- لانه تعبير متحرك ، أي ديناميكي ، وبالتالي دياكتيكي ، يجب أن يكون الدستور أداة تطوير لا اطار تجميد .
- من هنا ان قدسية الدستور هي في تعبيره عن ارادة الشعب المتحركة ، لا في تجميده وتحويله الى كيان قائم بذاته ، مستقل عن الارادة التي تصنعه وعن الحياة التي يتفاعل معها .

- لقد وجد الدستور لخدمة الشعب ، ولم يوجد الشعب لخدمة الدستور ، وبالتالي لا يمكن أن تكون في النظام ، وفي الحفاظ عليه ، مصلحة أكبر من مصلحة الشعب واثمائه والحفاظ عليه .

ج - الغاية الدستورية:

- إذا كان النظام اللبناني الحالي قد أدى الى ما أدى اليه (جمود سياسي ، احتكار للحكم ، فساد وفساد ، هوة بين الشعب والدولة) فيجب بالتالي تحطيم قوالبه ، لأنها تكون بمثابة تجسيد للتخلف في جوهره ومظاهره .
- نظرياً ، الدستور هو ، في النهاية ، تعاقد اجتماعي ، من هذه الزاوية ، نجد:

١ - ان الدستور اللبناني المكتوب تعاقد فارغ من محتواه لانه لا يربط أحداً بشيء .

٢ - ان الدستور غير المكتوب منافٍ - كميثاق طائفي في الزبي الوطني ، وكوثيقة توزع مقام وأسلاب - لمصالح اللبنانيين وتطلعاتهم .

د - الخلاصة:

حاجتنا الى ميثاق اجتماعي يكون تكريساً حياً لمشاركتنا في العمل من أجل حياة أفضل في دولة فضلى .

الجنوب: القضية العسكرية وأبعادها السياسية والدولية

محاضرة أُلقيت في
قاعة وزارة الدفاع الوطني (البرزة)
بحضور العماد قائد الجيش وحشد من الضباط من مختلف الرتب،
يتقدمهم ضباط الأركان.
وفي المحاضرة إيضاح أنها لا تعبر حكماً عن سياسة الحكومة،
رغم كون المحاضر آنذاك سفيراً لدى الأمم المتحدة.
نشرت المحاضرة في العدد الأول من مجلة
«حواليات سياسية» (شتاء ١٩٨٢)
رئيس تحريرها حمادي الصيد.

١٩٨١/٢/١٤



«يوماً ما - في مرة - قد لا يترك لنا الاسرائيليون
مجالاً لاستدعاء سفراء الدول الكبرى، ولا حتى سفراء الدول العربية...
قد يهجمون ووزير الخارجية اللبنانية ليس في الجزائر، ولا وزير خارجية
السعودية في بيروت...
وقد لا يكون أبو عمار في بيروت كذلك.
وقد لا يتسنى للرئيس حافظ الأسد الاتصال بنا...
إذ ذاك، ماذا نفعل للدفاع عن لبنان؟
بل أكثر: قد لا يرسل الاسرائيليون انذاراً، وقد لا يخبرنا أحد بحشودهم...
إذ ذاك، كيف ندافع؟ ماذا يحدث للأرض؟ ماذا يحدث للناس؟
أسئلة ليست هي المرة الأولى التي نطرحها...
وقد طرحت نفسها، علينا وعلى المسؤولين مراراً...
(...) نعتقد أن في وسعنا الدفاع عن لبنان، أرضاً وبشراً، ببساطة، ومن دون
بهورة.
قد نتصهر، وقد لا نتصهر. هذه حكاية أخرى.
كل الدول التي ربحت الحروب، خسرت حراً ما.
وقد نتصهر نحن، ولو خسرتنا قبل أن نتصهر.
ماذا نفعل إذا؟

نحوّل اللبنانيين ، كل اللبنانيين ، في منطقة الحدود ، الى جنود .
جنود عندما يدق النفير . فيظّلون فلاحين ودكّجية ، عندما لا يحاربون .
اتما ندرهم . وتضع لهم ضباطاً يتحملون مسؤوليتهم ، سلاحاً وتدريباً .
نحوّلهم الى جيش شعبي . كل لبناني يصبح جندياً .
تماماً كما في سويسرا . بل تماماً كما في اسرائيل .
من أين السلاح ؟ كل لبناني - تعرف الدولة - مسلح .
لعلها خير وسيلة لضبط السلاح .
والسلاح الثقيل ؟ الجيش النظامي عنده السلاح الثقيل .
وعنده الآليات . والخطط والحرائط . وعنده خيرة الضباط والجنود .
والجيش الشعبي يحارب كما تحارب الجيوش المثلّه ، في كل البلدان .
ولا نخال اللبناني أقل من سواه شجاعة ، ولا بسالة ، ولا تعلقاً بالأرض .
يجب أرضه . يحبها . كل تاريخه ، ماضياً وحاضراً ، هو التعلق بالأرض .
أولست هذه هي الوطنية ؟ الوطنية الحقّة ، البريّة ، وطنية الشعب .
هذا أولاً ، من حيث اللبنانيين .
وثانياً : من حيث الفلسطينيين .

ما دام الفلسطينيون قد تحولوا ، عبر المنظمات الفدائية ، الى شبه جيوش منظمة ،
بدل أن يظلوا فدائيين بالمعنى الأصيل ، فماذا يمنع حشدهم كجيش فلسطيني ؟
انهم للهجوم ، لا للدفاع ؟ كلام . وكلام بات فارغاً .
الهجوم ليس اطلاق الصواريخ من التلال وسطوح المنازل ولا من المخيمات .
عندما يحين وقت الهجوم ، نهجم جميعاً .
واذا كان من عمليات فدائية بالفعل ، الى داخل الأراضي المحتلة ، فلك لن
تعلن ، ولن تتم باللباس المرقط ، بل كما تتم عمليات «الفتيكونغ» ، فضلاً عن
الثورة الجزائرية .

«الفدائية» الآن مسألة معضيات ؟

نريد المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني ؟ على تصميمه على الحرب ؟ على
عدم ذوبانه ؟

ماذا أحسن من تحويله كله الى جيش ؟

وجيش نظامي ، منسجم مع الجيش اللبناني ، خاضع مثله لقواعد الحرب
وأصولها ، فضلاً عن قوانين السيادة وقواعد السلامة الوطنية ؟

سيدي العماد ،

أيها السادة الضباط ،

هذا الكلام عمره الآن تسع سنوات . ما أسرع الزمن ...

قيل في ١٧/١/٧٢ ، أيام كانت الحرب المثلثة الأطراف ، اللبنانية -

الاسرائيلية - الفلسطينية ، حائرة تدخل الوطن اللبناني وكأنه بيت بلا سقف ، ولا
أبواب ولا نوافذ .

مذ ذاك ، كان الذي كان ، وكتب الذي كتب .

وكان يسهلُ حصر هذا الحديث في سلسلة استشهادات نستقصي معها عبر الماضي، وكم ان احداً منا لم يفاجئه شيء، ومع ذلك لم يزل أحد شيئاً، أو بالاحرى لم يفعل أحد الشيء الوحيد الذي كان يمكن ان ينقذ الوطن.

قبل الدخول في صلب موضوعنا، بالصورة التحليلية الموضوعية التي أظن انها ما تنتظرون، يعتذر السفير وهو يجد نفسه مضطراً، مرة ثانية، لأن يستشهد بأقوال الصحافي عن مناسبة تذكرونها أنتم بنوع أخص ويجب أن يذكرها كل لبناني ويظل يتذكر، حتى تنفع الذكرى:

«... والآن كفانا نشوة!»

فما هي العبر والعظات؟

أولاً: وقبل كل شيء، لبنان يحارب.

في وسعه أن يحارب، ومن واجبه أن يحارب. فضلاً عن كونه يحسن الحرب كما يحسن المسألة. وهو في هذه الحرب كان، ولو نسبياً، أفضل من كثيرين ممن كانوا يلقون عليه الدروس، أيام كان يحجم عن الحرب وكان سواء يكفي من الحرب بالمفاخرة بها، حيناً، وبمعظيم هولها أحياناً...

ثانياً: ان حرب لبنان أسس كلفت غالياً وغالياً جداً، لأن لبنان يحتاج الى جيش يختلف، في تكوينه وطبيعته، عن الجيش الذي عنده.

يحتاج الى أكثر، لا عدداً وسلاحاً وتهيئة فحسب، بل كذلك من حيث مفهوم الجيش وارتباطه بالشعب، بالاهالي، بالأرض التي يدافع عنها.

في بلد كلبان، لا يمكن أن يكفي جيش محترف للدفاع عن الوطن. يجب أن نصلي الى مفهوم ما من مفاهيم الجيش الشعبي، بحيث يكون كل مواطن قد تدرب الى حد يجعله قابلاً لأن يتحول، في أقل من ٢٤ ساعة، الى جندي يعرف موقعه ودوره عند النفير.

وفي المقابل، في وسع الجيش النظامي، أيام السلم، وحتى لا تثقل موازنته البلد الصغير،

أن يقوم بدور اتحائي، من المساهمة في شق الطرق الزراعية وبناء الجسور، الى التحريج، الى بناء الملاجئ والتحصينات.

أمر كانت مستحيلة قبل أن تنشأ بين الجيش والشعب هذه اللحمة الروحية التي تجلت أسس. لكنها أمور أصبحت اليوم ممكنة، بل ضرورية لزيادة اللحمة وتعزيزها.

ثالثاً: ان القرى اللبنانية على الحدود لا يمكن أن تظل هكذا، سائبة، لقمة سائغة، ضحية صاغرة تكفي، بعد كل عدوان، بمؤاساتها ورش بعض الدراهم على جراحتها!

لا يمكن أن تظل هكذا، لا عمرانياً، ولا سكانياً، من حيث تكوينها البشري ونظام حياتها، ولا اقتصادياً بالطبع.

قرى الحدود يجب أن تتحول الى مثل ما هي عليه المستعمرات الاسرائيلية، في الجانب الآخر من الحدود، في فلسطين المحتلة.

حصون حقيقية، كل بيت حصن.

وحدات يحرنها أطيب الرجال ، في يد معول وعلى الكتف بندقية ، يسوقون
التراكور كما يسوقون الدبابة .

وماء ، وكهرباء ، وثروة تتبع من الأرض لا تمنح هبات مغموسة بالمتة!
اذك ، يشتهي الجنويون أن يموتوا في سبيل أرضهم ، بدل أن يمشوا -
ويموتوا - وفي نفسهم شهوة الى مثل الجنات التي في الأرض المحتلة ، وقمة
دائمة على الدولة التي لا تعرف كيف تستقيهم وتسقي أرضهم ، فكيف
بحمايتهم اذاً؟!

أيها السادة ،

معركة سوق الحان أو بئر السلاسل ، التي وقعت في أيلول ١٩٧٢ ،
تختصر معالم الوضع في الجنوب وتشكل فاصلاً تاريخياً في القضية التي هي
موضوعنا اليوم . ذلك انها كانت ، كمثل سوق الحان نقطة صدام كل الفرقاء ،
ومن ثم مفترق طرق بالنسبة الى لبنان - لبنان الحكم ، والشعب ، والجيش ، فضلاً
عن الفلسطينيين : فاما ان نسلك طريق الحرب العسكرية ، التي وحدها كانت توصلنا
الى السلم السياسي ، والاجتماعي ... أو نسلك طريق التنازل عن منطق الدولة -
الدولة الدولة - حكماً وعسكرية وديبلوماسية ، فيقودنا المنزلق الخطر ، كما حصل ،
الى الحرب الداخلية والتشرذم ، وانتقال حروب الآخرين ، كل الحروب ، وثورات
الآخرين ، كل الثورات ، الى داخل حدودنا ويفجر منطق الثورة مجتمعنا ، ومنطق
اليأس دولتنا والمؤسسات .

بعد هذه المقدمات ، التي أظنها تطرح الموضوع بكل ملامحه وأسئلته ، لا بد
من تعيين الاطار الذي سنحاول توزيع البحث ضمنه هذا الصباح :

أولاً : المراحل التاريخية لقضية الجنوب .

ثانياً : التدويل : مفارقات وتحديات .

ثالثاً : الجنوب والقضية اللبنانية .

رابعاً : لبنان واستراتيجية الحرب والسلم .

وسنحاول ، في الخاتمة ، وقيل فترة المناقشة ، طرح بعض الخيارات
ومحاولة الجواب عليها ، من غير ما حاجة الى التأكيد على الأمور التالية :

١ - انني أتحدث بصفتي الشخصية ولا الزم باستنتاجاتي وآرائي احداً ، لا
في الحكم ولا خارجة ، ولا حتى في الطريق منه أو اليه !

٢ - انني أعرف كم هي حساسة الأمور التي ستبحث ، وكم هي بالذات
في جوهر ما ينقسم حوله اللبنانيون ، داخل المؤسسات وخارجها ... لكن معرضي
بذلك لن تمنعني ، في هذا المقام بالذات ، من التحدث بمتنهي الصراحة والموضوعية ،
لاني لا أرى للبنان ولجيشه مستقبلاً خارج المصارحة والحرية الكاملة في البحث
والمناقشة .

٣ - ان الأمور التي قد تبدو موجّهة الى هذا الفريق أو ضد ذاك انما تقال من منطلق البحث والتحليل ، بما في ذلك النقد والانتقاد ، لان الطريق الوحيد للتفاهم مع هذا الفريق أو ذاك حول استراتيجية عسكرية وسياسية للبنان وللمجموعة العربية أو بعضها - الطريق الوحيد هو المصارحة وتحمل النقد البناء وقول الحقائق باحترام متبادل وحرية لا حدود لها غير المسؤولية في الرأي والمعرفة . وهو أسلوب ، كهذه المحاضرة ، لن يرضي احداً لانه لا يحايي احداً ولا يتحزب لأحد .
والآن الى صلب الموضوع .

١ - المراحل التاريخية لقضية الجنوب

مرت قضية الجنوب في مراحل يمكن ايجازها كالآتي:

المرحلة الأولى: حرب التقسيم

في هذه المرحلة ، التي انتهت عام ١٩٤٨ بالهدنة الاولى فالثانية ، الجنوب لا يزال لبنانياً كلياً . ومع ان التجهيز العسكري اللبناني كان في المستوى المطلوب من دولة كلبان ، وأفضل نسبياً من بعض الدول الأخرى ، فان الجيش اللبناني لم يكن وحده في خوض الحرب التي قررتها الدول العربية عقب صدور قرار الأمم المتحدة (الرقم ١٨١) بتقسيم فلسطين ، بل دخلت من لبنان الى فلسطين كذلك فصائل من «جيش التحرير» بقيادة فوزي القاوقجي ، مدشنة هكذا طابعاً خاصاً للحدود اللبنانية ظل يلازمنا حتى اليوم . ومع ان الجيش اللبناني أحرز انتصارات نسبية داخل فلسطين ، فقد انتهت الحرب الى اتفاقية الهدنة العامة التي جرى توقيعها في رأس الناقورة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ والمصادقة عليها في مجلس الأمن بموجب القرار ٧٣ الصادر في ١١ آب ١٩٤٩ . قيمة هذه الاتفاقية انها تشكل تكريساً دولياً للحدود اللبنانية - الاسرائيلية لا نزال نتمسك به ، رغم كون رسم الحدود على الطبيعة قد نجم عنه ضم بعض الأراضي المملوكة لبنانياً الى دولة اسرائيل التي تأسست آنذاك .

المرحلة الثانية: من الهدنة الى حرب ١٩٦٧

أفضل وصف يمكن اطلاقه على هذه المرحلة هو: الهجرة والتوطين . فاذا كان من توطين حقيقي للفلسطينيين في الجنوب ، فهو الذي تأسس آنذاك ، وشعاره العكس تماماً . فالذين هجرتهم الحرب الفلسطينية الاولى اعتبروا انهم آتون لأسابيع أو أشهر ، بل ربما لأيام يعودون بعدها الى الوطن السليب . وبالفعل ، حتى قرار مجلس الأمن الشهر ، الرقم ٢٤٢ الذي انتهت بموجبه حرب ١٩٦٧ ، أطلق عليهم اسم «اللاجئين» ، وهي الصفة التي كانت متداولة في الأندية والمحافل العالمية حتى الفترة الأخيرة . ومع ذلك ، فالأبحاث التي دارت رسمياً وتدون بصورة غير رسمية

حيناً وشبه رسمية أحياناً تفترض كلها عدم عودة قرابة المئتي ألف المسجلين لدى «الاونروا» لأنهم هاجروا من الأراضي التي أصبحت الآن إسرائيل المعترف بها، أي إسرائيل التقسيم، لا مما يسمى «الأراضي المحتلة» في القرار ٢٤٢ وما يتصل به. ومع ان اللاجئين هؤلاء انتشروا في مخيمات تأسست في كل المحافظات اللبنانية، بما فيها بيروت والشمال، الا انهم في الجنوب سرعان ما اندمجوا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى حد التصقوا معه بسكان الجنوب الأصليين التصاقاً عضوياً، فهاجروا سوية موجات موجات الى ضواحي بيروت، التي أصبحت تعرف في ما بعد بحزام البؤس، ثم بحزام النار، والبؤس لم يبدأ بولّد النار الا بعد حرب ١٩٦٧ التي أتت، مع الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين، بمرارة الهزيمة وتصميم عند أهل المخيمات على الثورة على الأنظمة العربية التي خسرت نفسها وفلسطين مرتين، بحيث بات على الفلسطينيين، كما قيل لهم اذ ذاك، الاعتماد على أنفسهم ضد العدو الاسرائيلي وضد المواطنين معه من الحكام، أيًا كانت أنواع التواطؤ وأشكاله.

المرحلة الثالثة: العمل الفدائي والتجربة العسكرية

مع نشوء جيل جديد من الفلسطينيين في المخيمات وسقوط «حكم» أحمد الشقيري لتحل محله «فتح» والمنظمات الفدائية، بدأت الجبهة اللبنانية - الاسرائيلية تتحرك رغم عدم اشتراك لبنان في حرب ١٩٦٧ واستمرار تمسكه بنظام اتفاقية الهدنة العامة. وفاض العمل الفدائي في الجنوب، ومن الجنوب الى العاصمة كذلك، ومن العاصمة بيروت الى عواصم العالم وأجوائه، فضلاً عن سائر الجبهات العربية. وكانت حادثة نزول الاسرائيليين في مطار بيروت في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٨ التي أعادت الحرب الى لبنان، فوجدنا أنفسنا أمام التجربة:

هل يخوض الجيش اللبناني حرب الاستنزاف، كجيوش عربية أخرى؟...

هل يقدر الجيش على ذلك، عسكرياً وسياسياً؟

هل يحتمل النظام اللبناني دخول الحرب، ولو من بابها الضيق؟

وفي حين كان لبنان الرسمي يجيب بنعم ولا في آن معاً، بدأت جيوش خاصة تتسلح وتندرب لمواجهة الجيش الفلسطيني غير النظامي، وامتزج ذلك كله بالمسألة الطائفية التي تفجرت، ولو خارج الجنوب، في قيام «الحلف الثلاثي».

وكانت «اتفاقية القاهرة» التي جرى توقيعها في تشرين الثاني ١٩٦٩ في ظروف معلومة فاعترفت للوجود الفلسطيني والعمل الفدائي بشرعية كان يفرضها فرضاً، بمن معه داخلها وخارجها، الا انه لم يكن قادراً، بدون الاتفاقية، على جعلها شراكة في الأرض وفي السلطة. وادعت اسرائيل ان اتفاقية القاهرة تنقض اتفاقية الهدنة وأكثر من هجماتها على الجنوب، فظل الجيش اللبناني خفياً في الرد،

باستثناء صدامات معدودة كانت أبرزها معركة سوق الحان ، الى ان جاءت حرب ١٩٧٣ وطوت هذه المرحلة . ولعل أبرز ما حدث خلال هذه المرحلة خارج لبنان ، مما كان له أكبر أثر على الجنوب ، هو «ايلول الأسود» عام ١٩٧٠ وتوقف العمل الفدائي نهائياً في الاردن بسيطرة الجيش ، مما جعل هذا العمل ينتقل كلياً الى لبنان ، بقياداته ومسلحيه والمهجرين .

المرحلة الرابعة: «حرب رمضان» وفك الارتباط

تمتد هذه المرحلة من تشرين ١٩٧٣ الى نيسان ١٩٧٥ ، وما بعده الى الأشهر الاولى من الحرب اللبنانية ، ثم ، بعد هدنة قصيرة ، تكررّت مرتين أو ثلاثاً ، حتى دخول القوات النظامية الفلسطينية ثم قوات الردع العربية والجيش السوري - أي حتى أواسط ١٩٧٦ .

ومن البديهي ألا نحاول ، في هذا المجال ، تحليل كل ما يحيط بهذه المرحلة وما جرى خلالها . حسبنا من ذلك ، بالنسبة الى موضوعنا ، أن نقول انها مرحلة خسارة الجنوب كمنطقة لبنانية تخضع لسيادة الدولة . فقد نشأت في تلك الفترة أنظمة محالفات عجيبة غريبة ، جعلت الفلسطينيين يرتدون عن محاربة اسرائيل لحوض حرب بديلة ضد لبنانيين كانوا بدورهم ، ولا نقطاعهم عن الدولة ، ينتقلون أو يضطرونّ للانتقال الى حالة التعامل مع «الشیطان» اسرائيل ، بينما كان لبنانيون آخرون يوحّدون بين ثورتهم والثورة الفلسطينية فتلاقي الثورتان ، في بعض فصائل الجيش الذي تشرذم ، حلفاء ضد سلطة مركزية فقدت آنذاك كل شيء الا مظهر الشرعية والاسم والعنوان وفضل السعي لانقاذها ما يمكن انقاذه من البقية الباقية التي أضاعت وضيعنا . واذا كانت الأسباب قد تعددت ، وتعددت السبل والمسالك ، بوعي من السالكين أو عن غير وعي ، وبقصد من الدولة أو عن غير قصد ، فالمهم في ضيعان الجنوب انه كان يتم «خطوة خطوة» ، كما كان السلم في الشرق الأوسط يتم ، أو هكذا قيل ، «خطوة خطوة» .

وأيا كانت تحليلات المراقبين آنذاك حول الربط بين ما يجري على الساحة اللبنانية وما يتم في المحيط العربي والعلاقات الدولية ، فقد بات الآن من الواضح - وقد قيل ذلك باسم لبنان من أرفع المنابر في العالم - انه غالباً ما كان التصعيد العسكري في لبنان ، جنوباً أو شمالاً ، ساحلاً أو بقاءً ، يمهد لخطوة «سلمية» من هنا أو يحيي تغطية لخطوة «سلمية» من هناك ، فضلاً عما كان يكون هنالك قيد التقرير .

تبقى ملاحظة أخيرة حول هذه المرحلة ، لعلها كانت هي نقطة البداية ، وهي الآن نقطة السر في النهاية: ان حرب رمضان كانت حرب الأنظمة ، لا حرب الثورة ، وقد انتصر فيها النظامان المصري والسوري ، بمساندة سائر الأنظمة ، قبل

أن يتسنى للثورة أن تخوض هي حربيها، في حين كانت تقول، قبل الحرب، ان الأنظمة لن تحارب واذا حاربت فلن تنتصر. ولما انتصرت الأنظمة، كان من الطبيعي أن تشعر الثورة انها باتت في خطر. وهكذا كان، فبدأت مذ ذاك، وبالطبع على «الساحة اللبنانية»، حرب الثورة والأنظمة: هذه تحاول استيعاب تلك، بينما تلك تحاول النفاذ عبر هذه، لتحافظ على حرية قرارها.

المرحلة الخامسة: عودة الدولة والخطوط الحمراء

بعد خسارة اضطراب وميعان، دخل الجنوب في المرحلة الخامسة مع انتخاب رئيس جمهورية جديد ثم تسلمه الرئاسة إثر قمتين عريتين كرتا، في آن واحد، عودة الوفاق العربي (بمصالحة مصر وسوريا) والوجود السوري المسلح كقوة «ردع» عربية بقيادة لبنانية متوجة من الملوك والأمراء والرؤساء. ولكن الحرب لم تنته بل تحولت حروبا، وظل الجنوب جنوباً ضائعاً، بل هو تحول الى مئة جنوب وجنوب، وحوله وضمه خطوط حمراء وزرقاء: هذه لا تتجاوزها قوات الردع، وتلك تتحرك ضمنها اسرائيل، وما بين الشاطر والمشطور سلطات ثورية هنا ومتمردة هناك وطامعة هنالك. واستمرت الحال هكذا، الى ان كان الاجتياح الاسرائيلي وتدولت القضية.

المرحلة السادسة: الحرب الفلسطينية الخامسة

عندما دخلت القوات الاسرائيلية الى الجنوب، منتصف ليل الثلاثاء ١٤ آذار ١٩٧٨، وحدهم السذج ظنوا انها عملية أخرى كسائر العمليات التي كانت تجري من قبل، خلال سنوات، أو التي استمرت في ما بعد وتستمر اليوم، تارة باسم «العمليات الانتقامية» أو «التأديبية»، وطوراً باسم «السياسة الوقائية» أو «حتى المطاردة».

ذلك اليوم، كنا جميعاً نعرف - نعم نعرف - وننتظر اجتياحاً من طراز آخر لعلّه بداية الحرب الفلسطينية الخامسة، وليس مجرد رد على عملية فدائية أخرى، ولو كبيرة. وقامت الدولة اللبنانية بكل محاولات المنع والردع الديبلوماسي، لانه لم يكن في متناولها، ميدانياً، أي شيء آخر، حتى ولا المراقبين الدوليين لتنفيذ اتفاقية الهدنة لان هؤلاء، رغم محاولة زيادة عددهم، كانت اسرائيل قد عطلت فاعليتهم المحدودة أصلاً.

وكانت الحرب، فظننا أول الأمر ان الاحتلال الاسرائيلي سيتوقف عند حدود وصفاتها تل أبيب بالحزام الأمني. غير ان العمليات ظلت تتوسع، وتزداد بالتالي ضراوة المقاومة، من جانب الفلسطينيين والقوات المشتركة فضلاً عن ازدياد الدمار والحراب والتهجير وقتل المدنيين الأمنين. الى أن تدخل مجلس الأمن، حيث كان لبنان قد بدأ يستعيد حرية تحرّكه بعد طول غياب، فكان القرار

٤٢٥ الذي جرى الاقتراع عليه بالاجماع في ١٩ آذار وهو ينص على انسحاب اسرائيل وارسل قوات دولية لحفظ السلام والأمن ، تساعد الدولة اللبنانية على اعادة بسط سلطتها الفعلية في كامل المنطقة ، مع الدعوة الى احترام سلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا .

ومساء اليوم ذاته وكان يوم أحد ، وبعد ساعات طوال من المفاوضة والجدل ، ورغم معارضة اسرائيل ، أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٦ الذي يصادق بموجبه على تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن قواعد انشاء القوة الدولية والتعليمات المعطاة لها والتوجيهات التي تتحرك على ضوءها ، مع تفسير لحق الدفاع عن النفس يشمل استعمال القوة في الرد على كل من يحاول بالقوة منع تنفيذ المهمة الدولية .

ووصلت القوات الدولية الى لبنان بينما الحرب لا تزال مستمرة . وبوشر الانتشار ، ثم بدأ انسحاب الجيش الاسرائيلي تدريجيا . وكانت أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة تستعيد فيها دولة أراضيها بموجب قرار من مجلس الأمن . الا ان الذين كانوا ينتظرون اكتمال الانسحاب في آخر مراحله ، يوم ١٣ حزيران ، فوجئوا بأن الاسرائيليين سلّموا قطاع الشريط الحدودي الى قوات الرائد سعد حداد ، كقوات أمر واقع لبنانية . وكانت الاشكالات المعروفة وما تبعها من استمرار للوجود الاسرائيلي في المنطقة الحدودية ، ثم توسّع هذا الوجود وتحركه قبالة تحرك الجيوب الفلسطينية داخل ما يسمى بمنطقة العمليات ، ومحاولات التسلل عبرها .

وهكذا عادت المنطقة ، المفروض فيها أن تكون قد أصبحت منطقة سلام ، فتحولت الى منطقة حرب استنزاف مستمرة الخاسر الكبير فيها هو لبنان ، لبنان الأرض والشعب ، الذي لم تستعد دولته سلطتها ولا بسطت سيادتها ، بل على العكس تكاد تنكسر خسارتها للأرض والشعب والسيادة ، ويتكرس مع الخسارة ، الواقع الجديد وهو ان القوات الدولية متهمه من الفلسطينيين بحماية اسرائيل ، ومن اسرائيل بحماية الفلسطينيين ، وهي بالكاد تحمي نفسها ومنطقة عملياتها . أما الجيش اللبناني ، الذي طالبنا نحن ، في مناقشات مجلس الأمن ، بأن يكون له الوجود العسكري الوحيد في الجنوب ، فقد حاول الدخول ثلاث أو أربع مرات ، وكان باستمرار يصطدم في آن معا بمعارضة الاسرائيليين والفلسطينيين وقوات الردع ولم يسمح له الا بحضور رمزي خجول مرة واحدة .

أيها السادة ،

بعد هذا الاستعراض التاريخي لمراحل قضية الجنوب ، لا بد من مناقشة ، ولو سريعة ، لـ «عملية الليطاني» ، وما نجم عنها من جوانب عسكرية وديبلوماسية .

٢ - التدويل : مفارقات وتحديات

«عملية الليطاني» هو الاسم الرمزي الذي أطلقتته القيادة الاسرائيلية على حرب آذار ١٩٧٨ ، وكأنها بذلك تريد تعيين الهدف الذي كانت تسعى للوصول اليه ، او الإشارة الى حنين اسرائيل الدائم لان تكون حدودها الشمالية حيث حاولت أن ترسمها «الوكالة اليهودية» في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ : عند النهر الذي قالت ان لا حياة اقتصادية لفلسطين بدونها ، ولا قدرة بدونها للدفاع عن الجليل .

والطريف ان البيان الذي وزعته قيادة الجيش الاسرائيلي ، في ١٥ حزيران ، بعد اتمام الانسحاب الموه ، بعنوان «تقييم عملية الليطاني» لا يفصح عن سبب اختيار الاسم بل على العكس يبدأ وينتهي بالتأكيد ان ليس لاسرائيل مطامع في الجنوب ، وانها دخلت لتطرد الفلسطينيين وتحطم قواعدهم وقد فعلت ذلك على نحو يجب أن يساعد الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها . ويكشف البيان عن انذارين : واحد جرى توجيهه الى القوات السورية بعدم التدخل ، وآخر الى السلطات اللبنانية بأن رجوع القواعد الفدائية سيؤدي الى استئناف القتال .

واذا كان التدخل السوري لم يحصل ، فان التدخل اللبناني لم يحصل كذلك ... مما يسوقنا جميعا الى القول بأن «عملية الليطاني» انتهت الى سلسلة مفارقات يجدر تسجيلها:

أولاً: وظفت اسرائيل في الحرب جهداً عسكرياً جباراً لم تثل نتائج سياسية ولا عسكرية بحجمه . فاما سياسياً ، فقد كان صدور قرار مجلس الأمن هزيمة لها ، خصوصاً بالسرعة التي تم بها التجاوب الدولي الاجماعي ، وبوقوف اميركا في الطليعة ، تقترح هي نفسها مشروع القرار ، بينما كان يبغض يصل الى نيويورك لمفاوضة الرئيس كارتر ، وكأنها بذلك تقول له انها غير راغبة في المساومة على لبنان كبديل عن البحث في الضفة الغربية . وأما عسكرياً ، فالجيوش النظامية تظل هي الخاسرة ، في «حروب العصابات» ، أيما كانت مساحة الأرض التي تحتل ، عندما لا تسحق المقاومة أو الثورة أو عندما لا تستولي على الأرض نهائياً . والتراجع العسكري الفلسطيني لم يكن اذاً هزيمة لان الأرض التي خسرتها «المقاومة» لم تكن أصلاً أرضها ، واسرائيل في مطلق الأحوال لم تحافظ عليها . لذلك نجد اسرائيل اليوم تحاول قلب المعادلة بتحويل هزيمتها الدبلوماسية الى انتصار عسكري ولو مؤجل .

ثانياً: بدل القضاء على المقاومة الفلسطينية ، أدّت «عملية الليطاني» الى اعطاء مزيد من الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت نفسها محاطة بهالة من العطف والتأييد ، ثم دعيت من قبل الأمم المتحدة لان تصبح شريكة في المحافظة على السلام في المنطقة بدل أن تظل المتهمه بتهديده .

ثالثاً: ان المهمة الموكولة الى القوات الدولية سرعان ما تبدّلت بفعل الممارسات على الطبيعة مما أدى الى نجاحها نصف نجاح وفشلها نصف فشل . فهي ، نظرياً ، قوات ردع ، غير ان دورها الراجع قد عطّله - وهذا ما يجب أن يقال بكل صراحة وقد قيل - نظام المحالفات الدولية للفرقاء المتحاربين أو « المتواجدين » على الساحة . أما الفريق اللبناني ، صاحب المصلحة الحقيقية في السلام ، فقد جعله غيابه الفعلي عن الساحة واقتباره الى قوة دولية ضاغطة تسانده الى النهاية ، جعله ذلك أضعف الفرقاء ، فلم تقتزن مطالبه بالمصادقية الملزمة ، ولا هو تمكن من فرض تنفيذ القرار ، أو تعطيل انتفاع الآخرين منه .

رابعاً: ان قوات حفظ السلام تنجح حيث يكون وجودها منبثقاً من اتفاق طرفين تفصل بينهما وقد اتّفق على هدنة أو سلام ، كما هو الحال في الجولان ، على الحدود السورية ، أو في سيناء سابقاً . أما في الجنوب ، فاتفاقية الهدنة معقودة بين فريقين لا يتحاربان ، والفريق الثالث ، المحارب الحقيقي ، أي الفريق الفلسطيني ، ليس طرفاً فيها . واستطراداً ، كيف تفصل القوات الدولية بين اسرائيل والفلسطينيين ، وعند أية حدود ، عندما لا تكون الأرض أرض الفلسطينيين ، ولا الحدود حدودهم ، ولا هم يلتزمون بحد جغرافي أو عسكري يرتدعون بعده؟ لذلك لا بد من تكرار القول ان بعض سبب فشل القوات الدولية هو انها انتدبت لمهمة متحركة (ديناميكية) ولم تعط لتمامها سوى وسائل جامدة (ستاتيكية) .

خامساً: بعض فشل القوات الدولية يعود كذلك الى انها اندفعت تتحرك على الساحة ، ليس فقط بوسائل ومنهجية عسكرية محدودة ، بل وأيضاً بوسائل سياسية محدودة ، أو بدون وسائل سياسية ذاتية على الاطلاق . جاءت وكأنها مجرد تعبير عن حل القضية ، في حين كان يراد منها ولها أن تكون هي وسيلة الحل وأداته . وحين يقول الدكتور فالدهايم ان القوات تعتمد في نجاحها على المفاوضة ، وهو لا ينشئ ، كما في ظروف سابقة ، هيئة مفاوضة أو لجنة تنسيق أو وساطة (ربما لوجود طرف في الحرب غير معترف به) فانه يكون قد استرهن نجاح القوات للتحرك الدبلوماسي الذي تقوم به الدول المساهمة في القوات ، ولا سيما الأوروبية منها ، أو الدول المساندة لها ، كأمریکا ، وهذه الدول يخضع تدخلها الدبلوماسي بالطبع لمتغيرات أوسع اطاراً من قضية الجنوب . من هنا تحوّل هذه المنطقة المعذبة ، وتحوّل لبنان بأكمله عبرها ، الى رهينة في الصراعات الدبلوماسية ، وورقة في لعبة الشرق الاوسط تحاول كل الدول المعنية ، قرية وبعيدة ، التمسك بها ، ولو كان الثمن ابقاء الحرب مشتعلة على نار خفيفة ، قابلة للتأجيج .

أيها السادة ،

تسوقنا هذه المفارقات الخمس الى القول ان القرار ٤٢٥ ، وتدويل قضية

الجنوب ، قد واجه الفرقاء بثلاثة تحديات انتهت كلها الى أجوبة سلبية:

التحدي الاول كان موجهاً الى الفلسطينيين: أن يتحولوا من الدور الثوري الى الدور الدبلوماسي ، مع إبقاء مظاهر حركة التحرير . وقد أدت تناقضات القيادة الفلسطينية ، ومتناقضات محالفاتها ، الى الفشل في رفع التحدي ، فاستمرت الثورة ثورة ولو على علم منها باستحالة العودة لتحرير فلسطين عبر الجنوب .

التحدي الثاني كان موجهاً الى اسرائيل: أن تتجاوز الحرب المستحيلة فتسلك ، عبر الجنوب ، طريق السلام مع الفلسطينيين ، بدل محاولة اقامة «سلم اسرائيلي» مستحيل هو الآخر . وقد أدى التفاوت بين طموحات اسرائيل وحدود امكاناتها الى تعزيز مركز أعدائها وأصحاب نظرية «التصدي» والمساهمة في تسيخ ودهورة البلد العربي الوحيد الذي كان يمكن أن يطمح لدور خلاق وفعال في السعي الى سلام عادل وحقيقي . مما يجعلنا نتساءل وبحق اذا لم يكن هدف التخطيط الاسرائيلي الاستراتيجي ابقاء «منظمة التحرير» معززة ولكن مدججة ، واستدراج لبنان لان يصبح دولة مواجهة هي الاخرى مستحيلة ، فيسقط بعد ذلك لبنان وتسقط معه المقاومة الفلسطينية .

التحدي الثالث كان موجهاً الى لبنان: أن يكون في مستوى الاجماع الدولي على الحفاظ عليه وانقاذه ، فيترجم ذلك بالتغلب على متناقضاته الداخلية ، ولو بزعامة تفرض نفسها والقضية بالقوة ، فيتحرر ويحرر الفرقاء المتصارعين ضمنه من التزاماتهم والكوابيس والاسترهانات ، ويتجاوز الشلل الداخلي بتحرك خارجي وعربي مستقل ، بعد أن يحاول استرجاع الجنوب بالقوة ، ولو أدى ذلك الى صدام . وقد فشل لبنان في رفع التحدي لانه ظن ان القوات الدولية موجودة في الجنوب لتحل محله في السلطة لا لتساعده على استرجاع سيادته ، وانها البديل من السلطة اللبنانية بحيث يترتب عليها هي حل العقد وامتصاص التناقضات ، ثم تسليم الارض والشعب الى الحكم بلا ثمن منه ولا جهد ولا مجازفة ولا تضحية ... كأنما المطلوب في النهاية ليس «لبننة» الجنوب بل تدويله .

٣ - الجنوب والقضية اللبنانية:

أيها السادة ،

اذا كانت صرخة لبنان في مجلس الأمن «اتركوا شعبي يعيش» هي الشعار الذي انطلقنا منه ، ولم ننجح ... فان ثمة صرخة أخرى ، أطلقت في مجلس الأمن كذلك ، وظلت هي الاخرى بدون نتيجة غير تسجيل موقف ينتظر من يفرضه . وفيما يلي مقاطع نستذكرها من خطاب لبنان في ٣١ أيار ١٩٧٩:

«الفلسطينيون في بلدي هم ثورة في الهجرة . أملهم ، وأملنا بنوع أخص ، أن يوضع حد لهجرتهم فيعودون الى بلادهم . غير ان السلام وحده ، لا الاستمرار في العنف والارهاب ، يمكن أن يوصل ثورتهم الى نهايتها . ان ما حدث بين الفلسطينيين واللبنانيين سيذكره تاريخنا كزلزال لا شبيه له في التاريخ الحديث . لذا نحن مصممون على الا يتكرر ذلك . ففي اطار التضامن العربي ، يلتزم اللبنانيون والفلسطينيون الآن بالسلام ، كما يلتزمون بسيادة للبنان ، يعاد بناؤها غير منازع عليها فوق كل الأراضي اللبنانية . واننا نتظر من أصدقائنا ومن المجتمع الدولي ان يدركوا معنا أبعاد هذا الالتزام ، وأن يصدقوا مرة واحدة أخيرة ، انه اذا لم يكن هناك سلام في لبنان ، فلن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ولا يجوز أن يكون سلام في أي مكان آخر في الشرق الاوسط» .

ويعضي الخطاب فيقول:

«أما عن المسيحيين في جنوب لبنان ، فأقول انهم أولاً وقبل كل شيء مواطنون لبنانيون لا تسمح لهم كرامتهم الوطنية ولا طموحاتهم المستقبلية بأن ينظر إليهم احد وكأنهم أدوات مكملة لمصالح اسرائيل الاستراتيجية . ان مشكلتهم هي احدى حواصل الحروب التي عاشها لبنان . لذا فان مخاوفهم وهمومهم والاهتمامات لا يعقل أن تقودهم لان يصبحوا ما تسمى اليه اسرائيل : وسائل في لعبة التفرقة وعدم الاستقرار . ان مستقبلهم الوحيد هو في اعادة بناء استقلال لبنان وسيادته . أما انهم الحاضر فلا ضمان له أفضل من القوات الدولية تحل محل الاحتلال المقنع لوطنهم . ان لبنان لن يسمح ولا يمكن أن يسمح أبداً بانسلاخهم أو بانفصال أي جزء من الجنوب عن الجسم اللبناني التاريخي . مثل هذه التضحية تفوق طاعتنا على الاحتمال ، واذا تصور احد احتمالها او افترضها يوماً ، فان حرباً جديدة ستطلق في الجنوب ، يخوضها اللبنانيون كل اللبنانيين مجتمعين ، للمحافظة على الجنوب اللبنانيين ، وللبنانيين يعيشون فيه وحدهم دون سواهم ، بحرية وأمان وكرامة» .

ويخلص الخطاب الى القول:

«ينجم عن هذا الموقف اتنا ، اذ نبحث مشكلة الجنوب ، فانما هي القضية اللبنانية التي نجدها بالفعل مطروحة أمام مجلس الأمن . وسيذهب هدراً كل جهد يبذل الآن في سبيل الحفاظ على وحدة لبنان ، واعادة بناء سلطاته وبسط سيادته ، اذا نحن سمحنا بانفجار الجنوب . فحرب نتركها تندلع في الجنوب ، ستسوقنا الى حرب أخرى ، وهكذا بالتدرج الى أن يصبح لبنان من جديد ساحة الصراعات التي كانها خلال الخمس سنوات الماضية» .

تري ، هل كانت تلك أحلام ليلة ربيع؟

أَمْ هي بالفعل صورة الواقع الحقيقية، انما يحجبها عن رؤيانا وعن التمتع بكامل فعاليتها غياب استراتيجية وطنية تمسك بزمامها قيادة تفرض شرعية لبنان على اللبنانيين أولاً، ثم تفرضها معهم على سائر الناس؟

قضية الجنوب هي الامتحان لطاقة لبنان على احتمال سياسة تهدف الى استعادة سيادته والحفاظ على وحدته واستقلاله... لا لوجود خطر احتلال أو اقتطاع أو توطين أو استيطان فحسب... بل لان وضع حدود لبنان الجنوبية موضع بحث سيفتح الباب لان تكون كل حدود لبنان، جنوباً وشمالاً، شرقاً وغرباً، موضع بحث كذلك.

هذا أولاً. وثانياً: الى الذين كانوا وما فتئوا يقولون ان الحرب اللبنانية، أو بالاحرى الحروب التي عاشها لبنان، كان سببها الوجود الفلسطيني، الى هؤلاء نقول ان هذا المنطق بالذات هو الذي يجب أن يقودهم الى الاعتراف بأن لا حل للقضية اللبنانية على حساب الجنوب أو بمعزل عنه، لان الحرب الحقيقية هناك، فلا يمكن أن نبحث عن السلام في غير مكان ونترك الحرب تستمر ونيرانها تمتد ونظن اننا في مأمن من شرها.

يبقى، موضوعياً، أن نسجل هنا حتى تكتمل الصورة، معالم قضية الجنوب التالية:

أولاً: في الجنوب تلتقي كل الطوائف التي يتكون منها لبنان، فتشكل اذاً لبنان مصغراً يتأثر لبنان الكبير بكل ما يحدث فيه. فضلاً عن ان هذه الطوائف، اذا ظلت في أزمة، فانها تنتقل الى الجسم اللبناني عدوى التيارات التي تحركها من الداخل والخارج على حد سواء.

ثانياً: اذا ضاع الجنوب كأرض، فان قضيته مستتقل، مع المهجرين، الى البقية الباقية من الأرض اللبنانية لتنفجر فيها ثورات وحروباً، من اقتصادية الى اجتماعية الى سياسية، فضلاً عن فقدان التوازن السكاني واختلال كل الموازين العمرانية وما اليها.

ثالثاً: لا مكان آخر غير الجنوب تلتقي فيه كل القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية وفي منطقة الشرق الاوسط: من اسرائيل والفلسطينيين الى الاتحاد السوفياتي وأميركا، مروراً بسوريا والعراق وليبيا وإيران والاردن والخليج وكل من حمل بندقية أو دعا الى عقيدة أو بذر مالا أو جند رجالاً. فاذا كان من عزل للقضية اللبنانية عن قضايا الشرق الاوسط، فالحالة يجب أن تبدأ من هناك، لا بتر الجنوب، بل بمعالجة قضيته حتى لا تصبح مطية كل قضية أخرى والمدخل الى كل حرب، وقد أصبحت جبهة المواجهة الوحيدة مع اسرائيل، بل جبهة كل المواجهات بعد أن هادنت أو سالت سائر الجبهات بعضها البعض.

٤ - لبنان واستراتيجية الحرب والسلام:

أيها السادة،

أراني عدت بكم الى نقطة انطلاق هذا الحديث ، فيجدر بنا الآن أن نحاول تحديد أهداف السياسة التي ندعو اليها وأن نرسم بعض معالم ما يستوجبه تنفيذ هذه السياسة . وإذا كنت أقول ذلك بهذه البساطة ، فحتى لا يظل البعض يظن أو يدعي أن لبنان ، عندما يطالب باستراتيجية عربية شاملة ، فانما من باب التعجيز أو رفع العتب أو البحث عن مخرج .

لذلك ، أنا من الداعين ، حرصاً على كرامة الحكم اللبناني ومصادقية كلامه ، الى أن يأخذ لبنان المبادرة في طرح واقتراح وملاحقة مثل هذه الاستراتيجية ، مع تحديد دوره فيها بدون مركبات نقص أو عقد ذنب . ليس هنا بالطبع مجال رسم أو حتى محاولة رسم استراتيجية عربية شاملة مع تطبيقها اللبناني ، لأن ذلك لن يكون أكثر من عمل أدبي . الا ان ما يمكننا محاولة اقتراحه ، في هذا المقام بالذات ، هو الأهداف اللبنانية للاستراتيجية المرجوة ، ومفاهيمنا للمواقف والأعمال التي تعنيها ، نظرناها كأساس للمفاوضة: أولاً: اعلان الالتزام اللبناني بالقضية الفلسطينية وباقامة دولة فلسطينية ، التزاماً وطنياً نهائياً ، بلا رياء ولا لف ولا مداورة ، وتكييف السياسة اللبنانية انطلاقاً من هذا الهدف .

ثانياً: اعلان استعداد لبنان للمشاركة الفعالة العملية الكلية في أي حرب فلسطينية مع حق المشاركة في تقرير هذه الحرب ودرس ملامتها وتعيين أهدافها . هذا مع العلم بأن ارتباط لبنان باتفاقية الهدنة مع اسرائيل لا يسقط بهذا الاعلان ، لأن حكمه الواقعي على الطبيعة لا يرتب على لبنان أكثر مما يترتب على دول المواجهة ، بل هو على العكس أقل حماية للبنان من الاتفاقات المعقودة مع دول المواجهة .

ثالثاً: تأهيل لبنان تأهيلاً جدياً للمساهمة في الحرب الفلسطينية الخامسة وذلك ببناء جيش يضيف الى القواعد المعتمدة حالياً أمرين أساسيين: التجنيد الاجباري الفوري ، وتطوير الجيش في اتجاه الجيش الشعبي - الأمر الذي يتمص ضمن المؤسسة العسكرية جميع المسلحين والمليشيات الى أي جهة انتسبت . رابعاً: تحويل الجنوب الى منطقة محصنة باشراف السلطة اللبنانية وحدها وذلك باعادة بناء القرى في شكل مستعمرات على النمط الاسرائيلي قابلة للدفاع الذاتي .

خامساً: الغاء جميع الفصائل الفلسطينية المسلحة وضمها الى جيش تحرير منظم يوضع في ثكنات نظامية ويخضع لقيادة عربية مشتركة ، من ضمنها القيادة اللبنانية ، فلا تكون له في لبنان ، تبعاً للحاجات العسكرية والعسكرية فقط ، سوى حقوق

الجيش الحليفة، في الدول التي تحترم نفسها وسيادتها، مع كل ما يرتب عليه ذلك من واجبات. وتتجاوز هكذا كل صدام بين منطق الدولة الذي يمثله الجيش اللبناني ومنطق الثورة الذي تتحرك فصائل المقاومة الفلسطينية انطلاقاً منه. ويخضع الجيش الفلسطيني العتيد لأحكام اتفاقية الهدنة تماماً كما يخضع جيش التحرير الفلسطيني في سوريا لأحكام الاتفاقات والأنظمة الماثلة.

سادساً: دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى انشاء حكومة فلسطينية في المنفى (وهو اقتراح سوفياتي في الأصل تبنته أول ما تبنته الجزائر) تلتزم بسياسة عربية شاملة تكون هي طرفاً في تقريرها، بحيث يتهيأ الفلسطينيون هكذا للدخول في مفاوضات السلام بالمصادقية الدبلوماسية المطلوبة، أو يكونون في موضع أفضل للمشاركة في المسؤولية التي تعود لهم في حرب التحرير اذا لم تكن هنالك مفاوضات سلام ويكون لبنان في طليعة المعترفين بالحقوق الفلسطينية العتيدة كما يقوم بدوره الفد في الدعوة لقضيتها. وتتمركز اذذاك العلاقات بين لبنان والفلسطينيين في اطار العلاقات الطبيعية التي تقوم بين حكومة وأخرى، من غير أن تستقطب احدى الحكومتين، أو تحاول، شعب الحكومة الاخرى، أو بعض الشعب وأحزابه.

سابعاً: تنظيم العلاقات اللبنانية - السورية - الفلسطينية في اطار مثلث أمني متوازن، تتساوى فيه بين الفرقاء الثلاثة الحقوق والواجبات، كل بنسبة امكانياته، مع ابقاء لبنان على حقه دون سواه في التصرف بأرضه وبسياسته وأمنه.

أيها السادة،

اذا كانت هذه هي الأهداف اللبنانية للاستراتيجية العربية المرجوة، فأين نحن من الدعوة الى فصل القضية اللبنانية عن قضية الشرق الأوسط واحلال سلام في لبنان لا ينتظر الحل السلمي الشامل لقضية الشرق الأوسط؟

الجواب يفرض علينا تجاوز الشعارات الى الواقع. أما الواقع فاستقراؤنا

الموضوعي له هو التالي:

أولاً: ان الحرب الفلسطينية مستمرة في لبنان وستستمر الى ان يدخل لبنان هذه الحرب بقواه الخاصة بدل أن يظل ساحة هذه الحرب ولا دور له فيها غير احتوائها وتحمل نتائجها.

ثانياً: ان قرار الحرب لن يعني الدخول في الحرب الا اذا حدثت. واذا حدثت فتحمل لبنان نتائجها هذه المرة لن ينتظر قراراً لبنانياً. فالأفضل للبنان اذاً أن يكون قد تهيأ واستجمع معالم المشاركة والتقرير في يده حتى تبقى له سيادته وحرية القرار.

ثالثاً: ان الذي لا يشترك في الحرب لا يشترك في السلم كذلك. وبالتالي فلن يكون للبنان من السلم حصّة ولن يكون له في السلم دور يحافظ به على نفسه وأرضه وسيادته اذا لم تكن له في الاستعداد للحرب ثم في خوضها، اذا وقعت، حصّة

موازاة لمطامحه من السلم ولحقوقه عليه .

رابعاً: ان السلم داخل لبنان ضائع ، بل سائب بل ما دام مستعاراً وما دام لبنان مستضعفاً . وبالتالي فالضمانة الوحيدة للسلم اللبناني في الداخل هي في الاستعداد للحرب في الخارج . والحرب الخارجية توقف الحرب الداخلية لانها وحدها تعيد الى القوات اللبنانية قضيتها ، أي قضية لبنان ، وتعطيها المشاركة الوطنية المطلوبة في القضية العربية حتى لا يعزل لبنان ولا تستمر حربه العربية داخل بيته .

خامساً: ان تكوين القوات اللبنانية التي نطلب لا يعطي لبنان حق الكلام فحسب بل يمكنه من اسقاط حجج الذين يعتبرونه حلالاً لهم أو خطراً عليهم . فلا يبقى مضطراً لاستئذان هؤلاء وأولئك في سبيل بسط سلطته على أراضيه والحفاظ على شعبه وحدوده ومؤسساته . بل وأكثر ان وجود قوات لبنانية أقوى من القوات المستضافة هو الضمانة الوحيدة ضد سيطرة هذه بفعل ديناميكية وجودها أيًا كانت الاتفاقات .

أيها السادة ،

آن لنا أن نعلن بصراحة سقوط المنطق الذي كان يظن انه من الممكن استمرار تعايش الدولة مع الثورة والجيش مع الفصائل المسلحة غير المنتظمة . فاما أن تصبح الدولة دولة وقوية ومنيعه ، فتخاطب الثورة اذ ذاك من مركز القدرة على المشاركة والتوجيه والمساعدة ، أو تظل الدولة مستضعفة فتتأكلها الثورة وتفجرها ويحدث مرة أخرى كل الذي حدث عام ١٩٧٥ انما هذه المرة على أضخم وتكون النتائج حاسمة ونهائية ولا يقدر أحد على حساب ابعادها .

ان الوجود اللبناني في خطر والخطر مصدره العدو كالتقريب . هذا بحكم وجوده وتبعاته وطبيعته وذاك بحكم مطامحه . فبدل أن يكون الفلسطينيون مشكلة في لبنان يجب أن تصبح قضيتهم قضية لبنان بدون تمويه ولا غش ولا ابتزاز وذلك لحماية لبنان والقضية الفلسطينية في آن معاً . وبدل أن تكون سوريا وأمنها مشكلة لبنانية يجب أن تصبح قضية يعمل من أجلها لبنان في اطار من المشاركة بعيداً عن أشباح الوصاية والخوف المتبادل .

تلك هي القاعدة الجغرافية أو الجيو - استراتيجية التي تفرض على لبنان كما تفرض على سوريا والفلسطينيين توازن المثلث الأمني . ومتى سلمنا بهذه القاعدة وهيئاً أنفسنا لممارستها بطل تحملنا أوزار المشاركة من غير منافعها حتى لا نقول المغامر . ذلك ان للبنان عدواً واحداً هو اسرائيل ولكن له حلفاء وأشقاء ، المراس معهم صعب ، كالمراس مع كل الأشقاء والحلفاء .



أيها السادة ،

وماذا اذا لم تقبل الدول العربية هذه القواعد والأهداف ، وماذا اذا اعتبرت طروحاتنا والمطالبة باستراتيجية عربية مشتركة ضرباً من ضروب التعجيز والهرب من الواقع؟

قبل الجواب عن هذا السؤال ومحاولة تصوّر الخيارات التي ستفرض على لبنان اذذاك لا بد من التذكّر بأن كل هذا البحث ، كالبحت في أزمة الشرق الاوسط وفي حل القضية الفلسطينية وتقرير المصير اللبناني ، لا يدور في فراغ بل هو مجذّر في الواقع الدولي وما يسمى بلعبة الأمم . فما هي هذه اللعبة؟
بإيجاز كلي نرى ان ثمة أربعة فرقاء بالاضافة الى الفرقاء العرب يتصارعون عندنا وعلينا بنسب متفاوتة من القدرة والاهتمام:

١ - الاتحاد السوفياتي وعالمه: يؤيد الثورة ولكنه لا يريد الحرب ، فالحرب معناها مواجهة مع اميركا يجب أن يكون زمام قرارها في يد موسكو وواشنطن لا في يدنا ويد العرب . من هنا ، ان الدور السوفياتي الحقيقي يظل تحريضياً ولكن الى حد معين غير مسموح لاحد بتجاوزه .

٢ - الولايات المتحدة: انها لا تؤيد الثورة ولا تؤيد الحرب ولكنها تستعمل الحرب المحدودة المستوعبة تماماً كما تستعمل موسكو الثورة . اي كأداة ضغط وتحريك بل وتحريض كذلك . فهي تمنع الحرب من بلوغ الخط الاحمر ، خط خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ، وكذلك تحمي الثورة التي لا تؤيدها ، بالمقدار الكافي للإبقاء عليها مع تهيتها لان تصبح عند الحاجة قابلة للمسالمة . ذلك ان اميركا تعرف انه بمقدار ما تقرب الحرب العرب من موسكو ، كذلك يقرب السلام العرب من اميركا .

٣ - أوروبا: دورها ثانوي من حيث النتائج ولكنه أصلي من حيث المصالح وحرية التحرك ، لذلك ستنظر لأوروبا عين على العرب وعين على موسكو بحيث يقربها دورها هنا من مصالحها وأمنها هناك . على ان المفارقة الأوروبية هي ان مفتاح فعاليتها سيظل خارج الشرق الاوسط وخارج العالم السوفياتي وان يكن طموحها هو أن توظف قبول الفريقين لها لدى الفريق الثالث الكبير ، أي اميركا .

٤ - عالم عدم الانحياز ، ومن ضمنه العالم الاسلامي والصين: هو حليف طبيعي غير ان ما يمكن ان نتظره منه مرتبط لا بما نعطيه اياه فحسب ، بل بكيفية صياغتنا لما نطلبه منه ، أي لما نطلبه لأنفسنا . وهذا الفريق في مطلق الأحوال ، بحكم فقره - والأغنياء بينه استثناء - ممزّق بين جاذبية السوفيات كنظام ثوري ، وامكانيات الاميركا كأداة للمساعدة في التطوير .

في اطار هذا الواقع ، اي مصير ينتظر لبنان ، اذا لم يتحرك ، وأي

خيارات؟

في نظرنا هنالك نماذج أربعة تنتظر المستقبل اللبناني اذا لم يتمكن لبنان من تجاوز المستنقع الذي يعيش فيه والانطلاق في بناء دور استراتيجي فعال .

اولاً - فلندا العرب: والنموذج الفنلندي يجمع بين السيطرة والتحديد ، بحيث يصبح لبنان دولة بلا دور ، تستمر بحكم التسامح بوجودها الا اذا حاربت .
ثانياً - بولونيا الشرق: وهي الدولة العامرة بآمال التحرر انما لا حلفاء لها يقدرون على مساعدتها بغير المقدار الذي يمكنها من البقاء في حالة غليان وربما ثورة ، من غير تمكينها من الانتصار على المسيطرين عليها .

ثالثاً - ايرلندا المجرصة: وهي الدولة التي تصبح فيها الثورة كما يصبح الارهاب وحرب التحرير والاحتلال شأنًا أبدياً يعتاده العالم ويتقبله كاحدى مآسي التاريخ التي لا حل لها ولا خروج منها الا عندما يخلق الله أمراً كان مفعولاً .
رابعاً - برلين الغربية الثانية: وهذا النموذج يعني في آن معاً ، التزاماً غريباً بالحفاظ على نظام اجتماعي وسياسي يختلف عن محيطه ، انما بضمان دولي يشترك فيه جبايرة هذا المحيط كما يشترك السوفيات في ضمان حياة المدينة الألمانية الرهينة في أرضهم ، شبه مستقلة . غير ان هذا النموذج يوجب فوق ما يرتبه من طاقة على احتمال التحدي - يوجب وجود توافق دولي وإيمان عالمي مشترك بأن لبرلين المستحدثة هذه مبررات الوجود والقدرة على الاستمرار ولعب الدور القذ .



أيها السادة ،

لم يكن هذا الحديث حديث دبلوماسي الى عسكريين ، فالذي عند الدبلوماسي مما لا يعرفه العسكريون قليل بل قليل جداً . ولا بد انكم لمستم انني تمأشيت الخطابة والتحريض وحاولت التقيد بقواعد التحليل العلمي البارد الى حد نسيت عنده ربما انني سفير ولو لم أنس انكم عسكريون . واذا كان لا بد أن تكون لي رسالة اختتم بها هذا الحديث كمواطن لبناني ، قبل أن تنتقل الى المناقشة ، فهذه الرسالة هي بكل بساطة ومسؤولية شعوري العميق بأن لبنان اليوم في خطر كما لم يكن مرة من قبل في تاريخه المعاصر .

ولكن الخطر لا يعني زوالاً محتماً . ففي لبنان من طاقات المقاومة ما جعلنا نتغلب على ست سنوات من الحروب والثورات كنا خلالها بنينا أكثر مما يهدمون ونهديم ، فوجدنا أنفسنا اليوم أقوى من الذين استضعفونا وأقدر من الذين سيرونا الى هذه الحروب .

ولعل مصدر الأمل الكبير أن الأزمة اللبنانية لا تزال ، على حراجتها ، أقل تعقيداً من أي أزمة أخرى في المنطقة ، ولا تزال المناعة اللبنانية ، مناعة الشعب

والنظام، أضمن من أي مناعة أخرى. كذلك لا تزال الاخطار التي تهدق بنا أقل من الأخطار التي تهدق بسوانا، فخلاصنا أذاً في أيدينا، في استعدادتنا حرية التقرير، وفي إيماننا بأننا لعلى ذلك قادرون. حسبنا من تلك القدرة ان حاجة الغير اليها لا تزال أكثر من حاجتنا اليه وطاقتنا على التأثير على مصائر الغير أكثر فاعلية، سلباً أو ايجاباً، من طاقة الغير على صناعة مصيرنا الا اذا نحن استقللنا من مصيرنا والقدر.

لَبْنَانُ وَحُرُوبُ مَا بَعْدَ الْحَرْبِ

محاضرة أُلقيت في
«الرابطة الثقافية» (طرابلس)
وصدرت فيما بعد في كراس عن
«دار النهار للنشر» .

١٩٩١/٥/٩



نبدأ لقاءنا هذا المساء ، وهو أول لقاء لي مع الفيحاء الحبيبة

بذكرياتها ، منذ أولى سنوات الحرب ،

أبدأ هذا اللقاء بشكر واعتذار .

أما الشكر ، فللرابطة الثقافية ورئيسها الأخ رشيد جمالي ، الذي أتاح لي
هذه المناسبة ، لا لأحاضر ، وأنا من المؤمنين بالحوار لا بالمحاضرات الفوقية تلقى على
الجمهور إلقاء... بل لنتقي وتبادل الأسئلة والأجوبة والتأملات في موضوع لا رأي
فيه يبقى لصاحب رأي إذا لم يتكوّن الرأي من قماشية ما يجول في عقول الناس ،
وما يسكن قلوبها من عذابات فكرية واختبارات وتطلّعات .
هذا عن الشكر .

وأما الاعتذار ، فلأنني خفت اليوم الأول من حرب الخليج ، فلم آت إلى
موعد كان كأنه مع قدر...

وعذري أن الحروب ، خصوصاً متى تخاض على تلفزيون ينقلها إلى كل
منزل ... الحروب تسربل الفكر الباحث عن أي نظام جديد ، فكيف بنظام يفترض
فيه أن ينشئ من حرب؟ خوفاً كان إذاً من السخف والاستسخاف في البحث عن
رؤيا ، ساعة تطمس الأحداث المتفجرة كل بصيرة أو قدرة على التبصر .

ويجيء اختيارنا لموضوع جديد للقاء اليوم يؤكد أن المخاوف كانت في محلها... فالنظام الجديد ليس بعد نظاماً، وليس ثمة أي نظام يلعب في الأفق. والعكس هو الصحيح: من الحرب، من حرب الخليج كما من حرب لبنان، تلوح أشباح حروب وحروب، أجدي لنا أن نحاول تحديد ملامحها والمعالج إذا كنا نريد يوماً ألا يفاجئنا نظام جديد لا أحد يعرف بعد كيف ينشأ ولا من يصنعه ويسوسه. هنا، لا بد من ملاحظة أولية هي من البديهيات، إنما يساعدنا تسجيلها على تنظيم البحث: الحرب، أية حرب وكل حرب، هي في آن معاً نهاية نظام وبداية نظام. تنشأ الحروب، تاريخياً، عندما لا يعود نظام ما يكفي لتأمين التجاوب مع حاجات مجتمع ما، أو مجموعة دول نسميها مجتمعاً دولياً. أي، استطراداً، عندما تفجر الحياة قوالب النظام فنسميه حيثئذ نظاماً بالياً.

وأما النظام العتيق - بالمعنى الأصيل للكلمة - فيصير نظاماً قائماً عندما تجتمع القدرات حول قواعد تعامل تتقيد بها، قسراً أو مفاوضة، إما لأنها القاسم المشترك - والأفضل أن نقول الجامع المشترك - الوحيد الممكن بلوغه. أو لأنها - هذه القواعد - هي التعبير الممكن للتنفيذ لنظرية قوة قاهرة اختارته هي، ولا حاجة لها ولا رغبة عندها في أكثر من مجرد مسابقة الآخرين أو مراعاة مصالحهم ضمن حدود مصالحها هي. وكل ما هو سوى ذلك يبقى يدور في هولي الطوباويات، بينما واقعية القوة القادرة تسلك مجراها. إلا أن كلامنا هذا يظل جرافاً، وناقصاً، ما لم نقرنه بملاحظة ثانية لا بد من تسجيلها.

الواقعية لا تكون واقعية إذا هي افرقت عن الواقع. ولا أحد في العالم يفرض نظاماً جديداً من نبات أفكاره وخياله والمثاليات إذا لم تكن للنظام هذا قاعدة هي من حصيلة الأحداث، وكدت أقول حصيلة التاريخ: حصيلة الأحداث السياسية كالأحداث الاقتصادية كالمناخ الحضاري والطاقت الخلاقة المتفجرة من نفسية الشعوب وعقلية الأمم في تلك المرحلة التاريخية بالذات.

والآن، ماذا عن موضوعنا؟

أولاً: في وصف الحرب وتعليلها

١. الحرب اللبنانية، ولنقل الحروب، صار الآن من المسلّم به، ولا مكابرة، أنها نشأت من تفجر الجسم اللبناني التعددي الطبيعية، بفعل توسل القوى الإقليمية والدولية للساحة الوحيدة السائبة فالمستباحة في الشرق الأوسط. وليس أدل على صحة هذا الوصف والتعليل من توقف الحروب اللبنانية، في الوقت الذي بدأت التهية للمواجهة الإقليمية والدولية إياها إنما في «ساحة» أخرى استباحوها، عنيها: الخليج. ولا حاجة بنا لأن نسرد الدلائل المعروفة الكثيرة التي تثبت ما كان بين

الساحتين من ترابط ، وأبرز هذه الدلائل حكاية ، وثمة من يقول «رواية» المخطوفين: يقبض عليهم في لبنان ، ثم تجري المفاوضات بشأنهم مع سوريا ، إلى أن تنال إيران بديلاً دسماً ، وأما لبنان فلا ينال إلا عقاباً... وبعض العقاب أسلحة عراقية تطيل أمد الحرب ولا من ينتصر ولا من ينكسر .

٢ . القضية الفلسطينية هي الجبل الذي يشدّ لبنان إلى أزمة الشرق الأوسط ، وعبرها إلى الصراعات الدولية . لم تأتِ قوات دولية إلى لبنان عندما ناداه لبنانون ظنوا أنها تحميهم . واشتدّ نصحت هؤلاء باستدعاء القوات السورية ، وهكذا كان . إنّما دخلت القوات الدولية مرتين من أجل الفلسطينيين ، وبمبادرة أميركية فذّة . مرة تحت غطاء الأمم المتحدة ، عام ١٩٧٨ ، لتنفيذ القرار ٤٢٥ ، وكان يفترض أن يتمّ التنفيذ في ١٣ حزيران . وبدل أن تنسحب إسرائيل كما كان مقرّراً ، جرى اغتيال طوني فرنجيّه... ربما صدفة ، من يعرف؟ بعد ذلك ، كان «كامب ديفيد» ، فأغرقت إسرائيل سوريا ، والفلسطينيين معها طبعاً ، في مستنقع المواجهة اللبنانية ، وكان التدخل الإسرائيلي كافياً لتأمين استمرار المحاربين في الحرب ، ودون المستوى الذي كان يقتضيه الحسم . وهكذا ، استمرت الحرب إلى أن تكرر الاجتياح الإسرائيلي الثاني ، عام ١٩٨٢ ، فور انتهاء الانسحاب من سيناء...

ويجري إرسال القوة المتعددة الجنسية ، أي بدون غطاء الأمم المتحدة ، هذه المرة ، وتشترك أميركا مباشرة بناءً على طلب منظمة التحرير وأبو عمار شخصياً ، لحماية الخيميات بعد تأمين انسحاب المقاتلين ، وذلك لعدم تفتتها بقوات الأمم المتحدة ، أو بالأحرى بمصداقيتها العسكرية . ولما حدثت معجزة صبرا وشاتيلا ، عادت القوات الدولية نادمة على انسحابها الميكر ، ف وقعت عندئذ في الفخ السوفياتي لأنّ موسكو كانت ، في هذه الأثناء ، قد عدلت سياستها ومضت تعيد تسليح حلفائها .

وصارت الأرض اللبنانية ومياهها الإقليمية ساحة أضخم مواجهة عسكرية بين الجبايرة منذ حرب فيتنام . وخرج عرفات من مرفأ طرابلس في حراسة بحرية فرنسية ، تحت غطاء قرار معجل من مجلس الأمن .

٣ . وحدها الحرب اللبنانية ، بين الخمس أو الست قضايا إقليمية ، من ناميبيا إلى كامبوديا ، مروراً بأنغولا وأفغانستان ، لم تنته - لم تنته بعد - بتسوية دولية بين الكبار في إطار الأمم المتحدة وبمشاركتها . ربما لأنّ التعريب ، فالطائف ، كان بديلاً .

ولما غرق الإجماع العربيّ في مياه الخليج وبتروله وفي رمال «عاصفة الصحراء» من بعد ، بدا أن ثمة سباقاً بين السلم اللبناني ومساعي السلام الإقليمي

المتعثرة على حدودنا. طويت صفحة العنف وصار أمراء الحرب وزراء ثم أعادوا بعض أسلحتهم إلى أصحابها وها هم يستعدون لحل الميليشيات لأنها صارت عاطلة عن العمل. فهل بطلت الحاجة الإقليمية والدولية إلى الحرب في لبنان لأن العراق صار لبنان أكبر؟

ثانياً: في النظام الدولي الجديد

١. بدأت الحاجة إلى نظام دولي جديد، وانطلقت شعاراته تبحث عن تحقيقها، عندما انتهت الحرب الباردة بفضل البيروسترويكا. وكان العرس، وفجأة، في ربيع أوروبا عام ١٩٩٠، عندما ترأس ميتران القمة الغربية لإعلان وحدة أوروبا. وإذا بأوروبا الشرقية تنهار مع جدار برلين، ومن باريس يعلنون نهاية «الطاع» وتصفية رواسب الحروب الكونية، بدءاً بالعودة إلى الوحدة الألمانية حاملة، هذه المرة، لواء الديمقراطية.

جوهر النظام الدولي الجديد هو هذا: لا سلام عالمياً بدون حريات. النظام الجديد ديمقراطية في الداخل والخارج، إلى درجة المطالبة بضمانات دولية لحقوق الإنسان والمواطن حتى تجاه دولته.

ولتسقط الإمبراطوريات: من الإمبراطورية العقائدية في الإتحاد السوفياتي إلى «إمبراطورية الوسط»، أي الصين.

وحدها الجمهورية الأميركية بدأت تبدو إمبراطورية التصرف، تبحث في الخارج الفسيح عن حلول لأزماتها الاقتصادية في الداخل.

٢. تزامن نشوء الحاجة إلى «نظام دولي جديد» مع سقوط الأمم المتحدة. ولكن موسكو ذهبت تدعو إلى تعزيز المؤسسة الدولية وإلى إحياء هيكلتها العسكرية ووضع جيوش الجبارة في تصرفها. وكان غورباتشوف قد مهد لذلك بمؤشرات خففة، ثم بدعوات كان يعوزها الإلحاح ذاهباً إلى حد اقتراح إنشاء أسطول مشترك يستظل علم الأمم المتحدة بدل الأساطيل التي كانت تحرس النفط في الخليج أبان حرب إيران والعراق.

أما واشنطن فلم تستمع، إلى أن اضطرت، فاقترعت من مجلس الأمن توكيلاً بخوض حرب الخليج الثانية، حرب الكويت، رافعة راية النظام الدولي الجديد، ولا توضيح.

٣. رافقت الدعوة إلى «النظام الدولي الجديد» سلسلة من الحيات الكبار: العالم الثالث انصرف عنه أغنياء «الشمال» إلى تلبية حاجات أوروبا الشرقية، لأنها فقيرة، ولكنها ليست من «الجنوب». وغاصت أفريقيا وآسيا في العوز حتى الجماعة، بينما الاتحاد السوفياتي، الذي اكتشف فجأة فقره، تضخمتم أزماته وحاجاته. أما

دول أوروبا الشرقية، المركبة من بقايا الإمبراطوريات القديمة: العثمانية والنمساوية المجرية والجرمانية، ففرقت في حروب اتنية ودينية تطرح على بساط البحث طاقة الدول القومية على البقاء، فكيف بالقوميات المستحدثة الروسية، عادت تستفيق وتطالب باستقلالها ثم تحارب وتتحارب، ولكن بلا جدوى. سقوط مبدأ «توازن القوى»، الذي كان قد أقامه النظام الدولي القديم أي نظام مؤتمر فيينا، أيام ميترنيخ وتاليران... سقوط هذا المبدأ أزال الروادع الدولية فتفجرت المنازعات، إقليمية وقومية ومحلية، ودينية... منازعات على كل شيء: على الحدود، على الخيرات، على السيادة، على الاستقلال، وعلى حقوق الإنسان والمواطن كذلك. ٤. الصيغة المتكاملة الوحيدة لنظام دولي جديد هي تلك التي طرحها الرئيس ميران دون سواه. ويمكن تلخيصها هكذا:

مشاورة دائمة بين الخمسة الكبار كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، فيمارس هؤلاء، عبر الأمم المتحدة وبالتوافق في ما بينهم، دور الضابط الدولي الرادع، يمنع المنازعات الإقليمية والقومية، يحل الخلافات سلمياً، ويتدخل عند الحاجة عسكرياً. يضاف إلى ذلك توسيع إطار «إعلان هلسنكي»، واعتماد سياسة اقتصادية تهدف إلى المساهمة في تنمية الدول المحتاجة بحيث تبطل الأسباب الاقتصادية للحروب.

وبديهي أن هذا الطرح يفترض تنسيقاً في المصالح بين خمسة كبار علة الحديث عنهم معا أنهم ذوو مصالح متضاربة وأحجام متفاوتة... يضاف إلى ذلك ظن البعض أن وراء هذه الدعوة إلى الإجماع رغبة في منع الاستئثار قد لا تقنع المستأثر وليس فيها عناصر ردعه.

ثالثاً: «الحالة» العربية الحاضرة

١. يجتاز العالم العربي اليوم حالة تشردم وارتباك وإحباط لم يعرف مثلها منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية. وفي حين بدأت الاتحادات والتجمعات، قبل حرب الخليج، كدليل واقعية وبداية نزعة عملية تحل محل الدعوات الرومنسية إلى الوحدة الشاملة... جاءت الحرب ورواسبها تفجر كل شيء، بما في ذلك التكتلات التي بدت الأكثر طبيعية، كاجتماع دول المغرب التي انفرط عقدها. أما دول الخليج، فلا تزال تجمّع وباسم «النظام الدولي الجديد»، إنما لتبحث عن أمنها المشترك خارج الإطار العربي، وحيث كانت تقول، ولو همساً، إن الخطر عليها كان كامناً.

٢. في باب الأمن، الفضيحة الكبرى هي أن دول النفط، بما فيها العراق، ارتفع دخلها نتيجة رفع أسعار النفط، منذ حرب ١٩٧٣، بصورة قيل عنها إنها

«جنونية». ولكنها أنفقت معظم هذا الدخل، وثمة من يقول أربعين بالمئة منه، على اقتناء السلاح. فبطل أن يكون النفط سلاحاً في سبيل القضايا القومية. وإذا بالسلاح الذي اقتنيناه لا يكفي، والجيش تصلح لحماية الحكم ربما، ولكنها لا تصلح لحماية الأرض وخيراتها. فضلاً عن أنها تشجع الحكم على توسلها لقمع الشعب، والحوول دون ممارسة الحريات بما فيها حرية مناقشة القرارات المصيرية. وبديهي أنه لو كان يقوم في هذه الدول حوار ديموقراطي وطني مسؤول حول الحرب والسلام، مثلاً، بدل حوار الحاكم مع نفسه عبر مرآة الإعلام الرسمي، لما سهل سوق الشعوب ولا الجيوش إلى مثل الحرب الكارثة التي لا تزال تنخبط في مآسيها.

٣. لما اندلعت الحرب، كان ثمة من يمتنى سقوط صدام حسين وبقاء العراق... بينما آخرون كانوا يرون في صدام حسين البطل الأسمر الذي سيضطر إسرائيل إلى التسليم على الأقل بالحقوق الفلسطينية المشروعة وإلى إعادة الأراضي العربية المحتلة ثمناً للسلام. فماذا حصل؟ سقط العراق وتقسّم، فضلاً عن خراب البصرة والكويت... وبقي صدام، وبقيت إسرائيل على غطرتها، أقوى مما كانت وأكثر تسلحاً وأغزر مالا... وتكاثرت المستعمرات في الأراضي المحتلة، وبدل أن يظل صدام بطل الأمل الأسمر، أضحت مساعي يكره الأمل الوحيد بالوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق العربية... أما الجامعة العربية، فعادت، بما فيها العراق، إلى العاصمة الوحيدة التي وقعت الصلح مع إسرائيل ربما عن حكمة صرنا نفهمها اليوم، اليوم فقط. وكان العراق هو نفسه آنذاك بطل اخراجها من الجامعة.

٤. الظاهرة الجديدة الأبرز، على الصعيد الدولي، هي أن الوزير الأميركي الساعي إلى السلام صار يلتقي نظيره السوفياتي في المنطقة، وهما يتجولان عندنا الآن ونحن العرب نكتفي من الدبلوماسية بالاستماع، وإذا تقدّمنا فبالرفض في معرض القبول، أو القبول في معرض الرفض. وآخر الدواء الذي يكوننا أسف على حرب باردة كانت أملنا الأخير بتحقيق شيء من التوازن الاستراتيجي تبخر اليوم حتى الحلم به بعدما تبهدلت حروبنا وأتلّفنا ما لم يتبخر من الأسلحة المتفوقة.

٥. مع ذلك كله، لا تزال منطقتنا العربية هي المنطقة الأكثر قابلية للاشتعال في العالم، ولكن خطر اشتعالها الوحيد يأتي في سياق منطق اليأس، لا منطق الدولة، هذا إذا وقعنا في أسر هذا المنطق، وقد نفع. ومنطق اليأس يقودنا إلى الإرهاب، والإرهاب إلى الإرهاب المضاد، فالإسلبية في المطالبة التي تقودنا بدورها، مرة أخرى، إلى الثورات الداخلية بدل الحروب الخارجية.

٦. إذا نجحت المساعي الأميركية وأدت إلى سلام ما في فلسطين، فمن البديهي أن النظام الدولي الجديد الذي سيقوم في المنطقة، بمشاركة روسية وربما

أوروبية، لن يكون «نظاماً عربياً»، بل سيكون نظاماً يضم تركيا وإيران، وربما فرضوا علينا ضمان إسرائيل وضماناتها كذلك.

وقد يكون أملنا الوحيد بتحديد الدور الإسرائيلي وحصره هو عدم رغبة أميركا في أن تكون إسرائيل حصّة من النفط. وما يقاء القوات الأميركية في الخليج إلا من أجل «تأمين» النفط وحمايته، فلا يظل النفط في عهدة أسياذ غير مؤتمنين، لا يقدرون على حمايته، ولا يمكن إسلاس قيده لهم وحدهم.



سيداتي، سادتي،

في نهاية هذا العرض البانورامي، نعود نسأل: ماذا عن موضوعنا بالذات؟ ماذا عن لبنان وحروب ما بعد الحرب؟

سأحاول، بأسلوب الإيجاز الذي اعتمدناه، تصوير آفاق المخاطر، تمهيداً لمناقشة أرجو ألا تأتي خالية من عناصر الأمل.

ولا بد من التمهيد لذلك كله بالقول إنه إذا كنّا نخشى قيام حروب لما بعد الحرب، وهذا أسوأ الاحتمالات، فلأن مثل هذه الحروب تبقى أمراً محتملاً إذا لم ينشأ من الحرب، كما قلنا، نظام جديد يستوعب نتائجها والذبول، فكيف إذا كانت حربنا في لبنان حروباً، وكانت كل حروب المنطقة حروبنا؟

والآن، أيها السادة،

الحروب: احتمالاتها ومخاطرها

١. الحرب الفلسطينية، إذا اندلعت من جديد. وجه الخطورة، بل الخطر الأبرز فيها أنها ستمتدّ، أول ما تمتدّ، إلى لبنان، ومع ذلك يجب محاولة منع امتدادها قبل أن تقع.

وأسباب الامتداد والذرائع كثيرة، تبدأ بمطامع إسرائيل، وهذه لم تعد سرّاً... وقد يكون آخر الذرائع الوجود السوري في لبنان - الذي بدوره سيستمر ما استمر الاحتلال الإسرائيلي.

ثم إن «الجيبهة» اللبنانية، إذا جازت التسمية، لا تعتبرها إسرائيل مجرد جبهة حدودية، ما دامت تعطي نفسها «حق المطاردة»، و«حق الضرب الوقائي»، فضلاً عن «حق» حماية نفسها من داخل حدود جيرانها...

وهي كلّها «حقوق» اخترعتها إسرائيل وليس في القوانين الدولية كلّها قاعدة واحدة تشرعها. ولو طبّقت هذه الحقوق في عالم متمدن لزال مفهوم الحدود كلياً وصار الجيش الألماني في فرنسا، مثلاً، والجيش الفرنسي في ألمانيا، إلى آخر السلسلة المجنونة!

إلا أنه يقي على لبنان الدولة، وهذا بالضبط ما يحاوله الحكم الآن، حلّ الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، وحصر حقوق الحرب والسلم في السلطة الشرعية.

وإذا كان من مشاركة فلسطينية في حرب، أو حتى في تلويح بحرب، فعبّر تجنيد المقاومة الفلسطينية في جيش تحرير فلسطيني، يكون بامرة لبنانية، كما هي الحال في سوريا والأردن، أو يكون والجيش اللبناني، متى اندلعت الحرب، في الإمرة العربية التي تنص عليها اتفاقيات الدفاع المشترك.

٢. إذا كانت لكل دولة عربية قضية فلسطينية واحدة؛ فللبنان قضيتان:

القضية الفلسطينية في ذاتها، وقضية الفلسطينيين في لبنان. ولا نعني بذلك خطر التوطين، والفلسطينيون يرفضونه كما يرفضه، إنما نعني رغبة إسرائيل في توطين الفلسطينيين، الفلسطينيين الموجودين في لبنان، والذين تمنى تهجيرهم حتى تحلّ محلّهم في أراضيهم المختصة المهاجرين السوفيات القادمين إليها.

من أجل ذلك، بنوع أخص، تتمنع إسرائيل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ وتتبع سياسة تهجير اللبنانيين مما تسميه «الحزام الأمني».

وإذا بلغ بنا الرشد يوماً حدّ التعلّق بالأرض أكثر من الشعارات لقلنا،

وأتبنا القول بالعمل، إن كل من يعطي إسرائيل ذريعة للبقاء في أرضنا وتهديدها إنما هو يتواطأ معها من حيث لا يدري ولا يريد.

ولا يصح القول بأن تشريع «المقاومة» هو بمثابة إعطاء ورقة ضغط للمفاوض

اللبناني حتى يخرج إسرائيل. ذلك يصير يصبح يوماً، وفي السر، وبدون شرعية

ولا طبل ولا زمر ولا استعراض، عندما يستقيم توازن الرعب، فقصر المقاومة

تشكّل فعلاً خطراً على الأمن الإسرائيلي أكبر من خطر الإرهاب الإسرائيلي عندما يردّ على أرضنا وقرانا والأهل والحياة.

٣. ثمة خطر إسرائيلي ثالث، إنما غير متصل بالوجود الفلسطيني: هو

خطر الرجوع إلى التقسيم، فالانقسام.

ذلك أن إسرائيل لا تزال ترفض التسليم بالكيان اللبناني الحاضر.

في نظرها، وهي تقول ذلك، لبنان الأمة غير موجود ومستحيل الوجود

أصلاً.

ذلك أن إسرائيل لا تؤمن بغير الأمة الدينية، ثم إنها لا «ترتقب» - هكذا

تقول - قيام دولة قادرة في لبنان، ولا نخالها ترحب بذلك أو تطلع عن محاولة منع قيام الدولة.

وإذا وجدت إسرائيل في «التكوين» الكردي الجديد ما يشجّعها على العودة

إلى نظريتها الأصلية، فيجب ألا نستغرب لجوءها مجدداً إلى افتعال «حرب طوائف»

أخرى تسلّح من أجلها الجانبين ، وتبعث مع الجانبين ، أو الثلاثة ، سرابات الكيانات الطائفية ، من جهة ، ومخاطر العيش المشترك ، من الجهة الأخرى .

والمؤسف ، في هذا الصدد ، أن «ميثاق الطائف» قد نصّ على إلغاء الطائفية ولكنه يكرسها في التطبيق ، وفي أسوأ أشكالها . كأنما ليس في الأمر أكثر من كتابة بعض العبارات العمومية الجوفاء .

ولم نسمع في مجال الحكم بعد صوتاً مسؤولاً واحداً يدعو إلى دراسة موضوعية عميقة ، علمية ووجدانية ، لأبعاد الصفة التعددية للمجتمع اللبناني التي لن تبطلها نصوص دستورية لا جذور لها في قعر الضمير الشعبي ، ولا هي تتوجه إلى مخاوف المجتمع أو مثالياته .

وما دام السلاح الميليشيوي لم ينزع بعد كلّه ، والمهجّرون لم يعودوا بعد بأمان ، فسيظلّ في وسع أي فريق خارجي ، كاسرائيل بالذات ، افعال «تكريد» النصاري ، تماماً كما تلبّن العراق وأكراده ، والشيعية كذلك ، بتواطؤ إيراني ضمني .

٤ . خطر التقسيم الذي تفتعله اسرائيل في الجنوب يقابله في البقاع ، إنما بصورة عفوية ، خطر التفتت أو التفتيت . فما دامت الدولة اللبنانية ضعيفة عاجزة عن بسط سيادتها أو هم «يعجزونها» ، فالوجود العسكري السوري في البقاع ، على كونه أخوياً ، يستمرّ يخلق ، ولو «شرعاً» ، حالة تطبيع «طبيعية» لارتباط بعض البقاع على الأقل بدورة الحياة السورية الطبيعية أكثر من ارتباطه بدورة الحياة والحكم في سائر لبنان ، الناعم بالسيادة الميسوطة .

وإذا كان ثمة ما يوجب ، للأمانة العلمية ، إدراج هذا الاحتمال في سلّم المخاطر ، فإن الأمانة إياها توجب علينا كذلك أن نقول أن ليس ، في هذا المجال ، ومنذ «الطائف» خصوصاً ، ما يجعلنا نتخوّف من حرب أو احتمال حرب ، إلا إذا هاجمت اسرائيل سوريا في البقاع . وإذ ذاك ، كل منطقة الشرق الأوسط تكون قد وُضعت في موضع إعادة النظر ، وهو أمر لا حول للبنان عليه ولا قوة إلا بالصلاة لله العلي العظيم .

٥ . ولأن المنطقة برمتها لا تزال تعيش على بركان نطف و يشتعل ، فإن لبنان لا يقدر على عزل نفسه عن النار .

ذلك هو خطر آخر يجب أن يحصّن لبنان نفسه تجاهه ، من الداخل والخارج في آن معاً .

من داخل ، باستعجال تدعيم بنائه السياسي فلا تسهل استباحة أرضه ساحة حرب إقليمية أو مواجهة دولية تعود إليه ولو مقنعة ...

من خارج ، يحصّن لبنان نفسه بسياسة عربية وخارجية تعزّز استقلالية قراره

وتكرّس مبررات وجوده ، فلا تظل دبلوماسيته مضطّرة لأن تحصر همّها بالتوسّل حيناً وبالتخفي و«التلطي» أحياناً وأحياناً...

ويجب أن تكون للبنان شجاعة الرأي والاختيار ، وشجاعة الرفض كشجاعة القبول ، فلا يظلّ كلامه السريّ شيئاً ، وشيئاً آخر تماماً ما يتمسّح به على الأعتاب .

وإن لم يفعل ، فلا يلومنّ أحد سواه إذا صار كميةً مهملة في كل حساب ، ثم عالة على كل دبلوماسية أخرى تتعب من البكاء اليومي معه وعليه ، فلا يضيرها بعد ذلك أن تبكيه مرةً واحدة أخيرة .

٦ . الكلام عن النفط في الشرق الأوسط يجب ألا ينسينا أن في البدء ، في البدء ، لم يكن النفط ، بل في البدء كان الله ...

وكم تسترّ النفط وأهله بانتسابات متنوّعة إلى مملكة الله في دفاعهم عن حقوقهم ومطامعهم بالأرض حيناً ، وبما تحتها قبل الذي فوقها أحياناً .

ثم ، كم ... كم توسّل أعداؤنا ، وفي طليعتهم اسرائيل ، وجود حركاتنا الدينية الأكثر أصالة وبراءة ، بما فيها حركات الصحوة الإسلامية الطبيعية ، فمضت اسرائيل تصورها خطراً على ما تسميه هي «العالم المسيحي» ، أو العالم الحرّ ، خطراً بدليل الخطر الشيوعي ...

بذلك تظلّ تفتعل لنفسها دور شرطيّ الشرق الأوسط وترسانته . وهو دور سقط في حرب الخليج ، عندما تجاوزت اميركا الترسانة والشرطي مكتفية بدفع رسم مرور حيناً وتعييضات عن الأخطار الموهومة أحياناً ...

ولعل وجود هذه الإعتبارات بالذات هو ما يوجب على لبنان أن يعزّز دوره ، فلا يخجل بكون مسيحيه عرباً أقدم من الإسلام وأكثر من بعضه ، ومسيحيين أقدم من الصليبيين وأغرق . وإذا كان من حوار تاريخي حقيقي بين الإسلام والمسيحية ، فحوار الحياة في لبنان ، وعبره ، حوار مسيحي المشرق العربي الأقحاح ، وليس الحوارات الأكاديمية المصطنعة في غرب لا يفهم الإسلام ، ولعله كذلك تخلى عن إيمانه هو بدينه .

وعندنا أن رسالة لبنان إلى محيطه الإسلامي ، عربياً وغير عربيّ ، يجب أن تكون الدعوة إلى بناء مجتمعات موحدة على تنوع عناصرها ، مجتمعات ديمقراطية حرة تفرّج بحريتها وحرّيات الآخرين ، عصرية النظرة إلى التاريخ والحضارة ، منفتحة ، خلاقة في حوارها الدائم الحي ... يدل أن تصبح «المجتمعات المسيحية» حارات خوف وتقوقع ، والإطلالة الإسلامية يصورونها وكأنها مشروع انغلاق يسرف في المحافظة على الماضي ويكفر كل ما يأتيه من دنيا الاختراع الحديث .

٧ . آخر الحروب في تعدادنا هي أخطرها وأقربها: عينا الحرب الاقتصادية -

الاجتماعية وقد بدأت محاولات تقجيرها.

بعض أسبابها والمكونات من حروب المنطقة والآخرين ، كما بعض الأسباب تعود إلى صدوف عالم «الشمال» ، «العالم الأول» ، عن «العالم الثالث» الذي دخلناه مهللين ونخشى أن نستمر نتدحرج حتى نستقر في أعماقه .

والحرب الاقتصادية هي ، في التاريخ ، النتيجة الطبيعية لكل حرب ، تصيب المنتصر كما تصيب المغلوب فتزيد في صيرورته مغلوباً على أمره كذلك ...

ولأن لبنان في ماضيه القريب نسي ما أصابه من حرب ١٩١٤ ، أي نسي الجماعة وكيف جالد وتغلب ...

ثم لأن لبنان اعتاد أن يستمر الحروب فتدرّ عليه أموالاً لم تكن مرة حلالاً ، ولم يعرف معظم أهلها كيف يكفّرون ...

لأن ذلك كذلك وأكثر ، يستغرب لبنان اليوم أمرين:

كيف تغيرّ تركيب مجتمعه فتشأت من الميليشيوية طبقة أغنياء حرب

جديدة ، هي ذاتها في اليمين وفي اليسار ، بعضها شريك البعض الآخر ، لا يفرق بين أهلها معتقد ولا يميزهم دين أو عقيدة ...

ويستغرب ثانياً لماذا يطلبون إليه من خارج أن يساعد نفسه حتى يساعده ... أن يياثر العمار والإنفاق مما اكتسب وادّخر وهجر وهرب ، قبل أن يطالب بما يمكن أن يكون قد ادّخره له الآخرون .

الخطر إذاً أن يتفجر لبنان هذه المرة أفقياً ، لا عمودياً ، طبقات لا طوائف ولا أحزاباً ... ويتكثّل كل الفقراء الكادحين ضد أغنياء الحرب وبقايا الازدهار العتيق بدون تمييز ...

وفي غياب الشيوعية والعقائد اليسارية الثورية ، تنتهي هذه الحرب هي أيضاً الى عبث:

مزيد من الإفقار ،

مزيد من الهجرة ،

تمنع عن توظيف الأموال والرجال ،

انصراف عن الكسب حتى الحلال ...

والرصيد إرهاب كما في منطق اليأس السياسي ، الإرهاب الذي هو حرب الفقراء السليقية ، بدون حاجة إلى سلاح الأغنياء ...

إذ كيف يمكن أن تستمر دولة عريّة واحدة تنفق ٤٠ مليار دولار على تسلّح لا يحميها ، ونحن في حاجة إلى مليار يعمّرنا ، ولا نياس من كل حكم وكل ثراء وكل تسلّح؟

أخشى ما نخشاه على لبنان هو هذا الموت البطيء: في قمر هاوية ، بنغلادش

أخرى ، إعصار واحد ينال منها ٢٠٠ ألف قتيل ، ولا بقية من وسائل إنقاذ ، ولا قدرة للحكم غير النداء تلو النداء .

سيداتي ، سادتي ،

ها نحن قد بلغنا نهاية المطاف .

نوجز : لبنان بعد الحربين ، حربيه والخليج ، أمام حروب سبع تهدده أخطارها : من الخطر الاسرائيلي إلى خطر الفقر والعوز ، مروراً بالتقسيم والتقسام والتطيف والتثبيس !

كل هذه الأخطار ، في نظرنا ، يظل من الممكن مواجهتها ، بل والتغلب عليها خطراً خطراً ، شرط ألا تجتمع في قبلة موقوتة واحدة : ألا يجتمع الفقر إلى الدين إلى فلسطين ، في دعوة ثورية واحدة يحطم غضبها إذ ذاك كل شيء .

هل يقدر «النظام الدولي الجديد» على حماية لبنان من هذه الغضبة؟ نعم ، إذا قام .

فيرد عنا حروب الآخرين ، وربما تغلب على جهل البعض أو بخلهم ... ولكن الشرط أن نبني لأنفسنا نحن وطناً ، وكأنه نظام حياتنا الوحيد ،

سواء انتظمت المنطقة أو لم تنتظم ...

ذلك أن الوطن ليس بيتاً للإيجار أو البيع أو الاستئجار ... وليس الاستقلال سلعة تحملها وتهاجر ، وتسمي وطن الصدقة التي تحط فيها رحالك ، ولا وطن .

فهل نبني هذا الوطن ، الوطن الذي لا بديل منه ، الوطن الحصن الحصين ، المنيع في وجه كل عاصفة ، الممتنع على كل مؤامرة؟

هل نقدر ، هل نفعل؟

هذا هو التحدي الذاتي الذي يواجهه اليوم الدولة والشعب في آن .

المطلوب للدولة - وهو ممكن - المطلوب من أجل رفع هذا التحدي

التاريخي المصيري ، هو حكم يعتصم بالحكمة ، ويكون مقدماً برؤياه الخلاقة ...

والمطلوب من الشعب ، إذا صح التعبير ، هو عملية مبادلة : أن يتقل طاقته

الجبارة على القتال والانتحار ، إلى مصهر الوحدة الوطنية ، فيعطي في البناء والحياة

ما أعطاه في الهدم والموت ... وهذا وحده كفيل يبعث لبنان وطناً جديداً يليق

بتاريخه وبالمستقبل ...

فهل تقدم الدولة؟

وهل يستيقظ الشعب؟

على الجواب عن هذين السؤالين يتوقف مصيرنا .

أي لبنان في السّلام ؟

حديث مع
«نادي الليونز» (الكورن) في مؤتمره الدوري .
وتلا الحديث مناقشة ،
نشرت وخلاصة الحديث في «النهار» .

١٩٩١/١٢/٧



أيها السيدات والسادة ،

بادئُ بدء ، لنحدد أيّ سلام هو المقصود بلبنان السّلام : أهو السّلام المحض
لبناني - لبناني ، ام السّلام الاقليمي المنعكس على لبنان سلاماً داخلياً ، ام السّلام
الدولي الذي يفرض سلامه على المنطقة وعلى لبنان من ضمنها ؟
الواقع ان السّلامات الثلاثة مترابطة ، رهن بعضها بتوافر البعض الآخر .
وهذا ما شهدناه في أبرز تجلياته بعد سقوط الحرب الباردة بين الجبارين ، ونشوء
الحالة الدولية الجديدة ، حتى لا نقول النظام الدولي الجديد الموعود العتيد...
فقد استتبعت الوحدةانية الاميركية وسيطرتها ، ولو نسبياً ، علي مقاليد
العالم ، هدوءاً على جميع الجبهات ، بل وترويضاً لما كان يعتبر أشد التيارات
والدول والسياسات تمرداً وعصياناً .
ومن الجبهات التي هدأت ، بالطبع ، جبهة لبنان . اما العراق ، فكلنا يعرف
الظروف شبه الاجماعية التي رافقت الحملة عليه لضربه ومعاقبته على الخروج على
بيت الطاعة الدولية .

صحيح ان ثمة حروباً صغيرة لا تزال تنشب هنا وهناك كحرب يوغوسلافيا
الاهلية ، وحرب صوماليا ، ونزاعات تايلاندا وما اليها... غير انها تبدو بمثابة شذوذ

يؤكد القاعدة. وثمة خيلاء يقولون ان مثل هذه «الشواذات»، وربما سواها غداً، ما كانت لتحصل لو لم تكن الحالة الدولية الجديدة راضية، أو رغبة في حصولها، والآن، يراقب العالم بكثير من الحذر، بل الريبة والخوف، تفكك الاتحاد السوفياتي والاذنابات المتزايدة حول الاخطار المترتبة عليه. وربما حال توازن الرعب النووي، اكثر من اي شيء آخر، دون نشوء اسباب حرب جديدة، وضخمة الحجم والنتائج، انما دون الابعاد الكونية التي يتحاشاها الزمن.

والسؤال الذي يفرض نفسه باستمرار، والعالم يجنح بالحاح نحو السلام، هو: لماذا تظل الحروب المحلية تستغل هنا وهناك وهناك، كلما أطفأنا حرباً، هبت حرب اخرى؟

ربما لان السلام التام، الشامل، الكامل، مستحيل، وربما لان قدر الحروب لا يمكن ان يغيب غياباً تاماً عن الارض... فاذا غاب هنا، لا بد ان يظهر هناك، أو لعل في الامر قانوناً آخر من قوانين مديري المصائر، ظاهرين أكانوا أم مستترين، يريدون الحروب الصغيرة اداة ضغط في سبيل استكمال سلام او ترسيخ تسلط.

ومن الشواذات، ايضاً، على جو السلام الجديد، في لبنان هذه المرة، تلك الاصوات اللبنانية التي ترتفع بين الحين والآخر متوعدة، مهددة، ملوحة بما يشبه منديل الحرب الاسود، لسبب ولغير سبب.

اصوات كهذه لا تقدر ان تصدق ان ثمة سلاماً تحقق، على علاته... لا تقدر، ولا تريد... لانها نشأت في الحرب، وبنيت امجادها على الحرب، ودهمها السلام دهماً وهي لم تستعد له، فاذا به اشد خطراً عليها من اية هزيمة عسكرية. وها هو السلام يشلحها اسباب وجودها، يعريها أمام الناس المنتظرين منها مشاريع انمائية وبرامج حياة، فاذا هي لا تقدر ان تعطيههم غير ما تعودت ان تعطيههم: القلق، والتهديد، والتخويف، والكرهية، واستنفار الاحقاد، والموت.

لا، لن تعود الحرب الى لبنان... وهذا اكثر من مجرد تطمين للخائفين الوجلين، هذا ما نقوله للمتاجرين بخوف الخائفين ووجل الوجلين. فقرار السلام النهائي لن يمنعه أحد، لا امراء الحرب الداخليون، ولا سلاطينها الاقليميون... واذا لم يدرك بعض الامراء ذلك فيكفيهم ادراكاً ان السلاطين الاقليميين أدر كوه... وادر كوه، كالمحتاد، بالنيابة عنهم ايضاً... حتى اصبحت مباهاة سلاطين الحرب الاقليميين هي انهم كانوا دائماً دعاة سلام!

لا، الحرب لن تعود. لقد انتهت الى امد طويل طويل، اي حتى تتبدل موازين العالم الاكبر منا، او تتغير معاملته والآفاق.

الآن الاخطار من الحرب، في نظرنا، هو السلام... فهذا هو التحدي الاكبر. لقد كان دائماً هو التحدي الاكبر، لان الحرب ما كانت يوماً اكثر من

تحد عسكري، تحد هارب من موضوع التحدي الحقيقي. ان الحرب هي تحدي الموت بينما السلام هو تحدي الحياة.

لماذا السلام اخطر على لبنان؟ لاننا غير مجهزين له ولا مهياين. وما ينطبق على لبنان في هذا الشأن، ينطبق على العالم العربي كله.

فالعالم العربي كان، منذ «نكبة» فلسطين على الاخص، مجتمعات حرب ولا تحارب... وها هو الآن يريد السلام، ولا يعرف كيف يقبل عليه وكيف يبنيه لنفسه، لا للآخرين!

والامثلة كثيرة على قلة التهيئة، بل الخفة في الاقبال. حسبنا منها ان علينا التخطيط لمجتمع السلام، وأول التخطيط ان نعرف من نحن، وكم نحن؟... فهل نعرف حقاً كم هو عدد سكان لبنان، مثلاً، وكم سيكون في العام ٢٠٠٠؟ هل نعرف كم طبيياً سنحتاج في مجتمع السلام، وكيف تؤمن الخدمات، الخدمات البسيطة، تلك التي كانت متوافرة بما تيسر قبل ٢٠ سنة، فأسقطتها الحروب في قاع الدمار وجعلتنا، على صعيدها، اسوأ من اسوأ بلدان العالم الثالث، بل العاشر... فكيف اذا بالخدمات التي ابتكرها العالم المتقدم خلال العشرين سنة، ونحن حتى من معرفتها براء؟

ونستطرد فنسأل، هكذا، عشوائياً: كم حديقة اطفال نحتاج لتعلم اولاد الحرب تذوق السلام واكتشاف الطبيعة وننسيهم «حضارة» القتل وصوت القنبلة واخبار اذاعات الرعب؟

كم مدرسة نحتاج، من الابتدائية الى الثانوية، لتستوعب المدارس كل اجيال لبنان، من دون ان يستدين اهلهم ليعلموهم، ومن دون ان يبقى نصف اولاد لبنان بلا مدارس؟

والجامعات... اي تخطيط لمستقبلها في ضوء حاجات الانماء - لان السلام انماء وليس جموداً... وهل جامعاتنا مؤهلة لان تصبح موائل فكر عصري متقدم، ثم مراكز بحث واختراع في كل حقل، بدل ان تؤبدنا في دراسة ما صار بالياً من آداب الماضي ومتاحفه؟

وكم مهندساً، وكم محامياً، وكم ممرضاً وممرضة، وكم معلماً ومعلمة، وكم وكم وكم... وكم، خصوصاً، كم مختبراً للعلوم العلوم، اي لتربية المربين، نجهز - والحرب قد انستنا القليل الذي كنا نعرف، وهجرت الطامحين الى المعرفة نحو آفاق الغربة البعيدة!

ثم، ثم، وهنا الاخطر، أية سياسة ابتدعنا لمعالجة مشكلة الهجرة، حيث لا يهاجر الا القادر مالياً على الهجرة، او القادر ان يجد لنفسه عملاً في الخارج، وكلاهما أحوج ما تحتاج اليه الأمة، فضلاً عن هجرة الادمغة، تذهب لطلب العلم، فتعلم وتيأس ولا ترجع حتى لا تراجع؟

كيف سنعالج هذه المشكلة الخطيرة، فلا يعود لبنان يكتفي، كما بدأ يفعل، باستيراد العمال فحسب، بل يستورد عند الحاجة الاساتذة... لاننا نرى، قبالتنا، اسرائيل تستورد عشرات الالوف من اليهود الروس، وقد يبلغون في العام ١٩٩٥ مليون يهودي، بينهم مئة ألف عالم، من استاذ العلوم الى العالم الذري، مروراً بالمهندس والطبيب.

وفيما نرى اسرائيل تعمل على تجهيز مجتمعتها وتحصينه طمعاً باستعمار من طراز جديد للعالم العربي تسميه، خفراً، «الاستثمار المشترك للخيرات المتوافرة»... نجد اننا في العالم العربي كله لا نملك عالماً ذرياً واحداً... الا في الهجرة! باختصار، حالة السلام، سواء في لبنان او في العالم العربي، ستكشف عندنا أزمة ضخمة، أزمة هي اكبر من المشكلة الاقتصادية، لانها أزمة تكوين المجتمع، وأزمة قيادته، ثم أزمة انماء الانسان فيه حتى يسيطر هو على الخيرات فينميها.

ولكن، مهلاً... لا نريد من هذا العرض السريع، المليء بالتساؤلات المرة، أن يقودنا الى استنتاج خاطئ وعشوي من نوع ان الحرب أهون علينا من السلام، فلنعد الى الحرب اذا...

لا داعي للقول ان هذا يكون منطقي الجنون، وليس هو في أي حال غاية كلامنا نحن ولا غاية تفكيرنا ولا نغتن احداً بعد في لبنان الذي لم تعذب الحروب بلداً قدر ما عذبت، يحلم بحرب على ارض لبنان اياً كانت... اللهم الا مجرمو الحرب المزمنون والمستفيدون من القتل والدمار، حفارو قبور المذاهب والطوائف والشعوب. وهؤلاء لم يعبروا يوماً عن ضمير وطني ولا عن اشواق شعب. واذا كانوا موجودين دائماً في كل زمان وكل مكان، فشأنهم شأن الآفات والشرور الأخرى. ولا يشكلون في وجه السلام حجة أو عقبة الا بمقدار ما يشكل المرض عقبة في وجه العافية.

لقد عدّنا بعض تحديات السلام لاننا لا نريد لانفسنا الخوض فيه ونحن عزل، ولاننا نريد، بالوعي والتقصي والدراسة والتخطيط، أن نستثمر السلام أفضل استثمار، فنقطفه ونزيد، ونجعله انطلاقة لبناء الدولة المتينة المنتجة، والمجتمع المتضامن المترقّي، والانسان الفرح، المتفتح، المشارك في حضارة القرن الحادي والعشرين مشاركة الفاعل بزنده وعقله وروحه، لا مشاركة المستهلك المتخلف عن ركب الاختراع، يكفي بتلقي انتاجه، واذا ارتقى، فلانفاق عليه!



اي مستقبل للبنان السلام؟
سؤال أول، ولعله الاساس:

هل هو مستقبل لبنان الفندق والكازينو ، ام لبنان مستقبله الوطن ؟
هل هو مستقبل لبنان الراكض وراء الاستهلاك وتسويق الخدمات ، ام
المستقبل هو لبنان الخلق والابداع والتفوق ؟

هل هو مستقبل لبنان المستسلم أم لبنان الفاعل الفعّال ؟
هل هو مستقبل لبنان المفلس ، المجوع ، الفقير ، المقموع ، المقهور ،
المقصود الجناحين ، المحبوس الخيال ، ام لبنان الجبار ، القهار بالكلمة الحرة ، والحق
والجمال ، لبنان الأدمغة ، لبنان الاملعية الادبية والفنية ، لبنان الرضى حيث الرضى
هو الشرف والحق ، والقبول حيث القبول بطولة الضمير والقلب ؟
أي لبنان ، أي مستقبل ، أي سلام ؟

اطمنوا أيها السادة ... وليطمئن كل خائف ... لن يكون لبنان الا لبنان ...
فلا يستطيع شيء في الكون ، لا انسان ولا أمة ، أن يكون إلا ما هو ، ولا أن يشبه
الا ذاته ...

ولبنان السلام لن يرضى بأن يكون مجتمع التناقضات بين البؤس والترف ،
بل سيظل يسعى لان يصبح مجتمع العدالة الاجتماعية حيث يبرز التفوق ، لا تعوقه
أية عقبة .

لبنان السلام ، قد يبدو لكم اليوم ، مهدداً بأن يصبح المجتمع المتقهقر
المغلوب على أمره ... ولكنه بالتأكيد سيعود ذاته اذا صار من جديد ما هو اي: لبنان
القفزة الى العالم الاول ، أو يزول ...

ليس للبنان خيار غير هذا الخيار . وما فعلته الحرب بنا ، وما جرّتنا اليه من
خراب وبؤس على كل صعيد ، ليس سوى مرحلة عابرة ، مرحلة طبيعية ربما ،
ولكنها عابرة ...

ان لبنان هو وطن الرأسمال المعنوي بامتياز . فليس لدى لبنان من ثروات
غير العقل والعمل . والعقل ، كما تعرفون ايها السادة ، هو الحرية . لذلك لا
يستطيع لبنان السلام الا أن يعود حراً ، بل واكثر حرية من اي يوم مضى ، لان
الحرية هي دائماً الى الامام لا ترضى ليومها بما رضىته لأمسها ، ولا لغدها بما كفها
من الأمس .

الحرية طمّاعة ، وإن لبنان يستأهل سخاءها ...

لقد حول لبنان هذه الحرية الى خيرات له ولسواه ، دونما تمييز بينه وبين
سواه ، فلم يحل له يوماً أن ينعم بخيرها وحده ، بل جعلها في متناول اخوانه العرب :
كان برلمان العالم العربي ومنبره الاعلى ، ولعل ذلك من أسباب النعمة عليه
والحروب ...

ولكن النعمة تزول ، والناقمين كذلك . ومع النعمة والناقمين تزول
الحروب وآلقتها ، والحرية لا تزول . فقاتل الحرية كمن يقتل الهواء ، وكمن يطفئ

الشمس .

لبنان السلام هو ، اذن ، لبنان العقل ، ولبنان العقل هو الحرية ، هو الديمقراطية ، هو العودة الى الدور اللبناني الريادي التاريخي العريق في التنوير وحمل رايات التقدم والنهضة والجدل الفكري الخلاّق .

لبنان السلام هو لبنان العمل ، اي لبنان الانماء حتى من لا شيء...

ولا انماء في الدكتاتورية . وليس من نظام استبدادي استطاع ، في العالم كله ، ان يحقق الانماء لشعبه . والمثل الاكبر على ذلك هو الاتحاد السوفياتي . كل الايديولوجيا الشيوعية ، مضروبة بكل الامكانيات الهائلة للدولة السوفياتية ، لم تستطع أن تقي الشعوب السوفياتية العوز والتخلّف والجوع . لماذا؟ لان لا انماء بلا حرية ، ولأن الانماء الحقيقي يبدأ بانماء الانسان ، فهو مصدر كل شيء ومصدر كل ثروة . وانماء الانسان لا يكون بغير الديمقراطية .

ولا اخالني بحاجة ، في مثل هذه النخبة ، لان اسهب في شرح الامثلة الكبرى مما جرى في اوربا الشرقية وما يجري في العالم: ان سقوط عصر الايديولوجيات الاستبدادية خلق مساحة ديمقراطية كونية ، منفتحة لمن يدخلها . في هذه المساحة: الحرية ، وفيها السلام كذلك ، وفيها التقدم الى آفاق القرن الحادي والعشرين المرسومة ابعد من الذرة ، حتى اقاصي اكتشاف الفضاء وخيراته... اما الذي يبقى خارج المساحة الديمقراطية الكونية ، متمسكاً باستبدادية بالية ، او مكيفاً لها مع صورة الزمن ، فإن الحرية مستحطاه ، كذلك يتجاوزها السلام ، ويخلقه الانماء المترقي عن ركيه .



الحقيقة ، ايها السادة ، ان لا فرق بين لبنان والسلام ، فلبنان والسلام واحد منذ وجد لبنان ، قبل آلاف السنين ، على هذا الشاطئ الحواري ، مرادفاً للتصالح والمحبة .

وبدل ان نسأل أيّ لبنان في السلام ، أو أيّ مستقبل للبنان السلام ، فلننظم مشاريعنا وأمانتنا وأحلامنا... لتنظيمها استعداداً لتجسيدها في السلام . فما اكثر ما نريد ان نفعل ، وما نريد ان نتنقم به من سني الحرب والموت التي سرقت من أعمارنا زمناً لا نريد ان نعترف به بعد ، واذا تذكرناه ، فحتى نتعظ ولا نستعيد!

بلى ، ليس اكثر مما نريد ان نحققه في السلام . والمطلوب ، اكثر ما يكون ، هو من يضبط هذه المشاريع والاحلام ، ويوظفها في خدمة مجتمع متجانس متكامل متناسق... وطن واحد ، وشعب متصالح واع مسلح ضد خادعيه من الداخل ، والضاحكين عليه من الخارج .

لبنان والسلام واحد ، لأن السلام هو الحياة نفسها ، ولا مستقبل لمن ليسوا

اهل الحياة وابناءها .
وبكثير من الايمان الذي فطرنا عليه ، وبكثير من الوعي السياسي والفكري
الذي لا بد ان نكون عدنا الى تقدير أهميته بعد ما أصابنا من ويلات الست عشرة
سنة ، سيعود لبنان السلام ويشبه اسطوره .
وما ابتعاد لبنان عن ذاته واصالته حيناً وزمناً ، سوى الضريبة التي يدفعها
العقل للجنون ، والخير للشر ، ولبنان لاعدائه من داخل ومن خارج ...
ولكن العودة الى الذات حتمية . والامل ان تكون هذه المرة ، ونحن على
ابواب القرن الحادي والعشرين ، عودة الى الأصالة الخيرة مشفوعة بقفزة الى
المستقبل .
فلبنان يكون دائماً لبنان الغد ، أو لا يكون ...

مُسْتَقْبَلُ لِبْنَانِ وَالْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ

محاضرة أقيمت في
لقاء مع جمعية متخرجي «جامعة بيروت العربية» .
نشرت خلاصتها في «النهار» .

١٩٩٢/١/٢٤



«مستقبل لبنان والواقع العربي» موضوع ظالم جداً، اذا ما نظرنا اليه في المطلق واذا ما حاولنا، وهي محاولة لعلها مجنونة، الاحاطة به من كل جوانبه .

ذلك ان مستقبل لبنان في علم الغيب .

واما «الواقع العربي»، فمواضيع مواضيع، متعددة متنوعة، من فرط ما تنوع عالمنا العربي، من المحيط الى الخليج، ومن فرط ما تعددت مصائره وتشعبت القضايا والارادات .

حتى ليصح ان يقال، بكلمة، ان واقع العالم العربي الوحيد الذي يمكن ان يحكى عنه هو هذا التضعضع، بل هذا التشرذم بالذات، وما يجعله ان يكون كذلك . وهو امر يطول الغوص فيه، اذا نحن سعينا الى شيء من التعمق، ومتى عاد واحدنا من الاعماق الى السطح فقد يفاجأ بأن يجد الواقع اياه قد تغير من فرط ما تتسارع وتتساقط المتغيرات .

اقترح اذا ان نحصر بحثنا هذه الامية في وجوه الارتباط، بين مستقبل لبنان والواقع العربي، على ان نتعامل مع الواقع كما هو، اي بواقعية، اما مع المستقبل فكما نريده ونرجوه .

وحتى يكون بحثنا واقعياً، في زمن الغرائب والعجائب الذي نعيش، اقترح ان يتمحور حول مفارقات خمس، اراها هي تختصر الموضوع في شيء من الدراماتيكية التي تساعد على الفهم، اكثر مما كان يساعد المنطق العقلاني الصافي، وهو عندنا عديم الوجود.

اولاً: المقارنة الانعزالية

هي ان لبنان لم يكرس هويته العربية، تكريساً دستورياً كان مكلفاً، الا عندما ذبلت هذه الهوية العربية، ففقدت فعاليتها، بل مقوماتها ووجهها وحتى وحدتها.

واليكم بعض التفصيل.

لو شئنا ان نقول ان لبنان، وقد كان حتى «الطائف» (وما ادراك كم طافوا وطفنا قبله وبعده!) ان لبنان كان «عربي الوجه واليد واللسان»، قد صار الآن «عربي الهوية»، فبأية عروية نقارنه حتى يزداد ادراكنا؟

بعروية العرب، او العربيين الخليجيين؟ وقد صاروا آية في الانعزالية، اين منها «الانعزالية اللبنانية» ايام الانتداب؟

وصار الحضور الاجنبي في الخليج «انتدائياً»، حتى لا نقول اكثر، وجهاً وبدناً ولساناً، فضلاً عن اللون الذهبي، وهو هنا اسود؟

وها هو هذا الخليج العربي الهوية لا هم له الا أمنه الذاتي، تارة ضد ايران وطوراً معها ضد عرب آخر، ناهيك باسرائيل التي يذهب الخليج لملاقاتها، وفي موسكو، وكانت موسكو حتى الامس من المحرمات، واسرائيل لا حدود للخليج معها ولا حروب، فيسهل اعتبارها «مزعومة» ولا غرو؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كالفلسطينيين، تبلغ بهم استقلالية قرارهم حد «الانعزال» (آه من الانعزاليات، مرة أخرى!) الانعزال عمن ضحى بأرضه، شأن لبنان، وفرط بسيادته، من اجل ان يستعيدوا هم ارضهم وسيادتهم؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» مثل العراق، الذي ساقه الجنون - ولعل كل عظمة عربية جنون عظيمة - الى حد اجتياح بلد عربي آخر والتفطيع به، حتى اذا ما اضطر هذا الى الاستجداد بالاجنبي الذي كان استقل منه وعنه، خسر العراق حربه وجيشه الجبار، ثم عاد وريح بهذا الجيش اياه، ويحتفل، حروباً حروباً، انما ضد العراقيين انفسهم، هذه المرة، شيعة واكراداً ومعارضين، لينتهي الأمر بمصالحة او مشروع مصالحة علو الأمس «الاعجمي»؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كسوريا، التي عزلوها من فرط طموحها، على طريقتهما، الى بقية من الوحدة، فلم يعد لها في عزلتها، ولا نقول: «انعزالها»، سوى لبنان اياه، وبأي ثمن، ولا يزيدها وزناً... فلا عراق تجديدها

بعثته ، ولا مصر لها الا لتاغم عبر الأثير الدولي فقط لا غير ، ولا خليج بالطبع ، ولا محيط ... فتراها ترتد مضطرة الى استنهاض الهمة الايرانية سنداً؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كمصر التي اختارت هي عزلتها ، فعادت عبر العزلة الى الزعامة ، انما لتجدها اسماً لغير مسمى؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كالاردن تعزله عقلانيته في القمة الى حد ظنهم انه صار منبوذاً ، لتعود وتموج به ، على القاعدة ، تيارات الاصولية الاسلامية حيناً والاصولية الفلسطينية احياناً؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كاليمن ، التي ما ان توحدت - هي الوحيدة التي توحدت مع نفسها ، كيانا مع كيان - ما ان توحدت حتى عزلت ... ام كصوماليا التي تكاد تزول هي وهويتها من فرط القتال والجوع ، ولا من يشفق؟

ام كالسودان الذي تمزقه حرب تقربه من الحروب اللبنانية بقدر ما تبعده عن العروبة ، حتى بمفهومها اللبناني الحقيقي؟
ام كليبيا التي ظلت تشغل الدنيا والناس حتى انقلب العالم يجعلها اليوم شغله الشاغل ، ولا من عروبة تنجدها اذا استنجدت او تهديها فتجديها؟
ونصل الى عروبة المحيط .

ولا نخالنا نريد لبنان «عربي الهوية» كالجزائر ، وهي القطب الثاني في لجنة الوصاية «الطائفية» (نسبة الى الطائف) تهزها اصولية دينية تتوسل الديمقراطية نقيضها ، فتستجد لصدّها بتاريخ الثورة والجيش ، في آن ، ضد الاحزاب الديمقراطية اياها ، ولا عرب ولا من يتعربون ...
ام نريد لبنان «معرّباً» آخر ، ثالث وكلاء «الطائف» ولو بدون اقتناع ، يخرج من بطون خزائنه القومية آخر الشعارات ، امامة الدفاع عن القدس ، لعله اذا تمسح بها اتقى شرور المنتسبين اليها؟

ثم بعد مفارقة المفارقة ، اذا جاز التعبير ، ان هذا التبعر العربي والابتعاد حتى عن المؤسسة الاقليمية المترهلة ، اي الجامعة العربية ، انما جاء في الزمن الذي لا دور فيه ولا كيان لأية دولة وحدها ، مهما كبرت ، لا تنتظم في منظومة قارية او اكبر ، كالاتحاد الأوروبي وما يقابله في آسيا ، مثلاً ، ولا نتحدث عن اتحاد الجمهوريات السوفياتية سابقاً .

تلك هي - كلها؟ ... ربما - تلك هي المفارقة الاولى .

ثانياً: المفارقة الوجدانية

ولعلها تندرج من المفارقة الاولى ، اذا ما اعتمدنا المنطق - اعزه الله! - في

التحليل .

وهي ان عروبة لبنان «الخاف» كانت ، قبل تكريس عروبة هويته ، توقاً الى
الوحدوية على اشكالها يتصابق فيه المسيحيون والمسلمون منذ اواخر القرن التاسع
عشر ، ايام النضال ضد الامبراطورية العثمانية ، وصولاً الى عبد الناصر حتى بعد
الوفاة ...

بعض اعلام السباق ، على سبيل المثال ، وللكري لا للتاريخ ، شكر الله
غانم ، شكيب ارسلان ، نعم لبكي ، داوود عمون ، رياض الصلح ، جبران
تويني ، ابو علي سلام ، كاظم الصلح ، محيي الدين النصولي ، انطون سعادة ،
عبد الحميد كرامي ، علي ناصر الدين ، وكثيرون ممن نسيناهم وابرز الحداثيين بينهم
ربما كان فارس الحوري وكمال جنبلاط . فأينهم هؤلاء يرون ما آلت اليه الوحدات
التي بها كانوا يحلمون؟

صارت «الهوية العربية» ان يتنسب لبنان الى «غير الوجود» ولا المأمول به
ولا المدعو اليه من احد . العقائد الوحدوية بالكاد هي الآن حلقات ذكر وتفسير بين
بقية من المؤمنين المنظرين المضطهدين ، واما الاحزاب الوحدوية ، فحقاً ضباط بلا
عسكر ، الا عسكر سواها ، ناصريون بدون ناصر ، وبعثيون بحاجة الى من يوحد
بينهم ويبحث! ...

حتى اذا ما انطلقت دعوة داعية لوحدة ، وجدت نفسها كمن يدور في
فراغ ولا جذور لها في جماهير ، ولا حتى من جمهور يصفق!
واخشى ما نخشاه ان تكون هذه «الهوية العربية» طريقاً الى انزالية جديدة ،
بعض قوامها المفاخرة بالماضي العربي ، والبعض الآخر أضغاث احلام نستمر نعلل بها
النفس ولا أمل .

ثالثاً: المفارقة الفلسطينية

بالمنطق نفسه ، تدرج هذه المفارقة من التي سبقتها ، من حيث الشكل ، انما
الى ما هو اكثر مأسوية من حيث الجوهر .
والغريب فيها ان الانتساب الى القضية الفلسطينية كان موضوع مفاخرة ،
قبل تكريس «هوية لبنان العربية» ...

وقد ناصر الفلسطينيون لبنانيون وحاربهم لبنانيون ، قبل ان تشرع ألوية
الهوية العربية . الا ان هذه لم تتكرس الا واللبنانيون قد صاروا سواسية في حروبهم
مع الفلسطينيين : من حرب عين الرمانة اول سنوات الحرب ، بل من مقدماتها ، الى
«حرب المخيمات» ومتأخراتها ، ناهيك بحروب صيدا والمية ومية ومخيمات صور ،
حتى انه يوم لم يتحارب لبنانيون وفلسطينيون ، تحارب الفلسطينيون عندما مع
بعضهم البعض ، حتى صارت اقصى مطامح المنظمة التي استولت بيروت يوماً ان
تؤكد انهم لا يعودون .

كأنما لبنان العربي الهوية صار حراماً، والانزالي هو الذي كان مضيافاً
حلالاً.

أولست هذه مفارقة؟

رابعاً: المفارقة الصعيرية

كان العالم العربي المجال الرحب للنشاطات اللبنانية، ولطموحات لبنان
العربية، طموحاته من اجل المساهمة في ترقية المجتمعات العربية... حين لم تكن
«هويته عربية»، حتى اذا ما كرس «الطائف» هذه الهوية، اذا بنا نجد الابواب العربية
قد انقفلت دون لبنان، باباً بعد باب.

واليكم بعض الامثلة، نبدأ بآخرها: الخليج.

كان الخليج اميركا لبنان الثانية، من اليد العاملة الى اصحاب الرساميل،
مروراً بالحرثيين المهرة والمهندسين وشركات الهندسة والتعمير والمصرفيين والاطباء
والمدرسين والمؤلفين وحتى الصحافيين، والمعذرة من نسينا كالمستشارين مرثيين
وغير مرثيين...

فماذا حدث؟

لما استقرت الثروة العربية، واستقرت اطماع الاجانب بها، صار اللبناني،
ولو «عربي الهوية»، لا يمر الا عبر مستعمر ما، ولو كان هو في الاصل المعمر.
من اليد العاملة الباكستانية والفيليبينية، الى المدرسين المصريين، الى
المصرفيين السويسريين والانكليز، الى التقنيين والمهندسين اليابانيين، الى كل صنف
آخر... صاروا كلهم المفضلين!

بالطبع، في هذه المفارقة ظلم.

ولكن فيها، اذا انصفنا، بعض الحق على اللبنانيين.

قيل اننا تسييسنا، في يوم صارت السياسة في الخليج غير السياسة.

وقيل ان الحاجة الينا بطلت، وقد صار خريجو الجامعات في الجزيرة

اضعاف خريجيننا، بفضل حروبنا (كأنها حروبنا!) وبفضل السلام الذي ينعم به
سوانا كأنه سلامه!...

وقيل اكثر: ان لا ملامة على خليجي يفضل الصيف في انكلترا مسالمة على

الصيف في لبنان يتحارب. كذلك امتلاك ارض او الركون الى مصرف تودع فيه

اموال او شركة تؤخذ منها حصّة.

حسبنا، وهنا ليس مجال مناقشة هذا الموضوع الكثير التشعب، حسبنا ان

نسجل المفارقة: ان عصر الثروة العربية، التي ساهمنا في اطلاقها وفي بناعها، صار

غريباً علينا ساعة صرنا نحن في امس الحاجة اليه، وقد امعنا في «التعرب»

و«الاستعراب» فأمعن اهل الثروة في الغربة، و«الاستغراب»... الى حد ان استقطاب

ما نحتاجه من رساميلهم للثمير عندنا بات وكأنه تسوّل . ربما لأن ديبلوماسيّة الطائف سربلتنا بسياسة لا تعرف كيف لا تسوّل ، ولا كيف توحى مقداراً من الثقة والاحترام وكيف يتحرّر من «المركبات الطائفية» (بالمعنيين معاً) لتسوق لا الهوية العربية بل الحاجة العربية الى لبنان الخلق والابداع والتفوق ، على امل الا تكتمل هجرته الى مكان اللا مكان .

وها نحن ، مع الغربة ومنطقها ، نصل الى خاتمة المطاف .

خامساً: المفارقة الحرورية

كانت رسالة لبنان ، منذ ان كان ، بل منذ كان يحاول ان يكون ، وقبل تكريس «الهوية العربية» ، ان يحمل مشعل الحقوق العربية والحرّيات . فاذا به ، وهويته عربية - وبفعل التكريس اياه - اذا به مهدد لا في حرياته وحسب ، بل في طموحاته الثقافية التي حملها في خدمة بحث الحضارة العربية ثم ترقيتها . واليكم ، اولاً ، بعض التاريخ المعلوم يطيب ابداً تسجيله . من الترجمات الفلسفية الى اللغة العربية ، في بعض الأديرة ، يوم كان محيطنا «يتشمّل» ، الى كبار المؤلفين في اللغة العربية ، الى التحررين في كل حق...

ثم الى الصحافة والصحافيين ، من «حديقة الاخبار» البيروتية ، عام ١٨٥٤ ، الى «الاستانة» في اسطنبول نفسها ، الى «الاهرام» و «المقطم» و «الهلال» و «المقطف» في مصر ، الى صحف باريس العربية بالعربية ، الى صحف بيروت الاولى قبل الاستقلال وبعده ، «لسان الحال» و «الاحرار» و «النهار» (من ٦٠ سنة) و «بيروت» و «دار الصياد» ...

كلها ، جيلاً بعد جيل ، ظلت هي العروة الوثقى وجة العقد حتى بعد نشوء صحافات القاهرة المصرية ودمشق السورية والقدس الفلسطينية وصولاً الى «ام القرى» المكيّة ... !!

كان ذلك عصر «النهضة» اي عصر العقل والعقلانية ، عصر حقوق الانسان ، عصر الحرّيات ، عصر الطموح الى نظام ديمقراطي في الحياة والحكم ، الطموح الى «الحرية» والمساواة ، والاخاء وانطلاقاً الى الانفتاح على الغرب وعلومه ، واقتباس كل ما انتج ، وتعلّمه ، بل وتعريبه املاً بتحقيق مجتمعات تقدّمية منفتحة ، وبخلق انسان عربي جديد ، الانسان المتحرّر في المجتمع الديمقراطي الحر . بالطبع ، مثل هذه الرسالة اهميتها ان تستمر وتتطور ، لا ان تقال ، ثم تتوقف وكأنها بلغت الهدف بمجرد اعلانه .

فما هي الحال اليوم ؟

بعض ما يقال انه تقرر للبنان المعرّب الهوية هو ان يصير كسائر العرب ،

وليس العكس: اي ان يقفل «دكاكين الحرية» هذه ، ويغلق ابواب الانفتاح ونوافذه . الحرية ، في نظر اصحاب القرار هؤلاء ، هي ان تعرف الحقيقة الرسمية دون سواها وتكتفي ، لا ان تختار بين الوقائع المتعددة والروايات المتناقضة ، فتستقر عندما يقتنع عقلك والمنطق .

ثم الحرية ، في نظرهم اياه ، هي ان تتعلم في كتاب واحد ، تاريخاً واحداً يفرضونه عليك فتقول به ... وان يخضع تثقيفك لما يأذن به اسياذك الحكام ، ولو جهلة ، فتكتفي عليه . وان تكون تربيتك من صنع واحد ، هو صنع ماضيك ولو متخلفاً ، لا من صنع الثقافات التي تقدمت عليك ، مقتبسة ماضيك متبلورة معه . كل ذلك ، في عصر ثورة المعلومات الكونية الانتشار ، بل في عصر الثورة الالكترونية التي اطلقت الانسان من كل عقال ، بما في ذلك عقال التاريخ ، فكيف يمثل انظمة الاستبداد و«طبائع الاستبداد» رحم الله عبد الرحمن الكواكبي الذي ظن انه حررنا منها ، لمحة سنة خلت ، بمجرد انه فضحها ، فاذا بها ، ها هي ، تعود!

ايها السادة ،

تلك هي المفارقات الخمس التي نرى انها تختصر ازمة لبنان في الواقع العربي الذي يعيش اليوم .

فإلى اين من هنا؟ الى اي مستقبل؟ وهذا كان موضوعنا . في نظرنا ، لا مستقبل للبنان بدون رسالة لبنانية ، ولا رسالة لبنانية إلا تحيط لبنان ، لبنان العربي ، وكما هو ، في واقعه ، لا كما تصوره ونريده ونتمناه ان يكون!

والواقع العربي يكون او لا يكون اذا ادر كنا ، كلبنانيين وكعرب ، اسرار التطور الانساني في العالم الذي نعيش اليوم . انه عالم المساحات الديموقراطية الكونية . ثم هو عالم سقوط الاقنعة .

وهو اخيراً عالم سلام يقوم نظامه الجديد - ولو لم يتحقق بعد - على انقراض الحرب الباردة ، انما في دياكتيكية تنافسية جبارة طاحنة لا ترحم ، تتواجه في اطارها اميركا واوروبا وآسيا ، بينما تبحث جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، وفي طليعتها روسيا ، عن انتساباتها الجديدة ، وهي ، كالروسيا ذاتها ، اوروبية واسيوية في آن ، وفي آن كذلك متقدمة في علم الفضاء كاميركا ، متخلفة في الاقتصاد الاجتماعي كالعالم الثالث الذي يزداد هامشية .

في هذا العالم المستعجل ، استعجال الثورة التكنولوجية والالكترونية ، هل في يدنا ان نكتفي ونتنظر القدر المكتوب؟ لا ، كلا .

ومستقبل لبنان، ايها السادة، ان يستعجل هو الواقع العربي، ان يحطّم اغلاله لا ان يتركها تسربله، وان يستعيد دوره العربي الديموقراطي، فيكون هو عنصر التغيير، بل محرّك الثورة العربية الجديدة، قبل ان يفرق العرب في الرمال المتحركة، ولو كانت هذه الرمال مذهب بالنفط... ان يكون لبنان هو الطليعة الى آفاق الحرية والنور والمعرفة، يدعو اليها الامة، رافضاً ان يكون التاريخ قد مرّ بنا جميعنا وتركنا نعيش من فئاته، نتفرغ بحكايات الماضي ومآثره حيناً، ونظنّ احياناً ان التخمّة بشرواتنا الضائعة تشتري هي لنا مستقبلاً نيراً على قدنا، متقوقاً في خيمة من ظلام.

الحُرِّيَّاتُ الإِعْلَامِيَّةُ

حديث تلتته مناقشة في إطار ندوة
نظّمها «الإتحاد العمالي العام» في مقرّه في بيروت،
بالتعاون مع «منظمة العمل الدولية»
حول «الحريات النقابية والعامة».

١٩٩٦/٣/٣٠



موضوعنا اليوم ظاهره سهل وباطنه معقّد:

الحريات الاعلامية: مضمونها، حدودها، أبعادها.
سأحاول، بشكل سريع، تبسيط الباطن المعقّد - وقد تبدو محاولتي فلسفية -
بغية الوصول الى الجانب العملي، وهو الذي يبدو - فقط يبدو: سهلاً، ولكنه الاكثر
عذاباً وتعديياً.
سأبدأ بالحرية، أمّ الحريات.

I

وقبل البدء بالحرية، أو الحريات الاعلامية، عندي شهادة أريد الدعوة
اليها: نحن في اتحاد النقابات، قلب وعقل الحركة النقابية اللبنانية. ويجدر بنا أن
نظل نتذكر ان الحركة النقابية وليدة أمرين يتميز بهما لبنان: الحرية، والتعددية. ولا
حرية بدون تعددية. لان لا حرية بدون اختيار، الاختيار بين احتمالات، ولنقل

خيارات متعددة . لهذا السبب البسيط ، لا حركة نقابية حرة في أية دولة عربية حيث لا حرية اعلام ، ولا حريات سياسية . البلد العربي الأكبر ، مصر : الصراع الآن على جبهتين متلازمتين : استعادة الصحافة حرياتها ، واستطراداً انتظامها في نقابة لا سلطة للسلطة عليها؛ ونضال النقابات كذلك للتحرر من وصاية السلطة ، بل تسلطها ، بل امتلاكها للنقابات ، كما هو الحال حيث الحركة النقابية أداة في يد الحكم .

II

والآن ، الى الجانب المعقد ، أي الباطن:

- ١ - لا حرية قول (أي إعلام) بدون حرية فكر .
- ٢ - لا حرية فكر ، بدون حرية البحث عن المعرفة .
- ٣ - لا حرية معرفة بدون حرية التربية على البحث الحر .
- ٤ - لا حرية معتقد بدون حرية ممارسة .
- ٥ - لا حرية ممارسة بدون حرية الحوار والنقد .
- ٦ - لا حرية شخصية بدون حرية مجتمعية ، أي بدون مجتمع حر .
- ٧ - لا حرية مجتمعية بدون حريات اقتصادية .
- ٨ - وأخيراً: لا حرية اقتصادية بدون حرية المواطن في اختيار العمل الذي يريد ، وفق مواهبه وامكاناته ، وطموحاته كذلك .
- ٩ - لا حرية عمل وطموح بدون حرية الحصول على حق المواطن من الثروة العامة ، أي المشاركة في الرجاء ، كل بحسب عمله واستحقاقه وترقيته ... وهذا ما يعرف بالعدالة الاجتماعية .
- ١٠ - كل ذلك ، يجب أن ينتظم في دولة مثالها الديمقراطية ، على ان تتأسس الديمقراطية السياسية وتنبع من المجتمع الديمقراطي .

III

ما قصدنا من هذه الفلسفة؟ أن نبرهن ، نحاول ، ان لا حرية في فراغ... أي: لا حريات اعلامية بدون الشروط الموضوعية لهذه الحريات . أي بدون دولة ديمقراطية حرة ، وبدون مجتمع متحرر من العوز والفقر ، ومتحرر خصوصاً من الخوف ، لانه مطمئن الى تكوينه حول حقوق الانسان وحرياته . وهو التوق الى

الحرية عند الانسان وقد ولّد حرية الكلمة، أي حرية الإعلام...

IV

وإذا بحرية الاعلام هي التي تصون حرية المجتمع والدولة. بتعبير أوضح: الاعلام ليس غاية: [ليس حقيقة جوهرية] انه وسيلة وأداة. وهو تعبير عن ممارسة. محتوى الاعلام هو الحقوق، أي العدالة. الحقوق هي الهدف، وليس الدفاع عنها هو الهدف، بل الهدف بلوغها وممارستها بحرية. من هذه الزاوية، نرى ان خير وسيلة لتعريف مضمون الحريات الإعلامية هو تعيين حدودها، وخير تعريف لحدودها هو تعيين مصادر الخطر عليها، أي على الحريات.

ولنوضح:

ليست السلطة وحدها مصدر الخوف على الحريات، وأداة اضطهادها... هنالك: الضغط، والكبت الفكري، وهنالك الضغط الاجتماعي، وهنالك أخيراً الضواغط الاقتصادية، وغالباً ما تكون أقوى من السياسة، لأنها «تقبض» على السياسة، أي السلطة، قبل أن تهدر الحريات، أحياناً، وأحياناً أخرى لتكتمل سيطرتها على الحريات.

وهنا، مرة أخرى، تلتقي الحريات الاعلامية والحريات النقابية، كما، بالطبع، الحريات الاقتصادية على كل صعيد، فتكامل، وتتحالف. استطرد أول لا بد منه عند هذا الحد: الحرية الحقيقية هي في وجود الاحرار، وليس في وجود شرائع، مجرد شرائع! الشرائع، أي القوانين، تضمن ممارسة الحريات، الاعلامية كالاقتصادية، فقط، فقط: حيث المجتمع مبني على تراث من الحريات. أي: حيث تنتسج حريات الأفراد بحرية المجتمع. ذلك معناه: ثقافة، بل حضارة الحرية. وقوامها الحوار، أي الحوار.

V

نصل عند هذا الحد من بحثنا الى أبعاد الحريات الاعلامية. واقترح أن ننظر إليها دياكتيكياً، أي جديلاً: هنالك الاعلام الحر ونقيضه، وهو الاعلام الموجه، أو الارشاد، ونقل الاعلام الوصائي الذي تمارسه الدول، وكذلك وسائط الاعلام «المتدولة» العقائدية أي الحزبية، أو المتحيزة ونقل الممترسمة. الظاهرة الغريبة، بل

المفارقة المستغربة في اعلامنا انه ، في فترة لا تزال مستمرة ، انتقل من المنبر الى المتراس ، من المنبر الرسولي الحر ، الى المتراس المتسلطن الكابت . واليكم بعض الفروقات بين الاثنين ، في جردة لغرائب ، بل خطايا الاعلام التوجيهي ، أي المتراس :

١ - المتراس يعتمد: الاطناب (ولنقل الانطراب) محل الموضوعية .

٢ - يتوسل التهويل بدل السعي الى الاقتناع .

٣ - والبهورة بدل المناقشة .

٤ - والشتائم والاتهامات بدل الحجج والدلائل .

٥ - التضخيم بدل التقييم .

٦ - ويغني الغرض بدل الحوار .

٧ - يخون المخالف بدل اكتسابه .

٨ - ويهول عليه بدل محاولة اقناعه! هذه بعض خطايا الاعلام الذي يدعي

«التوجيه» و «الارشاد» سواء كان اعلام دولة ، أو اعلام ثورة ، أو ببساطة اعلام متراس ، بدل أن يكون منبر رسالة .

هذه الخطايا مصدرها كلها الجهالة أي: احتقار العقل ، اي الانسان ، ولنقل

احتقار ، بل انكار حقوق الغير ، حقوق الآخرين ، باسم الدفاع عن حرية الذات .

وفي ذلك ما فيه من عدم احترام الانسان الآخر وحقه هو بالمعرفة . ولكي

نحدر قليلا مما قد يصفه البعض بالفلسفة ، وربما بالتفلسف ، فلنبسط الفرق :

الشعار الحقيقي لتسلط الاعلام الموجه هو : «من ليس معنا ، فهو علينا» ...

والهدف اذاً ليس اكتسابه بالحوار ، أو الاكتساب منه ، بل التغلب عليه وهزيمته!

VI

أبها السادة - (الرفاق!؟)

أراني أطلت الشرح . ولا بد من أن نترك وقتاً للمناقشة ، للأسئلة والأجوبة العملية . دعوني الآن أحاول اعطاء خلاصة في زي خاتمة .

ثلاث ملاحظات:

١ - الحرية ليست مسؤولية تجاه السلطة ، أية سلطة ، بل هي السلطة ، كل

سلطة ، مسؤولية تجاه الحرية وعن صيانتها ، ذلك هو التعاقد الاعلامي الديمقراطي .

٢ - في زمن العنف ، تضعف صحافة المنبر ، أي صحافة الحوار وحرية

البحث عن المعرفة ، وتتمزز ، بل تسيطر ، مع متاريس العنف ، الصحافة الملتزمة ،

أي صحافة التوجيه المتحزب والارشاد العقائدي . وبعودة السلام ، يعود الاعلام

الى الصحافة الحقيقية الاصلية: أي صحافة التراث التاريخية: صحافة منبر الحريات .

٣ - الاعلام الحر ، بل مجرد التوق اليه ومحاولة ممارسته ، يفترض التفاوض ، بل الفرح بالحياة والمستقبل ... في حين يولد اعلام الكبت من اليأس ، وبعد اليأس «مسرحة» ، فسأم من الاعلام ، فانفجار يودي بحرياته ، وكل حرية اخرى .



العُرُوبَةُ وَالْعَالَمُ



نَحْنُ فِي الْمُعْتَرِكِ

محاضرة أُلقيت في دار الكتب الوطنية
في حلب (الجمهورية السورية).
نشرت وقائعها في الصحافة السورية واللبنانية،
ثم صدرت فيما بعد في منشورات
«دار الكتب».

١٩٥٢/٣/١٤



نحن في المعترك!

وكيف لا نكون، والعالم بأسره قد انقسم الى قوى متعاركة، تحتم على الانسان، وتفرض عليه فرضاً، هذا الصراع الذي فيه تستमित من أجل السيطرة على العالم وعلى عقل الانسان، ومن أجل بناء ما تسميه، هذه القوى وتلك، وما تظنه، عالماً أفضل، يعيش فيه انسان أفضل!

كيف لا نكون في المعترك، وكل أمة تجد نفسها في عراك مع نفسها، من أجل أن تختار لنفسها، لا سياسة - والسياسات عابرة - بل تخطيطاً للمستقبل أفضل، في عصر، سرعة التطور فيه تصرع المخططين، ولا يكاد الحاضر يوفر مجال التطلع الى المستقبل، حتى يكون المستقبل قد صار حاضراً، وليس من تأهب له بعد...

ثم كيف لا نكون، نحن، في المعترك، وهذه الأرض التي عليها نعيش قد كانت، وقد لا تزال، بل وقد تظل، ملتقى الجحافل، وساحة اصطراع الشرق مع الغرب... يفاخر بعض اهلها، في ما به يفاخرون، بأنها كانت كذلك، وأنها وصلت العوالم ببعضها، ووفرت للحضارات مجال الالتقاء والمفاضلة والالتحام...

كيف لا نكون، نحن، في المعترك، وما إن تمزقت غشاوات الأجيال من أمام عيوننا ومن حول عقولنا، حتى بدأت قوى العالم المتصارعة تشدنا من هنا

وهناك وهناك... ونحن نتطلع، وتاريخنا حمل على اكتافنا، وقلوبنا مثقلة
بأحلامنا - نتطلع حيارى الى هنا وهناك وهناك، ثم نتطلع الى الماضي لنستمد منه
قوى الحياة، والقدرة على ارادة الحياة الفضلى، نتوسط به، بمفاخره وبمثله
وببقاياه، لبناء الصرح الذي فيه نحيا أحلامنا!

نحن في المعترك!

ولكن هل يعارك الحاضر والمستقبل بالماضي؟ وهل يقاتل الحي بالميت؟ وهل
تشاد حضارة جديدة من آثار الحضارات الغابرة؟ وهل يعيد الحضارات من دفنوا
طموحهم، كل طموحهم، في اكتفائهم بأن ابطالاً من امتهم كانوا أبطالاً، وما
تمتطقوا بغير التلذذ بذكرى الأبطال؟.

هل تبني الحياة الفضلى من فئات الحيوانات المندثرة، مهما كانت جميلة في
حينها، ومهما عظم اثرها؟ وهل يحرر الناس اناس رهنوا حرثهم ثمن لوحات
رخامية على قبور، وإن قبور الأحرار؟

سيداتي، سادتي،

من حقكم علي وموضوعنا الليلة هذا نطاق اتساعه - من حقكم علي أن
نسمى هنا معاً لتحديد بعض التعابير والمفاهيم التي تتوارد في حديثنا، لعل ذلك
يساعدنا في تفهم ما نشير اليه من اوضاع ووقائع وحقائق.

وحسبنا أن نعرف، قبل كل شيء، ما هو هذا المعترك، من يعارك فيه،
وماذا يعارك، وكيف يعارك، ومن أجل ماذا يعارك المعاركون، ونحن منهم...
ثم أن نعرف نحن، من نحن؟

أما المعترك هذا، فهو التاريخ، والتاريخ ليس سجل ما حدث ويحدث،
انما هو عراك بين مجموعات انسانية تحشد كل ما في وسعها من قدر حتى لا يحدث
غير ما تريد هي أن يحدث، وحتى لا تكون الأحداث سوى تجسيد الكمال الأقصى
الذي تطمح إليه، وحتى نعم العالم المثالية التي تحمل هي رسالتها، فيطبع عقل
الإنسان في كل عصر، بما تخلفه هي لثراث الإنسان الحضاري.

والتاريخ هو، خلال ذلك، صراع بين الأمم حاملة رسالات الحضارة، من
أجل إقرار حقها بالحياة، وإحقاق مصالحها التي بدونها لا يكون لها وجود ذاتي.
من أجل بناء هياكلها القومية التي منها تنطلق في رسالتها الى العالم.

والتاريخ هو، من أجل ذلك، مدى حيوي للرجال الأفذاذ، الأبطال
الذين تحبل بهم بطون الأمم المتأججة بإرادة التفوق، العمالقة الذين يطلون من الماضي
على المستقبل، فتبصر الأمة بأعينهم النور الذي يصرون، وبوشائج الإيمان يشدون
بني قومهم في طريق الرسالة التي عليها يسرون، من اجل ان يكون لهم ما يجب ان
يكون!

واما نحن ، فأمة ابتليت بجهلها لذاتها ، ولو عرفت قبل اليوم من كانت ، ومن هي ، لكان لها قبل اليوم ، المجد الذي بدأت تبني .

ومن يدري ، فقد يكون منطق التاريخ ، في ظلمه ، قد أراد لنا أن ننام تحت ركام الماضي ، وفي فيء الاستعمار ، هذه الأجيال الطويلة ، فلا تنململ إلا والعالم في زحمة الرسائل الكونية ، وقد ضاق بمن عليه ، وضاق الوقت به والإنسان قد اكتشف آلة الإفناء التي يستحيل معها الاطمئنان الى غدٍ قد تطلع فيه الشمس فلا تجد عيناً تنظر نورها؟

أزحمة أحصام كلها ، هذه القوى التي تتجادبنا وهي تنقسم العالم ، وبوحي اي إيمان نعاك اذا نحن عرفنا من نحن ، ودخلنا هذا المعترك؟

سيداتي ، سادتي ،

يتميز وجه العالم اليوم بظاهرتين أساسيتين . أما الظاهرة الأولى فهي انقسامه - اذا جاز لنا اعتبار الاتفاقات السياسية والقربى العقائدية مقياساً - الى معسكرين اثنين: المعسكر الشيوعي السوفياتي القائم على ركنين لعلهما يؤلفان أكبر مجموعتين بشريتين: روسيا والصين ، يدور في فلكهما عدد من الدول المتشعبة التي تشدها صلة مباشرة الى الإدارة الشيوعية العالمية المركزية . ثم معسكر الديموقراطيات القومية: ويضم اميركا المتطرفة في رأسماليّتها ، وبريطانيا العظمى التي كانت قد بدأت تميل الى الاشتراكية ، تدور في فلكهما او تتعاون وإياهما ، الدول المرتبطة بهما او ياحدهما ، قوماً او استعماريّاً او اقتصادياً .

وأما الظاهرة الثانية ، فهي ان العالم هو العالم ، وللمرة الأولى منذ ان صار للعالم تاريخ ، عالم واحد من حيث تحسّر الجزء بالكل ومعرفة به ، وأن مفهوم الكون والكونية أصبح ، بفضل التطور المادي ، حقيقة ملموسة ، وأوضحت النزعة الكونية ذات حظ بأن تحقق نفسها ، بعد أن كانت الكونية مفهوماً نسبياً ، وكان الطموح الى نظام كوني حليماً تحدّ مجالاته حدوداً للعالم ليست هي حدود . ويكرّس هذه «الكونية» في أيامنا ، تنظيم دولي يشمل الكون بأجمعه كما تكرّسها محاولات تطمح فعلاً الى تأمين سيطرة كونية حقيقية ، مداها المجموعة الإنسانية بكاملها .

وانقسام العالم الى حركات تطمح الى السيطرة الكونية ليس بالظاهرة الجديدة ، فقد كان العالم دائماً مسرح انقسامات كهذه الانقسامات ، ولا يتغير مع التاريخ سوى نطاق الانقسام وموضوع صراع القوى المتقسمة العالم ، والجوهر او العقيدة التي يقوم من أجلها هذا الصراع . بقي أن نتساءل ، مع المتسائلين القلقين على مصيرهم المريدين السلم الدائم ، عما إذا كان الصراع من أجل الإستثثار بتقرير مصير الإنسان ، سيكون حتماً صراعاً حريماً ، ام ان السيطرة الكونية يمكن ان تتم ، كما يمكن حسم النزاع العقائدي الذي يتبطن به السعي إليها ، دون اللجوء الى الحرب؟

والواقع أن ليس في التاريخ مثال واحد لحرب نشبت لمجرد الحرب وجباً بها، حتى ولا بين القبائل الهمجية. فثمة غاية سامية يرفع بها كل محتل احتلاله ويرير بها كل حرب، ألا وهي إحقاق حق أو نشر حقيقة. فالحرب تبدو لنا في تشعب العوامل الدافعة إليها، اقتصادية وسياسية واجتماعية، بل واستراتيجية، أنها تبدو لنا ظاهرة حضرية، بمعنى الحضارة، أو الثقافة، الشامل لجميع نواحي النشاط الإنساني. إن هي إلا نتيجة تضخم القوة الحضارية في مجتمع معين، وبلوغ هذه القوة في جوهرها العقائدي الثقافي ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حد اضطراب المجتمع هذا الى التوسع، وهي تحصل عند اصطدام القوى المتوسعة بقوة المجتمع الذي تتوسع على حسابه، اذا كانت لا تزال تتوفر في هذا المجتمع مقومات الحياة والحضارة، مقومات الإستمرار التاريخي. وفي منطق تطوّر الحضارات أن كل واحدة منها تهدف، إيماناً منها بحقيقتها وتفوقها، لأن تعم الكون، أو ما هو معروف عنه، فالأمة التي تحتل أرض أمة أخرى، وتستعمر شعبها، إنما تعتقد أنها، اذا احتلت واستعمرت، فليس لمصلحتها هي وحدها، بل لمصلحة الأرض التي تحتل والشعب الذي تستعمر. من هنا ان المناعة الوحيدة القيمة بدفع الإستعمار هي الرقي، هي الحيوية الحضارية، هي توفر وسائل استثمار الموارد والدفاع عنها، وتوفر الإيمان بضرورة الدفاع، وهي، فوق ذلك توفر الوعي المجتمعي الخلاق الذي يدفع بالأمة قدماً، والذي منه تتغذى عقول بناء الأمة وبه تتقوى سواعدهم. ومن هنا كذلك، أن كل حرب تهدف في النهاية الى إقرار السلم... لا حالة السلم السلبية التي هي مجرد انعدام النزاع أو انتظار النزاع أو التحفز له - وقد لا تكون ثمة فريسة اسوغ للاستعمار من الأمم التي تقع بهذه الحالة السلبية حياة لها ومطمحاً - إنما السلم الحقيقي، الذي هو يناه الحضارة التي من أجلها كان النزاع، ومن أجلها كان الطموح الى السلم.

فهل هذا السلم ممكن، وما هو ثمنه، إذا كان لا بدّ من الحرب، باردة أو ساخنة، سبيلاً له؟ أم أن العالم الواحد قد يتمكن من تحقيق أعجوبة التاريخ: سلم يترد على الوجدانية، مفسحاً لأكثر من حضارة واحدة في مجال التعايش، تنمو كل واحدة في نطاقها، ولا ترجو من الأخرى أن تتسجم معها في أكثر من التسليم بإمكان وجود الاختلاف والتنوع.

سيداتي، سادتي،

لو كان هذا الموضوع بالذات موضوع حديثنا الليلة لتوقفنا كثيراً عند هذه الإمكانية، ولتساءلنا إلى أي حد يمكننا أن نأمل، واقعياً، استمرار تعايش النظامين، بل الحضارتين، اللتين تتقاسمان العالم - والنظامان من طبيعتهما أنهما تياران حيّان متطوران متوسعان، يسعى واحدهما إلى ثورة عالمية تحقق سعادة الإنسان عند

انتهائها الى ما يسميه كارل ماركس تلاشي الدولة بزوال الوضع الطبقي الذي يبرر وجودها - زوال هذا الوضع من العالم بأسره، طبعاً - بينما يسعى النظام الآخر الى ما يعتبره ضمان الحريات عن طريق انتظام الدول القومية السيّدة المحبة للسلام في منظمة تحترم حق كل أمة في تقرير مصيرها، وتحول بالتالي دون اعتداء أية أمة على الأخرى لاغتصاب هذا الحق...

وكنّا نشير الى مفارقات تعايش النظامين أو التيارين: وجود الاتحاد السوفياتي وسائر الدول الشيوعية في صميم منظمة أممية مؤسسة على مبادئ؛ يعتبرها التراث الشيوعي برجوازية بالية محكوم عليها بالزوال وواجب زوالها، ثم، على صعيد آخر، وجود أحزاب شيوعية في داخل الدول الديمقراطية القومية البرجوازية، تفيد من تركيب هذه الدول لنشر إيمانها الصريح بضرورة قلب هذه الدول، لكي تسعد شعوبها ويسلم العالم!

ولكنّا أخيراً دخلنا في تحليل ما يعود إليه هذا النظام وذاك من جذور، وما ينطلق منه هذا التيار وذاك من أصول، ثم ما يختلفان عليه وما يمكن أن يلتقيا عنده... غير أنّي لا أتحال أحداً بيننا إلا ويعرف عن هذه المسائل ما يكفينا لمعالجة ما نعالج الليلة. وحسبنا، من ذلك، أن نوضح كيف أنّ النظامين أو التيارين ينفقان من ثورة العقل، التي بها كان العصر الحديث، وبالتالي من الثورة على العقل التي أنجبتها ثورة العقل من ذاتها... مأساة العقل هي، هاتان الثورتان... وإذا كانت القرون الوسطى عصر الله ومجده على الأرض، فإنّ القرون التي انقضت بين انهيار عمارة الحضارة المتوسطة وقيام عالم القرن العشرين يملأها سعي العقل لبناء حضارة إنسانية منطقية، لها من نفسها مقومات البقاء والتقدم، ولا تعتمد حافزاً للاستمرار أية قوى أو عوامل لا إنسانية، لا طبيعية، من شأنها أن تقلل ثقة الإنسان بذاته أو أن تفسد عليه قدرته المطلقة على ذاته والطبيعة. وقد اجتاز العقل، في سعيه هذا، مراحل مرت به من فرحته لاكتشاف قدرته، الى جهده للتحرر من التراث وإن عقلياً، الى ثورته على كل يقين موروث وجنونه على كل ما لم يبنه العقل المجرد المتحرر - حتى انتهت به، وقد شك ونقد وقيم ما حققه وما في وسعه تحقيقه، الى التفتيش عن أسس جديدة لليقين العقلي الجديد. والمأساة في أن العقل، وقد تمرد على كل ما هو غيبي لا إنساني، لا طبيعي، وجد نفسه والإيمانات الجديدة التي لا تتجوهر بغير العقل: تتجوهر بالمادة أو المنفعة، قيمة مطلقة، يدرّكها العقل، ولكنها مستقلة الوجود؛ أو تتجوهر بالطبائع الإنسانية، بالقلب والنفس، عناصر إنسانية تتحكم بالعقل ولا تخضع لسننه ومفاهيمه. وتكتمل المأساة في أن العقل نفسه، وقد أنجبت ثورته على الإيمان هذه الإيمانات اللاعقلية التي تتجاذبه اليوم - أن العقل نفسه يبرر شرعية القوة في تقرير مصير الكيانات الإيمانية، وبالتالي تقرير مصير الإيمان

نفسه ومصير العقل . ومن أجل تقرير هذا المصير ، العالم اليوم في انقسامه وعراكه...

قد يقال إن هذا التحليل ليس سوى فلسفة لوقائع لا يحتاج فهمها إلى كل هذا التفلسف ، وإن العالم اليوم منقسم إلى شرق وغرب يتسابقان بغية جعل العالم كله شرقاً أو كله غرباً... والحقيقة أن العالم كان دائماً ينقسم إلى «شرق» و«غرب» يتسابقان ويتنافسان... وكان «الغرب» دائماً تمثل القوى البحرية ، والشرق تمثل القوى البرية؛ مثال تنافس الشرق والغرب في العالم القديم ، في حروب الفرس ، الدولة البرية ، مع الإغريق ، الدولة البحرية . ألم يحلم أباطرة فارس بنشر ملكهم على الكون ويتوحد شعوب العالم كله في ظل تاجهم؟ والذي يلاحظ تاريخ النزاعات الكونية يرى أن القوى البحرية كانت دائماً تمثل الإنفتاح والترقي والتحرر والعقل ، والخطيئة باسم التحرر والعقل أحياناً ، وذلك بفضل وضعها والعوامل الاقتصادية الملزمة لوجودها ، بينما كانت القوى البرية تمثل النزعة المحافظة وثقل التقاليد والرجعية أحياناً ، وأحياناً السلطة المطلقة المركزة على إيمان الشرق بالغيبيات إلى حد السحر! ويلاحظ من دراسة التاريخ كذلك أن البحر السوري أو ما يسمى البحر المتوسط أو بحر الروم ، الذي عرف ببحيرة الحضارة في العالم القديم ، كان حوض النزاع بين الشرق والغرب لنشوء القوى الغربية على ضفافه وبنائها مدائنها ومدينتها من حوله . وكأنني بنقطة الثقل قد انتقلت اليوم إلى المحيط الأطلسي ، هذا «البحر المتوسط» الحديث الضخم بنسبة تضخم القوى البحرية وتوسع أفق العالم المعروف...

وبمقدار ما تؤثر البيئة والموقع الجغرافي على طبائع الأمم ، وبالتالي على ما تدن به وما تبشر تختلف حضارة الغرب عن حضارة الشرق ، وتختلف عقائد الشرق عن عقائد الغرب ، على أن هذا الاختلاف لا ييطل وحدة الإنسان والحضارة الإنسانية الجامعة للشرق والغرب . فليس هنالك شرق وغرب لا يلتقيان ، بل شرق يتفاعل مع الغرب ، وغرب يستمد من الشرق ، في التقاء مستمر...

سيداتي ، سادتي ،

ويشاء بعض كبار المفكرين من أهل بلادنا أن يجعل من هذا الالتقاء في أرضنا أقصى ما نطمح إليه وجل ما نفاخر به... يعتزّون بأننا الجسر الذي عبر عليه الشرق إلى الغرب والغرب إلى الشرق ، ويرتاحون لأن ما يعتبرونه تراثنا القومي هو بقايا جحافل الشرق والغرب في كرها وفرها على شواطئنا وبين جبالنا وفي سهولنا! وقد ذهب مفكر لبناني كبير له علينا فضل في المعرفة إلى حد اعتبار ميرر وجود لبنان أنه «ليس اليوتقة التي سيصهر فيها الشرق والغرب فيخرج من هذا الصهر مركب جديد فوق الشرق والغرب» بل لقياً الشرق والغرب بأعمق وأقدس ما فيهما

على قدم المساواة في الحرية والكرامة .

قد يكون هذا المفكر على حق ، من حيث مركز هذه البلاد الجغرافي التاريخي . ولكن موقفه ، إذا أخذ على إطلاقه ، يساوي انتحاراً حضارياً لأنه تنازل عن كل خلق وكل مساهمة فذة ، وبالتالي عن كل شخصية للأمة تتميز بها وبها تطبع تاريخها . وليس ما يمنع التقاء الشرق والغرب عندنا ، متى نكون نحن لا مجرد «صعيد» يلتقيان عليه ، بل كياناً حضارياً ننظر من ضمنه إلى الشرق وإلى الغرب ، ونقتبس ، في نطاقه ، من الشرق ومن الغرب ما يتألف مع نفسيتنا الأصيلة وما يقبله عقلنا وما يجابو احتياجاتنا ، ومتى يكون همتنا لا مجرد توفير مجال الاجتماع للشرق والغرب ، من أجل الشرق أو من أجل الغرب ، بل الإفادة في بناء نفسنا وإثراء كياننا . وإذا ما اخترنا رأي هذا المفكر الكبير لتتوقف عنده في هذا الحديث ، فليس لأن رأيه شاذ ينفرد هو فيه ، إنما لعظمة الاحترام الذي أكنه ، ويكنه كثيرون سواي ، لعقله وجهوده وفضله ، ولأنه ، في موقفه ، يمثل ، على الصعيد الفلسفي ، أكمل تمثيل ، وضعا عاما قد لا يعي كل الناس أسسه الفلسفية . هذا الوضع العام يتجلى ، على مرتبة دون الفلسفة ، في علاقاتنا السياسية الخارجية مع العالم . وقد شئنا ، أو ارتضينا ، أن نكون مجرد موضوع علاقات دول العالم الكبرى ببعضها ، شرقاً وغرباً ، ومسرحة تنافسها ، بدلاً من أن نكون نحن عنصراً فاعلاً فعلاً ، له علاقاته الخاصة مع دول العالم ، مع الشرق أو الغرب ، على أساس مصالحه وبوحي أهدافه .

علاقاتنا بالغرب والشرق هي الآن علاقات الغرب بالشرق في ما يتعلق بنا وبقرار مصيرنا ؛ فنحن بالنسبة لهذا وذاك أرض وموارد وموانئ ، لسنا شعباً ، ولا دولة ، وليس لنا بالتالي أن نقرر وأن نختار وأن نساير! وقد شئنا ، أو ارتضينا ، أن نكون كذلك: موضوع إرادات ، لا إرادة فاعلة!

ولست أغالي إذا قلت إن السبب في أننا ما سجلنا بعد ، منذ أن استفقنا على العالم من جديد ، سوى الهزائم أو «الانتصارات السلبية» - السبب هو هذا التنازل عن ذاتنا وإرادتنا ، هو جهلنا لذاتنا ولا مبالتنا بمعرفة من نكون ، نحن ، ولماذا نكون ، ومن أجل ماذا نكون ... هو استسلامنا لخصية هذه الأرض الموهومة ، التي إذا جعلتها الجغرافية جسراً ، فإنها لم تفرض على سكانها ولا يسمعها أن تفرض عليهم أن يطأطأوا ظهورهم ويهملوا ويكبروا لكل من يريد اجتياز الجسر!

سيداتي ، سادتي ،

معاذ الله أن نبخس ، نحن أبناء الجيل الجديد الطالع ، الجيل الذي سبقنا إلى الجهاد ، حقاً . فنحن نعرف ما لهم ، بقدر ما نعرف ما عليهم ، وأكثر ... ولهم علينا ، قبل كل شيء ، حق احترام ثورتهم ، ولم يعلمهم اسلافهم الثورة . وإذا

كانت ظهور أبناء هذه الأمة ما تزال، أكثرها، مطأطأة، فليس لأن الجيل الحاكم لم يرد تقويمها، بل لأنه لم يعرف كيف يقويمها، ولعله لم يعرف أن بوسعه تقويمها. وقد ثار هذا الجيل، وعرف كيف يفيد من الظروف الدولية إلى حد لا يستهان به، فحقق لنا الإستقلال، ولو قانونياً، وبنى لنا دولاً سيّدة على نفسها، حرّة ولو نظرياً في تقرير مصيرها.

ولكن الجيل الحاكم فشل في حكم هذه الدول المستقلّة، وفي قيادتها نحو خيرها وتوفير ما يضمن استقلالها وما يؤمن لها، في حلبة التاريخ، المكانة المؤهلة لها. من هنا إننا نعيش اليوم وأوضاع الحكم عندنا قلقة متوتّرة مضطربة، بين الشعب والحاكّمين هوة حقيقية، وفي الشعب نفسية ثورية تزداد كل يوم احتقاناً. ومن هنا هذا النزاع بين الجيل الحاكم والجيل الطالع الجديد، فكأننا بالجيل الحاكم، وقد أدّى رسالته، يريد، ساعة احتضاره، ألا يموت إلاّ متحرراً، محتقناً، وأن ينحر معه هذا الكائن الحي الذي منه ولد: الجيل الطالع العامر صدره بالطموح، التواق إلى ممارسة كل حق له، المصمّم على انتزاع زمام التطوّر والفعاليّة انتزاعاً، وإن كان الثمن انتزاع الحياة من صدر الحاكّمين!

والتحليل المنطقي الواقعي يقودنا إلى أسباب رئيسيّة ثلاثة جعلت أوضاعنا اليوم أوضاعاً قلقة، وكياننا مترجرج البنيان، وسيادتنا واهية الأسس، بحيث بات النزاع بين الجيلين واجباً تاريخياً.

أما السبب الأوّل، فهو أن أكثر الذين ثاروا باسم القومية ومن أجل تحقيق سيادة الأمة على نفسها، لم يعرفوا بالضبط ماهيّة الأمة، ولا هم ادركوا حدود أمتهم وشخصيتها. فقد كانت الأمة في جهادهم مثلاً أكثر منها واقعاً، وخيالاً أكثر منها حقيقة، وقد فات هذا الجيل أن السيادة القومية ليست أن لا يحكم الأمة مستعمر، بل أن تحكم بوحى تراثها وأن يستمد حاكموها سياستهم من شخصيتها، وأن يسخروا الحكم من أجل بلورة هذه الشخصية وجوهرتها بالمثل الحية بحيث تقدر الأمة أن تتحصن بالطاقة لدفع استعمار سلاحه تفوق المستعمر في مضمار الحضارة وما يتفرّع منها، وقدرة على استثمار مرافق الأمة المتأخّرة، ونخر جسم الأمة غير المتحمّة، غير الواعية معالم شخصيتها.

وأما السبب الثاني، فهو أن الذين ثاروا وحققوا الاستقلال والسيادة القوميّة وأقاموا الحكم الوطني، إنما ثاروا باسم الشعب ومن أجل الشعب، وقادوا الشعب في ثورتهم، ولكنهم لم يبنّثقوا من الشعب، ولم يستمدوا منه مثاليتهم، ولا كان جهادهم يتغذى بأماله ويتقدّم بنبضات آلامه... كانوا ينون انتزاع الحكم من المستعمر، فلما وجدوا أنفسهم في الحكم باسم الوطن والحق القومي، وجدوا أن الشعب الذي فرح بانتصارهم وهلل، لا يرتاح إلى حكمهم، ولا يرى نفسه

حاکماً نفسه من خلالهم - فاضطروا، تغطية، وتبريراً، لاسترضاء الجماهير وتعزيز الشارع على الشعب يطمئن إليهم ويثق بهم ويساندوهم ولا يضيع عليهم، وعلى نفسه الحكم الوطني والسيادة القومية.

وأما السبب الثالث، فهو أن الجيل الحاكم ثار للتحرر من المستعمرين، ولكنه لم يعرف من أجل ماذا يريد التحرر. أي أنه كان سلبياً في تحرّره، يعتبر الاستقلال غاية بحد ذاته، وقد فاتته أن الإستقلال، وبالتالي الحكم المستقل، ليس سوى وسيلة لتحقيق ما هو أسمى من الإستقلال وأهم من الحكم: لتحقيق التقدم والرفق، ولإنماء الثقافة القومية خيراً وحقاً وجمالاً.

فات الجيل الحاكم أن وصوله إلى الحكم ليس كل ما كان يطمح إليه الشعب عندما ثار وراءه، وأن اعتزاز الشعب بأن الذين يحكمونه من جنسه، ومن لحمه ودمه، يظل ولا يبقى اعتزازاً عندما لا يلمس الشعب أن بين هذا الحكم وذاك، بين الحكم الوطني وحكم المستعمر، فرقاً في غير الاسم والشكل. فالإستقلال الحقيقي أن تشعر الأمة بأنها تحكم بإرادتها - وإرادة الأمة ليست إرادة الأفراد ولا هي ملك الحاكمين، تتجلى في رغباتهم ومطامحهم وسيادتهم، إن هي إلا شعور كل فرد من أفراد الشعب بأنه، وهو يطيع الشرائع، لا يطيع غير نفسه، وأن ما يبغيه من الحياة لا يتحقق عن غير طريق الحكم الذي به يساس؛ ومن ثم شعور الشعب، كمجموعة، شعور الأمة، بأن هذا الحكم هو ما كان يسوقها إليه تاريخها، وأنه أداة قيادتها إلى تحقيق رسالتها وجوهرة كيانها بمجد جديد.

سيداتي، سادتي،

كأننا بالجيل الحاكم، لهذه الأسباب الثلاثة، يتخيّط في فراغ الحكم الذي أُنشأ، ومن حول هذا الفراغ إرادة الشعب، الإرادة القومية الحية، إرادة الجيل الجديد، تريد أن تنفذ إلى الحكم لتقول للمتربّعين فيه أنهم يفسدون على أنفسهم الرسالة التي من أجلها ثاروا وبها عملوا عبر سني الجهاد الطوال. ولكن، من هو هذا الجيل الجديد، وبماذا يختلف عن الجيل الحاكم؟ ما هي أسس الإيمان التي عليها يبنى نقده للجيل الحاكم ومنها ينطلق في رسالته؟ ثم ما هي هذه الرسالة؟

رجال الجيل الجديد هم هؤلاء الذين أفادوا من اختبار الجيل الحاكم فقدروا ما حققه وأدركوا أسباب عجزه عن تحقيق ما لم يحقق. وسواء عندنا أن يكون هؤلاء من الذين يتساوون بالسن مع قادة الجيل الحاكم أو يكونون دونهم سناً، فالسن لا تمنع بعض الشباب من أن يكونوا حلفاء الجيل الحاكم في ذهنيهم ونفسياتهم، وفي فهمهم أو قلة فهمهم، للمصلحة القومية العليا. ونعني، فوق ذلك، بإفادة الجيل الجديد من اختبار الحاكم المحتضر، أن تكون الإفادة لا نظرية بل

عملية فعالة، أي أن هؤلاء الذين نسميهم الجيل الجديد هم الذين يستحيل وعيهم نشاطاً وإدراكهم إصلاحاً.

خير تصنيف لإيمانهم إذن هو أن نحلل موقفهم بالنسبة للأسباب التي رددنا إليها تقصير الجيل الحاكم.

فلئن يكن الجيل الحاكم قد قصر في ثورة قومية لم تتأسس على مفهوم للأمة صريح، ولم تستوح جهادها من معالم شخصية أو شخصيات قومية معينة، فإن الجيل الجديد يعالج أول ما يعالج قضية الأمة معالجة علمية، فيبدأ بتعيين حدودها ونطاقها ويتوضح معالم شخصيتها في التاريخ، هذه الشخصية المتجلية في تراث حي لكل أمة، وفي مؤسسات وتقاليد وآداب شعبية تبرع عن روح الأمة وتتجلى فيها إرادتها. والجيل الجديد يستوحى هذه الإرادة في جهاده ومن التراث القومي يستمد مثاليته، وفي سبيل بلورة شخصية الأمة وإثراء كيانها وتحقيق مصلحتها العليا يريد الحكم، آلة الإرادة القومية ووسيلتها في الحياة.

ثم إن الجيل الجديد، وقد وعى شخصيته القومية، لا يجاهد باسم الشعب، بل هو الشعب الذي يجاهد، جيلاً جديداً ومدرسة في الجهاد جديدة. فالطبقة الحاكمة هي مجموعة أفراد أهلكتهم مزاياهم وظروفهم الخاصة للقيادة السياسية فناضلوا وجاهدوا باسم الأمة والشعب، وقادوا الشعب في نضالهم وجهادهم، ولكنهم لم يكونوا مرتبطين مع الشعب بوشائج المسؤولية، ولا شدتهم إليه وشدته إليهم شراكة في الحياة وفي المثل. لقد كانوا، أشبه ما يكونون، بشركة سياسية مغفلة منعزلة، قد تصيب في الرأي والعمل وقد تضل، لا يردعها رادع خارج عنها ولا يملئ عليها تصرفها غير حدسها وتقديرها. أما الجيل الجديد، فإنه يؤمن بالجهاز الشعبي أداة جهاد وبوثقة الأمانى الشعبية، تتجسد فيه الإرادة القومية عقيدة ومنهجاً، وتنظم فيه القوى الشعبية الواعية، جنوداً وقادة. وبديهى أن يستغني قادة الجيل الجديد عن الشارع وعن الفوغائية التي يصنع بها الشارع كل سياسة تقوم على مسابرة. فالجيل الجديد، في إيمانه، لا يحتاج إلى استرضاء الجماهير لأنه ينبثق منها، يعمل على إقرار السيادة القومية سيادة شعبية. شعبية في منشأ القيادة ومعناها، ومن ثم في منشأ الحكم ومعناه، وشعبية في مثالياتها وما ترمي إلى تحقيقه. فالشعب يطعن لا إلى الحاكم الذي يسترضيه أو يسترضى الجماهيريين منه، بل إلى الحاكم الذي يريد له الرقي والرغد. والجيل الجديد يرى أن في تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الثروة على أساس الإنتاج السبيل الوحيد للحكم الشعبي الصحيح.

يسوقنا ذلك إلى النقطة الثالثة والأخيرة التي يفترق عندها الجيل الجديد عن الجيل الحاكم، ألا وهي فلسفة الحكم. فالجيل الحاكم، كما قلنا، قصد من جهاده

تحريرنا من سيادة المستعمر ، فلما وصلي إلى الحكم وحقّق الإستقلال ، ظنّ أنّه بلغ الهدف ، وأنّ الحكم الوطني غاية بحد ذاته ، فلم يطل به الأمد حتى فسدت يده آلة الحكم لجهله ما يصنع بها ، ولعدم توفّر فلسفة للدولة لديه يحكم بموجبها ، ومن أجل الإيمان الذي تنبثق منه يسخر الحكم وسيلة . أما الجيل الجديد فإنه إيجابى في إرادته ، إيجابى في تفكيره ، إيجابى في عمله . لقد خطا التاريخ بالجيل الجديد ، وليس هو الجيل الجديد الذي خطا بنفسه ، إلى ما بعد السلبية المجردة : إلى ما بعد إرادة التحرر من المستعمر حاكماً ، وإلى ما بعد فهم الحكم حكماً وطنياً وحسب ، وإلى ما بعد العمل من أجل مجرد الوصول إلى الحكم وممارسته . الجيل الجديد يريد من الحكم غاية تعدّدها ، ويفهم الحكم وسيلة لتنظيم المجتمع والتقدم بالإنسان ، ويعمل في الحكم لا من أجل الحفاظ على الحكم ولو وهماً ، بل من أجل جعل الحكم الوطني واجب الوجود ، في نظر الشعب أولاً ، وبالنسبة إلى النظام الدولي ذاته ثانياً ، بحيث لا تقوى المصالح الإستعمارية على تقويضه .

هذه هي الظواهر الثلاث التي بها يتميز الجيل الجديد وعندها يفرق عن الجيل الحاكم . وإذا قيل إنّ هذه الظواهر ، بمجموعها ، لا تكون قضية ، ولا يصح اعتبارها رسالة ، كان جوابنا أنها ، على صعيد النزاع بين الجيلين ، هي الحد الفاصل بين السلبية والإيجابية ، وأنها ، بالتالي ، المرحلة الأولى التي لا بد منها من أجل تأمين انتقال السياسة والحياة العامة عندنا من الطور السلبي الذي كان طريقاً لغاية أولية تحققت ، إلى الطور الإيجابى الذي تتطلبه هذه الغاية ، مجالاً لنموها واستحالتها ما هو بعدها وما هي طريق إليه . فالغاية الأولية هذه هي الإستقلال ، على أنّ الإستقلال في عرفنا ليس كياناً له وجود إيجابى ، إنّ هو إلا حالة سلبية يحد ذاتها ، والجوهر الذي يجعل لها قيمتها الإيجابية هو الحرية ، متى فهمنا الحرية على حقيقتها : يناهزاً لشخصية الجماعة ، ومدى حيوية لتحقيق إمكانيات الأفراد .

بقي أن نتساءل : ما هي هذه الحرية ومن الذي يحققها ، وكيف نحقق ! إن تحقيق هذه الحرية ، وبالتالي بناء صرح حضارة هذه الأمة ، ليس عملية اصطلاحية تجري بالتجربة والاختبار ، ولا هي مسألة سياسة وأشخاص . هذه الحرية ، سيحققها الذين ينتصرون في صراع الجماعات العقائدية التي بدأت ، خلال صراعها على الحكم ، تطمح لأن تحمل هذه الأمة رسالة ما تؤمن هي بها ، وما تريده أساساً للحكم ومبرراً لوجوده ومثالاً يهتدى به .

وعندنا أن المنتصر حتماً في هذا الصراع هي تلك الجماعة التي تنسجم عقيدتها مع منطق تاريخنا وتنبثق من واقعه ، فتوفر الأسس الفضلى لمعالجة المشاكل التي خلفها لنا الجيل المحتضر ، وتتوفر فيها مقومات البقاء ، وطاقة خلق تراث حي تستقي منه الأمة ، جيلاً بعد جيل ، ومنه تستمد غذاءها وعليه تبني ، فلا تشعر ،

كما شعر الجيل الذي سبقنا ونشعر نحن بواجب الثورة على ما قبل ، وسيلة لا وسيلة
سواها للتقدم ، وطريقاً لا طريق سواه للحياة .

سيداتي ، سادتي ،

في هذا المعترك نحن ... وأراني في موقف حكيم الاغريق سقراط عندما
دعا الى معرفة تبدأ ، لكي تستقيم ، بمعرفة الذات: من أنا ، من نحن؟
في زحمة العقائد التي تتجاذبنا ساعة للسيطرة على العلم وتقرير مصير
الانسان ، لن يكون لنا نصيب في تقرير مصيرنا اذا لم نعرف من نحن وماذا نريد ،
واذا لم نستمد من وعينا لشخصيتنا القومية ، ومن تراث امتنا ، ارادة الحياة ومقومات
العراك . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون لنا الماضي وأمجاده ذخراً لبناء المستقبل ، لا
وزراً يثقل حملهُ على طريق الحياة الطويلة .

ولنا من تراثنا الحي ، ومن نفسية امتنا المتجلية في هذا التراث ، مقياس معرفة
موقعنا في الصراع العالمي . ولنا من الدولة القومية الفضلى التي نريد ان نقيمها لهذه
الامة ، هيكلًا منوراً بالمثل ، مجال تحضرنا ونقطة انطلاقنا في رسالتنا . ولنا من هذه
الدولة وحدها الحصن المتين الذي لا تقدر حتمية الارض على تقويضه ، ولا يقوى
الشرق ولا الغرب على اجتيازه جسراً من الشرق الى الغرب ومن الغرب الى
الشرق ، بل هو الذي يقرر على ضوء مصالحه ، وبوحي تركيه وقوته ، ان يقف مع
الشرق أو مع الغرب .

واذا لم يكن لنا ان نقيم السلم في العالم ينشر حضارتنا على الكون ،
فسيكون لنا ولا ريب ، في سلم يفسح مجال التنوع للحضارات القوية ، موضعاً
لحضارتنا اذا توافرت فيها القيم التي تضمن لها الصمود في صراع الحضارات ... ثم
ماذا يمنع ان نحمل ، نحن ، رسالة حضارتنا الى العالم ، وقد سبق لهذه الامة ان
حضرت العالم المعروف؟

نحن في المعترك من أجل أنفسنا ، ومن أجل الانسان الذي نبني له مجداً
في بلادنا ... والمعترك هذا ، يبدأ في نفس كل فرد منا ، في عراكه مع نفسه ليتفوق
على نفسه من أجل ان تكون الامة ، أن نكون ، نحن ، أنفسنا ، ثم أن نكون أفضل
ما نحن ، وأفضل ما يمكن أن نكون ...

أزمة الحكم بعد النكسة

محاضرة أُلقيت في الجامعة الأميركية
في بيروت (وست هول)
بدعوة من «رابطة الطلاب اللبنانية»
كمطلع سلسلة عن قضية فلسطين ونتائجها بعد حرب ١٩٦٧ .
نشرت في «ملف النهار» (الثاني) مع مقالات حول
أحداث ٥ حزيران بعضها كان مراقباً فنشر في «النهار» مجتزأً ،
وبعضها منعت الرقابة نشره .

١٩٦٧/١١/١



«الكلمة الآن ، في حل قضية فلسطين ، للشعوب العربية .
فاذا كانت الشعوب العربية حية ، جادة في ما تقول ، فعليها يقع وزر اخفاقها اذا
اخفقت . كما أن شرف فوزها يعود اليها وحدها» .

سيداتي ، سادتي ،

هذا الكلام ليس من اليوم ولا هو لي . استشهدت به في مطلع محاضرة
ألقيتها ههنا في هذا المكان بالذات من سبع عشرة سنة .
كنا يومذاك نستخلص معنى النكبة ، النكبة الاولى بالطبع ، ولم تكن بعد
قد اكتشفنا كلمة النكسة ...

وكان الكلام الذي به استشهدت بشري من الملك فيصل - الامير فيصل آل
سعود آنذاك - أطلقها في تصريح أدلى به الي الصحافيين .
وكان التبشير بدور الشعوب رائجا في تلك الأيام رواجه اليوم .
ذلك ان الشعوب كانت تحلم بنهضة تستعيد لها حقوقها السليبة وترجعها
الى الوطن المحتل .

وكان الحكام ، ملوكاً وامراء ووزراء ، يسايرون الشعوب في طموحها بل
وثرورها عليهم .

مذ ذاك ماذا حدث؟

الأمير فيصل أصبح ملكاً،

والصحافيون الذين نقلوا تصريحه بعضهم مات وبعضهم قتل ، وبعضهم كان يحاكم - كان يحاكم يوم حاضرت ، أمام أسلافكم بالذات ... وبعضهم دخل السجون ، وبعضهم كذلك دخل مجلس النواب ...

وكان أن قلب مجلس النواب في لبنان رئيس الجمهورية ليواجه رئيس الجمهورية الذي انتخب مكانه محاولة انقلاب في زي حرب أهلية .

وفي مصر قلب العسكريون الملك ، ناهيك بانقلابات دمشق ، التي كانت قد بدأت تتكرر ، وبانقلابات العراق ، والسودان ، وحتى اليمن ...

وبدا ، أو بدأ يبدو أن فجر عهد الشعوب قد أشرق ، تضئته شمس الجيش : الجيش أداة الشعب ، الجيش طليعة الثورة ، الجيش مصنع الأبطال .

ذلك أننا كنا بحاجة الى بطولات ، حتى نشفى من آثار النكبة - ولم نكن بعد قد بلىنا بآثار العدوان .

وهكذا نشأ الحكم الجديد ، الذي يمكن علماء السياسة بينكم وصفه بالنظام البطولي ، وقد أطلق على دولنا من بعده اسم المجتمع العسكري - أو العسكرية ، على وزن البروليتاريا .

وهو مجتمع ، أو نظام ، أو حكم ، ظل قائماً حتى كانت هزيمة

حزيران ... وقيل انه لا يزال قائماً ، رغم الهزيمة التي تخافنا فسميناها نكسة! بل قيل إن في كونه لا يزال قائماً نصراً لنا ، لأن غاية العدو كانت النظام ، فإذا نحن حافظنا

عليه ، ولو في أزمة ، نكون قد انتصرنا ، ولو خسرنا ، بانتظار النصر الآخر: إزالة آثار العدوان .

سيداتي ، سادتي ،

حسب هذه المقدمة عذراً لطابعها الشخصي انها من الصحافي ، لا من

المحاضر .

وقليل ما يعطى للجالس وراء طاولة التحرير أن يواجه قرآءه من غير أن

يكون بينه وبينهم ستار الجريدة ، حتى اذا ما وقف محاضراً ، ظن أنه على شيء من

العري ، ما لم يلبس خواطره رداء الاخبار . وهو شعور يتزايد اذا كان الصحافي

مدعوا للمحاضرة حيث كان ، قبل سنين ، تلميذاً ثم معلماً ، فيظن أنه في المركزين معاً ، يحدث نفسه بما تعرفه ، وتحميه نفسه .

فطموح ما سميتوه محاضرة ، يا أصدقائي ، أن يكون حديثاً فيه كل شيء

يقال اليوم ، على انه من اليوم . ليس هو دراسة لاحداث تقادمت ، فيصح تجريدها ،

اتما هو معاناة فكرية حية لمشاكل مصيرية كيانية ، لا نزال نعيشها ، ويعيشها الحكم

الذي هو منا ولنا - يعيشها لانه في أزمة .
فما هي اذاً هذه الأزمة ، أزمة الحكم ؟

سيداتي ، سادتي ،

من هذه الزاوية ، يتراءى لنا أننا في أزمة حكم لتسربلنا بسبع خرافات هي مضمون الحكم المتأزم ومحتواه ، فضلاً عن كونها علة وجوده ، ومن ثم ، ولانها خرافات ، علة أزمته :

أولاً: خرافة الجماهيرية

هي شعور الحكم ، أو ظنه ، أو توهمه انه يستند الى قاعدة شعبية حقيقية انبثق منها ، يستوحىها العمل ويستلهمها الرأي ، فيتفاعل معها ويعبر عن ارادتها ويقيم سيادتها .

في حين أن الحكم عندنا حكم من فوق ، يتوسل الجماهير بعد حكمها ، لا هو يصل بواسطتها ، ولا هي تحكم بواسطته . هكذا كان الأمر عندما قامت حركات التحررية الاولى في القرن التاسع عشر ، وهكذا كانت الثورة العربية الاولى ، وهكذا كانت كل ثوراتنا ، بل انقلاباتنا: حركات بورجوازيين واقطاعيين ومثقفين ، ثم عسكريين ، باسم الشعب قامت دائماً ، ومن أجل الشعب في معظم الأحيان ، ولمصلحة الشعب في بعض الأحيان ، ولكنها ، ولا مرة ، انبثقت من الشعب أو أشركته بأكثر من التصفيق .

وقد افترضت هذه الحركات وجود تيارات شعبية كان عليها هي ، في الواقع ، أن توجدوا وتبوتقها ، أو على الأقل أن تعهدوا وتجسدها ، فتوليها ساعة تتولى باسمها ، بدل أن تنتهي الى قمعها وتمزيقها .

ثم ان الشعب ، الشعب الحقيقي ، شعب الجماهير ، شعب الطبقات الكادحة ، شعب العدد ، كان لا يزال غريباً عن الحياة السياسية بفعل اقضاء المستعمر له ، حتى اذا ما قامت الأنظمة الاستقلالية ظلت السياسة بيد الطبقات التي مارستها أيام الاستعمار . ولما انتقل الحكم من أيدي هذه الطبقات كانت الخلافة من نصيب طبقة حاكمة جديدة هي طبقة العسكر ومدنيي العسكر .

ولم تتغير معاملة الحكم للشعب في ظل العسكريتاريا عما كانت عليه في ظل الحكم الاقطاعي ، جمهورياً أكان أم ملكياً . فبدل أن تدعى الأحزاب - الأحزاب الحقيقية الناشئة طبيعياً من نضال طويل - الى لعب دور ايجابي ، كان الحكم يصطنع أحزاباً جديدة تؤسس من فوق ، حتى اذا تعذر عليه ذلك عمد الى التستر بأحزاب قائمة أوهمها أنها هي الحاكمة ، في حين لم تكن في يدها أية مقاليد ولا كان لها سند الا القوة - قوة السلطة التي لم تكن منها ، ولا كانت لها .

هذا عن الأحزاب، وكذلك عن النقابات، وعن الصحافة، وكذلك عن كل مؤسسة من مؤسسات الشعب والرأي العام.

ثم هكذا، أخيراً، عن المجموعة الشعبية، أي عن الجماهير: كانت تثار بدل أن تستشار، يقال لها ولا تقول، يصدقون عنها حتى ساعة لا تصدّق.

من هنا فقدان الحوار الحقيقي الصميم بين الحاكم والشعب: حوار المصارحة والمكاشفة والاعلام الحقيقي. وقد قام مقامه حوار من نوع غريب: الحاكم يقول للشعب ما يطيب للشعب أن يسمع، فيهدف الشعب للحاكم. ويكون هذا الذي يقال هو ما يريد الحاكم سماعه، مما لا يعنيه ولا هو يصوّر حقيقة فكره ولا حقيقة الواقع، بحيث تنقلب الجماهير مرآة للحاكم في تصنعه، اذا فرح أو تظاهر بالفرح فرحت معه، واذا بكى أو تظاهر بالبكاء كانت هي كذلك باكية. اذا قال أبيض قالت له أبيض، واذا قال أسود رددت معه أسود أسود.

هذا الحوار الغريب يحتاج الى مهارة فائقة من الحاكم، فضلاً عن جو ارهاب نفسي وتكييف عقلي لا يقدر عليه الا الأقوياء من الزعماء... لكنهم في النهاية يدفعون ثمناً لمهارتهم بنسبة الشأو الذي يبلغون.

فضلاً عن أن هذا الحوار يفترض تعطيلاً كلياً للحرية ولو باسمها، ومن غير أن تتعطل مظاهرها، بل على العكس يتوسل الحوار مظاهر الحرية ليخفق جوهرها: يتوسل الصحافة ولكن لنشر الأخبار الكاذبة وحجب الأخبار الحقيقية، ويتوسل الاذاعة والكتاب، والسينما والتلفزيون، ولكن للتأثير على العقل والنفس، بدل التهذيب والتسلية والتثقيف، ويتوسل الاجتماعات الشعبية ولكن للتهويل بالشعب، والتهويل عليه بنفسه، بدل تريته وتعبئته.

وبنتيجة هذا الحوار، يتحول الرأي العام الى آلة مخيفة خائفة، لا وعي لها ولا شعور، تزول فيها ارادة الأفراد بنسبة ما تذاب عقولهم، بحيث يصبح طلب الاقتناع محالاً، والشك جريمة واحتيالاً، ومحاولة المناقشة خيانة وعمالة. كأنما حرية الجماهير رهن بعبودية الأفراد، أو كأنما الشعب الحر يمكن أن يتألف من مجموعة عبيد.

أفستغرب والحالة هذه ألا يجد الحكم شعباً وراءه ساعة يدعو الشعب؟ ترى، هل كان الشعب الروسي، مثلاً، يهب لتحرير ستالينغراد، لو كان ستالين يقول له إن العدو لا يحتلها؟

وهل كان في وسع ديفول أن يقيم فرنسا على المانيا، لو كان الفرنسيون الذين اجتمعوا حوله مجموعة أسرى تساق كالسائمة أو كالتعاج؟ وهل كان البريطانيون يصمدون صمودهم التاريخي لو قال لهم تشرشل إن الحرب نزهة، بدل أن يعدهم بالدموع والعرق والدماء؟

أزمة الحكم الجماهيري أنه، وهو حين في مطلعه وفي عزه، صعب الممارسة في الساعات الحاسمات.

فهو إذا احتاج الشعب وجد الجماهير.
إذا دعا البنائين وجد المصنفين الذين درب.
إذا دعا العلم وجد الجهل الذي تعهد.
إذا دعا القوة وجد ضعفاء النفوس الذين ربي...
إذا دعا العقل لم يجد إلا آلة التصديق التي غرر بها وغررت به، ولا فكر...

ثانيًا: خرافة القومية

وهي القول بأن ثمة ما يستعاض به عن الشعب الحقيقي، هو القومية. أي أن يخلق الحكم كائناً جديداً يزعمه حياً، يكيفه على رأيه، يكلمه بلغته، ويعطيه ارادة من ارادته.

والقومية، في الأصل، شيء تاريخي موجود، ولو كان العصر الذي نعيش يتخطاها في مجالات عديدة، ليس أقلها شأننا الانطلاق نحو الفضاء، ونشوء العوالم الكوزمية.

غير أن القومية شيء، وخرافة القومية شيء آخر.
القومية رابطة جامعة، تتخطى الفوارق الطبقية والمذهبية والمقاتدية بل والعنصرية لتشد الأمة الى بعضها في وحدة حياتية متماسكة متضامنة.
أما خرافة القومية، فقد قلبت المعيار عندما استخلص الحكم لها من الأمة فرقة، فغدت عنصر تحزب وتحزيب، تميز المواطن عن المواطن وكأنها ليست من طبيعته ولا هي صفة ملازمة لذاته وجزء من شخصيته وانسانيته.
ثم ان الحكم أكسب خرافة القومية مقاييس خاصة وسلحها بأدوات تقييم وسلالم للقيم، فمضت، أو مضى الحكم باسمها، يرتب الناس مراتب ويوزعهم فئات: هؤلاء قوميون مخلصون، وأولئك خونة مارقون، هنا من تحبهم القومية، وهناك الغرباء العملاء، في هذا الصف يقف العقلاء، وفي الصف الثاني المتفهمون، وفي الثالث الممكنون، وهناك الأغبياء أعداء القومية...

كأنما الانسان يمكن أن يكون عدو نفسه.
أو كأنما يشرف الأمة أن يكثر فيها الخونة.
أو كأنما يرضيها اخراج بعضها منها، وخروجهم عليها.
أو كأنما الحكم هو الأمة: من كان له كان منها، ومن عارضه خرج عليها.
وهكذا، بدل أن تكون القومية مصدر قوة للأمة في السلم والحرب، إذا بها تبتز الأمة في السلم، وفي الحرب تحقق الاعجوبة الوقحة: أن يحتكر بعض الأمة

شرف النضال من أجلها الى حد يجب معه البعض الآخر ، فيظن أن الهزيمة ليست هزيمته لان النصر ما كان ليكون انتصاره .

اذ ذلك ، تكون خرافة القومية قد قضت على القومية الحقيقية في أعماق صعود ، فلتقتي بالمعائد والمواقف التي تهدف الى الغاء القوميات وتعطيل الولاء القومي لتحل محله عصبية منافسة ، طبقية كانت ، أو مذهبية ، أو عنصرية .
وتكون أزمة الحكم ههنا في أنه يفرغ من محتواه القومي من غير أن يكون قد تجوهر بأية عقيدة بديلة .

ثالثاً: خرافة التحررية

وهي شعورنا الدائم بأننا أبدأ في معركة مع مستعبد نريد التحرر منه ، حتى اذا زال المستعبد ، شعرنا بأن شيئاً منا قد انتزع منا ، وبأننا أصبحنا نلعب لعبة ناقصة أو نمثل رواية سرقولنا منها أحد الممثلين ، فنذور في فراغ حلقة سرعان ما تغدو مفرغة .

و كيلا يفرغ الحكم من الخرافة ، كثيراً ما نعهد الى خلق أعداء جدد ومعتدين ، من فرط حاجتنا أبداً الى الاضداد حتى نتميز شخصيتنا ونثبت وجودنا .
وخرافة التحرير هذه ورثناها من جهاد حقيقي في القرن التاسع عشر ، وعشناها حقيقة واقعة عبر حربين في القرن العشرين ، أيام كنا لا نزال أجزاء مستعمرة من امبراطوريات زائلة ، فكانت السياسة ، وكانت الوطنية ، نضالاً ضد المستعمرين الواحد تلو الآخر ، وكان الآخرون يعينوننا على الأولين ، في زي شركاء في التحرير ، بل محررين ، حتى اذا ما زال الاولون حل الآخرون محلهم ، فمضينا نفتش عن حلفاء عليهم يحرروننا منهم ...

ذلك أننا لم نفهم الاستعمار ، ولا فهمنا التحرير ، وبالكاد عرفنا الحرية .
مع أن اللغة العربية أفصح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخية لانها تردّها الى أصلها: العمران ، بحيث يكون الاستعمار تعميم ما لا يعمر نفسه .
ويكون زواله بالتالي مشروطاً بالتعمير الذاتي - أي بالطاقة على الحلول محل المستعمر في ما يجيء باسمه ، أو بسببه ، أو من أجله . هكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع واثماً لموارده وبلورة لقواه وتنظيماً لدولته ، على نحو يحصنه ضد الاستعمار ولو لم يحصنه ضد الاحتلال .

فلاحتلال شيء ، والاستعمار شيء آخر . فألمانيا احتلت فرنسا ولم تستعمرها ، وفرنسا تحتل ألمانيا ولم تستعمرها ، ولكن نصف إفريقيا على الأقل زالت منه معالم الاحتلال ولا يزال مستعمرأ . جلت الجيوش من الباب لتدخل من الشباك في زي خبراء وشركات وأسلحة وأعتدة ورساميل ، ناهيك بجيوش المرتزقة .

والعمران، في اللغة العربية، مرتبط بالمدينة، ألن المدينة، أو بالحاضرة، ومنها الحضارة، مما يحلل، منطقياً، قول القائلين إن الحرب ضد الاستعمار هي بالتحضير والتمدين وإن المعركة الحقيقية ليست سلبية، في سبيل جلاء، بل ايجابية، في سبيل بناء.

والحقيقة أن الاستعمار، بمجرد ما يعمر، يحفر قبره ويهيئ للتحرر منه. تلك كانت ظاهرة النصف الاول من القرن العشرين. غير أن ظاهرة النصف الثاني من القرن هي ان جلاء المستعمرين يخلّف فراغاً ان لم يملأه المجتمع المتحرر بحكم ايجابي، عاد القهقري، وازداد تخلفاً، وهياً نفسه بنفسه لاستعمار جديد، كأننا ما كان اسمه والشكل والمبنى. ويكون ذلك وجه المأساة الأشنع في أزمة الحكم.

رابعاً: خرافة الاشتراكية

هي أكثر الخرافات تشعباً وتعقيداً لاتصالها بعقدة الثروة: بين حكم يظن ان موارده الطبيعية ثروة لا تقنى، وأن وجودها قوة لا ترد، وأنها تكسبه حقوقاً وسطوة... وحكم يظن أن الدولة سيدة الثروة، اذا قالت لها كوني كانت، واذا قالت لها توزعي، توزعت... والحكمان يجتمعان على الظن أن المال مصدر كل شيء حي، لان به يشرى كل شيء: هذا لان المال عنده، وذاك لانه يشتبهه... والحقيقة أن الثروة لمن يستحقها، قليلها المادة الخام، والاكثر هو «الاستنتاج»، أي صناعة الثروة بانتاجها، أي عملها، أي خلقها في شكلها الحقيقي الخير النافع.

من هنا علل الحكم الناجمة عن موقفه الغلط من الثروة: سوء توزيع الخيرات حيث توجد، فيستمر احتكار للمال لم تفلح بعد في كسره التشريعات الاجتماعية والأنظمة الضريبية، ولا استتبع المال الوفير توزيعاً للثروة على أساس الانتاج، بحيث تقوم طبقات جديدة قادرة على فرض العدالة الاجتماعية فرضاً. ثم سوء استعمال الثروة حيث توجد، كذلك. بمعنى الاتفاق على المشاريع غير المنتجة وعدم استخدام الدخل القومي في تجهيز اقتصادي يؤمن مزيداً من التشغيل، فمزيداً من الدخل، على نحو لا تبقى معه الثروة تحت رحمة مورد واحد ومسترة لطبقة واحدة.

أما حيث لا ثروة، فقد عمد الحكم، في سبيل رفع مستوى المعدمين، الى تحطيم الثروات الفردية، فغدت الاشتراكية شراكة في الفقر بل والتخلف، بدل أن تكون مشاركة في إقامة الازدهار وخلق الثروة. كأنما الجائع يشبع بمجرد افقار الأغنياء، أو كأنما ملكية اللاشيء أفضل من لا ملكية الشيء.

وقد تكون العلة هنا في كون أنظمتنا الاشتراكية قد لجأت إليها الحكومات بعد وصولها الى الحكم ، بدل أن ينشأ الحكم من حركات اجتماعية أصيلة كانت تدين بالاشتراكية في المعارضة ، فمارستها فضلاً شعبياً يهيئ الحاكم العتيد ويصقل تفكيره ويلور يرامجه .

ثم إن حكوماتنا الاشتراكية جعلت من المذهب الاقتصادي شعارات جماهيرية حلت محل البرامج العلمية ، ففقد العمل الاشتراكي مسؤوليته فكرياً وادارياً على حد سواء ، وغدت الثروة المؤممة بمثابة المال السايب ، اللا صاحب له ، وذلك بسبب ضعف النفسية الاجتماعية وعجز الأجهزة الحكومية .

يضاف الى ذلك كله اننا لعدم أصالة حكوماتنا الاشتراكية عقائدياً وتاريخياً ، كنا نقتبس النظريات بمعزل عن اطاراتها الزمنية والمكانية ، فجئناها وجئنا بها متأخرين نصف قرن ، لندخل فريقاً ثالثاً في نزاع تخطاه المتنازعون ، نحارب أنظمة أزيلت باسم أنظمة تزيل نفسها .

وكان الأمر يهون لو كانت الثروة حكاية مذاهب وأنظمة وشعارات . ولكن الثروة حكاية خبز وماء ولحم ، فضلاً عن الآلة والمدرسة والمستشفى وضرورات الحياة السعيدة المتقدمة . فماذا حدث ؟

جعلنا من تأمين ضرورات الحياة حقول اختبار وسلعاً سياسية ، فكنا نساهم ، تارة من أجلها وطوراً بها ، وفي كل الأحوال كنا نجازف باللقمة والعمل والمستقبل في سبيل السرابات .

خامساً: خرافة الثورية

هي الشعور المستمر بأن الحكم لا يستقر ، أي انه يجب أن يظل في حركة دائمة ، في ثورة على شيء ما . كأنما الثورة هي غاية بحد ذاتها ، بدل أن تكون ما هي في الأصل : وسيلة وسبيلاً - سبيلاً لتغيير أوضاع أصبحت بالية ، ووسيلة لإقامة أوضاع جديدة .

ومع أننا لا ننفرد في عالم اليوم بنظرية الثورة المستمرة ، الا أن كون ثوراتنا قد انطلقت من انقلابات عسكرية لا يحلل لها استمرار التبشيرية الثورية في الحكم ، كما هي الحال في كوبا مثلاً أو حتى في الصين .

فضلاً عن ان الثورة المستمرة ، وكان أول نماذجها التاريخية الثورة الفرنسية في أول أيامها ، اذا لم تنته الى الاستقرار ، انتهى بها الأمر حتماً الى الدكتاتورية المطلقة ، كما كان الحال مع نابوليون ، أي مع نقيض الثورة بالذات ، ينطلق منها ليهدمها باسمها .

يضاف الى ذلك أن الثورية الحقيقية هي وليدة اجتماع أمرين : الحاجة

الاقتصادية والنظرية الاجتماعية. فلا النظرية الاجتماعية، حيث لا حاجة، تؤدي الى الثورة، ولا الحاجة وحدها تمكن الشعب من الثورة، حيث لا نظرية يؤمن بها فحركه وتقوده. واجتماع الامرين يجب أن يتم قبل تولي الثوريين الحكم، أي عند ثورتهم، بحيث تفسد كل ثورة لا تنبع في الأصل من وحدة الحاجة والنظرية. وتتوقف الثورة عند نجاحها، أي عند توليها الحكم، أي عند مباشرتها تلبية الحاجة التي منها نشأت، وتطبيق النظرية التي بها تغذت. واستمرار الثورة، أو بالأحرى المظاهر الثورية، بعد الحكم، معناه عجز مستمر عن تلبية الحاجة وتطبيق النظرية. وسببه أحد أمرين: إما ان الثورة ليست هي الحاكم فعلاً، أي انها فشلت، أو ان الثورة لا تزال تبحث عن نفسها، أي أنها كانت ناقصة، حتى لا نقول مغلوطة. وفي كلتا الحالتين تهئ الثورة لهذا شأنها لثورة مضادة.

سادساً: خرافة النظام

وهي امتداد لخرافة الثورة، لانها وليدة ظن الحكم انه أصبح أهم من المحكوم، أي انه أصبح أكبر من موضوعه، وأعظم من مثاله وأعز من غايته... أي انه أصبح أهم وأكبر وأعظم وأعز من الشعب والوطن، من المواطنين والأرض والبيت والحزب والماء والحرية والحياة.

والحقيقة ان النظام هو لا شيء، متى فهم كهيكل فارغ مجرد. النظام هو خادم الشعب، خادم الأرض، خادم الوطن، خادم الناس، خادم اللقمة والحرية... النظام لا وجود له بدون الشعب والوطن، حياته من حياة الأمة، فان سئمت الأمة تساءم النظام، وان هي عاشت انتعش. تنفيذ بقدر ما يحياها، وتبقى بقدر ما يحافظ عليها. اذا انتكست فقد مبرر وجوده، واذا انتصرت تعزز وترسخ.

من هنا ان جعل النظام غاية بحد ذاته هو تجديف على الأمة والتاريخ، ومن هنا ان اعتباره هدف العدو هو احتقار لآلام الشعب واحلامه، للبيت، للأرض، لللقمة العيش، للعمل، للعرق، للبكاء، للدماء. فالنظام لا يبكي، ولا يتألم، لا قلب له ولا عقل: هو آلة الناس وليس سيدها، فكيف يمكن أن يوضع في الميزان قبالة حياة من غير أن تختار الناس الحياة وتحطم النظام، ولا تموت؟

ثم إن تعلق الحكام بالنظام كمثل تعلق الأطفال بالدمى، يحسبون أنها في محل ما ترمز اليه. والحقيقة انها صورة للحياة، ليست الحياة. فهل يعقل أن نطلب من الشعب أن يضحي بالواقع من أجل الصورة، بالجواهر من أجل المظهر، بالحياة من أجل الدمى؟

وأنظمة الحكم بطبيعتها زائلة ، ليست سرمدية . حتى تلك التي كانت تدعي استمداد شرعيتها من الألوهة ، كادت تودي بسرمدية الألوهة عندما عاندت نوااميس الحياة .

أنظمة الحكم تتغير بتغير الظروف والأمكنة والأزمنة . أفيقتل أن تعمّر أطول من الحروب؟ حتى عند النصر ، تبدل الشعوب أنظمتها ، لأنها تعتبر ان حاجاتها وقضاياها بعد النصر غير ها قبله ، فكيف عند الهزيمة ، أو قل النكسة؟ منذ روما القديمة ، بل قبلها ، كان العسكريون اذا انتصروا يحتلون الحكم من فرط انتشائهم ، واذا انهزموا يحتلونهم كذلك ليحملوا سواهم مسؤولية الهزيمة . فالحرب تغتصب الشعب ، تمزق احشائه ، تعذب عقله . لا شيء بعد الحرب مثله قبلها ، سواء انتهت بنصر أو بنكسة ! تلك هي مأساة التاريخ . ان صفحاته تبدأ بحروب وتنتهي بحروب ، فليس كالحرب تطوي صفحة ، ولا تبدأ صفحة الا بحرب .

سابعاً: خرافة التاريخية

وهي آخر الخرافات التي تؤزم الحكم العربي . فالعرب يعاملون التاريخ تارة وكأنه غير موجود ، وطوراً وكأن بينهم وبينه شراكة بل تواطؤاً . يطلبون من التاريخ اكثر مما يعطون ، ويظنون أنه لهم ولو كانوا هم عليه ، وانه لا يمكن أن يكون مرة لسواهم ، مهما كان لسواهم عنده . والتاريخ هو ان يؤخذ جدياً: أي أن ينتظر منه بقدر ما يعطى له . والتاريخ ان يؤمن الناس بأن الشيء الوحيد المحتوم هو أن تجيء النتائج بنسبة الأسباب: لا شيء من لا شيء ، وكل شيء من الشيء الذي يسببه . فالتاريخ ليس فيه أعاجيب ولا عجائب ، بالكاد فيه صدف . وككل تاريخ آخر ، ليس في تاريخ الحرب والسلم شيء من القدر: ليس فيه نكبات من الله ، ولا فيه تجارب من الشيطان . فيه للدول ما تهى لنفسها ، فان هي هيات للنصر انتصرت ، وان هي لم تحسن التهيئة انكسرت . والحكم أن تحسن التهيئة .

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم ، وليس للأثم على التاريخ حقوق ، والحق ليس أبداً منتصراً ، لا في النهاية ولا في البداية ، اذا لم ينصره أهله ، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوباً .

ثم ان التاريخ لا يرحم ، ولا يغفر ، لا هو يهب ولا هو يعرض ولا هو يأخذ من لا يريد أن يعطى ولا من يقدر على الحفاظ على ما عنده . والحكم الصالح هو الذي يعرف كيف يعامل التاريخ فلا يعرض نفسه ، لا يجازف بما عنده ، لا يطلب اكثر مما في وسعه أن يأخذ ، ولا ينتظر من أحد الا ما

يقدر على طلبه ونيله .

وأزمة الحكم اللاتاريخي ، بل مأساته ، في أن يضع نفسه دائماً في موضع الطالب من الغير ، المحمل الغير مسؤولية أفعاله هو ، كأثماً فوق سيادته سيادة لسواه : فسواه يعطي ويأخذ ، ينصر ويهزم ، يبنى ويخرب ، يفقر ويغني ، يحيي ويميت . والحقيقة ان ليس من أمة تجدد نفسها وحدها في التاريخ ، ولا التاريخ لأمة دون سواها . فإذا حاربت فيجب أن تنتظر الحرب وان تحسب للنصر وللهزيمة حساباً سوياً . وحتى عندما تسالم الأمة يجب أن تحسب حساب حرب سواها عليها . ومحك النجاح أن يكون حساب الحكم ناجحاً ، فينال ما كان منتظراً ، ولا يعرض الشعب لما لا يستحق أو لما لا طاقة له على احتماله .

سيداتي ، سادتي ،

ال جماهير ، القومية ، التحررية ، الاشتراكية ، الثورة ، النظام ، التاريخ ... سبع خرافات عاش بها الحكم في العالم العربي بين نكبة ونكبة أو هزيمة وهزيمة ، أو قل بين نكسة ونكسة .

عاش بها فعاش في أزمة بلغت الآن ذروتها .

هذه الخرافات هي أزمة الحكم : هي السبب والمظهر في آن معاً .

وكان في وسعنا أن نزيد خرافة ثامنة لو لم تكن مستحدثة ، هي خرافة المسؤولية ، المسماة بالنقد الذاتي ، أروج الخرافات اليوم ، ولعلها أكثرها ممارسة . فكأننا بالحكام يعتبرون نقد ذواتهم بمثابة التبرئة ، حسبهم تحميل أنفسهم مسؤولية ما فعلوا حتى تزول هذه المسؤولية وكأنها لم تكن .

نعم ، ان الحكم كان مسؤولاً ، لانه في الحقيقة لم يكن مسؤولاً ...

الحكم كان مسؤولاً عن النكسة لانه حكم بغير مسؤولية ، فكان حكم

خرافات لا حكم واقع .

كان حكم الجماهير بدل أن يكون حكم الشعب ، وكان حكم القوميين

بدل أن يكون حكم الأمة ...

جعل التحرير يضطهد الأحرار ويقهر الحرية .

وكانت اشتراكيته اقاراً بدل أن تكون توزيعاً للثروة واشتراكاً في

الازدهار .

وكانت الثورية مبرراً للانقلابات وصفة لها ، بدل أن تكون حكماً ثورياً ،

فصار نظام الحكم هيكلًا مجرداً ، لا روح فيه ولا حياة .

وهكذا وضعنا أنفسنا أو كدنا خارج التاريخ ، فكأننا موضوع سياسة

وموضوع حرب ، بدل أن نكون عنصراً فاعلاً في الحرب والسلام .

وذهب بالحكم وبنا خروجنا من التاريخ الى حد الظن أننا شيخان متميزان

مختلفان: أرض وموارد وخيرات، من جهة، وشعوب تائهة من الجهة الاخرى... فكأنما وجودنا على أرضنا كان وليد صدفة، أو كأنما في وسعنا أن نعيش بدون أرضنا، نحمل بيوتنا الى حيث نذهب، فيكون وطننا حيث نقيم لا حيث ولدنا ويجب أن نموت...

بل واكثر: خرجنا من التاريخ، من المدنية والحضارة، الى حد كفرنا بالمداين: فنحن منتصرون ما دمنا أحياء، لا هزيمة نعرفها سوى الموت، كأنما أرضنا، كالموارد والخيرات، وكالحقوق والحريات، وكالمصائب والملمات، دائماً من سوانا: من الله حيناً، ومن الناس، أعداء وأصدقاء، أحياناً... وفي ذلك كله ذروة اللامسؤولية، لان الحكم يصبح استسلاماً، فلا يصلح للسلم كما لم يصلح للحرب، ولا يصلح للثأر كما لم يصلح للبناء.

سيداتي، سادتي،

اذا كانت هذه أزمة الحكم، فما هو الحل؟ كثيرون وصفوا الحلول، وكثيرون سيصفون حلولاً جديدة. قالوا ان علينا أن نبني دولة معرفة ولو على أنقاض دول الجهل، لان العدو انتصر علينا بتفوقه العلمي.

وقالوا ان علينا أن نبني جمهورية مدنية، لان العسكريين الذين انقلبوا على المدنيين بحجة تفشيهم في حرب ١٩٤٨ قد بزوا الحكم المدني فشلاً، في السلم والحرب على حد سواء، فوجبت اعادة الأمور الى نصابها، والجيش الى مراكزها، والحكم الى اهله.

وقالوا ان علينا أن نختار أصدقاءنا وحلفاءنا فلا نظل في الحياد تائهين، سياستنا مجموعة سوء تفاهات، نبني على الالتباس ونهدم بمجرد الوهم، نقول دائماً قولين ونحدث بلسانين.

ثم قالوا ان علينا أن نستمر في الحرب وأن نمنع فيها حتى النهاية، نحولها الى حرب شعبية، تأكل الأخضر واليابس وتستمر ما استمرنا، حتى يزول كل شيء أو يعود كل شيء.

وقالوا اخيراً ان علينا أن نتعظ بما حل بنا فنعود الى ١٩٤٨ أو ١٩٥٢ لننتقل من جديد، في الخط الذي كان اذ ذاك مرسوماً، ويمثل الحكام الذين كانوا آنذاك. كل هذه الأقوال صحيحة، وكلها خاطئة.

فيها كل شيء، ولا تعني شيئاً.

ذلك ان التاريخ لا يعود الى وراء، وما حدث قد حدث، لا يمكن تفكيكه لمباشرته من جديد.

لا. نحن الآن عام ١٩٦٧، كبرنا عشرين سنة منذ النكبة الاولى،

والنكبة الثانية قد فعلت فعلها .

ثم ان التاريخ ليس مختبراً ، والانسان ليس إلهاً كيميائياً ، اذا فشل في تركيب ما يريد ، أعاد الكرة مرة ومرتين وثلاثاً حتى يخلق المركب الصحيح . كل ما حدث في لبنان والعالم العربي خلال العشرين سنة يجب أن نقبله ونسلم به ونتباه ونحبه ، لانه قطعة من حياتنا ، ليس في وسعنا أن نرفضها ولا أن نتبرأ منها ، ولا أن نهرب من نتائجها . فضلاً عن أن أخطاءها وأزماتها لا تبطل المنجزات ولا تحجب الضرورات التي جعلتها أن تكون . فالخطأ كل الخطأ في تفكيرنا أن نعتبر اننا دائماً أمام أمرين لا ثالث لهما: ما نحن عليه ، وما كنا عليه .

لا ... الذي كنا عليه قد مضى ، وما دام قد مضى فمعنى ذلك انه لم يكن يستحق الاستمرار . والذي جاء بعده ، ونحن عليه اليوم ، كان لا بد أن يجيء ما دام قد جاء ، فليس يجدي التنكر له ، بل الحاجة هي الى اصلاحه حتى يصبح ما يجب أن يكون . بل وأكثر ، الخطأ كل الخطأ في أن نظن أننا أمام الاختيار بين الحاضر المتأزم والماضي الذي لا يزال حاضراً .

فاذا كان حكم الجماهير قد فشل ، فلا يعني ذلك ان حكم الملوك والامراء كان يكون أفضل ، وانه سيكون أفضل . واذا كان حكم الثورة قد فشل وفشلت الاشتراكية ، فليس يعني ذلك ان الاقطاعية أو الرأسمالية هي الأفضل وان الرجعية هي السبيل . ان الحكم محكوم عليه أن يتقدم ، فاذا تقدم في غير طريق الحق ، فتصحيح الطريق وتقويم الاعوجاج ليس ولا يمكن أن يكون بالرجوع الى وراء ، الى حيث بدأنا ، نبدأ من جديد .

سيداتي ، سادتي ،

في مطلع هذه السلسلة من المحاضرات ، المخصصة ، قيل ، لاستخلاص أسباب النكسة وغيرها ، يجب أن نتفهم بقدر ما نحاسب ، وان نفهم بقدر ما نقسو .

أعرف ان حديثي اليكم الليلة كان حديث حساب ، وقاسياً ، اكثر منه محاضرة تعين علي الفهم . يبقى التفهم .

مدخلنا اليه ، وعبره الى الاتعاض بما حدث ، أن ندرك ونتذكر انها كانت أول حرب خضناها كدول سيدة مستقلة ، وانها أول حرب نخسرها هكذا ، وليس في ماضينا اننا خسروا مرة حرباً وظلت الدولة عندنا دولة .

قبل اليوم ، حاربنا كثيراً ، في تاريخنا الحديث والقديم .
ولكن حروبنا كانت حروب شعوب ، بل حروب قبائل ، ناهيك بالحروب
لحساب سوانا .

والذين لم يتعودوا الحرب لا يعرفون معنى الهزيمة ، كما لا يعرفون معنى
النصر ...

فالنصر كان بما يحرزون منه ، واما الهزائم ، فاذا هانت وجدوا فيها نصراً
ما ، ولو كان سلبياً ... واذا ثقلت ، حسبوها مصيبة من المصائب ، ولا قهر ، ولا
عار .

وقد كانت حروبنا الفلسطينية منذ ١٩١٦ ، أشبه بالغزوات ، ولا أسلاب
ولا مغنم . ومع كل ذلك ، قيل ان الحكام هم الذين فشلوا ، وجاء دور الشعوب .
لان الحكام كانوا يتصرفون كأمراء - والشعوب رعايا - فكيف كان يمكن
أن ينجحوا ويتصرفوا؟

الذي جاء دوره الآن هو الحكم المسؤول ، حكم الشعب المسؤول أمام
الشعب والتاريخ .

والحرب المقبلة ، اما أن تكون حرب دولة الشعب ، أو لا تكون لنا حرب ،
ولا دولة ، ولا نكون شعباً تستحق الارض والحياة ، والحرية والنصر .

الحكم العَرَبِيّ قَبْلَ النكسة وَبَعْدَهَا

محاضرة أقيمت بدعوة من
«جمعية الخريجين الجامعيين» (جامعة الكويت)
في قاعة الاحتفالات الكبرى في فندق هيلتون.
وقد تلت المحاضرة مناقشة بحضور عدد من
الوزراء والسفراء وأساتذة الجامعة.
نشرت في جريدة «النهار»
والصحف الكويتية.

١٩٧٠/٢/٢



أيها السادة،

كلما وقفت محاضراً أو محدثاً إلى الناس، تساءلت عن تراه يكون
الأكثر شجاعة، والأكثر إفادة من اللقاء:
الصحافي الذي يخرج من خلف حصون الأوراق المخبرة، أم الجمهور
الذي يسقط اقنعة القراءة لتصبح له وجوه معروفة واسماء واصوات؟...
ذلك أن ما بين الصحافي والقارئ من أعجب الأمور وأطرفها: علاقة
حميمة أجمل ما فيها أنها حوار بين مجهولين، عبر حروف تعبر عن الأفكار
والأخبار، وتعبّر الأبحار والأقطار، والامصار كذلك.
الصحافي يظن أن قارئه إنسان واحد فرد، يعرفه، يجالسه إلى طاولته
صباحاً ومساءً، يحاكيه، يسأله، يجيبه، يستقرئه ويكتب عنه وله... عندما تخرج
الآلة هذه الآلاف من الأوراق المطبوعة، يعجب الصحافي كيف يستحيل قارئه
الواحد نسخاً نسخاً، يجن به، ويظن الناس كلها قد أصبحت، بالفعل، نسخاً عن
بعضها البعض، أو بالأحرى نسخاً عن هذا الذي يناجي، لها كلها عقله وقلبه بل
وعيونهم والسمات.
والقراء كذلك - وكدت أقول القارئ - يظنون الصحافي شيئاً غريباً، فيه

من الوحش ومن الآلة في آن معاً. إنسان من ورق، دمه من الحبر، مفروض فيه ان يعرف كل شيء، ما يعرف وما لا يعرف على حد سواء، ومتنظر منه ان يقول كل شيء، ما يقال وما لا يقال، على حد سواء كذلك...

واغرب ما في الحوار الذي بين الصحفي والقارئ انه قائم على سوء تفاهم مستمر. فاذا طلب القارئ من الصحفي رأياً يتوجه به، وجد الصحفي يفتش عن رأي لدى القارئ يعبر هو عنه وفي ظنه انه رأي عام... واذا بادر الصحفي القارئ برأي يدعوه الى الاخذ به، وجده متمرداً على هذا الرأي يطلب ان يرى من الصحفي وعنده ما يلائم عقله هو ويطلب لوجدانه.

ويستمر مع سوء التفاهم ادمان الصحفي على القارئ وادمان القارئ على الصحفي، فتمترج الحجة بالحق، كما في القلب الواحد، وتختلط الثقة بالنقمة، كما في العقل الواحد، بحيث لا يعود الصحفي يعرف اذا كان قارئه سواء، ويصبح القارئ يظن انه هو الصحفي لو كان يكتب.

ايها السادة،

اراني اطلت الحديث عن الصحفي، وموضوعنا الحكم لا الصحافة... حسبي عذراً اني امامكم امزق ستائر الورق التي كانت بيننا، كالمليحة التي تسقط حجابها للمرة الاولى، فتشعر بأنها ملزمة باعطاء الامامها الف تفسير وتبرير. ثم اراني نسيت اننا في جامعة.

والجامعات، عندنا وفي العالم كله، تجتاز اليوم، كالحكم،
وكالصحافة، ازمة بل ازمات.

وقد يكون من المفيد ان نتذكر، وسط هذه الازمات، ان مؤسسة المعرفة الاولى، التي تنتسب اليها هذه الجامعة وكل جامعة اخرى، قد نقش على مدخلها الشعار الآتي: «لا يدخل هذا الباب من لم يتعلم الحساب».

كان ذلك من خمسة وعشرين قرناً تقريباً، على شاطئ بينه وبين الشاطئ اللبناني والشاطئ الكويتي روابط حضارية لا يفهم تاريخنا بدونها.

وكان اسم مؤسسة المعرفة تلك «الاكاديمية»، ومؤسسها الفيلسوف الاغريقي المعلم الكبير افلاطون الذي دمج العقل بطابعه، وكان له من الفكر العربي بنوع خاص آثاره التي تعرفون.

ايها السادة،

«لا يدخل هذا الباب من لم يتعلم الحساب».

حبذا لو ينقش هذا الشعار لا على ابواب جامعاتنا، التي ارجو ان تتكاثر في العالم العربي، بل على ابواب دور الحكم ومجالسه كذلك.
بل حبذا لو ينقش على ابواب فلسطين، كل ابواب فلسطين.

وحبذا لو ينقش على ابواب المستقبل ، كل المستقبل ، في قلوبنا وضمائرنا والعقول .

ذلك ان الحساب معناه العقل . العقل المسؤول .
معناه ان يتحمل الانسان مسؤولية افعاله ، لانه يكون قد قرر فعل ما فعل بعقل واع ، وبعد حساب النتائج والمعطيات والاسباب .
الحساب معناه تسليط العقل على الانسان .
اي تسليط اسمى ما في الانسان على سائر ما فيه .
معناه ارتباط الانسان بالعقل الفعال الذي يسوس الحياة الدنيا .
معناه ارتفاع الانسان فوق ذاته ، الفردية والاجتماعية ، لا محاسبة ذاته وحسب ، ولا لمحاسبة الغير وحسب ، بل لتخطيط حياة فردية واجتماعية فضلى ،
لهندسة المدينة الفاضلة التي يطمح اليها الانسان والتي يجب ان يستحقها حتى يكون له بها حق .

وما لم نتعلم الحساب ، هذا الحساب ، ما لم نتعلم التعامل بالعقل ، لا أمل لنا بدخول التاريخ وبجعل مدائننا ، والجامعات ، تنمو وتنبع ، تعمر لنا مستقبلاً وحضارة ، وتحرز لنا الانتصارات التي نطلب .

ايها السادة ،

دعونا الليلة نلعب لعبة كبرى .
فلنتصور ، معاً ، الواقع العربي واقفاً امام باب كبير ، نقشنا عليه ان لا يدخله الا من تعلم الحساب .
تصوروا الواقع العربي انساناً ضخماً ، رأسه الحكم ، او قل الاحكام ، آياً كان متولوها . ونحن جميعاً اعضاء الجسم وحواسه ، واللحم والدم والعظام ، وآلام القلوب ودموع العيون .
ثم تصوروا كهلاً على الباب يحرسه ، لعله التاريخ ، يسأل طالب الدخول اوراق استحقاقه: ماذا فعل ، ماذا تعلم ، ماذا يعرف ، ماذا يريد ، ماذا يوسعه ان يعطي مما يصنع ؟

هل يمر الانسان العربي الباب ؟

تلك هي المسألة .

وذلك ، ايها السادة ، هو تحدي التاريخ الكبير الذي يواجهنا نحن العرب . وهو تحد ما كان ليكون لو كنا قد تعلمنا من التاريخ حسابه .
التاريخ ، بالنسبة الينا ، محفوظات من الماضي توقفت عند حد . نتغنى بها امجاداً . نعرضها للناس وكأنها سلعة للبيع ، غالية الثمن ، صحيح ، ولكنها لا تحيي .

اما التاريخ المقبل ، التاريخ الواقفين امام بابه ، فتعامله تارة وكأنه غير موجود ، وطوراً وكأن بينه وبيننا تواطؤاً يلزمه بنا ولا يلزمنا به .
نظن انه لنا ولو كنا نحن عليه ، وانه لا يمكن ان يكون مرة لسوانا ، مهما كان لسوانا عنده .

نطلب من التاريخ اكثر مما نعطيه .
في حين ان التاريخ هو ان يؤخذ جدياً ، بمسؤولية ، بحساب ، اي ان ينتظر منه بقدر ما يعطى له .

والتاريخ ان يؤمن الناس بأن الشيء الوحيد المحتوم هو ان تجيء النتائج بنسبة الاسباب : لا شيء من لا شيء ، وكل شيء من الشيء الذي يسببه .
فالتاريخ ليس فيه اعاجيب ولا عجائب ، بالكاد فيه صدف .

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم ، وليس للامم على التاريخ حقوق ، والحق ليس ابداً متصراً ، لا في النهاية ولا في البداية ، اذا لم ينصره اهله ، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوباً .

ثم ان التاريخ لا يرحم ، ولا يغفر . لا هو يهب ولا هو يعوض . ولا هو يأخذ ممن لا يريد ان يعطى ولا هو يقتصب ممن يقدر على الحفاظ على ما عنده .
وكل تاريخ آخر ، ليس في تاريخ الحرب والسلم شيء من القدر : ليس فيه نكبات من الله ، ولا فيه تجارب من الشيطان . فيه للدول ما تهىء الدول لنفسها ، فان هي هيات للنصر انتصرت ، وان هي لم تحسن التهيئة انكسرت .
ذلك ان ليس من أمة تجد نفسها وحدها في التاريخ ، وكأنه ملعب لأحلامها .

فاذا حاربت أمة ، فيجب ان تنتظر الحرب وان تحسب للنصر وللهزيمة حساباً سوياً . وحتى عندما تسالم الأمة ، يجب ان تحسب حساب حرب سواها عليها .
ومحك النجاح ان يكون حساب الحكم ناجحاً ، فينال ما كان منتظراً ، ولا يعرض الشعب لما لا يستحق او لما لا طاقة له على احتماله .

والحكم الصالح هو الذي يعرف كيف يعامل التاريخ ، ولو سلبياً ، فلا يعرض نفسه ، لا يجازف بما عنده ، لا يطلب اكثر مما في وسعه ان يأخذ ، ولا ينتظر من احد الا ما يقدر على طلبه ونيله ، لانه يكون ، ايجابياً ، قد اعطى نفسه والغير ، وبنى لنفسه وللغير ، تاريخاً .
فهل هذا ما فعله العرب ؟

بصراحة ، وبيساطة ، وبحرية كلية ، لو طرح علينا الكهل الجالس على باب التاريخ هذا السؤال ، لاضطررنا لأن نجيبه بلا ... لان الحكم العربي ، قبل النكسة وخلالها وبعدها ، كان ولا يزال حكماً لا تاريخياً . مأساته انه يضع نفسه دائماً في

موضع الطالب من الغير، المحمل الغير مسؤولية افعاله هو، كأثما فوق سيادته حتماً سيادة لسواه: فسواه يعطي وسواه يأخذ، سواه يبنى وسواه يخرب، سواه يغني وسواه يفقر، سواه يحيي وسواه يميت، سواه يتصر وسواه يهزم، او ينكس.

ايها السادة،

اراني، من الحديث عن الصحافة الى الحديث عن الجامعة، قد انسقت الى صميم البحث السياسي - في حين ان المفروض فينا، هنا، ان نظل على سوية ارفع في معالجة الموضوع، نظل عليه من فوق.

ولكن الزمن ليس زمن المعالجات النظرية المن فوق.

فلا بأس بشيء من السياسة، اذا سمحتم، على ان نحاول ما امكن ابقاءها في اطارها العلمي، والسياسة، في النهاية، لا تفهم بغير علمها.

ازمة الحكم، ايها السادة، ان ثمة تحدياً تاريخياً تواجهنا به اسرائيل.

يتوقف مصيرنا، اي خروجنا من الازمة، على ردنا التحدي.

فما هو هذا التحدي؟

هو تحدي الارض، الارض التي اضعناها.

ثم تحدي الاستعمار، الذي تمثل اسرائيل ذروة خطره لا على الارض التي احتلت وحسب، بل وعلى سائر الارض العربية كذلك.

ماذا اولاً عن تحدي الارض؟

اننا لم نفهمها.

فنحن نحب الارض ونرتاح لها ونتوق اليها، مقدسة كانت بتاريخها ام

ثمينة بخيراتها. ولكننا جعلنا من الارض مثلاً وخرافة، بدل ان نعاملها كالوطن الذي هو القاعدة المادية لتكوين الامة وحياة الشعب.

تصرّفنا تجاه الارض وكأنها شيء مستقل عن ذاتنا، رحبة فسيحة نسرح

فوقها ونمرح، نأخذ منها ولا نعطيها، نهاجر منها الى سواها ونلجأ، ثم نهيم في طلبها من بعيد ونفاخر بالانتساب اليها، وكأنها يمكن ان تظل لنا ولو تملكها سوانا.

وكانت ذروة الخطيئة اننا استخلصنا من مفهومنا للارض شيئاً جعلناه في مرتبة ارفع منها وسميناه النظام، بحيث لا يعود يهمننا فقدان الارض اذا نحن أنقذنا

مبدأ سيادتنا عليها.

والحقيقة ان النظام يكون لا شيء، متى اصبح هيكل حكم أفرغ من

جوهره الذي هو الوطن، اي اتحاد الشعب بالارض.

النظام هو خادم الشعب، ليس سيده. هو خادم الارض وليس صاحبها.

حياة النظام من حياة الامة، فان سئمت الامة تساءم النظام، وان هي اتعشت عاش

ونما . تغذيه بقدر ما يحيها ، وتقيه بقدر ما يحافظ عليها . هي الغاية وهو الوسيلة ، فاذا كان وسيلتها الى النصر تعزز وترسخ ، واذا اصبح طريقها الى الهزيمة ، زال مبرر وجوده وقد حقه بالبقاء .

ثم ان تعلق الحكام بالنظام كمثل تعلق الاطفال بالدمى ، يحسبون انها في محل ما ترمز اليه . والحقيقة انها صورة للحياة ، ليست الحياة . فهل يعقل ان نطلب من الشعب ان يضحي بالواقع من اجل المظهر ، بالحياة من اجل الدمى ؟ وانظمة الحكم بطبيعتها زائلة ، ليست سرمدية . حتى تلك التي كانت تدعى استمداد شرعيتها من الالهة ، كادت تؤدي بسرمدية الالهة عندما عاندت نواميس الحياة .

انظمة الحكم تتغير بتغير الظروف والامكنة والازمنة . افيعقل ان تعمّر اطول من الحروب ؟ حتى عند النصر ، تبدل الشعوب انظمتها ، لأنها تعتبر ان حاجاتها وقضاياها بعد النصر غيرها قبله ، فكيف عند الهزيمة ، او قل النكسة ؟ والحكم الصالح هو المستمد شرعيته من الارض - الوطن ، هو المرتبط بنظامه بمصيرها فيبقى صالحاً ما حافظ عليها وأحياها ، ولا يبقى لنظامه معنى اذا هو فرط بها او اضعاعها .

ذاك هو تحدي الارض .

والتحدي الثاني الذي تواجهنا به اسرائيل ، ويواجهنا به العالم عبرها ، شرقاً وغرباً ، هو تحدي الاستعمار - رغم ظننا بأننا تحررنا او نتحرر منه ، عبر جهاد طويل بدأ في القرن التاسع عشر واستمر عبر حربين عالميتين في القرن العشرين ، ايام كنا اجزاء من امبراطوريات زائلة ، تصارع بعضها البعض ، فكانت السياسة وكانت الوطنية نضالاً ضد المستعمرين الواحد تلو الآخر .

والحقيقة اننا كنا ، في هذا النضال ، نستعين بمستعمرين على المستعمرين ، حتى اذا ما زال الاستعمار الذي كنا نناضل ضده ، اقام علينا شركاؤنا في التحرير استعماراً جديداً مقامه فتشل وطأته ونمضي نفتش عن حلفاء جدد يحررونا منه . ذلك اننا لم نفهم الاستعمار على حقيقته حتى نعرف كيف يكون التحرير الحقيقي منه ، وكيف تبني المناعة ضده . مع ان اللغة العربية اوضح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخية لأنها تردّها الى اصلها: العمار وال عمران ، بحيث يكون الاستعمار تعمير ما لا يعمر نفسه ، لجله او لعجز . ويكون زوال الاستعمار بالتالي مشروطاً بالتعمير الذاتي - اي بالطاقة على الحلول محل المستعمر في ما يجيء باسمه ، او بسببه ، او من اجله . وهكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع واثماء لموارده وبلورة لقواه وتنظيماً لدولته ، على نحو يحصنه حتى ضد الاحتلال .

فلا احتلال شيء ، والاستعمار شيء آخر . ألمانيا احتلت فرنسا ولم

تستعمرها، وفرنسا وانكلترا واميركا وروسيا تحتل المانيا، ولكنها لا تستعمرها. في حين ان افريقيا السوداء زالت منها معالم الاحتلال ولا يزال معظمها مستعمراً، جلت الجيوش من الباب لتدخل من الشباك في زي خبراء وشركات واسلحة واعتدة ورساميل، ناهيك بجيوش المرتقة و... المحررين.

من هنا ان الحرب على الاستعمار يجب ان تكون حرب بناء لا حرب اجلاء. حرب التعمير، هي طريق التحرير الوحيد.

فوحده العمران يواجه الاستعمار.

والعمران صفة المدينة، ألنها، في اللغة العربية، كلمة المدني. وهو كذلك صفة الحاضرة، ألنها كلمة الحضارة.

وهي مشتقات يرتبط عبرها تحدي الاستعمار بتحدى الارض، بحيث يصبح الرد على ذاك رهن بالرد على هذا: تصبح الحضارة هي السبيل، في آن معاً، الى استعادة الارض الضائعة وحماية الارض التي تكاد تضعيف. لان وحدها الحضارة تحيي في الارض قيمتها، تربط الانسان بها، تشدها اليه وتشده اليها.

ولان وحدها الحضارة تجوهر انظمة الحكم، أيا كانت، بالطاقة على تطوير الأمة نحو الحياة الفضلي التي يطمح اليها كل انسان.

واخيراً، اخيراً، لان الحضارة وحدها تجعل للارض تاريخاً، وتدخل بالحكم ابواب التاريخ.

فحيث لا حاضرة على الارض ولا حضارة، لا يكون للانسان تاريخ، بل اطلال تمحي...

وكذلك تخرج من هياكل التاريخ، وتمحي حتى آثار مدائنها، الامم التي لا تعرف كيف تحيي بالحضارة المستمرة المتقدمة انظمة حياتها والحكم.

ايها السادة،

عند هذا الحد من البحث، من حقنا ان نتساءل معاً عن علاقة ذلك كله بموضوعنا: بالنكسة، وبأزمة الحكم بعد النكسة، وبالتحدي الاسرائيلي.

والجواب الذي سمعتموه ولا ريب مراراً، الجواب المؤلم في صراحته، المؤرق في اخراجه انه لم تكن هنالك نكسة، بل تفاوت حضاري جعل الهزيمة امرأ محتوماً...

جواب ليس من عندي، ولكني، ساعة اردده، وأردّه الى اصوله المنطقية، ارى من الانصاف ان اشفع تبني له بتحفظ يكسب كلمة النكسة معنى لعله معناها التاريخي الحقيقي:

ان ما اصابنا في حرب حزيران ١٩٦٧، كمثل الذي اصابنا منذ ١٩٤٨،

أضرُّ تقدُّمنا وتطوُّرنا على طريق الحضارة، فحال، ولا يزال يحول، دون نمو العافية والصحة في جسمنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن صحة العقول وعافية القلوب.

تلك، في نظري، كانت النكسة.

أما التغلُّب عليها، فليس بالسلاح نستحضره كالعقاقير، بل، مرة أخرى أقول، بالحضارة - الحضارة التي تهين الأمة لا لاستعمال السلاح فقط بل لاختراعه وصناعته، تماماً كما تبني صحتها بدل أن تكفي بمداواة امراضها.

فالأمة التي تقدر على شراء السلاح دون الأمة التي تقدر على استعماله - دونها قوة، ودونها بالتالي مرتبة.

والأمة التي تقدر على استعمال السلاح دون الأمة التي تقدر على المحافظة عليه واصلاحه اذا تعطل.

والأمة التي تقدر على المحافظة على السلاح واصلاحه دون الأمة التي تقدر على صناعته وانتاجه.

واخيراً، الأمة التي تقدر على صناعة السلاح وانتاجه دون الأمة التي تقدر على تطويره واختراعه.

أو كثير علينا ان نطمح لأمتنا بالمرتبة العليا: مرتبة الاختراع؟

اختراع السلاح واختراع الدماغ الالكتروني واختراع كل آلة أخرى...

لان العقل المخترع واحد، يصلح للحرب كما يصلح للسلم، ويصلح

للصناعة كما يصلح للحكم، فيكون رقي اختراعه بمرتبة رقي حكمه بمرتبة رقي حربه بمرتبة رقي حضارته.

اما كيف نبليغ هذه المرتبة، فبمثل الطريق التي سلكها الذين نشترى منهم والذين يهبوننا كذلك: بالعقل، بثورة العقل، بالثورة الصناعية، بالثورة البعد -

الصناعية، بثورة الانسان على استعباد الطبيعة له وعلى طغيان المادة عليه، فيتحرر اذذاك من كل استعباد آخر وتنتفتح امامه آفاق الحرية الحقيقية، حرية العقل، حرية

الاختراع، حرية الحضارة...

... واكاد اقول حرية الحساب.

لان الحرية كانت مسؤولة.

ايها السادة،

في مستهل هذا الحديث، استشهدت بحكيم اغريقي. فاسمحوا لي ان

اختتم بشهادة الحكيم الصيني الذي قال:

اذا كنت تريد ان تأكل، فاشترِ سمكاً.

واذا كنت تريد ان تطعم اولادك، فازرع شجراً.

أما اذا كنت تريد ان تشيع شعبك ، فافتح له مدرسة .
السلّاح ، أيها السادة ، في وسعنا شراءه ، كالسمك .
ولكن الارض لا تُشترى . بالكاد تُزرع .
أما الذي لا ثمن له ابداً ، فهو الحرية ، حرية تعلّم الحضارة وممارسة الحكم
الحرّ .
تلك هي الأزمة .
والحل هو الانسان .

الشباب العربي أمام المستقبل

حديث في «نادي الأردن» (عمان)
كتمهيد لمناقشة نشرت خلاصتها وافية في الصحف الأردنية
ثم «النهار» .
اشترك في المناقشة عدد من الشخصيات الأردنية
من الحكم وخارجه .

١٩٧١/٨/١٠



الكلام في عمان ، في هذا الوقت بالذات ، وعن الشباب العربي ومستقبله ، فيه شيء من الإدعاء ، وشيء من المجازفة كذلك ...
فأما المجازفة ، فحسبنا منها أنها تزيدنا انتساباً إلى الأيام .
وأما الإدعاء ، فمسؤوليته يتحملها الذين لا يزالون يؤمنون أنه لا يزال للرأي مكان ، ولو بين الجرحى ، في خط النار الأول .
ما أطمح إليه ، من لقائنا الليلة ، ليس بالطبع أن أقول للشباب العربي أي مستقبل ينتظره - والزمن لم يعد ، لا هنا ولا في العالم ، زمن محاضرات تلقى من فوق - بل أن نحاول معا وضع الشباب العربي في نادي الأردن أمام واقع هذا المستقبل ، عبر حوار صريح أرجو أن يكون حديثي القصير مدخلاً إليه وحافزاً عليه .

وحديثي القصير - أسارع وأقول - قيمته الوحيدة أنه حديث صحافي :
حديث هذا الجنس الغريب من الناس الذي تفرض عليه مهنته معاشة أحداث متضاربة إلى حد كان يجن معه هذا الذي يعايشها ، لولا قدرته ، من حين إلى حين ، على الربط بين الأحداث ، بمنطق ما ... منطق ليس منطق الصحافي نفسه ، ولا هو بعد ، بالطبع ، منطق المؤرخ ، إنما هو منطق الأحداث نفسها ، يستقرتها

الصحافي إياه ، المرة بعد المرة ، يفهمها إذ ذاك كما لا يفهمها حتى صانعوها ،
فكيف بالمتفرجين عليها؟

أيها السادة ،

منطق الأحداث التي يعيشها الشباب العربي اليوم ،
ماذا يقول لنا هذا المنطق إذا نحن نظرنّا إليه بمنظار المستقبل ؟
يقول لنا إنّنا نعيش في حيرة ... وإنّا تعودنا هذه الحيرة إلى حدّ أنّنا بتنا
نستطيعها ...

وإنّا لا نفعل ، للخروج منها ، غير انتظار من يفتح لنا الآفاق وكأنّها أبواب
سحرية ... وإنّا لذلك نعيش خارج الواقع ، في شيء من الخيال الدائم ، بل من
اللاحقة ...

وإنّا نستمدّ من اللاحقة هذه شغفاً أشبه ما يكون بالطرب ...
وإن الطرب هذا ينفخ في نفوسنا شعوراً غريباً بالأطمئنان الذي في غير
محله ...

وإن هذا الإطمئنان يجعلنا ننشغل عن مستقبلنا بكلّ شيء إلّا بما يصنع منه
المستقبل : ننشغل بالماضي ، بالحاضر وكأنّه مؤبد ، بالتواقة وبالجماليات ، بالمفاخرة
وبالمظاهرة ، بالمتعة وبالنشوة ...

إلى حدّ أنّنا جعلنا حتى من الحرب - أي من قضية الموت والحياة - شيئاً
نظرياً هيواليا لا علاقة له بواقع الحياة ، فبتنا نتحدّث عن الحرب وكأنّها فكرة الحرب
المجردة ، أي مجرد فكرة الحرب ، ليست حرباً يقع فيها قتلٌ وتدمرٌ فيها مدائن
وتحتلّ أرض ... حتى إذا ما قتل قتل ، أو تدمر منزل أو احتلت أرض ، استغربنا
ذلك ومضينا كالأطفال نكبي ، ونحتج أن ليس هكذا تلعب اللعبة !
أما اللعبة كما نلعبها ، فهذه قواعدها .

أولاً : إنّ الكلام هو كلّ شيء . نشعر ، إذا قلنا شيئاً ، ان الذي قلناه حدث
بمجرد أن قلناه . نكتفي بالقول . أقوال كالرصايص ، بدل الرصاص . إلى حدّ أن
الرصاص نفسه أصبح محلّ الكلام . يفقد قدسيته ، هو الآخر ، فقد عقله ، صار ،
بيننا ، كأنّه كلام تبادلده ...

الكلام هو كلّ شيء . والكلمة ليست شيئاً .
كلامنا لا يعني ما يقول ، فيكاد لا يعني شيئاً .
للطرب هو ، كأنّه أغنية ، أو كأنّه «تقسيم» بالمسدسات والرشاشات
كالتقسيم على العود .

يوم وقعت الحرب - وأقول وقعت ، لأنّا قلنا آنذاك إنّنا نحن الذين أرادوها
لتحرير الأرض المحتلة ، حتى إذا ما احتلّ العدو مزيداً من الأرض ، تذكرنا أنّنا نحن

المعتدى عليه...

يوم وقعت الحرب، جلس معظمنا يستمع إلى أخبارها. ظننا أن الحرب هي أخبار الحرب، أنها إذاعة أخرى، نسمعها، ثم نشرب فنجان قهوة، وننام على الأخبار، عندما ينتهي البرنامج.

واستغربنا أن يكون قد تشرّد منا من تشرّد، وأن ثمة منا من لم يتمّ مذ ذاك، وأن ثمة من قتلته الحرب، لا أخبار الحرب التي روت قتله! ظننا الموت خبر الموت.

ثم إن الكلمة التي تهمّنا هي الكلمة التي تعجب، لا الكلمة التي تفيد، ولا الكلمة التي تقنع. حتى الكلمة التي توجع في حقيقتها، نريدها أن توجع بجمال. كلامنا لا يترجم وقائع وأرقاماً، هو لمسات في لوحة، وأنغام في لحن. أغنية نقول بعدها «يعيش»، نطيب للخطيب، نسير معه في كلامه وكأنه تظاهرة، لا نسأله مرة إلى أين، لأننا نعرف أن المشوار ينتهي مع الخطاب. هذه هي القاعدة الأولى.

والقاعدة الثانية: إن العمل هو المطالبة بعمل. دائماً نتظر الشيء عندما نطلبه، ونظن أننا، كالأطفال المدللين، يجب أن نعطي كل شيء نطلبه، لأن لنا أبا كريماً هو الحق حيناً، والتاريخ أحياناً، ناهيك بالله الذي يحبنا ونستغرب كيف يخيب لنا أملاً...

إذا طالبنا بالسلم، يجب أن نعطي السلم، وعادلاً...

والحقوق هي مجرد مطالبة بالحقوق.

كذلك الحريات.

وكذلك الأرض، حتى المحتلة والمغتصبة، نستغرب كيف لا تعود إلينا من تلقائها، ونحن نطالب بها.

وكما الأرض، كذلك الحرب. نظنّها، هي الأخرى، مطالبة بالحرب.

نكاد نستغرب الآن كيف لم تقع بعد، كأننا لا نعرف أن الحرب تستوجب فريقين، وأن الفريق الآخر لن يحارب إلا متى اطمأنّ هو إلى حربه ومقاصد حربه. نطالب، ولا ندفع.

الدول كلّها يجب أن تعطينا كلّ شيء، شرط ألاّ نعطيها نحن شيئاً. وإذا

هي أخذت، أدركنا وجوهنا حتى لا نرى، وإذا رأينا أنكرنا حقيقة الذي نراه...

فضلاً عن أننا لا نبالي بما تأخذه الدول منا، شرط ألاّ تعترف بأنها أخذت، وشرط ألاّ تكون قد سابقتنا إلى المطالبة بما نالت... إياها أن نطالب، فالمطالبة وقف علينا دون سوانا. نحن، دون سوانا، نكتفي بالمطالبة، نظلّ نطالب للمطالبة، إلى حدّ لم يعد معه يهمّنا أنلنا ما نطالب به، أم لم نل... نطالب للمطالبة، هذا هو

المهم، والأهم أن تكون المطالبة جيدة، عفيفة، عظيمة...
هذه هي القاعدة الثانية.

أما القاعدة الثالثة: فإن كل شيء محتم الوقوع. الحرب لا مفر منها،
والنصر لا مفر منه. وإذا وقعت الهزيمة، فهي كذلك تكون قد كانت محتمة.
وحتميتها لا تعذر المنهزمين فحسب، بل تكسب الهزيمة نفسها شيئاً من الجمال
نتعبدُها معه، تعطىها قيمة في نظرنا تجعلنا نتساءل ماذا تراها تكون قيمة النصر، لو
صدف وكان هو الآخر محتماً وأصيبناه!

والحتمية هذه تجعلنا نتفرج على تاريخنا كأنه مسرحية لا يعرف المتفرجون
خاتمها، ولكن المؤلف يعرف. والمؤلف لا بد أن يكون بارعاً، إذ لو لم يكن لما
جئنا نتفرج على مسرحيته. عنده حكمة لا ندركها. ندركها في ما بعد. المهم أن
نبحث عنها، بعد بحثنا عن المؤلف.

من حين إلى حين، نرضى أن يطلب إلينا المؤلف الصعود إلى الخشبة
للاشتراك في التمثيل. أو هو، إذا كان فناناً بارعاً، أنزل الممثلين إلى الصالة،
يختلطون بالجمهور، فتتحقق إذ ذاك مثل المشاركة التي تتحقق عندما يردد
المستمعون أبياتاً من الأغنية التي يستمعون إليها، من فرط إحساسهم بها والطرب.
ونعود إلى الكلمة.

الكلمة البيان السحر.

في البدء كان وفي النهاية.

في البدء كان قولاً. وفي النهاية تمثيلاً.

أيها السادة،

قواعد اللعبة العربية قلنا؟

لا. كان يجب أن نقول: أصول المسرحية. لأنها بالفعل مسرحية.
والحقيقة أن ليس ما يفسر الواقع العربي اليوم مثل رموز المأساة، في شكلها
الأصيل.

والمأساة، كما تعرفون، هي حدوث أمر محتم الحدوث، يقاومه البطل
بمثالية وقوة وجمال، من غير أن يقدر على التغلب عليه... لأنه محتم الحدوث.
والأمثلة على المأساوية كثيرة حولنا، لا نخالنا بحاجة إلى تعدادها. كلها
غالية. كلها قتلت أبطالاً. وكلها كانت محتمة الحدوث.
ولكن، ما لنا وللمأساوية...

حسبنا منها السؤال الذي هو محور حديثنا الليلة: إذا كان هذا هو الواقع
المأساوي الذي يواجه الشباب العربي، فما هو المستقبل الذي ينتظره؟
وهل يكون المستقبل، كالحاضر، مأساة تلي مأساة؟

ما هو المستقبل؟

جوابي أنني لا أعرف .

لا أعرف ، ولا أحد مثلي يعرف .

الشباب العربي ، التسائل السائل الملحاح ، وحده قد يعرف ... شرط أن يقتنع أن مستقبله ليس مسرحية أخرى ألفها له ساحر مجهول ، رتب فصولها ، وزعها ادواراً ، وجلس خلف الستار ينتظر تصفيق الجمهور ، ومع التصفيق البكاء ، وبعد البكاء أكاليل الغار التي لا بد منها!

واقترع الشباب العربي بأنه سيد مستقبله ، يفترض الأمور الآتية ، أسئلة تنتظر أجوبة:

أولاً: نظرة جديدة إلى المستقبل ، من حيث الشكل والمنهج ، أي أن يعرض الشباب العربي على نفسه نماذج للمستقبل الذي يتمنى ، يدعو إليها . نماذج في شكل أنظمة ، وعقائد ، ونظريات ، تصارع ويتصارع الشباب حولها ، بحرية ومسؤولية وعقل ومحبة . هو أمر يفترض الابتعاد عن الإيمان المطلقة ، أي عدم تخوين من ليس من رأينا والإقلاع عن الظن بأن كل مؤمن بنظرة إلى المستقبل ، بعقيدة ، بنظام ، وحده قابض على الحقيقة لا يقبل بشأنها جدلاً ولا مناقشة . فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على التحرر من مركبات الإلهام ، فيفتح عقله على الجدل ، على الصواب والخطأ ، على التجربة والبرهان ، على الإقناع والإقناع؟ ذلك هو السؤال الأول .

وثانياً: نظرة جديدة إلى المجتمع ، فلا يظل قبيلة تسكن مدينة ، أو مجموعة قبائل تتصارع على مدائن ، وطنها حيث تجدد المرعى ، أو ما هو بمثابة في الحياة الحديثة ، بل يصبح الوطن أرضاً محددة التخوم ، مرتبطة بحياة الإنسان ، فرداً فرداً ، ارتباطاً عضوياً ، تطعمه بقدر ما يطعمها ، تخصه بقدر ما يخصها بعنايته وحده ، لا يستحلبها خيراتها ليهرب بها ، بل يستعمرها خيرات جديدة ، وقوى فاعلة متكاملة ، هي وليدة تزاوج الأرض بالعقل والعمل ، تزاوجاً مستمراً ، جيلاً بعد جيل . فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على اعطاء مجتمعه هذا الحجم الإنساني الحضاري التاريخي الجديد ، الذي لا يبقى معه للبداءة مجال ، ولا للهجرة سبب ، ولا للاستعمار الخارجي مكان؟ ذلك هو السؤال الثاني .

وثالثاً: نظرة جديدة إلى الشباب ، أي إلى الإنسان المقبل على المستقبل ، فلا نطلّ نظراً أن الجيل الحاضر وليد الجيل الماضي ، والجيل المقبل وليد الجيل الحاضر ، بفعل سببية تاريخية لا قدرة لنا على كسرهما . إذ لو كان الأمر كذلك ، لبطل أن يكون للشباب دور في صنع مستقبله ، لا بالتطور ولا بالثورة ، ولكان الشباب أسير

الشيوخ، والأبناء أسرى آباؤهم، والأحفاد من بعدهم أسرى الأبناء. وهي نظرة، على ما فيها من مظاهر العلمية، تلغي الإرادة وتبطل العقل وتعطل الحرية التي تصبح إذ ذاك حرية النعمة، النعمة العاجزة التي كثيراً ما تسمى نفسها ثورة. فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على غير الثورة الطفيلية، ثورة الإبن الناقم على أبيه؟ هل يقدر على كسر حلقة السبيّة المفرغة ليقم مقامها السبيّة التاريخية الحقيقية: سبيّة البناء بصبر، سبيّة التخطيط، سبيّة البصيرة العالمة الناطرة إلى مستقبل تصنعه هي... مستقبل ليس محتماً على الشباب أن يتقبله صاغراً، بل هو الشباب الذي يحتم حدوثه، فإن أرادته عظيماً، وعرف كيف يصنعه، كان عظيماً، وإن لم يعرف، ولا أراد، كان المستقبل لسواه؟

ذلك هو السؤال.

بل تلك هي المسألة.

أيها السادة،

لا أريد أن أظلم الشباب العربي، ونفسي.

ولا أريد أن أظلم المستقبل الذي نقف معاً أمامه.

الشباب العربي ليس وحده في العالم.

بعض علته أنه كان يظن نفسه غير الناس. وبعض علته كذلك أنه كان،

على النقيض من ذلك، يقفز حواجز المكان والزمان ليتلبس حلة سواه، فيعاني، في فراغ تاريخي مهول، مشاكل ليست مشاكله، ويحلم، في الفراغ إياه، بمطامح ليست له، هي الأخرى.

الشباب العربي ليس وحده في العالم. هو من العالم ومع العالم، ولكن

له، في الإطار الإنساني الكوني، إطار العالم، وضعاً خاصاً كمثّل الوضع الخاص الذي لكل شباب آخر في كل أمة أخرى.

تلك هي، أيها السادة، حقيقة هذا العصر، العصر الذي يشهد في آن معاً حركتين على طرفي نقيض: تفجر الكون في الفضاء، من فرط ما ضاقت الأرض بالإنسان، وبأفاق حياته - من جهة، ثم سام الإنسان من الكون والكونية وانكفاؤه على ذاته، وارتداده إلى المتحدّات الأقرب إلى فرديته، يستقتل في سبيلها.

حركة تجعل الإنسان في الصين كالإنسان في أميركا، من حيث المعارف والحاجات والمطامح والتسلّيات...

وحركة تجعل الإنسان في قلب نيويورك وفي قلب بكين، ناهيك بباريس

وموسكو، يحسّ بالغربة أمام المدينة المتضخّمة، ينظر إليها ليحبها، وقد صنعتها يده، فيجدها قد استحال وحشاً يفترسه، يفترس حرّيته وهناءه، من فرط ما ينظّم

له كل شيء في حياته .

ويثور الإنسان على نفسه وعلى ما صنع .
يثور ، ويجن ، لأنه ، يرغم ذلك ، يريد أن يصنع أكثر وأكثر .

الشباب العربي ، أيها السادة ، يثور مع شباب نيويورك وبكين ، وباريس وموسكو .

ولكن المأساة - المأساة الحقيقية ، إذا كان لا بد من حديث مأساة - هي أنه يثور على ما صنع قبل أن يكون قد صنع الذي يثور عليه .
نعم هكذا .

نثور على الجامعة ، مع النافرين في العالم على جامعاتهم ، ونحن بعد لم نصنع الجامعة - من حيث هي محرك البحث والاختبار ، وموئل الفكر الناقد الحر الذي يخترع للمجتمع أشكال التقدم .

نثور على الطبقة ، ونحن لم نبلغ بعد المجتمع الصناعي الذي يتصنف عنده الناس أصحاب عمل وعمالاً ، في انتظار أن تأتي الاشتراكية ، كمرحلة طبيعية ، تنوزع عندها الثروة - الثروة ، لا الفقر - بفعل المشاركة في الإنتاج .

نثور على القوة ، والقوة عندنا لا تزال جهادا نستورده ، ليست قدرة حية نستبطلها ، كما هي مستبطة في العالم ، يملكها الذين وضعوا أنفسهم ، بجهدهم ، في مراكز القوة ، ولم يهبهم هذه المراكز وهاب في وسعه استرجاعها متى شاء .
نثور على الحرب ، ونحن لم نحارب بعد ، لأن الحرب ليست رهن استيراد الأسلحة كما تستورد عقاقير النصر ، بل هي اتحاد المقاتلين مع الشعب ، مع السلاح الذي يستحقه الشعب ، اختراعاً وصناعة ...

ونثور على السلم ، ونحن لم نعرف بعد - لأننا لم نحارب - أن السلم ليس معاهدة يوقعها فريقان مخيران ، بل هو إحدى حالتين ، حالة استحقاق ينعم بها المنتصر ، أو حالة انتظار يدخلها المنهزم ، يستعد خلالها للحرب أخرى ، بصبر ، وهدوء ، وواقعية . وكل سلم آخر هو لعبة ، أو استسلام .

ثم نثور أخيراً على الأنظمة وفي ظننا أن السلطة آلة لمن يأخذها ، تنتهي الثورة بالحصول على الآلة ، بالقبض عليها ، بالطاقة على استعمالها ، لمجرد الاستعمال ... في حين أن الثورات الحقيقية هي قيام شرعية جديدة مكان الشرعية المقيمة ، في توارث تاريخي ليس هو لعبة بين القادرين ، والناس تنفرج ، بل هو على العكس توالد شعبي مستمر للمثاليات الجديدة ، تتجاذب الناس ، تستهويها ، تتقاسمها ، تصارعها وتتصارع عبرها ، صور متعددة للمستقبل الواحد ، تتسابق نحوه .

أيها السادة ،

أية صبور للمستقبل يتسابق نحوها الشباب العربي؟
إنصافاً ، الصور كثيرة .

والمسابقون كثيرون كذلك .

ولكن المستقبل إما أن يكون واحداً ، أو لا يكون .

والمستقبل الذي ينتظر الشباب العربي هو هذا الذي سيصنعه لنفسه: في

البيت ، في الشارع ، في الحقل والمتجر والمصنع ، في الجامعة ، في الإدارة ، في الحكم ، في الثورة ، وعلى الجبهة .

المستقبل الذي ينتظر الشباب العربي ، مرة أخرى ، أقول إنني لا أعرفه .

حسبي ، مقدمة حوار حوله ، أنه يكون مشرقاً أو لا يكون ، بنسبة ما

يكون وليد الحوار في الحياة ، أي وليد العقل لا وليد الإرهاب ، وليد الحرية لا وليد

التنكيل ، وليد الثقة بالنفس وبالإنسان ، لا وليد اليأس من الإنسان في معرض

الإطمئنان الي القدر...

أي مستقبل ينتظر الشباب العربي؟

جوابي أنه بين مستقبلين: واحد يصنعه لنفسه ، إذا آمن بالحرية ، يكون

المستقبل الذي يستحقه جهده والعلم والجد والتضحية والعمل المستمر...

وآخر يصنعه القدر ، إذا آمن الشباب بالأقدار ولو رجالاً ، فتستمر المأساة ،

جميلة ربما ، في حزنها ، لكنها تنتهي دائماً بقتيل كبير .

هذه المرة ، سيكون القتل هو الشباب العربي .

ولا يبقى في الصالة ، بين المتفرجين ، من يصفق ولا من يكي .

قراءة ثانية في القومية العربية

محاضرة أقيمت في «دار الندوة»
في إطار سلسلة نظمتها «دار الفن والأدب» (جانين رينز)
وموضوعها «عروبة نحو المستقبل».

١٩٩٠/١١/٨



منطقيًا، لا بد من مدخل قصير حول القراءة الأولى - أو ما نطّنه قراءة أولى - للقومية العربية. وهو ليس قراءة واحدة، بل قراءات. قراءات متعددة، لا قدر تعدد الأحزاب أو الحركات القومية العربية، وحسب، بل، أبعد من ذلك، بقدر ما تعددت المدارس الفكرية والأدبية التي تجاذبت القائلين بالقومية العربية. ولن نقوم باستعراض هذه المدارس ومناقشتها. إنها لمسألة تجاوزناها وتجاوزها الزمن، وقد يأتي من «موسعها» يوماً (أي يكتب عنها موسوعة!) وهذا يكون شأنه، وليس شأننا. أما نحن، فلسلامة البحث نكتفي بهذا القدر من بساط الكلام:

القومية العربية هي الإيمان بأن العرب كلهم، من المحيط إلى الخليج، أمة واحدة. كانوا هكذا ولا يزالون رغم توزعهم دولاً ودولاً ورغم اجتماعهم، أو اجتماع بعضهم الأكثر، في إطار دولة أو دول غير قومية، هي الإمبراطوريات التي سقطت أو تمزقت.

والعرب كلهم أمة واحدة، بثقافة واحدة، يتكلمون لغة واحدة، ولو لم يكن دينهم واحداً.

فالعروبة إذا ليست الإسلام، ولو كان الإسلام هو ما وحد العرب في

التاريخ ، ثم استطلّهُ غير العرب ، فرساً وأتراكاً ، لحكم الأمة العربية حكماً لا ولم يساوٍ في الحقوق والواجبات بين العرب وأهل السلطان .

والقومية العربية هي هذا الشعور بالانتساب إلى وحدة اجتماعية وحضارية تفترض جغرافيتها الانسانية اقامة نظام يلورها في شكل وحدة سياسية تحمل رسالتها التاريخية وتفرض وجودها وتعزّز قواها الخاصة .

هذا التحديد العام ، على ما فيه من تبسيط بل وإيهام ، هو الحد الأدنى الذي تُجمع عليه المدارس والحركات القومية العربية المختلفة في انتساباتها وجذورها الفكرية بقدر اختلافها في تفسير المترتبات السياسية على النظرة القومية .
حسبنا ، استطراداً ، هذا التوضيح : إن النظرة القومية هي تفسير لاحق لواقع سابق . الواقع هو العرب ، وهو كائن منذ أن كانوا ، أو صاروا عرباً .

وأما التفسير ، فهو القوص في البحث عما جعل العرب عرباً في الأصل ، وكيف استعرب المستعربون ، ومتى تعرب هؤلاء وأولئك ، وأي فارق إذا كانت ثمة فوارق ، بين عاربة ومستعربين ... وأيّها أرض العرب وأيّها أوطانهم أو الوطن ، إلى آخر الأسئلة وقد عشنا عليها وتغذينا من فئات موائدها زهاء قرن ويزيد . أفما كفنا إذن؟

يقي السؤال : لماذا القراءة الجديدة؟ وما جدوى المحاولة؟

في رأيي الجواب متعدد الجوانب . أوجزها كما يلي :

أولاً : لأن القراءة الأولى ، أي التفسير القومي للواقع العربي (وبتعبير آخر التفسير التاريخي اللاحق للواقع الجغرافي السابق له) - القراءة الأولى ، نقول ، نشأت وترعرعت في زمن يصح وصفه بزمان القوميات وعصر الدولة القومية ، تمييزاً لهذه الدولة عن الدولة المدنية ، والدولة القبلية ، والدولة العرقية ، والدولة الدينية ، والدولة الامبراطورية ، إلى آخر حلقات السلالة . ولأن التفسير لا يغيّر الواقع ، فإن رواج تفسير معين في زمن معين لا يمنع ، مع تغيّر الأزمنة والأمكنة ، قيام تفسيرات لاحقة تختلف عن التفسير السابق لها . على أنها كلها لا تبدل في الواقع الجغرافي ، الذي صار تاريخياً . أي واقع الأمة . والذي يتبدل هو المترتبات السياسية على التفسير : أي نوع الدولة ومثالياتها ونظامها ، فضلاً عن العصية التي بها تتبلور ، هل هي العصية القومية ، أم عصية أخرى سابقة لها تعود تروج ، أم عصية لاحقة أنجبها تطوّر الأزمنة وتبدل النظم بفعل نشوء ظروف موضوعية مختلفة تغيّر في حياة الإنسان والمجتمع .

ثانياً : إن ما بين العروبة والإسلام من ترابط تاريخي ، سابق لزمن القوميات ، وما كان بين العروبة والإسلام كذلك من وحدة حال سياسية سابقة لنشوء الدولة القومية في أزمان الخلافة والامبراطورية . ثم ما قام ولا يزال قائماً بين

المسلمين غير العرب وبين العرب على اختلاف أديانهم من روابط حضارية وقرى سياسية تذهب إلى حد التضامن الكياني، والنفور الطبيعي من الحروب الأخوية، كل ذلك يطرح من جديد العصبية الدينية كبديل من العصبية القومية. بديل يمتاز على القومية باتساع الرقعة، وهو أقل الإيمان، وبشمول القرى الحضارية، صعوداً إلى مشاركة في الإيمان يراد لها، ومنها، أن تكون أقوى من الشركة الاجتماعية، الإنسانية الحدود.

ثالثاً: إن التيارات السياسية التي تهز العالم المعاصر، بدءاً بالصهيونية - أي قومية أهل الدين العربي - تتجه في غالبيتها إلى تفسيح المجتمعات القومية وتعزيز «الإثنيات» الدينية أو الروابط العرقية ذات الطابع الديني. وهي تيارات لم تنج منها المجموعات المتعددة الإثنيات والقوميات، من يوغوسلافيا إلى الصين، مروراً بالقارة الهندية وبالاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى المتحدات المنشقة عن هذا الاتحاد كما هو الحال في مولدافيا، حيث ينشق «الفوكاز»، أي الأتراك النصارى، عن المنشقين... وهكذا، ربما، دوايك، فمن يدري كم كشمير وكم بنغلادش يخفى لنا الزمن المقبل علينا؟ بل وكم «كورسيكا» يعطي «شعبها» لامركزية مبهمة الحدود ضمن وحدة «الشعب» الفرنسي.

تلك هي بعض الأسباب - وأشد على كلمة بعض - التي تبرر القراءة الجديدة للقومية العربية، ولتقل، تواضعاً، إنها تبرر المحاولة.

فماذا تراها تكون، هذه العودة إلى القراءة؟

تبدأ القراءة الجديدة، في نظري، بسؤال: أية دولة نريد أن نبني؟ أهى مملكة الله التي نريد على الأرض؟ أم هي مملكة الإنسان، أي مملكة الأمة؟

وبسؤال ثان يتفرع من السؤال الأول، لعله محور اللاهوت السياسي، إذا جاز التعبير: هل مملكة الله من هذا العالم؟

وهل الدولة هي الطريق إلى الإيمان، فتجوه بالدين رابطة ونظاماً ودستوراً، أم أن الدولة مجرد آلة إنسانية للدفاع عن المتحد الاجتماعي وترقيته وضمان حقوقه وحرياته؟

هل اللجنة هي الوطن؟ أم الوطن الأرض هو الوطن؟

لا أعرف تساؤلات محرجة مؤرقة أكثر من هذه. ولم أخترعها للتحدي - التحدي الذاتي بالطبع - فهي حاضرة، هذه الأيام، في كل خطاب سياسي وكل نقاش فكري، كما في كل ضمير. أردّها لا لمحاولة الجواب عنها - والجواب، ولو توخى الطريقة العملية، يظل محكوماً عليه أن يتسبب إلى شيء من الإيمان، فزعا إليه أو فزعاً منه. إنما قصدي مجرد رسم الحدود القصوى للبحث. وتبقى الحدود الدنيا، ولعلها الأيسر ولوجاً، لأنها حدود التاريخ، أي

الحدود الإنسانية المحض ، ولنسمّها حدود حنين الإنسان الدائم إلى ماضيه . ولهذه الحدود ، لو سهل ولوج الطريق إليها ، مخاطر لا بد من التنبيه لها . أهمها الغياب عن الواقعية في بحران الحلم ، وما أكثر الأحلام ، بل الخرافات القومية التي راودتنا وراودت الأمة ولم تجدنا نفعاً ولا قرّبت إلينا أمجاداً .

وعندي ، أن القومية العربية ليست خزائن تاريخ ، أو خزانة كتب ، نسكنها فنطمئن إلى وحيها والأحلام والذكريات الملاح . ولا هي القومية ، في المقابل ، أن نخترع من الماضي أسطورة ، حتى لا نقول خرافة ، نسكنها حاضرتنا والمستقبل . وكم من الأساطير سكنا ، فجنحت بنا ، وبعضها لا يزال ، فلا نستقر معها وبها على أمر نصنع منه لأنفسنا والإنسان تاريخاً حياً من لحم ودم ، أي من واقع الحياة ، بدءاً بالحيز وانتهاءً بمجدله قوة الواقع وفاعلية الحقيقة الراهنة .

من هذا المنظار ، أدعو إلى محاولة تاريخية لعلها فريدة في طرائقها . محاولة تنظر إلى «القومية العربية» كقوة كيانية ، وليس كمجرد تفسير علمي للواقع التاريخي . محاولة تنظر إلى القومية العربية كفكرة محرّكة للأحداث (idée-force) ، وليس كصفة جامدة ، أو مجمدة ، لكيان طبيعته أن يكون متحرّكاً . فنسلم ، ولو جدلاً ، بالنظرة غير العقائدية إلى القومية العربية ، نعتبرها ، كقوة دافعة ولأء مشتركة ولو غير منتظم في المؤسسة الجامعة الإسمها الدولة القومية ، أو ما يمثّلها . وسنطلق على هذه المحاولة ، بالإذن من المؤرخين ، وصفاً أو لقباً ، ولنقل عنواناً هو «التاريخ المفسر» ... إذا جاز التعبير . ولنمض معاً نحاول تفسير العصور والمراحل التي عرفها تاريخ القومية العربية الحديثة ، منذ نشأتها إلى اليوم . فماذا نقرأ؟

أولاً: العصر «الأثني عثماني» أو عصر الاستفاقة . إنها المرحلة السورية - اللبنانية ، من حيث أبطالها والدعاة ، كاليازجي مثلاً مرحلة «تنبّهوا واستيقظوا أيها العرب ..» . تنطلق من التتملمات الأولى ، في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما بدأ أجدادنا يميزون بين طموحهم إلى الاستقلال العربي (وئمة من كان يقول الاستقلالات العربية) وبين الحركات الإصلاحية العثمانية .

أينعت هذه المرحلة في الهجرة ، في باريس ، بنوع أخص ، حيث كانت مبادئ الحريات والحقوق الديمقراطية تنمو منذ الثورة ، وحيث كانت تصنع كذلك ، بعد العصر النابوليوني ، وتأثير الثورات عليه ، الأشكال الحديثة للدولة القومية . وقد كان ظهور الحركات السرية إلى العلانية في ما سمي المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس ، في حزيران ١٩١٣ ، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بسنة . ولا حاجة بنا هنا لأن نذكر أبطال هذه المرحلة ، من أعضاء الجمعيات السرية إلى رعييل الصحافة العربية الأول ، مروراً بقمم الكتاب تتلاقى كتاباتهم ، من

باريس إلى نيويورك، ومن جنيف إلى الأرجنتين وإلى كل مهجر، بما في ذلك مصر التي كانت تنعم بين أقطار الامبراطورية، بمناخ الحرية الأرحب. علماً أن في بعض بيروت وبعض جبل لبنان وبعض الشمال وكذلك في بعض حلب ودمشق... في هذه كلها وربما سواها، كانت ثمة محاولات تحررية تعود أصولها، في أكثر من تفسير، إلى عهد فخر الدين، وقد توصلت المطبعة الحديثة، كتاباً وصحافة، في نشر الدعوة القومية، ضمن إطار عثماني مبهم المعالم حيناً، وضد السلطنة وامبراطوريتها، في غالب الأحيان.

حسبنا للذكرى، وهي تنفع، ساعة يتكاثر الشهداء من حولنا، أن بين الأربعين شهيداً الذين علّق العثمانيون مشانقهم على ساحة البرج، عدداً من هؤلاء الأبطال قرنوا القول بالفعل في الدعوة إلى التحرر القومي. يبقى أن نسجل، من باب الأمانة التاريخية، أن النهضة العربية، كما تصورها ودعا إليها الأولون هؤلاء، لم تكن واضحة الملامح الجغرافية - ولنقل الجغرافية - إلا أنها كانت واضحة الأهداف، نابعة من إيمان عميق متحفز في شعور فياض بالتفاؤل الوطني.

ثانياً: العصر الحجازي، ولنقل العصر الفيصلي، أي مرحلة الثورة التي انطلقت في الحجاز، مع الحرب العالمية الأولى، إلى أن بلغت الشام، مروراً بمؤتمر الصلح و... لبنان! تلك كانت المرحلة الرومنسية العظمى، حيث تظلل القتال بالأسطورة، وترافقت البطولات والأحلام، وتجلبت السياسة بالتاريخ العتيق، تبعت رؤاه حياة. وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تعود القومية تتجوهر بالدين، وأن تتقدس العروبة بالإسلام في أرضه الأصيلة.

إلا أن الحلم الكبير تحطم، وأهله يظنون أنه قاب قوسين من النصر وأدنى. تحطم الحلم، لأن عروبة تلك المرحلة كانت تعوزها لغة العصر وأدواته، بل كانت دون العصر لا بمقاييس القوة العسكرية وحسب، بل قياساً بالبنى الاستراتيجية التي تجيء القوة العسكرية تعبيراً عنها. أي أنها كانت - تلك العروبة - قومية مجتمعات لا ثقافة عصرية تتقدم بها، ولا قدرات اقتصادية لها، متخلفة عن التصنيع متأخرة عن العلم الحديث، تتعبد المثالية في عالم تسوسه الواقعية الشرسة وتتحكم في صراعاته المصالح، أبيض المصالح متلبسة بالمبادئ الخداعة.

فكان أن حررتنا الثورة القومية من استعمار ولم تحمنا من الاستعمار الذي ورثه... فحولنا أشلاء.

ثالثاً: العصر الشعبي، لأنه عصر الدول والدويلات، وقد فرغت من محتواها القومي، بينما الزعامات تستمر تنشُد أحلام الوحدة العربية وتوقد لها نار الدفء التاريخي والأدبي، علماً تشفي الأمة من الإحباط الذي أصيبت به.

في هذه المرحلة، كانت القومية وكأنها تتلمس جسدها، تفتش عن

حدودها، أمن الخليج إلى المحيط حقاً؟ وإذا بالعرويين تقابلهم الفينيقية هنا، والفرعونية هناك، والبابلية هنالك، بينما الجزيرة تنكفي على نفسها، نجد حجازاً، والأطراف تنام... وبينما المغرب العربي يتعرض في بحثه عن ثورة يعتمد عليها بدلاً من الحلم الأندلسي الذي هاجر مع فيصل من الشام.

غير أن عصر الدول والدويلات، ولو شعوبياً، كان عصر نضال كذلك: النضال في سبيل الاستقلال، إنما لكل كيان استقلاله، على ألا تنفصم عروبة العروبة الوقتي، حتى ولو في لبنان، حيث كان ثمة، مع جبران تويني - وليس لي بالتذكير بالنسب افتخاراً - من يقول بـ «القومية اللبنانية العربية» أي بلبنان «عربي الوجه واليد واللسان». وهي الكلمات التي كرسها الميثاق الوطني، عند الاستقلال، سنوات بعد قولها في «النهار».

ثم حتى القومية السورية وهي المحاولة العقائدية الأولى لإعطاء الأمة، فالقومية معناها العلمي... أقيمت للعروبة حقوقها بتأكيد انتساب الأمم العربية - لا الأمة الواحدة بل الأمم المتعددة المتميزة - إلى «جبهة» عربية جامعة. إلى أن كان «البعث» المحاولة العقائدية المواجهة للقومية السورية تنقل خصائص الأمة العلمية من سوريا الطبيعية إلى الأمة العربية مجدداً، من غير أن تلاقي الدعوة تجاوباً شعبياً منتظماً خارج هلال سوريا الخصب.

كلها كلمات تقاذفتها صراعات نظرية حول هوية العرب، أي هوية أم هويات؟ إلى أن أفسحت الحرب العالمية الثانية والمتغيرات الدولية مجالاً لظفرنا بالإستقلال، دولة بعد دولة، ففكرت الحدود القائمة أقوى من الحدود الطبيعية التي كنا نختلف عليها، حيث لا نختلف على مبدأ وجودها: أوهم هي أم حقيقة أم مجرد أمر واقع؟

وصار الأمر الواقع هذا نظاماً دولياً State System، إذا حركت جزءاً منه، تخربط النظام بكامله وإذا مسست بكيان صارت كل الكيانات، من جديد، موضع بحث، لا يضمناها شيء، لا تجاه الخارج ولا تجاه بعضها البعض. أوليس هذا ما يحصل الآن في الخليج؟ ثم أوليس هذا هو المعنى الحقيقي، غير المباح به، للحرب اللبنانية المتبادية؟

رابعاً: العصر الاتحادي أي عصر جامعة الدول العربية، وقد استقرت معها النزعة القومية العربية على قاعدة دستورية هي امتداد للأنظمة الدستورية القائمة في الدول التي تألفت منها الجامعة: ديمقراطية بورجوازية تغلف حتى الممالك والإمارات الاقطاعية بمظاهر الليبرالية المستوردة التي خلفها وراءه، وكأنها أحد شروط انكفائه، الاستعمار الغربي، الذي انسحب ليتحول من جديد حليفاً. إلا أن هذا الاستعمار لم ينسحب إلا ليخلف وراءه استعماراً أخطر، زرعه

في الجسم العربي كالسرطان: اسرائيل، حلم ضد الحلم ومجتمع غريب في مجتمع لم يستكمل بعد نموه ولا وحدته. بل وحرب عالمية مصغرة من داخل، تواصل بناءها الحرب العالمية الكبرى التي انطلقت نيرانها في الخارج. ومذ ذاك، منذ العام ١٩٤٧، والعالم العربي في حالة حرب مستمرة كانت أولى ضحاياها الأرض المقدسة. إلا أن وحدة القومية العربية، استمرت، متمثلة في الجامعة، تغالب الأحداث، تحاول أن تثبت قدرة العرب، ولو مجتمعين عند الحد الأدنى، على مواجهة التحدي بقوى متكاملة وقرار مشترك، ولو تعددت الدول واستقلت.

خامساً: **العصر الناصري**، وهو عصر التوحيد من فوق، قام على أشلاء الجامعة وانطلق من السأم القومي، والنقمة على أنظمة الهزيمة. ولئن استمرت الجامعة، بميثاق الحد الأدنى من الوحدة القومية، فقد بدا واضحاً أن مركز القرار انتقل من مجالسها الهرمة إلى الحكم القيادي الذي صار عبد الناصر رمزه وصاحب السيادة فيه.

وقد أعطى عبد الناصر للقومية العربية، في هذه المرحلة، أبعاداً متعددة متشعبة ليس هنا، ولا الآن، مجال الإحاطة بها وتقييمها. ولعل أبرزها المضمون الثوري الاجتماعي للقومية، الذي تمثل في الاشتراكية، مما كرس علمانية القومية التي كانت تدعو لها الأحزاب الثورية خارج مصر. إلا أن ما يهمنا هنا من الناصرية هو البعد التوحيدي، وقد نجح في جانب وفشل في آخر.

نجح في خلق نقطة جماهيرية تجاوزت الحدود، من المحيط إلى الخليج، للمرة الأولى. وكان عبد الناصر كأنه حاكم الحكام، يمارس سيادته لا من السرايات والقصور، بل من خلف الميكروفون، متوسلاً شعارات أقوى من الدساتير. ذلك كان النجاح التوحيدي الأول. وأما الفشل، فهو إقامة أنظمة ودول اتحادية أو توحيدية، تكون هي الحميرة وهي المختبر. وقد تعددت الاختبارات، من اليمن إلى سوريا، فانتهت كلها إلى ثورات وحروب وإلى تعزيز ما سمي بالنزعة الانفصالية، حتى لا نقول الانعزالية.

ومرة أخرى، كانت الحجة الكبرى تجاه العدو الخارجي، إذ عجزت النزعة الناصرية التوحيدية عن حماية العرب مجتمعين من أشنع هزيمة وصفناها، خفراً، بالنكسة! وكان ذلك عام ١٩٦٧، بداية نهاية العصر الناصري، بل نهايته الحقيقية.

سادساً: **العصر الفلسطيني**، وقد بدأ في لبنان، بعد هزيمة ١٩٦٧ المتكررة في زي النكسة، فغمر العالم العربي كله، إلى أن انتهى هذا العصر في لبنان كذلك عام ١٩٨٢، في هزيمة ثانية لعلها الأكبر، لأنها ورثت نصراً جهيضاً.

وبين الهزيمتين، يتضاءل جبروت الأنظمة في العالم العربي وتصبح القيادة الفلسطينية، وفصائل الجهاد والفدائيين، هي محط الأنظار والآمال، بل ومحور

التعامل بين الدول . وتتساوى القومية بالقضية: فلسطين هي العرب ، هي التي تجمعهم قضيتها ، إذا نجحت نجحوا ، وإذا فشلت فشلوا .

ولعل أبرز تصوير لهذا التعبير العضوي في القومية العربية أن مصير العالم العربي صار اسمه ، في المجالس الدولية كما في المواقف الشعبية ، «قضية الشرق الأوسط» وصار كل شيء يتوقف على الوصول إلى ما يسمى الآن الحل السلمي العادل ، ولو تقلصت مساحة التعبير عن هذا الحل ، سنة بعد سنة . إلا أنه ثبت كذلك ، نتيجة الاختيارات الفلسطينية - ولتقل الحروب المتتالية - أن الخطر الخارجي ، وعلى وجه التحديد الخطر الإسرائيلي ، يوحد العرب شعورياً ، وليس عملياً . بدليل أن هذا الخطر لم يمكنهم ولا مرة من القيام بجهد مشترك فعال إلا زيادة أسعار النفط مرة!

ولعل الحية الكبرى كانت عام ١٩٨٢ ، حين لم يتحرك جيش عربي واحد للدفاع عن الأرض اللبنانية - وهي عربية ومقدسة كذلك - ولا لصيانة المقاومة الفلسطينية التي كانت قد استوطنت لبنان ، ناهيك بحماية الشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين امتزجت دماؤهما وتباعدت مصالحهما .

سابعاً: عصر التبحر . والأحرى أن نصفه بالتبعثر الايجابي ، لأن وراء التبعثر جنوباً نحو الواقعية الايجابية أي الإقلاع عن محاولة المستحيل والاكتفاء بتنظيم الممكن .

أما المستحيل فهو الوحدة العربية الشاملة الجامعة ، حتى بأبسط أشكالها ، وقد انهارت كل الاختبارات الفلسطينية ، كالفدائية . وأما الممكن ، فالإقرار بأن العالم العربي عوالم متميزة ، جغرافياً وسياسياً ، وبأن الواقعية هي إذا الحصول على قدر أكبر من الوحدة بين مجموعة أصغر من الدول .

هكذا كان مجلس التعاون الخليجي وهكذا كان مجلس التعاون العربي ، ثم هكذا كان اتحاد المغرب العربي ، يزيد في الانكفاء حتى لا نقول التقوقع . وأبرز ما سيذكر لهذا العصر أنه انتهى إلى دفن الجامعة العربية ، والمراسم تتم حيث كانت الولادة: في القاهرة!

إلا أن الاتحادات ، هي الأخرى ، لا تبدو طويلة العمر كلها ، رغم قوة الدفع التي انطلقت بها بعضها ، ثم انفجر . وسيذكر التاريخ لعصر التبعثر أنه جعل الثروة ، لا الثورة ، شعار القومية العربية ... فباسم الثروة النفطية ، إتحد عرب الخليج . ومن أجل أن تصير لهم ثروة ، اجتمع أهل المغرب . والثروة ، كالحلم بها ، كلاهما اليوم مهدد بما يشبه الزوال ، كأنما هي القومية ، قومية الفقراء تنتم . إلا أن الانتقام الأعظم الذي واجهته القومية ، في هذا العصر ، فكان بروز الدعوة الإسلامية بديلاً منها . ويرغم تفاوت نجاحاتها وتباين اتجاهاتها ، نجد اليوم أن

الدعوة الدينية هي النداء الأقوى لطلي صفحة القومية وبناء المجتمع والدولة انطلاقاً من قواعد الدين. علماً بأن أكثر من مجتمع عربي وأكثر من دولة تتكيف مع الدعوة الإسلامية وتحاول استيعابها بالتقرب من الاسلام، مضموناً للقومية العربية، على أن يظل يتميز عرب الإسلام عن سواهم من المسلمين، فيفتحون عليهم بروح تعاونية معطاء، حدودها الفوارق في الهوية.

ثامناً: نصل أخيراً إلى خاتمة المطاف، المرحلة الأشد إيلاماً لأنها عصر الزمن الرديء الذي نعيش وشعاره استعانة بعض دولنا المستقلة بجيوش هؤلاء الذين استقلت منهم وعنهم، وذلك للدفاع عن نفسها أو استعادة سيادتها في وجه دول عربية مستقلة أخرى.

ويتقسم العالم العربي الذي كان بالأمس تبعثر: العرب عربان، بل... عربان! وثمة من يقول إن القسمة ليست فقط بين دول ودول، أو مناطق ومناطق، ولا بين أنظمة وأنظمة، هكذا عمودياً... إنما هي أفقياً، قسمة بين أنظمة وشعوب. ولكن، من يعرف، من يدري، من يقول؟ هنا يتوقف التاريخ.



أراني أمعنت في حديث التاريخ، وموضوعنا هو المستقبل. ماذا إذا عن العروبة من أجل المستقبل؟ ماذا عن مستقبل القومية، وماذا عن مستقبل الوحدة، وماذا عن مستقبل المضمون القومي للدول، المتحاربة منها اليوم، والمتفرجة؟ وماذا عن هويتها، أو هوياتها في الغد القريب والبعيد؟ وهل نستمر نعيش، في عصر مقبل، صراعاً يتزايد بين الأمة والدين، حتى لا نقول بين حزب الله وأحزاب الأمة؟ ولنبدأ من البداية.

عندما نتحدث عن «عروبة نحو المستقبل»، فطموحاً منا للقومية العربية بأن تنتقل، وينتقل معها ولاؤنا، من تاريخ الأمس إلى تاريخ الغد، وأن يصبح الغد القومي غنياً بالطموحات بدل أن يكون مثقلاً بالذكريات.

أي أننا نريد قومية «هادفة» - بالتعبير المتداول، ولو كنا لا نعرف له تعريفاً دقيقاً... نعم «هادفة». وبتعبير فلسفي، نريد قومية «غائية» (ولن أقول، حتى لا نستزيد التفلسف: قومية تيلولوجية، اشتقاقاً من كلمة تيلوس الاغريقية). نعم، قومية غائية. بمعنى أن تكون واضحة الغايات، وضوحاً موضوعياً، علمياً وعملياً. أي أن يرتب الولاء لها التزاماً بمشروع قومي قابل للتنفيذ. ونعني بالمشروع القومي الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: نظام ديناميكي للعلاقات العربية ، يسير بها تدريجاً نحو المزيد من الارتباط والتوحيد ، وذلك على الصعيد السياسية والاستراتيجية والإثنية ، علماً بأن محور الإنماء ، في مفهومه الحديث ، هو إنماء شخصية الإنسان وذاته ، بحيث يتحقق ينابيعه الكلي في المجتمع المتكامل .

ثانياً: تطوير المحتوى الحضاري للدول العربية في اتجاهات التقدم الإنساني ، فلا يتكون المستقبل من بقايا الماضي وفات أمجاده وأضغاث الأحلام ، بل يكون ، بالفعل ، بديلاً من الماضي ، طامحاً إلى التفوق عليه ، وأكاد أقول إلى التحرر منه . وهذه النظرة ، بل هذا الموقف الكياني ، يفترض فيه أن يحملنا إلى مشاركة ما نسميه - هرطقة - «العالم الخارجي» ، إلى مشاركة هذا العالم في التربة والبحث والاختراع والاختراع والهندسة والتصنيع والخلق ، مشاركة فعالة متساوية حرة خلاقة . وذلك حتى لا نظل نستنقع أنفسنا في مرتبة «الافتناء» أي في مجتمع استهلاكي محض ، وكأنه محكوم علينا ، أو كأننا نظن أنه أفضل لنا وأيسر أن نفتني الحضارة «من خارج» ، سيارات وأسلحة ، مروراً بما نستعطي من ضرورات الحياة وما يطيب لنا من كمالياتها ، مما هو بمثابة الاستسلام لاستعمار من طراز جديد ، ذلك بأن المجتمع الحر هو القادر لا على إنتاج حاجاته إنما على اختراع وإنتاج حاجات الآخرين كذلك .

ثالثاً: الاستفادة من الإختبارات السياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها العالم الحديث فندخل في صميم هذا العالم ، بدل أن نكون خارجه وكأننا نربص به وهو يستغربنا باستمرار . ومتى تحررنا من الجفاء والخوف ، نقبل على مشاركة العالم المتوحد في إيمانه بالحريات ، فنبصوغ بدورنا هذه الحريات لا في دساتير حكم تظل حروفاً ميتة ، بل في الممارسة السياسية القائمة على الحوار الوطني الحر ، حوار المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات ، بحيث يجيء قرارهم السياسي قراراً ديمقراطياً مبنياً على توافر خيارات متعددة .

وكي لا يظل كلامي مبهماً ، أرتأي أن أقدم ولو نموذجاً لما أدعو إليه ، أو مثلاً ... مع العلم أن من صميم القومية ألا تشبه أمة أمة أخرى ، في نموها وسياساتها ، أو تغدو الحرية نسخاً وتقليداً . أما النموذج ، فهو اليابان .

اليابان التي خسرت حرباً ، فتفوقت ، في أقل من نصف قرن ، على المنتصرين عليها . اليابان التي كانت أكثر منا تعلقاً بالتراث ، فأصبحت من أرقى الديمقراطيات . اليابان التي كانت وطن النزعات المحافظة ، فصارت عنوان الحداثة في كل شيء !

اليابان التي ارتدت عن استعمار محيطها عسكرياً ، بعد أن اختبرت ذلك ثم

انهزمت ، فإذا اليوم تتهم باستعمار العالم بالاختراع والصناعة ... ولا موارد لديها إلا الإنسان الحر تحركه الروح العلمية ، البراغمية ، التي ندعو أنفسنا إلى انتهاج مثلها . وغني عن القول إن صناعة اليابان ، أي قدرتها الاختراعية ، لم تأت فولكلورية متجلية بالماضي تعزي النفس بالتعلق به ، إنما جاءت متقدمة على ما كان ، حتى الأمس القريب احتكار «العالم الخارجي» أي العالم إياه الذي ظنت اليابان ، ولا نزال نحن نظن ، أنها ونحن بالطبيعة خارجه .

إلا أن نموذج اليابان ليس كافياً لوحده . ذلك بأن مسألة القومية العربية تظل مسألة توحيدية ، بين دول تحاول ، من مئة سنة ويزيد - وثمة من يقول: منذ قيام الامبراطورية العثمانية - تحاول أن تتوحد عليها تستعيد هكذا ما كانت عليه . فهل من نموذج نعرضه ، أو يشوقنا التطلع إليه ، من زاوية ما استعرضنا من مبادئ؟ طبعاً ، وأظن أن الخيار الأنسب هو: النموذج الأوروبي .

فما كان بين الدول الأوروبية من فوارق ، تاريخية وجغرافية بل وقومية وعنصرية ، قادها إلى حروب أشعلت العالم مرتين على الأقل في أقل من مئة سنة ، فضلاً عن الحروب النابوليونية . ومع ذلك ، ها هي أوروبا تتخطى هذه الفوارق وذكريات الحروب لتسير بخطى أكيدة نحو وحدة بدأت اقتصادية وتنتهي ، في أقل من سنتين ، وحدة سياسية . فضلاً عما يقال عن احتمال توسع نطاق هذه الوحدة فتشمل أوروبا الشرقية بكاملها ، وصولاً إلى روسيا ، إذا تفككت الامبراطورية السوفياتية .

فماذا يمنع الدول العربية ، المتعثرة وحدتها ، كما رأينا ، من طور إلى طور ، حتى غدت الجامعة العربية نفسها مهددة بالزوال . ماذا يمنع الدول العربية أن تتخذي المثل الأوروبي؟

سؤال بديهي ، والجواب عنه بديهي كذلك ، وهو أن لا شيء يمنع ... أو بالأحرى لا شيء يجب أن يمنع .

لا شيء يمنعنا سوى الخطأ في النظر ، أي التسربل بالماضي بدل اعتماد الواقعية المستقبلية . وعندنا ، انه ، - متى استقرت حرب الخليج على سلام - سنجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة تقويم الوضع العربي ، والمضي في خطة جديدة . نلق عن الوحدة الشاملة لنصرف إلى التوحيد التدريجي ، البراغمي ، خطوة خطوة: التبادل الاقتصادي ، النقد ، التنسيق العسكري ، وصولاً إلى علة العلل ، أي السياسة .

ثم ان إعادة التقييم العربي هذه تفترض التغلب على الحالة السياسية الحاضرة ، حالة غياب الحرية في الأنظمة العربية ، وهذا الصراع الدفين الذي لا نتحدث عنه إلا همساً: صراع العرب عندهم ، ولا يقاسمون ولا يوحّدون ، مع العرب الماعندهم شيء ، ويشتهون . أي بتعبير آخر ، من الماضي القريب: صراع

عرب الثروة وعرب الثورة.
وإذا كنا، رغم ذلك، لا نزال ندعو إلى التشبه بأوروبا، فلأمرين متصلين
بحرب الخليج:

أولاً: إن الحرب، ولو لم تقع، ستبدل مجتمعات الأغنياء، واقتصادهم
كذلك، ثم أنظمتهم السياسية.

ثانياً: إن عرب الثورة، هم كذلك، تهز الحرب منطق أنظمتهم وتحالفاتهم
بما سيدفعهم إلى مزيد من الانفتاح.

أملنا أن تهب رياح حضارية، حيث نخشى الخراب، فنصير نعالج قضية
الوحدة - كقضية - بمثل ما عاجلت به أوروبا قضيتها. أي بالمفاهيم الحضارية العملية
العلمية المستقبلية، فغلبت على وزر الأحلام المزعجة، حيث تعطل الأحلام الملاح
عقلنا والمنطق.

نعود لنخص النظرة العربية المستقبلية التي ندعو إليها، قبل الانتقال من
التلخيص إلى شيء من الكلام عن لبنان. منطلق النظرة أن نقنع أنفسنا بأن ليس كل
الذي كان يجب أن يستمر يكون أو هو يمكن أن يستمر يكون.

بتعبير أبسط: المستقبل هو غير الماضي. يجب أن يكون كذلك، ولا يمكن
أن يكون إلا كذلك، أو نحمد الحياة وتصبح مجتمعاتنا كقوميتنا، لوحة زيتية،
وإن من لحم ودم، كتلك اللوحات الجميلة التي يقتنيها أغنيائنا، وبأية أثمان، من
الرسمين الاستشراقين، وكأنها بدائل من تصور المستقبل.

هذا في المنطق. أما في القواعد: البقاء في الماضي، والتعلق بأهذابه، هو
كالطموح إلى تجميد الحياة وتأييدها حيث كانت. وكأنها مسرحية عتيقة، أو فيلم
طويل نعيد عرضه واستعراضه جيلاً بعد جيل.

لا، كلا. سنة الحياة أن تتغير الحياة. والمستقبلية هي أن نتحكم نحن،
بسنن التغيير، ونوجهها صوب الحياة المقبلة على الحياة، حتى لا يتحكم بها،
وبالتالي بنا، سوانا.

على أن المستقبل - حذار، حذار - المستقبل لا يكون أسطورة جديدة
نستلها من بطون التاريخ لنطلقها كالصاروخ في الفضاء الكوني.

المستقبل لا يكون - حذار، حذار - المستقبل لا يكون بإعادة اختراع
الماضي، أو، كما يحلو للبعض أن يحلم، بإعادة صناعة الماضي.

لا، كلا... الماضي بمضي، ولكن المستقبل حتى يأتي ويتحرك ويبقى،
يجب أن يتأسس في الواقع، حاضراً وماضياً. فكما لا مستقبل في الماضي - أكرر:
كما لا مستقبل في الماضي - كذلك لا مستقبل بدون الماضي.

وأزيد، مستعيراً المقارنات الدارجة في مجتمعنا الحاضر: خطوط حمراء في

التاريخ . فالتاريخ هو الحرية ، إنه ملك الأحرار . لا خطوط حمراء في التاريخ . وكذلك لا متاريس . أي لا مواقع يتخذها الإنسان المتطلع إلى المستقبل يقاتل منها ، فيرسم بينه وبين سائر الناس خطوط تماس ومعايير للحياة كالموت ، ضيقة . لا ، كلا... التاريخ حرية . وهو ، كله ، ملك الأحرار الذين يتحركون ضمنه بحرية ، يرتاحون إلى كل ما فيه ، ويفرحون بما يعجبون منه . عند هذا الحد ، يلتقي التاريخ ، كما ننظر إليه - يلتقي بالجغرافيا . نعم ، على غرابة التعبير : ثمة بين التاريخ والجغرافيا ، في النظرة الكيانية إلى هذا وتلك ، مفاصل افتراق أو مفاصل التقاء .

وعندنا ، أنه إذا تمت القومية العربية المستقبلية وانطلقت في تاريخيتها ، فإنها إذذاك ، بحكم منطق الحياة ، تنطلق كذلك في البعد الجغرافي حيث لا خطوط حمراء كذلك ، ولا متاريس تنفوق خلفها .

وبالتعبير المبسط ، الرسالة العالمية للقومية العربية ، التي طالما حلمنا بها وتحديثنا عنها ونحن نتغنى بامضينا والأمجاد والجماليات . الرسالة العالمية ، ولنقل الكونية ، الانسانية هذه تكون أو لا تكون تبعاً للبعد التاريخي الذي تتخذ . أي ان الانطلاق الجغرافي رهن بالانطلاق التاريخي ، ولعل كليهما واحد .

والعروبة التي نريد هي تلك التي تتحرك ، كالفيض عند الفلاسفة الأقدمين ، في كل اتجاه . رسالتها إلى العالم رسالة تفاعل وعطاء ، تأخذ لتعطي ، تأخذ المنجزات ، تصهرها وتهضمها وتبلورها ، ثم تعود تعطي من أخذت منه حقوق المشاركة في إنتاجها والإنجازات .

تلك هي ، تمميراً عن الرومنسية التي تشلنا بجماليتها ، النظرة البراغمية التي ندعو إليها ، في البعدين المتكاملين ، التاريخي والجغرافي . ولمن يهوى السجع الأدبي هذا الشعار : ما نأخذه من الزمان نعطيه للإنسان .



لكن ماذا عن لبنان والقومية العربية المستقبلية؟
يحضرني هنا قول جبران خليل جبران الشهير : «لكم لبنانكم ولي لبناني» . لا ، يقول لبنان ، أو نحسبه يقول ، بل : «لكم عروبكم ولي عروبتى...» . من هنا نبدأ .

ويحضرني استشهاد آخر ، قاله المتنبي عن مصر ، ولعله الآن أكثر انطباقاً على لبنان :

«كأن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان»
ترى ، هل فقد اللبناني عروبة الوجه واليد واللسان التي كان ميثاق ١٩٤٣

تأكيداً لها، ثم جاءت الموائيق المستحدثة تزيد في التأكيد والتعريب؟
من أين نبدأ؟

أولاً: من أن لبنان، في القضية العربية، وطن نهائي لكل أبنائه في وسعه الآن، في اطار التقلبات العربية المأسوية، أن يقارب أدق المواضع متحرراً من كل خوف وبغير مركبات، شرط أن يعرف هو كيف يعزز ذاتيته ثم سيادته.

ثانياً: وحده لبنان يقدر، بعد كل الذي أصابه والتضحيات، أن يأخذ مبادرة انقاذ العروبة من المفاهيم الماضية التي تمنعها من التحرك عملياً تجاه المستقبل، ليجعلها تكتسب بعدها التاريخي والجغرافي.

ثالثاً: الهوية العربية لم تعد مشكلة في لبنان أو خطراً عليه. إن هي إلا بحث نظري عقيم يجب تجاوزه. وفي الزمن الذي يعاد فيه النظر، بكثير من العنف عند سوانا، في تحديد القوميات ومتى تكون للقومية دولة واجبة الوجود ومتى لا تكون، ومتى تنفجر القومية الواحدة قوميات، ومتى توحد الدولة الأمم ومتى لا توحد. في هذا الزمن بالذات، يجب أن يقوم في لبنان من يطوي صفحة التنظير في الهوية اللبنانية وحلقاتها والصفات ليعزز حقوق لبنان على العرب. ذلك بأن المحتوى الحضاري للبنان هو عروبة المستقبل وهي عروبة أشد أصالة من كل العروبات المستحدثة أو المكلسة كالقبور عند سواه.

رابعاً: لأن لبنان، دون سواه من الدول العربية، رفض - ولرفضه هذا أبعاده - نظرية الوطن المسيحي ... ففي وسع لبنان أن يكون، من جديد، صاحب المبادرة في حماية القومية العربية من الدعوات الإسلامية إذا كان المقصود منها إيجاد دولة دينية بديلة من العلمانية العربية. علماً أن في كل مسيحي عربي عريق بعداً إسلامياً غالباً ما تحسسه وسقاه وأينعه أكثر من المسلم العربي. ولا نخال أحداً غير اللبناني العربي يقدر أن يدرك كم أن القريب التي بين المسيحي العربي والمسلم العربي هي أعز وأقوى، في مملكة الإنسان، أي في الوطن، من القريب التي بين المسلم العربي والمسلم غير العربي. هذا طبعاً بمنظار المستقبل، إذا أردنا ألا تظل العروبة ماضياً وليس تاريخاً مقبلاً على الحياة.

خامساً: بالمقاييس العملية، بل العملية جداً: ماذا تراه يكون الأقوى، بعد الاختيار اللبناني الأليم: الحياة المشتركة المفروضة علينا، أم النظريات التي تفكك عرى الحياة وليس عندها يدلاً من الحياة إلا الموت والفناء؟ وماذا نريد للبنان، ومن بعده، ومن عنده للعرب: فلسفة للحياة، أم هذا اللاهوت السلبي الإسمه «الابوفانيكي»، وهو يقود دائماً إلى العدم حتى في الشؤون الدنيا؟
إن ما بين الله والإنسان، وما بين الإنسان والتاريخ، يختلف جداً. أوعقل

أن يريد الله نهاية الناس لكي يرفض الناس بدورهم الدعوة إلى تلاقي الأديان؟ ثم إن بين الله والتاريخ تعاقدًا أعظم من إدراكنا ولا قبل لنا على تسييسه. فبأي حق؟ وبأي حق، وأية معرفة نجيز لأنفسنا أن نقيس فعل الله بالتصرف الإنساني؟
حسبنا قومية تؤكد، ولا تنفي، الحدوث الإلهي والحضور الديني والتلاقي عند عبادة الله الواحد الذي ليس في متناولنا أن نغير طبيعته، ولا أن نكتنه إرادته التي جعلتنا أن نكون معًا. «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة».

أزمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي

«رؤوس أقلام» حوار في جامعة بيروت العربية ،
وقد نشرت المناقشات في «النهار» وعدد من الصحف
ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة .

١٩٩٣/٥/١٢



I

هذه ليست محاضرة .

في «فعل المحاضرة» شيء من اللاديموقراطية ، من «الاستكبار» الفكري .
فهل يعقل ان نفهم الديمقراطية بوسيلة غريبة عنها؟
- الحوار هو البديل ، من حيث هو بحث مشترك عن الحقيقة ، وقل ،
بتواضع ، عن المعرفة .

II

الحوار لا يطل منهجية المحاضرة: المباشرة بتعريف المفردات ، ولعل افضل
سبيل الى التعريف هو «الديالكتيكية» - وقل الجدلية: اي تعريف الامر بذاته
وبنقيضه ، ثم بالتطور التاريخي الذي يتعاقب خلاله الامر ونقيضه

III

موضوعنا اليوم الحرية والديموقراطية... فلنبداً البحث اذاً في المطلق ، ثم
تاريخياً ، قبل ان نصل الى الاطار الموضوعي الذي يهتنا: اي لبنان ، والعالم
العربي .

أولاً: ماذا عن الحرية؟

جواب: لا حرية في المطلق. أي لا تعريف مطلق، نظرياً، مجرداً للحرية. هناك طبعاً الحريات: حرية الفكر والقول، حرية العمل، التحرر من الخوف، التحرر من العوز، الخ...

أما الحرية الحقيقية هي في وجود الأحرار، وفي وجود نظام حر. بل وأكثر: الحرية هي نظام الحريات، هي تلاقي المواطنين الأحرار في مجتمع حر. ودولة مبنية على ذلك. حسبنا بعض الدلائل العملية على كون الحرية كياناً مركباً: ١- لا حرية قول بدون حرية فكر، ولا حرية فكر بدون حرية التعبير عن الفكر الحر.

٢- لا حرية فكر بدون حرية البحث عن المعرفة، ولا حرية معرفة بدون التربية على الحرية، أي بدون حرية في التربية كذلك.

٣- لا حرية معتقد بدون حرية ممارسة، ولا حرية ممارسة بدون حرية الحوار والنقد.

٤- لا حرية شخصية بدون حرية مجتمعية، ولا حرية مجتمعية بدون حريات اقتصادية، ولا حرية اقتصادية بدون حرية اختيار الفرد للعمل الذي يريد، وفق مواهبه وطموحاته، وفي سبيل حصوله على حقه من الثروة العامة، ومشاركته في الرخاء حيث الرخاء، وهو ما نصطلح على وصفه بـ«العدالة الاجتماعية».

٥- ثم نعود ونقول: لا حرية بحث واكتشاف بدون توافر وسائل المعرفة والبحث، وبدون تعدد الخيارات التي تفاضل بينها.

أذاً: لا حرية فكرية بدون مجتمع فيه الشروط الموضوعية للبحث الحر، والنقاش الحر، وصراع الأفكار، والمفاضلة بين الاكتشافات والاختراعات بل والعقائد، بحرية تامة، طبعاً.

٦- وأخيراً، أخيراً، الأمر الأهم: لا حرية للأفراد، وللمتحدات ضمن المجتمع والدولة، إذا لم يكن نظام الحكم مختاراً بحرية، ضامناً للحريات، أي للمحقوق. وهذا يفترض قيام ما يوصف بالوضع الشرعي: أي وجود شرائع وقوانين هي التي ترتب النظام الحر. ولا خلاف إذ ذاك بين الحرية والقوانين، أي بين الحرية والناموس، أو الشريعة الديمقراطية.

أيها السادة،

IV

ارانا وصلنا الى الجانب الثاني من موضوعنا وهو الديمقراطية، بنسبة ما هو تعريفها الاصيل، التعريف الاغريقي: حكم الشعب، والمفهوم ضمناً: حكم الشعب لذاته، من اجل ذاته. اي: حكم الشعب للشعب في سبيل الشعب. واذا كانت مقدماتنا الفلسفية صحيحة، فهو نظام يملفه الشعب بحرية، يصنعه بحرية، يسوسه بحرية، ويضمنه بتعهد حرياته والدفاع عنها.

هنا - لا بد من شيء من التاريخ: قلنا ان اصل كلمة الديمقراطية اغريقي. كلمة مركبة من كلمتين: ديموس، اي الشعب، وكراتيا، اي الحكم. والكلام المتعارف عليه بين مؤرخي السياسة ان اولى الديمقراطيات كانت الاغريقية، وعلى وجه التحديد: في اثينا، عام ٥٠٨ ق. م، عندما قام كليستينيس بثورة على الارستقراطية، اي على النبلاء الحاكمين آنذاك، ثورة توصل من اجلها عامة الناس، اي الشعب.

غير ان عصر الديمقراطية الذهبي في اثينا كان عصر بيريكليس، الذي قال عنه المؤرخ تركيديدس انه: جعل من «حكم عامة المواطنين حكم المواطن الافضل». ولا يفوتنا ان بيريكليس انتهى في المنفى: حكم المواطنون، بالاقتراع، حكموا عليه بالنفي لأنه لم ينجح في حماية المدينة من وباء الطاعون!!!

V

ماذا نستنتج، بايجاز كلي، ماذا نستنتج من الاختبار الاغريقي؟... مع التسليم بأن لهذا الاختبار مقدمات في حضارات أخرى، انما لم تكن هي الفاعلة في التطور الذي ورثناه - نذكر منها الاختبار الفينيقي، حيث ملوك المدائن كانوا ينتخبون ولا يتوارثون الحكم.

ماذا نستنتج؟

بعض القواعد التاريخية:

اولاً: ان الديمقراطية ليست نظاماً ابدياً ويمكنك تأييده.

ثانياً: ان الديمقراطية ليست دائماً على حق، وهي غالباً ما تنشأ من ثورة على استبداد، ثم غالباً ما تنتهي الى ديماغوجية ينشأ منها استكبار، فاستبداد جديد.

ثالثاً: ان تاريخ الديمقراطية، كتاريخ النظم السياسية كلها، يمكن وصفه بـ«الاستبدادية» - اي انه يتحرك ديكاتيكيًا في شكل دوائر متصاعدة: هكذا يولد

النظام نقيضه ، فيؤد النقيض بدوره نقيض النقيض لأن التاريخ الانساني لا يتوقف عند «حالة» كاملة تتأبد في ما يشبه الكمال المطلق وهذا ما لاحظته لا فلاسفة الاغريق ومؤرخوهم فحسب ، بل المفكرون السياسيون والعلماء في كل عصر ، وبأكثر من لغة .

VI

والآن: هدنة مع التاريخ ...

لنبحث في الاصول العملية للديموقراطية ...

وبديهى ان تكون للديموقراطية كذلك اصولية خاصة ، وقواعد «الاصولية» الديمقراطية هي التالية:

اولاً: اختيار الشعب لدستوره بحرية: وهنا لا بد من عودة الى الاغريق ، الى ارسطو بالذات ، الذي يطلق على الدستور اسم «كوينونية» ، بمعنى الكينونة السياسية ، لأن الدستور ليس حتماً نصاً مكتوباً جامداً بل هو قواعد الحياة والحكم . انه تجسيد الحرية في النظام والمؤسسات . وهكذا ينشأ الالتزام ، بل تنشأ الطاعة ، من المشاركة ، وليس من الارغام والقهر .

ثانياً: انتخاب الشعب لحكامه بموجب الدستور .

ثالثاً: مسؤولية الحكام المنتخبين من الشعب تجاه الشعب الذي ينتخبهم ، او من يمثله .

رابعاً: قيام فصل بين السلطات وتوازن ، ولو كانت كل السلطات منبثقة من الشعب وخاضعة لرقابته ، لأن الشعب هو خير ضامن لحياته وحقوقه . سلطة تنفيذية او اجرائية وسلطة اشتراعية وسلطة قضائية .

خامساً: وجود تعاقد اجتماعي تاريخي بين مكونات الدولة تنشأ منه شراكة في الحياة والابداع ، بحيث يكون الدستور هو التعبير الشرائعي للمبادئ الاخلاقية وللمنابع العامة ولنفسية الشعب وروحه .

VII

هنا ، عودة أخرى الى التاريخ ، ولو بين هلالين :

١ - في منطلق التعبير الفلسفي عنها ، الديمقراطية كانت ، وقد وصفها افلاطون كذلك ، حكم الفقراء ، بالمقارنة مع الارستقراطية ، اي حكم القلة ، واذا كانت القلة غنية فالاوليغارشية . ويقول الفيلسوف الاغريقي الاكبر ان الديمقراطية نشأت من انتصار الفقراء ، فالغني هؤلاء الاغنياء - الغوهم ، نعم ... هم وحكمهم !

ثم توزعوا السلطات ، فكانت نظرية الفصل بينها .

٢ - «نادرة» اذا جاز التعبير - نادرة تاريخية اخرى؛ يقول ارسطو ان الديمقراطية تتنافى مع وجود «مخابرات» في متناول الحكم ، او اي نوع من انواع الشرطة السرية!

والكلام لأرسطوطاليس...

فلا تعليق .

٣ - ما دمنا «بين هلالين» ، هذه الملاحظات الاضافية:

اولاً - شعور عام بين المفكرين الديمقراطيين بأن المدينة ، او الدولة ، هي خير معلم سياسي للانسان والمواطن ... اي ان السياسة مراس ، قدر ما هي علم .

ثانياً - ان الدولة الديمقراطية وحدها تطلق قدرات الخلق والابداع ، ولو لم تكن دائماً العصور الديمقراطية هي عصور العظمة ، لأن التوق الى العظمة من ظواهر «الاستكبار» ، اي الاستبداد الذي يقود الى الامبريالية . والبرهان الاعظم هو نابوليون ، فضلاً عن اباطرة الرومان .

(نابوليون والثورة الفرنسية) .

ثالثاً - ان تاريخ الديمقراطية هو تاريخ بروزها وتاريخ زوالها في آن واحد... كلما اهترأت ديمقراطية ، او اهترأ مجتمع كان ديمقراطياً ، قامت «حركة تصحيحية» باسم الديمقراطية ما تلبث ان تتحول الى استكبار ، يغطّي طغيانه الداخلي بالحاجة الى حرب خارجية ، وينتهي به الامر الى قيام جيل جديد من الاحرار يثور عليه .

وهكذا ، اذا كان الاستكبار استعماراً خارجياً ، حمل في صميمه منطلقات الثورة عليه ، فنتهي كل ثورة تحريرية الى نظام ديمقراطي . ذلك هو سر العلاقة العضوية والتاريخية في آن بين الحرية والوطنية والديمقراطية:

بحيث تكون الحقوق القومية امتداداً لحقوق الانسان .

وتكون سيادة الدولة على نفسها رهناً بسيادة الوطن على ذاته يقرر مصيره بحرية ، فيشارك بالحرية ذاتها في تقرير مصير الوطن .

VIII

ايها السادة ،

طال بنا الحديث النظري والتاريخي عن الديمقراطية عموماً ، والحديث لم

يكن مجرد مقدمة ، بل الاطار الموضوعي لموضوعنا المباشر: اي ازمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي .

فما هي هذه الازمة؟

ما هي مقوماتها والمكونات؟

ثم ما هي الحلول؟

قلت في مطلع حديثنا ان الامر سيكون حواراً بيننا ، وليس محاضرة منبرية تلقى من عل .

واليكم اذاً بعض الطروحات ، اعرضها للمناقشة:

اولاً - أزمة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي هي مجموعة مفارقات ولا يمكن فهمها بأية «منهجية» أخرى .

ثانياً - أولى هذه المفارقات ، وبسطها ، بل اكثرها سطحية ، ان المسألة الديمقراطية في العالم العربي ليست واحدة ، رغم تلازم التوق اليها حديثاً ، مع التوق الى الوحدة العربية .

واليكم بعض البيان: الديمقراطية ، ككل نظام حكم ، تستند الى جذور اجتماعية وفكرية ... ولا تنمو الا في محيط ديمقراطي فذ .

فهل تشكل الدول العربية ، ولتقل المجتمعات العربية ، مجتمعاً ديمقراطياً موحد الجذور ، موحد التكوين؟

الجواب البديهي ان «كلا» . فثمة عوالم من الفرق بين: تراثية لبنان ، مثلاً ، وقبلية الجزيرة ... او بين المدارس ، ولتقل الحزبيات العقائدية السورية والعراقية ، من جهة ، ومن الجهة الاخرى نشوء وتطور الصومال والسودان مثلاً وما اليهما ...

حتى المجتمع الليبي ، نراه بعيداً عن المجتمع المصري ، الاقرب اليه جغرافياً وشتان بين التراث الفكري هنا وهناك ... ثم في ما يسمى «المغرب العربي»: اين موريتانيا من الجزائر ، وتونس من المغرب؟ ومع ذلك كله ، فالديمقراطية مطروحة في كل مكان: كشمعار ، حيناً ، وكنموذج يحتذى ، حيناً آخر ، وفي غالب الاحيان كأسم لغير مسمى!

ثالثاً - باستثناء لبنان ، والى حد ما سوريا الساحلية ، في العصر الفينيقي والهيلينستي - لم تعرف الدول العربية اي نظام حكم فيه شيء من الديمقراطية الا في عهد الاسلام الاول ، حين كان التقيد كلياً بالآيات الكريمات:

«امرهم شورى بينهم»

«وشاورهم في الأمر»

«انتم ادرى بشؤون دنياكم»

وكان الاسلام الطليعي نقى الاستبداد. لا نظرياً فقط، لأنه وضع الشورى جنباً الى جنب مع الايمان بالله والتوكل عليه. ولا عملياً فقط، لأن ثمة من دعى الناس: «من رأى في اعوجاجاً فليقومه بحد هذا السيف». ثم «متى استعبدتم الناس وقد لدتهم امهاتهم احراراً؟» بل كذلك، وبنوع اخص، لأن الاسلام كان ثورة على نظم الحياة والحكم، النظم الاستبدادية الظلامية التي سبقتها، والتي كانت اي تلك الموروثة من حضارات الشرق الوثني القديم.

ولا بد هنا من التنويه بأن الاسلام صار وظل جوهر التراث الفكري والحضاري في كل المجتمعات العربية، بما فيها مصر والهلال الخصيب، حيث عايش المسيحية ولا يزال، في تعددية واقعية قل ان اختل طابعها المسالم، من غير رجعة اليها - وقد تفاوتت قواعدها بين التسامح والمشاركة، ولكن انظمة الحكم التي نشأت منذ الامويين، بتأثير الغزوات والفتوحات، ثم ما حملته الشعوب والقبائل الاسيوية البعيدة عن العرب، فضلاً عن الرواسب الرومانية، التي وجدتها الدولة الاسلامية الاولى في دمشق، كل ذلك حال دون نشوء وتطور ديمقراطية اسلامية صافية، كان يمكن ان تسبق عودة الديمقراطية الى اوربوا الحديثة، مع «عصر التنوير» والثورات القومية الكبرى.

رابعاً - نشأت الاختبارات الديمقراطية العربية المعاصرة، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في الدول التي انتقلت اليها «ثورة العقل»؛ وتعبير أوضح: تلك التي، كمصر وسوريا ولبنان، عاشت نهضة فكرية وادبية هي استمرار عصر التنوير الاوروبي. الا ان هذه الاختبارات قد فشلت (وقد تحدثنا في المقدمة عن «استدارية» التطور الديمقراطي) لسببين اثنين:

١ - اقتران الديمقراطية، ولو كشعار، بالاستعمار والاستبداد الخارجي، وهذه مفارقة... بحيث اقترنت الثورة التحررية القومية في غالب الاحيان بالثورة على الديمقراطية «الزائفة» (وقد نعتناها هكذا عن حق او باطل!)

٢ - انعدام وجود الشروط الموضوعية لقيام نظام ديمقراطي متطور سليم، وبعض هذه الشروط: الغاء الاقطاعية والقبلية والطائفية، قيام احزاب ديمقراطية عريقة، يناع الفكر الديمقراطي التحرري، وترجمته في تربية اجتماعية ديمقراطية، ثم توزيع الثروة وافتتاح الحكم على ترقى «الفقراء»، (الاسم الآخر للشعب).

خامساً - ومن المفارقة، ديالكتيكياً، مفارقة أخرى: نشوء بأس من الديمقراطية ادى الى قيام «حركات تصحيحية» لها، تدعي ديمقراطية من نوع جديد: «الموجهة» حيناً - بما فيها الديمقراطية «العسكريتارية»، والديموقراطية الموصوفة بـ«الشعبية» احياناً، انتساباً الى الانقلابات الاوروبية والاميركية على الديمقراطية «الليبرالية» - وهي انقلابات ادت الى قيام انظمة استبدادية، زالت الآن كلها، او هي في طريق الزوال: من الفاشية (وكان اسمها ديمقراطية) الى السوفياتية، الى ... الى ... الى ... انظمة يمكن وصفها بالزعامية، لأن الرئيس الزعيم صار فيها اهم من الشعب، بل هو الوصي على الشعب، فكيف يكون مسؤولاً تجاهه؟ وفي غالب الانظمة ان لم يكن كلها: لا يحاسب الشعب الرئيس، لأن الرئيس الزعيم ليس مسؤولاً الا تجاه الله والتاريخ. وهذا منتهى الاستكبار!

بعض ازمة الحكم في العالم العربي، بل ربما الوجه الاخطر للأزمة، يكمن في حيرة المحاولات التي نشهد تباشيرها الآن، والهادفة الى الرجوع عن ديمقراطية الحركات التصحيحية، الى ديمقراطية مصححة جديدة، تنسجم وتتناسق مع التيار العالمي المتنامي، من اوروبا الشرقية، الى آسيا، الى افريقيا، الى اميركا اللاتينية، الى كل مكان... واخطر ما في الامر ان العالم الديمقراطي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة، وايا تكن عيوبه في السياسة الخارجية، يصير على التخلي عن أي اهتمام بالدول «المتخلفة»، اي المتخلفة عن «الركب»، والمستتقة في تخلفها الاقتصادي كذلك، ولو كان بعضها في طليعة مجتمعات الاستهلاك المفرطة في الثراء. (ولا حاجة للأمثلة).

واخيراً

سادساً - آخر المفارقات، واخطرها، ان الحركات المسماة «الاصولية»، والتي يدعو معظمها، او تدعو كلها، الى دولة دينية ما - هذه الحركات تجذب نفسها وتجدها في طليعة الثائرين من اجل الحرية، المطالبين، كما في الجزائر ومصر والاردن، باحترام الحقوق والحريات الديمقراطية... وذلك رغم غياب المثل الديمقراطية من عقيدة هذه الحركات، انما املأ بأن تفسح لهم الممارسة الديمقراطية في مجال الوصول الى الحكم بسبب من اكثرتهم. ولا بأس بعد ذلك اذا نقضت - اي هذه الحركات - التعاقد الدستوري الذي هو قاعدة الديمقراطية اياها. أوليست هذه مفارقة المفارقات؟



ايها السادة ،

اراني اطلت الحديث ، وحوارنا لم ينطلق بعد...

فلنتختم الحديث . حسبي ما اردت من اسلوبى:

ان يكون حوارياً في جدليته ، فيعرض في آنٍ معاً المشاكل وحلولها ،
والمشاكل الناشئة من الحلول ...

أوليس تلك هي الديموقراطية؟

واذا كانت لي من خلاصة اعرضها ، بل ا طرحها للمناقشة ، فهي هذه: ان
الحرية الحقيقية ، في معناها التاريخي الديالكتيكي ، لا يمكن ان تكون حرية التخلف
والتقهقر ... واذا كنا نريد ان نكون مع العالم المتقدم ، وفي منافسة له ، ونحتر من
كوابيسه ، فالشرط الاول والاخير لذلك هو ان نكون صنوه في الحرية والعقلانية ،
كأفراد ، وكمجتمعات ، وكحضارة . الا اذا اردنا ان نثبت صحة قول الجاحظ
فيما:

« ... وكل شيء عند العرب فانما هو بديهة وارتجال وكأنه الهام » ،

«وليس هناك معاناة ولا مكابدة ،

ولا اجالة فكر ولا استعانة ...»

هذا عرب الجاحظ ... اما نحن هنا ، على العكس ، مع الثورة التي يدعو
اليها الله المؤمنين به في القرآن الكريم:

«ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون» (الانفال ٢٢)

«لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم اعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا
يسمعون بها ، اولئك كالانعام بل هم اضل ، اولئك هم الغافلون» (الاعراف الآية
١٧٩)

لا ايها السادة ،

لن يستمر التاريخ يأخذنا ونحن غافلون .

والسلام عليكم وشكراً

الثقافة العربية والقرار السياسي

محاضرة أقيمت في
افتتاح أعمال المؤتمر الثقافي الأول الذي نظمه «المجمع الثقافي العربي»
باعتوان «العالم العربي والثقافة»
في قاعة المحاضرات في الجامعة اللبنانية في بيروت.

١٩٩٤/١١/١٠



في موضوعنا هذا الصباح - في تحديد الموضوع وتعيينه ، شيء مما كنت أتمنى لو يكون خاتمة وليس بداية: شيء نخلص اليه بدل أن ننطلق منه ، وكأنه من المسلمات .

ولكن ، لا بأس ، لعل في تعيين الموضوع على هذا النحو تحدياً جدياً مزدوجاً: هل هناك ثقافة عربية؟ ثقافة عربية شاملة جامعة؟ وهل القرار السياسي العربي ، المتصل بهذه الثقافة - ولا أقول بعد: المنبثق منها - هل هذا القرار الواحد ، في الشكل ، والمضمون ، وفي هيكلية اتخاذه ، وفي الغايات ، او المثل العليا التي يهدف إليها؟

I

بعد هذه المقدمة ، التي ليست ، أو لا يقصد منها ، أن تكون محض شكلية ، أدعوكم ، أيها السادة ، لا الى بحث علمي متقشف الأسلوب ، بل الى ما يصح اعتباره - ولا انتقاص ، رجاء ، من قدر العقل وطموح المعرفة ... نزهة بين المفاهيم المتكاثرة للثقافة ، وما يمكن تعميمه من هذه المفاهيم على الرقعة العربية - الرقعة الجغرافية بالطبع ! - التي كنا نحلم بأن نصير تجمعها سلطة قومية واحدة موحدة ... فإذا بالحلم ، حتى في مفهومه الثقافي ، ينفجر أحلاماً ، وأما السلطة ،

فتبعر، حتى حيث ظنناها أداة توحيد... وأما القومية، فحدثوا عن وحدتها ولا حرج.

ولا يشفع بواقعا هذا، وكدت أقول: لا يعزينا، الا ما أظننا متفقين عليه، من أن للثقافة، كما للقومية، كما للسلطة، أي كما للقرار السياسي، تعريفات متنوعة لا نحتاجنا سلامة البحث الى أكثر من التوقف عند نقيضين لها في عالمنا العربي.

هنالك، من الجهة الأولى - ولو بدا التعبير لبناني الخصوصية: الثقافة «المتراس»، تنشأ عنها، في المجتمع والدولة، المتاريس الثقافية، وهم أهلها القابعين خلفها أن يقاتل واحدهم الآخر، متراساً يراشق متراساً...

وفي مسار آخر، ولنقل في مفهوم آخر، الثقافة العقلانية، أي ثقافة الانفتاح التاريخي، تعترف بوجود الغير، أي بثقافة محترمة للآخر، من غير أن يدفعها ذلك، بما يشبه الميكانيكية الغريزية، «الى المترسة» في وجهه، بغية إلغائه او القضاء عليه.

ولا أخالني أظلم «الثقافة العربية» - لا أقول بعد «المتفقين العرب»، فالثقافة، بمصناها الوجودي الاجتماعي، شيء، والمتفقون شيء آخر، وسأحاول في ما بعد تفسير التمييز... لا أخالني أظلم «الثقافة العربية» اذا قلت إنها، هي والمتفقون أهلها، تتأرجح بين الحالتين والمفهومين: المترسة والانفتاح.

II

والآن لا بد من بعض التبسط في المفهومين. «المترسة»، التي قد تبدو ظاهرة لبنانية، في جذورها وممارستها، هي غير ذلك تماماً. فالحرب اللبنانية يصح النظر اليها، في رأينا، كالظاهرة الأكثر مأسوية لواقع عربي يزداد تدهوراً: من السودان الى الجزائر، مروراً بالعراق، بل وبمصر، أكثر المجتمعات العربية استقراراً وأعرقها في الثقافة كذلك. ولا نستثني بالطبع المتاريس المرتفعة في داخل المجتمع الفلسطيني، والمتلبسة أحياناً أشكلاً وأزياء سياسية، إلا أنها لا تخرج عن الثقافة بمعناها الأعم.

III

عند هذا الحد، يبدو لزماً علينا أن نحاول تعريف المفهوم الأعم للثقافة، ولو كان ذلك في مؤتمركم من باب لزوم ما يلزم. بمفهومها الأعم، الثقافة هي تراكم، والأحرى أن تكون العصاراة المهضومة، لاختبارات المجتمع في توفقه، وتوق أهله، الى معرفة حقيقة كل شيء: حقيقة الإنسان والكون، والحليقة والخالق، والخير والشر، والحق والباطل، والسحر والجمال، وحتى البشاعة. وتصير الثقافة مدنية وحضارية متى تدرج المجتمع

من تذوق المعرفة ، وكأنها مجرد إنتاج أدبيّ أو فنيّ ، الى تحويل المعرفة فعل بناء وخلق .

ولعلّ هذا هو الحدّ الفاصل الحساس بين الثقافة البدائية - ولنقل ثقافة البداوة ، وهي محض أدية ، شعرية النظرة وجدانية حتى حين تقارب الثقافة الأخرى - والثقافة الأخرى ، أي الثقافة المدنية ، نسبة الى المدينة . وفي تسمية أخرى هي الحضارة ، نسبة الى الحضارة . والتمييز بين البداوة والحضارة ليس تمييزاً قيمياً بقدر ما هو تمييز واقعي... فالمدائن كالحضارات قد ينبع فيها الخير ، والحق والجمال ، كما قد تكون كلها شراً وتخلّفاً... ذلك ان الحضارة مراتب ، لأنها تتطور ، وكلّ كائن حيّ تبلغ الذروة أحياناً ، لتعود تتقهقر أمام حضارات تتقدم عليها .

وبالمنظار الواقعي هذا ، نجدنا أمام تراتب حضاريّ لا بدّ من التسليم به ، ولو بدا قاسياً من منظار محض أخلاقي يطيب ليعضنا أن يذهب به الى حدّ التصوف . فهناك حواضر ومديّنات تكفي باستهلاك الحضارة والثقافة: تأخذ ، ولا تعطي ، تقتني الأدب والفن ولا خلق عندها ، كما تقتني السيارة والعمارة من غير أن تكتنه أسرارها... وإذا تقدّمت ، فإلى حدّ تصنع الصناعة من غير المساهمة في تقدّمها . تقتبس النماذج ، كلّ النماذج ، بما فيها نماذج الحياة ، من غير أن تبتكر ولا تبتكر ، فكيف يمكن ألاّ تصاب بالركود ، واستطراداً بالتخلّف عن الركب الخلاق ، الى حدّ التقهقر ، فالزوال ، فلا يبقى عند هذه المجتمعات من الثقافة غير التفتني بالمآجد الماضية... وفي ذلك ما فيه من العودة الى أدبيّات البداوة؟

IV

لا بدّ لنا هنا ، في المسلك الجدلي الذي اخترناه ، من التمييز في الثقافة بين موقع الأدبيّات الصافية ، وموقع العلوم التي هي المحرك . حتى «الدينيات» - إذا جاز التعبير - تتقدّم من الإيمان المطلق الى الحقل العقلاني الرحب الإسم علوم الدين . وعلوم الدين لا تجادل في الإيمان بحد ذاته ، بقدر ما تبحث له ، فتأتي اليه بقواعد التوفيق بين الإيمان والعقل ، أي بين الدين والعلم ، وشرطها ألا يعوق الإيمان حرية العقل ، ولا يصير التبصر العلمي كفرّاً ، والإختراع ومستلزماته وثقافته زلاً وإثماً . وحسبنا حجة ما جاء به ، على اختلاف نظرياتهم ، فلاسفة الإسلام الكبار ، من الفارابي الى ابن رشد الى الغزالي ، وكلّهم معين لا ينضب علمه ، اذا نحن عصرنا دراساتهم ولم نتوقع عندها فنجمدها ، ونجمّد معها الثقافة التي انتسبت اليها . وإذا نحن حللنا - بالمعنى العلمي الأصيل للتحليل - دراسات فلاسفة الإسلام لخلصنا الى تسلسل منطقي يصح عموداً فقرياً لبحثنا ، كما لكل بحث مقبل في الموضوع . ولعله النموذج المثالي (ولا أقول المثالي) لمسالك الثقافات الأخرى .

من الدين، اذًا - نقول - ولو ميثولوجياً كما عند الإغريق أو المصريين،
تنتقل المعرفة، - متى دخلت الثقافة حدائق العقل - الى علوم الدين، ومن علوم
الدين الى علوم الكون لتلازم فكرة الألوهة مع الخلق، فالحقيقة. ومن علوم الكون
الى علم «الما بعد - الطبيعة»، أي الميتافيزيق، أو الماورائيات، ثم الى محبة الحكمة،
الـ «سوفيا» بالإغريقي، وفي كنفها الأخلاق، ومنها المناقب، وصولاً الى المنطق -
ومن غرائب أمره اشتقاقه من المنطق، فقيل إن الإنسان حيوان ناطق بمعنى عاقل ...
بينما المنطق بالإغريقي هو علم «اللوغوس» - ولا نعرف أية كلمة اشتقت من
الأخرى: لوغوس المنطق، ام اللغة، رديف المنطق؟ ... لأن «اللوغوس»، إضافة الى
المنطق، معناه كذلك «الكلمة». ثم إن اللوغوس - الكلمة (و«الكلمة» في إنجيل
يوحنا هي الله) يعني العقل في حد ذاته، ويعني، اشتقاقاً أخيراً، المعرفة.
أوتابع التسلسل؟

فلتابع: في كل فلسفة، عند كل فيلسوف، تلي مرتبة الماورائيات مرتبة
الإنسانيات. أي: من علم الكون الى علم الإنسان. وعلم الإنسان يتراتب: علم
الطبيعة الإنسانية، فعلم المجتمع والدولة، ومنه الفكر السياسي، فعلم التاريخ.
تلك كلها، مكونات الثقافة المكتملة. ألا أنها مجرد قوالب تملأها
المجتمعات بما عندها: أي بما توارثت، وبما أنجبت وتنجب، فتميز بذلك ثقافة عن
الأخرى. الا أنه حذار أن نجوز المقارنة بين ثقافة توقفت تطورها وثقافة لولبية
الزخم، تتعلم بنهم كل ما اختبرته الثقافات الأخرى - السابقة لها والمعاصرة على
حد سواء - لتنتقل من هذه الاختبارات على دروب المجازاة، فالمشاركة، فالتوق
الى التفوق في المعرفة والإبتكار والإختراع.

V

عند هذا الحد، تقع نقطة الإفتراق بين الثقافة المتراس والثقافة العقلانية
التاريخية. ثقافة المتراس هي التي تظن أنها بلغت، في مرحلة معينة من تطورها،
درجة الاكتفاء التاريخي. أي أنها صارت تعرف الحقيقة، كل الحقيقة، يمترس
خلفها، ولا تحتاج الى الاعتراف بالغير، واذا هي احتاجت الى الغير، لتمييز به
عنه، ولو على سبيل المقارنة، فإن هذا «الغير» يكون عدواً، تارة تكفره، فتحلل
الجهاد ضده باسم معرفتها، دون سواها، بالله وإرادته، وطوراً، بل أطواراً
تتصرف - وهذا ما يعرف بـ «الشمولية»، أي النظرة التي تدعي لوحدها من معرفة
شاملة بالإنسان والكون - وكأن الإله الذي باسمه تحكم هو الإنسان او المجتمع،
المختصر المعرفة «الكلية» في ذاته زعيماً فرداً كان أو أمة، او طبقة، أو حزباً. ذلك
أن التسلسل «الثقافي»، اذا جاز التعبير، ينتقل بالنظرة الإيمانية في خط مواز لتدرج
العلوم: من ثقافة العلم بالله، لأنه الكائن الذي به تؤمن، الى ثقافة العلم بالإنسان،

فالإيمان به كذلك ، الى ثقافة العلم بالمجتمع ، فتأليه كما في النظرة القومية والإشتراكية . والنظرة القومية كالنظرة الإشتراكية تكاد باستمرار تعصم الحاكم عن الخطأ ، إذ غالباً ما ترث النظرة القيصريّة ، حين كانت الثقافات الوثنية تؤله قيصر ، أو الإمبراطور ، أو فرعون ، ولو اضطرت الى نسبة أبوته الى جويثير ما .

VI

إذا كانت تلك هي ثقافة المتراس ، تترجم نفسها بالنظرة «الأحادية» الى السلطة ، فما هي في مدلولاتها السياسية ، الثقافة التي وصفناها بالعقلانية التاريخية؟ إنها الثقافة الجدلية ، - والكلمة العربية المرادفة هنا للدلائليّة كتيكّة ممتازة لأنها تنفي الإرادية . هي إذا ثقافة تعدّد الخيارات تنتقي بينها بحرية ، وتتجول بحرية في معارجه ولا إكراه . هي ، في المقولة الدارجة: «التعددية الثقافية» ، أي توافر مناهل ثقافية متعددة يلتقي أهلها في صراع فكري متوازن لا ينتهي الى كبت ، فتكفير ، فتحليل دماء ، بل الى توارث سلمي للسلطة ، أداته الإقناع والإقتناع ، بين نظريات مختلفة في حاضر الإنسان ومستقبل المجتمع . من هنا ان المجتمع نفسه تعتبره النظرة العقلانية تعددياً حكماً لأنه وليد تكوين تاريخي ، يحمل معه الى الحاضر فال مستقبل حصيلة الماضي ، ثقافة ثقافة ، الواحدة ترث الأخرى ولا تلغيها .

VII

كنا نتحدّث عن الثقافة في المطلق ، وفي خلفيّة الحديث ، بالطبع ، الثقافة العربية ولو وصفناها من غير تسمية . فما هو تعريفنا للثقافة العربية المعاصرة؟ من حيث الجوهر - الجوهر الذي يملأ القوالب الشكلية لثقافات متنوعة التقيناها في نزھتنا بين المفاهيم .

الثقافة العربية ثقافة دينية في صراع داخلي دائم مع تعدديتها الأصلية . هي ، من هذا المنظار ، أسيرة مثلث تاريخي يحده جنوباً الحنين الى الشعر الجاهلي ، ويحدّه شرقاً علم الكلام والتفسير ، وكل الفلسفة الموروثة من الإغريق عبر النصراني . أما غرباً ، فتحده المفاخرة بالأندلس والتوق الى بعثها حية . فهل نستغرب ، وحالتنا هذه ، ان يعكس ما نسميه القرار السياسي اضطرابنا الثقافي ، بل تمزقنا العقلي والنفسي؟

قبل الولوج بعيداً في هذا الطريق ، لا بدّ من التوقّف ولو قليلاً عند هيكلية القرار السياسي في الشكل ، علّنا نستكشف المقصود به ومنه ، وكيفية اتّخاذه في المطلق . ولا أظنني بحاجة لأن أذهب بعيداً في شرح ما نعلمه جميعنا: أن القرار السياسي هو دائماً وليد سلطة ، والسلطة هذه ، سواء كانت أحادية أو مركبة ، بحاجة الى شرعية تحمّل قرارها ، أو يكون القرار ، اذا فرض نفسه على الجماعة ، قراراً ثورياً يكتسب شرعيته لاحقاً من نجاح الثورة وتسلمها مركز القرار .

وإذا كانت منطلقات القرار السياسي مستوحاة دائماً مما يعرف بالثقافة السياسية، المتغيرة بتغير الأزمان والحاجات، بحيث تنشأ الشرعية الثورية حين تحاول السلطة تجسيد التغيير... فإن شرعية القرار السياسي، من الجهة الأخرى، لا تكتمل، والقرار لا يتخذ، إذا هو لم يرتبط بسببية غائية، أي بمجموعة أهداف قابلة لأن تبلور حولها اتفاق الجماعة السياسية، وإذا أمكن إجماعها، ومن ثم اندفاعها، فيصير الالتزام السياسي طوعياً، بالكاد تحتاج السلطة الى القانون لفرضه. والغاية القصوى من كل قرار سياسي عربي هي أن يصير لقرارنا تأثيره في مصير الإنسان، فلا نفل نحن رهينة نظام عالمي ما... يفرينا، ولا يكفينا، أن لا غنى للعالم لا عن ثرواتنا ولا عن أسواقنا... من غير أن تكون لنا حرية تقرير ثمن الثروة أو حجم السوق، ومن غير أن تكون لنا خصوصاً كرامة المشاركة في القرار العالمي، حتى حين يعطينا.

VIII

من هذه المنطلقات، ما هو القرار السياسي عندنا؟
دعونا نستقرئ الأحداث، لعل هذا الأسلوب الموضوعي يكون الأسلم منطقاً والأكثر حياة.

المفارقة الأولى التي نجتمعنا، من المحيط الى الخليج، هي شعورنا الدائم بأننا أبداً في معركة مع مستعبد نريد التحرر منه، حتى إذا زال المستعبد شعرنا بأن شيئاً متناً قد انتزع منا... وكأننا أصبحنا نمثل رواية سرقوا لنا منها كبير الممثلين، فندخل هكذا عالم الخرافة! وخرافة التحرير هذه ورثناها من جهاد حقيقي في القرن التاسع عشر، وعشناها عبر حربين في القرن العشرين، أيام كنا لا نزال أجزاء مستعمرة من إمبراطوريات زائلة... وعشناها أخيراً، ولا نزال، رغم عهد السلام، في حروب ضد الاستيطان الإسرائيلي بدلت حياتنا ولم تبدل المفاهيم... فصرنا نحالف مستعمرًا ضد مستعمر، نظن الواحد يحالفنا في حرب تحريرنا من الآخر!

وكاننا في ذلك لم نفهم من ثقافتنا معنى الاستعمار الحقيقي... مع أن اللغة العربية أفصح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخية لأنها تردّها الى أصلها: العمران، بحيث يكون الاستعمار تعمير ما لا يعمر نفسه، ويكون زواله بالتالي مشروطاً بالتعمير الذاتي. هكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع وإنماء لموارده وبلورة لقواه وتنظيمها لدولته، على نحو يحصنه ضد الإستعمار. والعمران، في اللغة العربية، مرتبط بالمدينة والحضارة، مما يحلّل، منطقياً، قول القائلين إن الحرب ضد الاستعمار هي بالتحضير والتمدين وإن المعركة الحقيقية ليست سلبية، في سبيل جلاء، بل إيجابية، في سبيل بناء، وإن جلاء المستعمرين يخلف فراغاً إن لم يملأه المجتمع المتحرر بحكم إيجابي، عاد القهقري، وازداد تخلفاً، وهياً نفسه

بنفسه لاستعمار جديد يملأ الفراغ.

فهل نحن الآن أكثر تحرراً مما كنا عليه أيام خضنا حروب التحرير؟ تلك هي المفارقة الأولى التي تشوب القرار السياسي العربي.

المفارقة الثانية، بل الخرافة، هي الظن بأن ثمة ما يستعاض به عن الشعب الحقيقي - يستعاض بالفكرة القومية... أي أن يخلق أهل القرار كائناتاً هيوياً يزعمونه... نكيفه على رأينا، ونعطيه من القرار إرادة ليست في الواقع موجودة! والقومية، في الأصل، شيء تاريخي موجود، ولو كان العصر الذي نعيش بدأ يتخطاها في مجالات عديدة. غير أن القومية شيء، وخرافة القومية شيء آخر. فبينما القومية في الأصل رابطة توحيد، إذا بخرافة القومية تغدو عنصر تحزب وتخريب، تميز المواطن عن المواطن وكأنها ليست صفة ملازمة لذاته وجزءاً من شخصيته وإنسانيته. ومضى الحكم باسمها، يرتب الناس مراتب ويوزعهم فئات: هؤلاء قوميون مخلصون، أولئك خونة مارقون، هنا من تحبهم القومية، وهناك الغرياء العملاء، في هذا الصف يقف العقلاء، وفي الصف الثاني المتفهمون، وهناك الأغبياء أعداء القومية... كأنما الإنسان يمكن أن يكون عدو نفسه، أو كأنما يشرف الأمة أن يكثر فيها الخونة، أو كأنما يرضيها إخراج بعضها منها باسمها، فيخرجون عليها.

وهكذا، بدل أن تكون القومية مصدر قوة للأمة في السلم والحرب، إذا بها تبتز الأمة في السلم، وفي الحرب تحقق الأعجوبة الوقعة: أن يحتكر بعض الأمة شرف النضال من أجلها إلى حد يجن معه البعض الآخر، فيظن أن الهزيمة ليست هزيمته لأن النصر ما كان ليكون انتصاره.

المفارقة الثالثة في القرار السياسي العربي هي الظن بأن الثورة قرار مستمر... وهذا معناه نكران صفة الاستقرار للحكم، كأننا ما كان، وبالتالي صفة الشرعية... ومرد ذلك إلى شغف أهل القرار، أو شعورهم بضرورة إدعاء الشغف بالثورية، لكي يطمئن الناس إلى قرارهم كأنما الثورة هي غاية بحد ذاتها، بدل أن تكون ما هي في الأصل: وسيلة وسبيل - سبيلاً لتغيير أوضاع أصبحت بالية، ووسيلة لإقامة نظام جديد. ولعلنا لم نتعلم أن الثورة المستمرة - وكان أول نماذجها التاريخية الثورة الفرنسية - إذا لم تنته إلى الاستقرار، إنتهى بها الأمر حتماً إلى الدكتاتورية نقيضها، كما كان الحال مع نابليون.

ثم إن الثورية الحقيقية هي وليدة اجتماع أمرين: الحاجة الاقتصادية والنظرية الاجتماعية. فلا النظرية الاجتماعية، حيث لا حاجة، تؤدي إلى الثورة، ولا الحاجة وحدها تمكن الشعب من الثورة، حيث لا نظرية يؤمن بها فتحرّكه وتقوده. واجتماع الأمرين يجب أن يسبق دعوة أهل القرار السياسي إلى الثورة.

والمفارقة المفارقة في القرار العربي أن تبتدأ الثورة من الحكم عندما تتولاه، أو أن يبحث الحكم - وكان هذا هو الأسوأ - عن ثورية متأخرة تؤهله للإستمرار! المفارقة الرابعة التي تسربل بها القرار السياسي العربي هي ظنه، عندما يقوم لنا حكم قومي أو ثوري، أن الحكم يصبح أهم من المحكوم، أي أنه يصبح أكبر من موضوعه، وأعظم من مثاله وأعز من غايته... أهم وأكبر وأعظم وأعز من الشعب والوطن، من المواطنين والأرض والبيت والحيز والماء والحرية والحياة. والحقيقة أن النظام هو لا شيء، متى صار فارغاً من مضمونه. هو لا وجود له بدون الشعب والوطن. حياته من حياة الأمة، فإن سئمت الأمة تساءم النظام، وإن هي عاشت انتعش. تغذيه بقدر ما يحييها، وتبقى بقدر ما يحافظ عليها. إذا انتكست فقد ميرر وجوده، وإذا انتصرت تعزز وترسخ. إلا أن الأمر صار عندنا، في قرارنا السياسي، غير ذلك: صار النظام غاية بحد ذاته، ولو جلدنا بذلك على الأمة والتاريخ. ثم إننا ذهبنا أبعد من ذلك: لقد اعتبر أهل القرار السياسي أن العدو يستهدف النظام في حربه، والأرض صارت ثانوية، وكذلك الشعب بألامه وآماله... وفاتنا هكذا أن النظام لا قلب له ولا عقل: هو آلة الناس وليس سيدها، فكيف يمكن أن يوضع في الميزان قبالة الحياة، من غير أن تختار الناس إذ ذاك الحياة وتحطم النظام؟

تعلق الحكام بالنظام كمثل تعلق الأطفال بالدمى، يحسبون أنها في محل ما ترمز إليه، والحقيقة أنها صورة للحياة، ليست الحياة. فهل يعقل أن نطلب من الشعب أن يضحي بالواقع من أجل الصورة، بالجوهر من أجل المظهر، بالحياة من أجل الدمى؟ وتكتمل المفارقة المأساة عندما يطلب أهل القرار للنظام أن يعمر أطول من الحروب... متجاهلين ما في التاريخ القديم والحديث: انه حتى عند النصر، تبدل الشعوب أنظمتها، لأنها تعتبر أن حاجاتها وقضاياها بعد النصر غير ما قبله، فكيف بعد الهزيمة، أو قل النكسة؟

يسوقنا هذا الى خامس المفارقات وآخرها، هي تعامل القرار السياسي العربي مع التاريخ.

في نظرنا - أهل قرار كذا أو موضوع قرار - أن بيننا وبين التاريخ تواطؤاً يجيز لنا أن نعتبره وكأنه غير موجود! نطلب من التاريخ أكثر مما نعطيه، ونظن أنه لنا ولو كنا نحن عليه، وأنه لا يمكن أن يكون مرة لسوانا، مهما كان لسوانا عنده. وفي التاريخ أن الشيء الوحيد المحتوم هو أن تنجيء النتائج بنسبة الأسباب: لا شيء من لا شيء، وكل شيء من الشيء الذي يسببه. فالتاريخ ليس فيه أعاجيب ولا عجائب، بالكاد فيه صدف. وككل تاريخ آخر، ليس في تاريخ الحرب والسلام شيء من القدر: ليس فيه نكبات من الله، ولا فيه تجارب من الشيطان ولا نكسات!

فيه للدول ما تهىء لنفسها، فإن هي هيات للنصر انتصرت، وإن هي لم تحسن التهيئة إنكسرت.

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم، وليس للأثم على التاريخ حقوق، والحق ليس أبداً منتصراً، لا في النهاية ولا في البداية، إذا لم ينصره أهله، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوباً. ثم إن التاريخ لا يرحم، لا يغفر، ولا هو يهب ولا هو يعوض، ولا هو يأخذ ممن لا يريد أن يعطي ولا ممن يقدر على الحفاظ على ما عنده...

خطيئة القرار السياسي العربي أنه جهل أو تجاهل أن أزمة الحكم اللاتاريخي، بل مأساته، في أن يضع نفسه دائماً في موضع الطالب من الغير، المحمل الغير مسؤولية أفعاله هو، كأنما فوق سيادته دائماً سيادة لسواه: فسواه يعطي ويأخذ، وينصر ويهزم، يبنى ويخرب، يفقر ويغني، يحيي ويميت. والحقيقة أن ليس من أمة تجد نفسها وحدها في التاريخ، ولا التاريخ لأمة دون سواها. فإذا حاربت فيجب أن تنتظر الحرب وأن تحسب للنصر وللهزيمة حساباً سوياً. وحتى عندما تسالم الأمة، يجب أن تحسب حساب حرب سواها عليها. محك النجاح أن يكون حساب الحكم ناجحاً، فينال ما كان منه منتظراً، ولا يعرض الجماعة لما لا تستحق أو لما لا طاقة لها على احتماله.

IX

أراني وصلت بكم في خاتمة مطافنا إلى مفارقات خمس، وكلها أز ماتت... ومن حقكم علي أن تسألوا: أوليس لنا منها مخرج؟
جوابي سيكون صريحاً، ولو قسا، تشفع به إسنادات أستاذكم بها، ولو وجد البعض في لجوئي إليها مفارقة أخرى... منطلق الجواب أن علينا جميعاً، على أهل القرار السياسي الذي يجب أن يكون هكذا ديموقراطياً، أن نتحرر من «المثلث» الذي أسرت ثقافتنا العربية نفسها فيه.

ويقتضينا ذلك نقلة نوعية، بسيطة الاسم، ولو بدت العملية معقدة: أن نتقل بمجتمعاتنا، بل بدولنا، من متاريس الحالة القبلية، المخضعة نفسها لمنطق القوة، إلى دولة «المدينة الفاضلة»... إلى أندلس جديدة تسوسها قوة المنطق، فلا تبقى حضارتنا، كما قال كاتب عربي كبير يهوى المعارضة تاريخاً: «حضارة صوتية»، أي حضارة الصوت الأقوى، بل تصبح كما يتمنى مفكرون اللاصوت مسموعاً لهم حضارة الحوار بين كل صاحب صوت، ولو خافت، حضارة العقل الأرجح والأفضل في التاريخ.

قلت إن جوهر الثقافة العربية هو الدين، وأنا مدرك أن في كل مسيحي عربي شيئاً من الإسلام، تماماً كما في الإسلام من النصرانية ولها ما يكفيها منه، إذا

هو استلهم خير ما في تاريخه سلفية، وكانت أصوليته إحياء لما للثقافة العربية الجامعة من واقع التعددية في دار الإسلام، أيام رسوله والخلفاء.

وهل نرتضي لمجتمعنا معاً أن يكون في ثقافته وقراره السياسي غير ما هي عليه كل مجتمعات العالم، ونستمر نظن أننا وحدنا العلى حق؟ ولم لا نتساءل أينما اليوم مما جاء في القرآن الكريم: «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون». حقاً، صدق الله العظيم!

أينما اليوم من عهد النبي محمد بن عبدالله لأهل نجران؟ وهو عهد «ضمن لنصارى نجران الأمان على أنفسهم وأموالهم وأراضيهم وعشيرتهم وأماكن عبادتهم».

أفليس في ذلك منطلق التعددية في المجتمع؟ وماذا عن عهد أبي بكر لأهل نجران، كذلك. وعهد عمر لأهل إيليا؟ وماذا عن قول الإمام علي: «من كان له ذمتنا، قدمه كدمنا ودينه كديننا؟» وماذا عن الحديث الشريف: «من قتل معاهداً لم ير رائحة الجنة» (صحيح البخاري، ج ٤، ص ٦٥).

وماذا عن الحديث الآخر: «الا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة» (سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٧١).

وماذا أخيراً عن «الرسالة القبرصية» التي يرفض بموجبها إين تيمية أن يطلق أحد السلاطين التتار أسرى المسلمين دون النصارى؟ وأخيراً أخيراً وليس آخراً، ماذا عن «اتفاقية المدينة» مع نصارى نجران تذهب إلى حد كفالة الحكم الذاتي مع حق التمييز الثقافي، فيباثرون بأنفسهم إدارة شؤونهم؟

أولاً يحق لنا أن نستخلص من مثل هذا أن أصول الإسلام هي التي هيأت الأنظمة التعددية للمجتمعات الإسلامية، على مر الأزمان حتى الأمس - دول إسلامية ننسى اليوم تكاثر النصارى فيها، كمصر والعراق وسوريا وفلسطين والأردن، ناهيك بلبنان. ومن قال إن تطبيق أحكام الشريعة في مجتمع تعدد فيه الملل يتنافى، نظراً للتعددية هذه، مع قيام ديمقراطية في التشريع والحكم؟ أولم يكن بعض مفكرى النهضة، في العهد العثماني، على حق عندما دعوا إلى الثورة ضد حكم إستبدادي ادعى الخلافة ووجد كثرة سلّمت معه بها، فأخذت القلّة المتقدمة الراشدة على دعاة الدولة الإسلامية آنذاك أنهم يتذرّعون بالدين للوصول إلى

الحكم ، كما يمكن أن يتدرّج سواهم من طالبي الزعامات بسائر ما يكسبهم الشعبية ولو رخصت؟

X

من قال في العالم العربي بالديموقراطية قال بلبنان وتكوينه ونظامه . ولا بأس إذا اضطرب النظام فمترس أصولي في وجه أصولي ، بحيث لم يعد يعرف أحد أي إيمان يدعي هؤلاء وأولئك من فرط ما استباحوا من المحرمات . يشفع بالديموقراطية - مسك ختام المطاف - أن الرجوع عن الخطأ فيها يبقى ممكناً ، لا لأنه صواب في حد ذاته وحسب ، وقد لا يكون هكذا دائماً ، إنما لأن الحرية الديموقراطية تعني في النهاية حرية الخطأ وحرية التوبة ، ثم حرية اختيار الحكم الذي إليه تنوب .

الديمقراطية وآفاق المستقبل

حديث ألقى بمناسبة العيد الخمسين
لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ،
في احتفال دعا إليه المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في بيروت واشترك فيه ،
فضلاً عن ممثلي النقابات في لبنان وسواه
متدربون من الأمانة العامة
وبعض الدول العربية .

١٩٩٥/٥/٢٣



حضرة النقيب ،

حضرات الاساتذة ،

سيداتي سادتي ،

تعذرونني اذا بدوت موهولاً . ذلك اني لا اذكر انه سبق لي ان توجهت -
ولا اقول واجهت - هذا الحشد من المحامين ، حتى ولا في مجلس النواب ، ايام العز
- عز المجلس وعز المحامين - وعزنا - يوم كان السادة النواب المحامون هم حزب
الاكثرية الخفي في السلطة التشريعية .

وبالطبع لم اواجه مثل هذا الحشد في المحاكم ، فقد تعودنا ، ايام عزها ، ان
يكون الحشد في جانبنا ، يحصن الحريات لا في وجه القضاء ، بل في وجه سلطات
كانت تظن ان في وسعها توسل القضاء ، ولا عقاب - لا عقاب لها ، للسلطات -
لقهر احلام الحرية ، ولو مجنونة الاحلام .

كل هذه المقدمات - ايها السادة - لانه ، حيثما نجتمع باسم الحقوق ، فانما
تنعقد عروتنا الوثقى باسم الحرية . وهذه الحرية بالذات التي كانت جوهر الحلم الكبير
الذي انطلقت منه ، من خمسين سنة ، في سان فرانسيسكو ، «منظمة الامم
المتحدة» ، تعلن في مقدمة شرعتها انها وليدة ارادة شعوب العالم التي ستمت

الحروب وترديد بناء عالم جديد، متحرر من العوز والفقر والخوف .
وها نحن ، عام ١٩٩٥ ، نحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الحلم
التاريخي العظيم ، وعالمنا لا يزال ، تغالب مجتمعاته الخوف ، كل يوم من كل
سنة ، لم يتحرر فيه الانسان لا من العوز ولا من القهر الا جزئياً ، وبالكاد ، لان
الحرية لا تتجزأ ... وأما الخوف ، الخوف الكبير من الحرب ، ومن حروب
الارهاب ، فضلاً عن الخوف النووي الكيميائي ، فحدث ولا حرج !
اما ماذا حصل ، ولماذا ، فحديث طويل نخشى ان نفرق في محيطه اذا
خضنا الغمار ، غمار السببيات الماضية ، في حين ان توجهنا ، كما توافقنا الليلة ، هو
المستقبل ، وسؤالنا هو : ماذا نفعل ، بل بماذا نحلم بعد ؟
ثم ، ثم ... هل يكفي المنظمة الدولية عذراً ، ولا نقول تبريراً ، لفشلها ، ان
نردد مع مواطننا العربي الكبير ، الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي ان «البعد
الجديد من انعدام الأمن يجب ان لا يحجب عن الانظار استمرار المشاكل التي تثيرها
زيادة معدلات النمو السكاني ، واعباء الديون الساحقة ، والحوازر التجارية ،
والمخدرات ، واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء» .
ويستطرد الأمين العام - لاننا لم ننته من تعداد المشاكل - المصائب فيقول :
«لقد انتشر الفقر والمرض والقهر واليأس . فهناك ١٧ مليوناً من اللاجئين ، و ٢٠
مليوناً من المشردين . وهناك حالات من الهجرة المكثفة للشعوب داخل وعبر
حدودها الوطنية وكلها مصابرة للنزاع ، وناشئة عنه ...» .
هل يكفي ذلك تبريراً ؟ لا ، لا يكفي . فيستمر الدكتور غالي ليقول : «ثم ان
درع الاوزون غير المحكم يمثل خطراً على السكان المعرضين أعظم مما يمثلته جيش
معاد . وليس الجفاف او المرض اقل قسوة من اسلحة الحرب» .
فإلى أين ، أيها السادة ، الى أين من هنا ؟ وهل يكفي ، حتى نطمئن ، أن
نعلم أن الأمم المتحدة عقدت حتى الآن : مؤتمر قمة (في ريو دي جانيرو) للبيئة
والتنمية ، ومؤتمراً دون القمة بقليل للبحث في حقوق الإنسان ، ومؤتمراً ضخماً في
القاهرة ، اثار ما اثار من تحفظات ، لمعالجة مسألة السكان والتنمية ، ومؤتمراً عالمياً
لمعالجة شؤون المرأة ، وأخيراً ، وليس آخراً ، مؤتمر كوبنهاغن الذي عقد من أشهر
لمعالجة شؤون التنمية العالمية .
نعود تساءل ، أيها السادة ، هل يكفي ذلك حتى نطمئن ؟
جوابنا ان لا ، كلا ... لا ، لا نطمئن ... لأن ثمة خطأ بنيوياً ، ونشدّد على
كلمة بنيوي بل وأكثر : خطأ عضوياً ، يجعل تنفيذ قرارات هذه المؤتمرات ، في
معظمها على الأقل ، فقط في متناول الدول التي لا تحتاج الى المؤتمرات لتعرف سبيل
المعالجة وتعتمدها ...

وأما العالم الثالث المعذب، وسائر من يتسبب اليه: من أفريقيا الزائير المضروبة بالأمراض الداهية، المرض يربث المرض، والموت يربث الموت، الى بعض الدول العربية التي يستهلك التسليح مالها، الي عالم أنظمتها الرشوة والافساد والاضطهاد، ولو باسم التحرير المستحيل حيناً، وفي الاحيان الأخرى باسم الحركات الأصولية وأنظمتها المعطلة لكل تنمية، وصولاً الى باكستان والهند، وبِل والصين وروسيا المافيات والتشيشين، وآخر المكتشفات: يابان العصابات الجامعة بين التيئيس الديني والارهاب الكيميائي...

هذا العالم المعذب، عالم الوصمة الكبرى في إنسانية كل واحد منا... هذا العالم هو الرد الصارخ على الأمم المتحدة والبرهان العظيم على فشلها. ولا يرى المنظمة الدولية القول ان هذه الآفات منعت السلام والأمن... فالمنظمة كان يفترض فيها ان تجعل الأمن أداة معالجة هذه الآفات وان تقيم سلاماً يمكن «المجتمع الدولي» (وما اطرف التسمية وأغربها!) من ايجاد اطار العلاقات الصالحة لتصدّي الأمم المتحدة، متحدة، أي في شكل اتحادي، لهذه التحديات... فلم تفعل!

حضرة النقيب،

ايها السادة،

لا أريد أن أطيل في مناقشة نظرية سيسهل وصفها بالأدبية، تشبه بعض أدبيات المرافعة أمام محكمة لا تستمع! فإلى شيء من القانون إذا، ننظر عبره، وبتعايره، إلى المستقبل: أي مستقبل للمنظمة الدولية ترى؟
بقدر من الصراحة القاسية، وعذرها الواقعية، ومن منطلق اختباراتنا العربية المريرة مع المنظمة الدولية، أرى المستقبل اشد ظلامه وظلماً من الماضي، رغم كل الذي يقال ويلوح به من نظام عالمي جديد، يحل محل عالم الانقسامات الایدولوجية وجدران برلين...

واليكم بعض الاسباب:

أولاً: الجمعية العمومية التي كانت، في الماضي البعيد وحتى القريب، منبراً للحركات المطالبة وأداة اقتراع على قرارات وتوصيات تشكل على الأقل مظلة من الشرعية الدولية لتصرف الأمم المقهورة والشعوب الطامحة للتمتع بحق تقرير مصيرها – الجمعية العمومية صارت مجرد حائط ميكى ممل، للمواقف المنبرية، لا تجد حتى من يصفق لها، لأن اليأس سرق المتفرجين من القاعة.

ثانياً: مجلس الأمن، الذي كان في آن واحد موئل الديبلوماسية الوقائية الجماعية، وأداة التصرف الأممي المتحد في حسم النزاعات والدفاع عن الأمن الدولي وإحلال السلام – مجلس الأمن، صار شاهد زور للنزاعات الاقليمية وأداة

إصدار قرارات طوباوية أبعادها التنفيذية معطلة سلفاً، وذلك نتيجة اختلال التوازن الدولي الذي كان يحفظ للمجلس شيئاً من الهيبة، ونتيجة وقوعه أسيراً للفتور الأميريكي الوجداني.

ولم يجد مجلس الأمن نفعاً أن يكون قد أحضر، في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ مؤتمر قمة تعهد خلاله رؤساء الدول العظمى بحضورهم الشخصي تمكينه من القيام بدور فعال حاسم في ترسيخ الأمن المشترك والسلام الجماعي...

ثالثاً: القوات الدولية

لقد تقهقر السلام وازداد زمام الأمن فلتاناً خصوصاً في المناطق التي أرسل مجلس الأمن إليها قوات دولية، من لبنان وصولاً إلى البلقان، ناهيك بالإختبار الصومالي وباقي المناطق التي تصومت، فهجرها مجلس الأمن وأشاح ببصره عنها ضجراً، وصار الانسحاب منها هو هم القوات، وسلامتها أبدأ من السلام، الذي ذهب لإحلاله.

أيها السادة،

إلى أين من هنا أذا؟ وهل نسلم مع بعض غلاة التنظير الجيوسياسي أن الحرب الكونية الثالثة التي ربما، ربما حالت الأمم المتحدة دون اندلاعها، قد حلت محلها سلسلة من الحروب الصغيرة لا تفقد فيها دولة عظمى، كالإتحاد السوفياتي السابق، ٢٧ مليون قتيل، إنما يتراكم في ميادينها شهداء بعشرات الآلاف، شهداء العصبيات القومية المتزايدة، والعنصريات العرقية التي حلت محل إيديولوجيات الفاشية والشيوعية، فضلاً عن شهداء الإيديولوجيات الاصولية، دينية كانت أو متسترة بحروب الدين؟

في نظرنا، ثمة طريقان لاستعادة التوازن: واحد ضمن الأمم المتحدة، والآخر خارجها.

الطريق الأول هو إنشاء قوة طوارئ دولية دائمة قادرة على التدخل السريع الحاسم حيث يقوم نزاع أو خطر حرب. وقد طرح هذا الاقتراح للدرس الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطته للسلام التي تقدم بها في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. إلا إنه من دواعي فخرنا - ولا مفاخرة - أن نتذكر أن لبنان كان قد طرح مثل هذا الاقتراح على الجمعية العمومية الاستثنائية التي انعقدت للنظر في نزع السلاح في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ معللاً اقتراحه كما يلي:

أولاً: مثل هذه القوة الدولية تغني الدول الصغرى التي طريق الإنماء عن إنشاء جيوش تظل عاجزة عن الدفاع عن سلامة الأرض والوطن، فتضطر إذ ذاك لاستدراج الدول الأكبر منها للتدخل.

ثانياً: إن الجيوش الوطنية تستهلك في التسليح غير المجدي، والعمولات

المفسدة للحكم، أموالاً طائلة يجب تخصيصها للإتماء والمساهمة في التحرر من الفقر والجهل والمرض، فتبطل بعض أسباب اضطراب الأمن والسلام الدوليين. ثالثاً: إن تجاوز الجيوش الوطنية الحجم الذي يبرره الحفاظ على السلام الداخلي والدفاع عن المؤسسات يشجعها على خوض حروب عبثية حتى إذا ربحت هذه الحروب تسلمت السلطة السياسية مكافأة لا تنصاريها، وإذا خسرت، وهذا هو الأرجح، إرتدت على السلطة السياسية وانقلبت عليها وتسلمت الحكم واستمرت تخسر الحروب ولا حساب غير انقلاب يصحح إنقلاباً... هذا عن الطريق الأول، من داخل الأمم المتحدة.

أما الطريق الثاني، من خارجها، فهو النموذج الأوروبي الذي يقيم اتحادات أممية قادرة على الإنصهار أكثر من المتحد الدولي الكوني الذي يظل ولا رابط بين دوله الأعضاء ومجموعات الدول غير سلطة خبرنا أنها مستحيلة لأنها صنو الحكومة العالمية التي كنا نحلم بها جيلاً، وأقلعنا حتى عن الحلم. في حين أن المجموعة الأوروبية تتقدم نظريتها ويتقدم النظر إليها والعمل في سبيلها بخطى ثابتة، تكرر فيها الإستفتاءات والمؤسسات المتنامية والأنظمة المتزايدة.

ولكن، لكن... هل نموذج المجموعة الأوروبية ممكن في سائر القارات؟ الجواب: ولم لا، حتى في أفريقيا... بشرط أن ننصرف عن الإنفاق على الفساد، والسلاح الفاسد، إلى التوظيف في الإتماء والحكم النظيف... وفي غير أفريقيا، شرط أن لا يتحكم بسياسة أمراء المجموعات أمير أمراء يقودها إلى حروب داخلية لا تخدم في النهاية سوى مصلحة خارجية ما، مقنعة حتى تصير مشتبهة، بدفاع عن النفس يقهرها إنما بعد فوات الاوان، أوان الإنتصارات العبثية.

وإذا قيل أن هذا الطريق، طريق التجمعات الاقليمية، يحتاج الى تغيير سياسي جذري داخل كل دولة، تغيير ربما تجاوز أنظمة الحكم أحياناً الى الأنظمة الاجتماعية... قلنا: ولم لا؟ شرط أن يأتي التغيير ديمقراطياً، في الرؤية والتصرف، فلا يفرز، كما كان الأمر في الخمسينات والستينات عسكريتاريات تدعي الحرية والقدرة على الإنتصار باسمها، ثم تنتهي إلى مزيد من التسلط والهزائم، ولا من تبلغ بهم ديمقراطيتهم حد الحساب.

سيداتي، سادتي،

هل يمكن الكلام على الأمم المتحدة بدون الكلام على لبنان؟... أو بدون الكلام على القدس، اليوم بالذات؟ واحدة من القضيتين، القدس، تكاد تصير عنواناً يأسنا، والأخرى أن تصبح عنوان التحدي.

أما القضية الثانية، فقد بدأت في الأصل عنواناً بل شعاراً... شعار التصاق لبنان بالمنظمة الدولية. وإذا بلبنان اليوم لم يبق له من المنظمة غير حزام أمل، بدل

الأمن، يدفع ولا يقي... وذكريات شرعة حقوق الإنسان التي كان له شرف المساهمة العظمى في صياغتها، وقرار يكرس الشرعية الدولية تتعلق الدولة بأهدافه تواجه به العدو كالصديق، على دروب السلام... فيشيخ الصديق عنه البصر، وأما العدو فيمضي يطلق عليه النار، والقرار بلا حياة ولا يموت. ولنتحدث قليلاً عن القدس. ظنناها ضاعت مع قرار إسرائيل مصادرة المزيد من الأراضي العربية، فذهبنا إلى الأمم المتحدة نحمل حقوقنا مجلبة بالخوف والغضب في آن معاً. فماذا كان؟

كان الفيتو الأميركي، صفقة لا لحقوقنا وحسب، بل صفقة لتأييد العالم لنا، في إجماع نادر المثل. ومع ذلك، تعطلت العدالة الدولية ووجدت الأمم المتحدة نفسها منقسمة مشلولة عاجزة.

فماذا كان؟ لم يسرقوا الأرض... وتراجعت إسرائيل أمام التلويح بأمرين: ثورة في الداخل، وعودة إلى إجماع عربي، بل إلى محاولة إجماع، في مستوى القمة طبعاً، حيث بدا ممكناً أن يتجاوز هذا الإجماع تحفظات هؤلاء وأولئك على بعضهم البعض، وتجاوز ما كان قد بدا ممكناً: أن يترك العرب فلسطين للفلسطينيين، يتحملون وحدهم أوزار دبلوماسيتهم المتعثرة... فما داموا قد اختاروا مسلك الإنفراد بالرأي، فلتذهب القدس - ولا بأس بالشماتة - ضحية الإنقسام وخيار اليأس، وقصر النظر، ولو كانت الدماء لا تزال تسيل شهادات!

تنبه العرب واستفاقوا، فراجعت إسرائيل وأميركا؟ فقط هكذا؟... ربما... ولم لا؟ الأمثلة التي تنتهي إليها اليوم، والأيام المقبلة لا تزال حلي بالمفاجآت، هي أن خروج الضحية على النظام الدولي وحده أقوى من خروج الظالم على هذا النظام.

وتبقى الأمثلة ناقصة: أن يخترع العرب الإطار البديل إما للدفاع عن حقوقهم خارج النظام، أو لإلجاء أهل النظام إلى العودة إليه، فعود للشرعية الدولية حقوقها.

ومرة أخرى تثبت صحة ما قلناه بادئ ذي بدء! إن مستقبل السلام ربما كان في التجمع الأقليمي، إذا هو استكمل عناصر فعاليته وهو ما نرجوه للجامعة العربية في النصف الثاني من عمرها.

سيداتي، سادتي،

قاربنا ختام هذا الحديث، فلنحاول شيئاً من التفاوض. لعلكم تسمحون لي بأن أدعوكم إلى فسحة أمل مستغربة في جنوب لبنان المعبذب، حيلي حكايتها بالمغازي الفكرية البعيدة الآفاق: أضخم كذب العالم رواجاً هذا العام، هو تاريخ للفلسفة، من سقراط إلى اليوم، بل إلى الغد، وضعه الكاتب التروجي جوستن

غاردنر Jostein Gaarder في شكل حكاية يرويها إلى ابنته الفتية صوفي، ضابط نرويجي في قوات الأمم المتحدة في لبنان...

تري، لماذا كان مناخ جنوبنا المضمخ بالعذاب، والأمل، المعصور بالصبر، هو المناخ المختار، والأكثر نجاحاً، ليربط بين المعاناة وتاريخ صراع العقل ضد الجهل؟ أم تراها مشاهدة الظلم، والشهادة، هي الأدعى إلى التأمل والصفاء والحكمة ثم الخلوص إلى الانتصار لقيم الحق والخير في وجه منطق القوة الغاشمة؟ لعل الأمر كذلك... ولنا، في حيز ما يعيننا الليلة، هذا العزاء، بل الأمل: ان ثمة في قوات الأمم المتحدة «سقراط»، يتمرد على دور الجلاد الملتصق بالضحية: يعذبها، ثم يحبها... بل يحبها في عذابها! فهل لنا أن نرجو قيام «سقراط» لبناني بل عربي يحمل إلى الأمم المتحدة رسالة إيمان بها جديد، إيمان الضحية بضرورة إنقاذ الجلاد من نفسه؟

إذ ذاك نكون دخلنا مرتبة الحضارة الخلاقة بدل «الاستنقاع» في مياه الشكوى العفنة وبركة الدموع التي لا تغسل قلباً ولا تروي عطشاً.



أَكَادِيمِيَّات



مَوَاضِع الضَّعْف فِي المَجْتَمَعَاتِ الحُرَّةِ

حديث في حلقة دراسات
بعنوان «مفاهيم الحرية» دعت إليها «المنظمة العالمية لحرية الثقافة» ،
ومركزها الإقليمي للشرق الأوسط في بيروت .

١٩٥٦/٥/٢٤



«مواضيع الضعف الكامنة في المجتمعات الحرة وأسس عدم

استقرارها .

توسّل المؤسسات الحرة بغية إفسادها وتعطيلها .

أسباب شلل السلطات الديمقراطية . »

هذه المواضيع الثلاثة تحصر في نطاقها المحدود أي بحث في أية أزمة تعانيها
أية دولة ديمقراطية ، بحيث يستحيل على أية معالجة مسؤولة أن تجد سؤالاً تجيب عنه
لا يقع في هذا النطاق .

غير أن معالجة واقع الدول العربية في هذا النطاق - وهو موضوعنا في مؤتمر
ميلانو وهنا - يفترض أولاً البحث في ما إذا كانت الدول العربية مجتمعات حرة
بالفعل ، حتى يصبح أن تدارس أزماتها في نطاق الموضوع الذي أثاره مؤتمر ميلانو
بصورة عامة . ذلك أنه لا يصح التحدث عن «توسّل المؤسسات الحرة بغية إفسادها
وتعطيلها» ساعة لا توجد هذه المؤسسات . ولا يمكن بالتالي التفتيش عن «أسباب
شلل السلطات الديمقراطية» في دولة ما ، ساعة لا تكون سلطات هذه الدولة
ديمقراطية ، أو ساعة لا يكون من الممكن أن تستقيم هذه السلطات ، بطبيعتها
وجودها .

إذا، ماذا نعني بالمجتمعات الحرة؟

هل يكفي، حتى يصح اعتبار المجتمع حراً، أن يقوم فيه نظام حكم ديمقراطي الشكل، يستند إلى شرائع تضمن حقوق الإنسان وحياته؟ أم أن المجتمع الحر هو ذلك الذي تتوافر فيه القواعد الاجتماعية الاقتصادية المدنية التي لا تقوم ديمقراطية ولا تستقيم ما لم تستند إليها وتنبثق منها، بحيث يعين المواطن مسؤولياته بقدر ما يفهم كيف يمارس حقوقه، ولا سيما حقه في اختيار حكّامه ومراقبة حكمهم؟

إذا صح أن جوهر الديمقراطية هو سيادة شعبية - وهو كذلك بإجماع العلماء - فلا يكون الشعب سيّداً حقاً، ولا يحكم ذاته بذاته، ما لم يتألف من مواطنين أحرار، كلّ فرد منهم سيّد نفسه، لا يخضع لغير إرادة الخير التي فيه، يناضل بحرية ويقرر بدون إكراه.. والمواطن الحر، بالمعنى الحقيقي الأخير، ليس ذلك الذي تعترف له قوانين دولته بالحرية، بل هو المواطن المتحرر من العوز والمرض، والجهل والخوف.

وإذا قيل إن مثل هذا التعريف للمجتمع الحر غير واقعي أو غير عملي، أجب أن التاريخ لم يسجل نجاح تجربة ديمقراطية واحدة اعتبرت أن بوسعها فرض قوالب الحكم الدستوري على مجتمع لا ديمقراطي، بمعنى الديمقراطية العميق. بل على العكس، فقد كانت الديمقراطية حرقاً ميثاً في المجتمعات التي اقتبستها من غير أن تظمن إلى وجود التقاليد التي تحمي المؤسسات على الأقل من غير أن تحضر للديمقراطية تحضيراً كافياً.

من هنا، إن الديمقراطية إما أن تنبثق من تطوّر المجتمع وتجاوب أوضاعه الطبيعية، أو تفرض عليه اصطناعياً، فلا تكون ديمقراطية. وبالتالي، إذا كان هذا مفهومنا للمجتمع الحر والدولة الديمقراطية، وإذا كانت هذه هي المقاييس التي سنعالج بها موضوعنا، فإن علينا بادئ ذي بدء أن نحصر بحثنا في الدول العربية التي لا تعيش على الطراز القبلي أو الإقطاعي، المسمى في علم الدولة بالنظام البطريركي.

بعد ذلك، نتساءل إلى أي حدّ هي الدول العربية المنظمة - المنظمة وحسب - دول ديمقراطية؟ هل جاءت الأنظمة الديمقراطية التي تحكم بموجبها نتيجة عفوية لنموها، أم أنها أنظمة استنسخت واستوردت وكثيراً ما فرضت فرضاً؟ الجواب أن الأنظمة الديمقراطية التي تعرفت إليها الدول العربية، وعانتها ولا تزال، قد جاءت مع الفتح الغربي، وصيغت لها في فراغ، من دون أي اعتبار للنظم الاقتصادية الاجتماعية، ولا مراعاة للتقاليد السياسية ولا للعقلية الشعبية العامة. فضلاً عن أنها قلّ أن تجاوت ومصالح الشعوب ومثلها أو جسدت

مفاهيمها. حتى أنه يتعذر علينا أن نصدق أن الذين نصّوا دساتير ديمقراطياتنا - حتى لا نقول الذين فرضوها - قد بلغت بهم السذاجة حد الظن أن مجرد قبوله حياتنا القومية في الأنظمة الجامدة يكفي لتحويل تقاليدنا وترية زعمائنا وتطوير شعوبنا، بمثل السحر.

من أجل ذلك، كانت الديمقراطية عندنا مفارقة، بكل ما للكلمة من معنى. فتطبيق الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات العربية غير المهيأة لها، غير الحرة، أدى إلى نتائج أبعد ما تكون عن الديمقراطية. وقد كانت جمهورياتنا وممالكنا الدستورية، ولا تزال، أقرب إلى الحكم الأوليغارشي - حكم الطبقة الميسورة المتسلطة - منها إلى حكم الشعب نفسه بنفسه. إذ في حين تفترض الديمقراطية أن تكون الأجهزة الحاكمة ممثلة للشعب السيد، نجد أن الأجهزة الحاكمة عندنا قد مثلت طبقة، اقطاعية كانت أو بورجوازية، استأثرت بوسائل التمثيل وتحكمت بالناخب، فغدت العملية الانتخابية، على حريتها الظاهرية، تزويراً لإرادة شعبية عديمة الوجود، أو لا طاقة لها على التعبير عن نفسها. وآية إرادة شعبية تكون هذه التي يحملها في صدرهم ناخبون معظمهم رازح تحت عبء المرض والجهل، بل آية انتخابات هي تلك التي يرشح نفسه فيها من يده أن يحرم الناخبين لقمة العيش، إذا هم نفصوا نفوذهم عن ظهرهم وتمردوا على إرادته؟

تلك حال جمهورياتنا ومجتمعاتنا «الحرّة»: ضعفها ليس في أن حريتها بلغت حد الإباحية مثلاً، أو في أن إيمانها بالحرية يأبى عليها أن تبطش بمن لا يؤمن بالحرية، إنما مواضع الضعف فيها كامنة حيث الحرية غير مستكملة بعد شروط البناء. وقبل أن تينع الحرية، لا يستقر المجتمع، فكيف يمكن أن ترد أسس عدم استقرار المجتمعات التي لم تتحرر بعد إلى أي شيء غير توقعها الطبيعي غير المتحقق، توق كل إنسان، إلى الحرية؟

وفي مثل هذه المجتمعات، لا يجيء «توسل المؤسسات الحرة بغية إفسادها وتعطيلها» من جانب معارضة تستغل النظام الديمقراطي للثورة عليه وقلبه - على نحو ما فعل النازيون في ألمانيا، والشيوعيون في بعض بلدان أوروبا الشرقية - بل هي الطبقات أو الفئات الحاكمة ديمقراطياً التي تفسد المؤسسات الحرة وتعطلها. فقد أحلت هذه الطبقات أو الفئات محل الدستور - الذي هو عقد بين الشعب وسلطاته - تمثل بموجبه الشعب في سلطة تشريعية تراقب السلطة التنفيذية التي تظل قائمة ما دامت تتمتع بثقة ممثلي الشعب - محل الدستور هذا، أحلت الطبقات أو الفئات الحاكمة تعاقداً جهنمياً لا يتعرف إلى فصل سلطات، ولا إلى توازن بين سلطات، ولا إلى رقابة سلطة على سلطة... وبموجب هذا التعاقد الجهنمي، يقاسم بعض السلطة بعضها الآخر الحكم، وكأنه معين مقام وأسلاب، فيتأمن للحاكمين همهم

الأوحد وهو الإستمرار في الحكم ، والإفادة منه ، إذ يضع النواب أنفسهم ، بموجب هذا التعاقد ، تحت تصرف السلطة التنفيذية يساريونها ويسيرون أعمالها ويسترون عليها ويسترون . ولقاء ذلك ، تضع السلطة التنفيذية تحت تصرف النواب أجهزة الدولة كلها ، من الشرطة حتى القضاء ، بحيث يضمن النواب إعادة انتخابهم عن طريق تحكمهم بالناخبين واسترلامهم لهم . وهكذا تقفل الحلقة على الشعب ، فلا الدولة تحرره من المرض والعوز والجهل ، ولا هو يقدر ، ديموقراطيا ، على التحرر من المتحكمين به الذين ينيون أنفسهم عنه .

بعد ذلك ، هل نعجب إذا رأينا الشباب الواعي ، في الدول العريية كلها ، يؤمن بأن الثورة ، لا الديموقراطية ، هي طريق الحرية الوحيد؟ نقول الثورة لأن الحكم الثوري ، بطبيعته حكم أقلية لا تعتقد أن الأكثرية أجدر منها في التعبير عن إرادة الشعب الحقيقية ، إرادة الشعب الخيرة المتقدمة ، وبالتالي أجدر منها في تأمين الدولة الفاضلة . ومتى كانت الأكثرية عاجزة ، أو فاسدة ، فهل يعقل أن يجيء حكمها ، حتى وإن مختاراً منها ، حكماً صالحاً يهدم الفساد الذي هو ينبثق منه؟ إذا كانت الانقلابات التي شهدنا في العالم العربي قد أدت ، أو كادت تؤدي ، إلى أنظمة ديموقراطية ، فلأن التعاقد الجهنمي الذي أطبق على الشعب لم يقو على الحؤول دون وجود صفوة شعبية ، هنا وهناك وهناك ، تؤمن بوجود قيام حكم إرادي ، أو قل دكتاتوري ، كمرحلة انتقال بين الديموقراطية الزائفة الفاسدة ، وديموقراطية شعبية حقيقية ، إذ كان لا بد من كسر الحلقة المفرغة - حلقة تحكم الفاسد بالعاجز ، واستسلام العاجز لمفسديه - حتى تقدر الأقلية المتحررة على الوصول إلى السلطة ، فتحرر بواسطتها العاجز من عجزه والفاقد من مفسديه ، بل من فساده .

ومثل هذا العمل الجبار ليس في وسع الحكومات المنتخبة ديموقراطياً أن تحققه ما دامت مسترنة لعل وجودها التي تشل سلطتها . لذلك ، لم يكن صدفة فشل الإنقلابيين الذين حكموا ديموقراطياً ، وليس صدفة أن تكون بعض الشعوب العربية قد وجدت في العسكريين وسيلة ديموقراطيتها ، إذ إن العسكريين أكثر تحسناً بقدمية النظام وقواعد النزاهة ، فضلاً عن أنهم أقدر ، حتى من المصلحين المدنيين ، على فرض النظم الجديدة .

ولكن الحاجة ليست إلى نظم جديدة ، فعلمية تحريم المجتمع تمتد من الترية المدنية حتى الإنماء الاقتصادي ، مروراً بالضمانات الاجتماعية والإصلاحات الإدارية والتشريعية وما إلى ذلك . وهي عملية جذرية تقتضي قيام سلطات لا مصالح لها تربطها بمصادر الفساد ومواضع الضعف ، كما أنها تقتضي فوق ذلك وجود نظرية في الدولة يستلهمها المصلحون في تخطيط ثورتهم ، التي هي عمل مستمر طويل

الأجل ، ليست مجرد انقلاب .
 وإذا كان الشرط الأول - شرط الإنطلاق - متوافراً في العسكريين الذين لا يربطهم العقد الجهنمي ، فإن الشرط الثاني ، شرط العقيدة ، قل أن يتوافر فيهم . بل ثمة قاعدة تاريخية أبرزتها الانقلابات العسكرية في بعض الدول العربية ، وهي أن نظام الحكم الذي يقوم على القوة الصافية يهلك بالقوة الصافية . فالقوة تهني للقوة ، ولا يمكن قوة حاكمة أن تحصن نفسها ضد قوة معارضة لها من طرازها ، إلا إذا امتازت بأنها ليست قوة صافية بل هي تعبير أصيل عن إرادة شعبية واعية منظمّة فاعلة . والتعبير عن الإرادة الشعبية علي هذا النحو لا يمكن أن يكون ، منطقياً ، في غير الحركات الشعبية الثورية التي تشكل ، في الديمقراطيات الطبيعية الحال - وهنا قمة المفارقة - خطراً على الديمقراطية . الا أنها مع ذلك تبدو ، في بلادنا ، أداة الديمقراطية الوحيدة للخروج من مأزقيها: مأزق الحكم الطبقي المستغل الديمقراطية ديموقراطياً ، ومأزق الحكم العسكري المحرر الشعب من الحكم الطبقي لإخضاعه لحكم القوة الصافية .

ولئن قيل في الأقلية الثورية التي تتدب نفسها للحكم بالعنف إن نظام حكمها ، هو الآخر ، دكتاتورية ولو شعبية ، فحجتنا في الدفاع عنها ، مناقياً ومنطقياً ، أن حكمها ليس أكثر دكتاتورية من الحكم الطبقي ، وإن كان «مسخراً» المؤسسات الحرة بغية إفسادها وتعطيلها ، بل يعطلها طالما لا توجد الأسس التي تسمح لها بأن تستقر وتعمل بانتظام وبدون شلل .

الجامعة ورسالة لبنان

خطاب في لقاء نظمته
جمعية خريجي الجامعة الأميركية في بيروت (في نادي الخريجين)
برئاسة الدكتور سليم الحص
لاطلاق حملة تبرعات للجامعة.

١٩٨٧/٤/٢٥



ثمة في العمر صور لا يمحوها غياب الأيام .
حتى ولا اثنتا عشرة سنة من الحرب تقدر على محوها .
هكذا ، كلما دخلت النادي هنا ، لاح امامي وجهان لا اصدق انهما
غادرا ، فأظنني انا الذي تأخر وتلكاً عن اللقاء .
اميل البستاني وسعيد تقي الدين .
معهما ، تعلمت هنا بالذات ، وتعلمت من هنا امثولات كباراً اين منها كل
الذي تعلمنا على مقاعد الدراسة سنوات سنوات .
أولست تلك هي الجامعة ؟
ان تظل تجمع بيننا ، على تفاوت سن وتباعد مشارب ، هذه الروح التي
تطلقنا ، كلاً في افقه ، سعيًا دؤوباً وراء المعرفة والتجارب ، طموحاً الى التفوق ، ايماناً
بحق لنا في بناء شيء من حياة فضلى ؟
ما اطيب الذكرى يا شيخ سعيد .
وما اجمل البقاء بعد الحياة يا اميل .
رجلان من خريجيننا ، واحد كان يصطنع تمزيق الحجب ، محيطاً بعد
محيط ، ليصوغ للكلمة ميداناً محروساً ، وللحرية هياكل من الالهام ...

والثاني نحت من الشغل حجار امبراطورية كأنها كانت، ولا تزال، شهادة بأن لا ثروة تبنع وتبرك وتبقى الا تلك المستخرجة من بطون الاختراع، فوق الارض لا تحتها.

وتعود بي الذاكرة الى اقدم، الى ايام الدراسة. وهي لم تكن، مرة في الجامعة، ايام زهو وهيصة واتكالية وفضاوة بال.

من ايامنا بطريك عظيم: اغناطيوس الرابع هزيم، الجالس الآن على عرش اغناطيوس الانطاكي في دمشق. قديس في موقع قديس، وعالم في مكان عالم، يزيد سلفه في انه، قبل البطيريركية، مارس في التعليم الجامعي تدريس الاسلاميات بنسبة ما درس ودرس اللاهوت، فكانت له من ذلك سعة افق في التاريخ تندر في رجل دين.

ولأن جيلنا كان جامع المتناقضات، فمنه كذلك خرج جورج حبش، «الحكيم»، حكيم وناثر مذك، اليك السجن والاضطهاد من ايام الدراسة... ومن جيلنا عمر السقاف، «اللا امير» ذو الولاية الاطول في وزارة خارجية اشد الدول المحافظة محافظة، ولجها هو الآخر من باب المعرفة وكان في الجامعة للقومية العربية والعروة الوثقى رائداً ومانرا.

هل استمر ا تذكر، ثم اذكر بسائر المنارات، في العلم والعمل، في السياسة والفكر والآداب؟

كأنني وانتم، في لحظات تأمل تاريخي، نتصور حرم الجامعة وقد جُمع فيه الزمان فصار يوماً واحداً... نمضي نتنزه بين اشجار لم تترك الحروب مثلها سواها في بيروت، ولا عاد مثل صفاء دروبها دروب...

من نلتقي، ماذا نرى؟

حشوداً من طالبي المعرفة يركضون وراء التحصيل...

اعرف منهم واحداً صار رئيس مجلس الشعب في العراق، سعدون حمادي، وآخر، فارس الخوري، كان رئيس الدولة في سوريا في اصعب زمان، بعدما تقلب في كل مناصبها... ثم بين الاثنين رئيس حكومة من لبنان، صائب سلام، رجل ملمات، ورئيس حكومة آخر في الاردن، الشريف عبد الحميد شرف، كأنه لا يزال ناثر الشباب حتى بعد الوفاة.

ثم، في الاقدم، اول رئيس جمهورية للسودان، اسماعيل الازهري، ورئيس مجلس نواب في لبنان كان من اعلام الاستقلال، عادل عسيران، وبعد هؤلاء رئيس آخر للحكومة في الاردن، عبد المنعم الرفاعي، لا تعرف بماذا تتذكره: بالحكم، ام بالشعر، ام بأداب الدبلوماسية؟

وفي زاوية اخرى، في جيل آخر، يحشد امثال فارس نمر والبساتنة

القدامى وفيليب حتي والصروفين والمعالفة يتهياون لتأسيس كتابة التاريخ وصحافة العلم وقواعد اللغة وضروب الشعر من يروت رجوعاً الى امير كالفالي مصر فالي كل مكان ...

ثم ألتقي، عبر الزمان، مجموعة وزراء تربية أو صحة أو اقتصاد وائماء، شاركوا ويشاركون في العناية بالانسان اللبناني والعربي - من انعاش المجتمع الى تمييز خيراته الى صناعة هيكلياته، فاذا بهم، وان اختلفت انظمة دولهم، يلتقون في اعتماد النهج الخلاق ذاته، يتكيف مع ظروف البيئة واحتياجاتها، ثم يتجاوزها الى معالم المثالية التي اكتسب، زادا من الجامعة ... هاهم، من سليم الحص لبنان، مروراً بكل الزملاء، الى فاضل جمالي العراق، الى هاشم جواد الامم المتحدة، الى علي فخرو ويوسف شيراوي البحرين، الى عبد الرحمن عوادي الكويت، الى مدني الحيامي سوريا، الى عبد المحسن قطان فلسطين، الى حازم نسيبة الاردن، الى يوسف بدري السودان، وغيرهم كثر انساهم ...

هل نستمر في العرض التاريخي؟

يطول بنا الحديث، خصوصاً متى وصلنا الى نجاحات رجال اعمال، غيروا وجه المجتمع حيناً، واظهروا الواحد بعد الآخر، من نجيب علم الدين الى حسيب الصباغ الى عاطف دانيال الى علي غندور الى سليم سلام، لا كيف تقام للاقتصاد صروح، بل كيف يسخر المال، بعد اختراعه، في سبيل الخير الاجتماعي وائماء الخدمات وتعهده الانسان.

وتظل تزدحم حداثق التذكار.

هل احكي لكم، مع الرئيس بنروز، قصة هذه العائلة او تلك، من السودان او عدن او البصرة، تودع الجامعة، ايان الحرب الاولى، اولادها كلياً لخمس او ست سنوات، «مطمئنة الى تقوى الجامعة واحترامها لاديانهم»، على أمل ان تصنع منهم الجامعة رجالاً رجالاً ... ويعود الابناء، بعد ذلك، ليصبحوا مع اهلهم دعاة لما تعلموا ولمن علمهم و«زرع فيهم الفضائل التي تؤهلهم للنجاح»؟

ام تراني امضي اسرد الاسماء الاسماء؟ ...

اين سفراء السياسة والحقوق؟

اين الاطباء والعلماء، ندماء المختبرات؟

اين المعلمون واسياد التربية؟

كلهم في كل مكان وكل زمان ...

انما بشعار واحد ورسالة جامعة.

انهم في ثرائنا قبل الرحيل، وحين نستودعهم الله يظلون في الجامعة احياء.

هم التاريخ الحديث الذي صنعنا نحن.

اما التاريخ القديم ، فلا ننسى اننا استلهمناه من كل مناهله . درسناه ، جيلاً بعد جيل ، عربياً على قسطنطين زريق ، وشرق - اوسطياً على زين زين ، واغريقياً على ييارد ضودج الأب الذي لم تصرفه مسؤولية الرئاسة عن رسالة التعليم حتى آخر ايامه ، وما كان احلاه فيها .

بعض العبر

ايها السادة ،

الذكريات ، كالتاريخ ، يطول حديثها وهي ليست حديثنا ، بل المستقبل هو الهم الالهم .

غير انني اريد ان انطلق معكم من لقاء التاريخين : العربي والاغريقي ، يتعايشان في فسحة برنامج واحد وأروقة المبنى ذاته ، لأخلص الى بعض العبر التي يهمننا استخلاصها .

أول هذه العبر ان الجامعة ، ورسالتها ، انما كانت بالذات وليدة التقاء التاريخين . منذ تأسيسها ، في القرن السابق ، حملت الحضارة الغربية المتأصلة في اليونان لتزرعها في الحضارة العربية ، تنظر اليها بعين العصر وبصيرة العقل الحديث المستحدث . كأنها في ذلك تتحدى رومانطيقية ادبية كان يستهوي بعضنا ادعاؤها ان « الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان » . ففي الجامعة التقيا ، تأريخاً وتعليماً ، وتمازجاً وتزاوجاً .

واما العبرة الثانية ، فهي ان هذا الالتقاء التاريخي انما كان استمراراً للنظرة العربية الأصلية منذ فجر الاسلام . ذلك انهم العرب الذين عند اكتشافهم غرب الاغريق انكبوا على دراسته وغرفوا منه فعرّبوا فلسفته وعلومه والآداب ، وآلقوا فيها وأكملوا التقليد . حتى اذا ما أفاق الغرب من جديد اخذ ذلك كله عن العرب والاسلام . وتجاوز الأمر الاقتباس عن الاقتباس الى توالي الخلق ينبجه الخلق الآخر ، في دياكتيكية تاريخية لعلها استؤنفت يوم عادت اليها الجامعة الاميركية بما ألف الغرب لتستفز فينا تأليفاً جديداً .

والعبرة الثالثة هي ان الجامعة الأميركية لم تأت الي لبنان لتصطنع على شاطئ العالم العربي حضارة غربية غريبة ، او تزرع مجتمعاً مستورداً في ارض كانت الى ذلك حلالاً .

وفي حين كان سواها ، على تخومنا ، يقطع من عالمنا العربي ارضاً مقدسة يغربها عنه ، يقيم فيها نموذج المجتمع المصطنع المغروس في غير أرضه ، المنفلق على محيطه ، بل المتعدي فيه على الأرض والانسان في آن ... في ذلك الحين بالذات ، كانت الجامعة الأميركية للبنان وللعالم العربي مدرسة وطنية جديدة وموئل عقائد

التحرير ونظريات بناء الدولة العصرية .

ايها السادة ،

من هذه الزاوية يبدو لنا كم هو الفرق بين لبنان واسرائيل ساحقاً ، بل كم هو التناقض في النظرة بليغاً ، وبالتالي العداء في الحضارة والتحضّر اصيلاً .
وطن للانفتاح ، ودولة يعسكرها الانغلاق ، تماماً كالغيتو الذي ورثت .

قصة حب وحقد

أما دور الجامعة الاميركية ، بالنسبة اليّنا ، فلا اجد له وصفاً افضل من هذا
استعيره من لغة شارل مالك بالذات يوم كان يدرسنا الفلسفة ويحذّرنا من التفلسف:
«السقراطية»!

كانت الجامعة واميركاها ، بالنسبة الى لبنان ، كسقراط يستدرجنا الى
معرفة الحقيقة التي هي فينا . فصار لبنان بجامعة من بعد ، سقراط محيطه العربي
يستدرجه بدوره الى طلب المعرفة واعلان الحقيقة والتمرس بها .
و ككل حكاية معرفة ، حكايتنا فيها ابعاد المأساة ...
انها حكاية حب وحقد .

من قال ان من علمني حرفاً كنت له عبداً؟

لا ، كلا ... انما العكس تماماً هو الصحيح .

حكاية الجامعة في لبنان قصة حب وحقد ، ومزدوجة!

من حب لبنان للجامعة ، الى الحقد عليها من محيطه ، الى حقد لبنان على
الجامعة ، ثم حقد المحيط على لبنان حين احبه لأنه كان بدوره جامعة!!!
أولم يعيروا الجامعة بأنها انجبت لأمر كا اشد خصومها شراسة ، تعهدتهم في
صفوفها ، علمتهم الرماية كل يوم ، فلما اشد ساعدهم رموها؟
اي صف لم تجاوزه تظاهرة؟

وأية مسابقة لم تعقبها خطابة ، تكون عنيفة بنسبة ما كانت المسابقة بارزة؟

وأية مطالعة في مكتبة ، ولو طالت معاناتها ليلاً ، لا تليها ، بل تلازمها ،

المناظرات المعذبة ، والكتابات التجريبية ، وطموحات المجرّبين بيعضهم الى تأليف
مكتبات لكنهم الضد الكتب؟

ثم اي استطلاع في مختبر فيزياء او كيمياء مثلاً لم يستدرج طلاب العلم
اياهم الى الشغف بتحويل المجتمع كله الى مختبر ، نعيد فيه تركيب كيمياء العلاقات
الانسانية او نعبّر به الى حضارة الفيزياء الذرية؟

لا أعرف تفوقاً في دراسة لا يستتبع تفوقاً في قيادة سياسية ، ولو محظورة .
ولا أعرف حزباً سياسياً ، ولو آمن بالعنف ، لم يكن يطلب الاقناع ، فيتسلّع هكذا

بالحرية!

بشرنا المعلمون الاميركان بالحرية ، فمارسناها ضدّهم .
جعلوا الحرية عنوان الجرأة ، فتجرأنا عليهم قبل ان نتجرأ حتى على

انفسنا ...

ثم مضينا نبشر بالحرية محيطنا العربي ، فمارسها ، هو الآخر وبمزيد من
الجرأة بل التجرؤ ، مارسها ضدنا نحن ، كما ضد ما ومن جمعتنا به الجامعة .

تلك هي القاعدة . وتستمر ... ولم لا؟

ولا بأس . فإنها الحرية . يوم لك ويوم عليك .

ولنمض في المقارنات .

قلنا ان لبنان نقيض «الغيتو» الاسرائيلي .

وكذلك الجامعة الاميركية في بيروت نقيض المفهوم «الغيتوي» . وهكذا

كان محيطها المباشر ، رأس بيروت .

في الجامعة الاميركية كان ، ولا يزال ، يلتقي اللبنانيون العرب من كل

مكان ، كما يلتقي لبنانيون من كل لبنان ، من كل مناطق لبنان وطوائفه وطبقاته

واحزابه . في حين كانت ، او صارت بعض الجامعات الاخرى المستحدثة بمثابة

التاريس الثقافية والتربوية ، بل العقائدية ، لشدة ما التصقت بها يثاتها والتصقت هي
بالبينة المباشرة التي تعلم .

هذا فضلاً عن تنوع المدارس الفكرية والمنهجية بين المدرسين في الجامعة ،

مما كان ينعكس تنوعاً متزايداً بين الطلاب . بينما كانت ، ولا تزال القاعدة في معظم

الجامعات الاخرى ، ان لم نقل كلها ، هي التجانس والانسجام الى درجة القولية ،

نهجاً وتعليماً ومحتوى .

وكنا نخرج من الحرم الجامعي ، في تنوعنا ، الى رأس بيروت الرحبة ...

الى النوادي الادبية والفكرية كما الى المقاهي نحولها متديات مناظرة ...

الى المسارح نعرض ونستعرض عليها وفيها كل فن وكل ثقافة ، حتى اذا

ضاققت بجديتنا ، اقمنا للتجديد هياكل نهدم من اجلها هياكل ...

وكما كانت الجامعة لنا ، صار محيطها رأس بيروت جامعة للغير .

معنا ، في مقاهينا وملاعبنا والنوادي والمسارح والمعارض بل الشوارع

والبيوت ، فضلاً عن المستشفى والمختبرات والعيادات ...

معنا كان كل طالب سمع ، من اين جاء ، او متذوق نظر او حامل

مخطوطة بها تعب ... كما معنا كان كل مضطهد او مغرب ضاقت به يئته او ضاق

هو صدره بحدود اهله ...

صرنا نستقطب من الاخصام ، اخصام بعضهم واخصام كل واحد منا ،

بقدر ما نستقطب اصدقاء...

ومن كل ذلك ، كانت الحرية حريات .

حريتنا ، وليدة التنوع ، كانت طريقاً الى الحوار لا يستقيم الا بحريات الآخرين المحاورين في كل ادب وعلم وفكر وفن ، ومن كل نهج وسياسة كذلك !
جامعة اميركية امركت رأس بيروت ، فتأمرك عربها؟
لا ، كلا...

كانت الجامعة عريية قبل أن تقوم للعرب دولة ، يوم كنا جميعنا امبراطورية عثمانية .

وكانت رسالة لبنان ، وجامعيه بنوع اخص ، ان يحملوا رسالة التحرير العربي من لبنان الى كل قطر عربي ، شعراً يغدو نشيداً هنا ، كما تاريخاً يغدو عقيدة هناك ، كما فلسفة تغدو نهضة هنالك ، كما ادبا يغدو صحافة في كل مكان !
واسماء الرسل ، كالرسالات ، كثيرة .

نعرفها كلها . من السودان الى الكويت ، ومن البحرين الى سوريا ، ومن فلسطين الى السعودية ، ومن اليمن الى الاردن ، ومن لبنان الى مصر ، الى كل محلة وكل مدينة . واذا بالفروقات العقائدية والسياسية تذبل كلها امام العقل العملي الذي سلحتك به الجامعة .

وتنشأ ، عبر الاجيال ، رققة واخوة بين الحريجين كأنهم اختصروا الاجيال وتجاوزوا الحدود والانظمة ، فغدوا رسل الانفتاح علي التقدم والاختراع ، سيلا الى احياء التراث بدل الحفاظ عليه تقوقاً وانغلاقاً... يتكلمون هكذا ، في الحكم كما في المعارضة ، في الشارع كما في المدرسة ، لغة مشتركة متميزة ، اسمها لغة التفوق والنجاح ، في بابل من الجامعات المتفاوتة والتيارات المتصارعة التي تعصف بها ، فتعزل حيناً من فرط ما ترتعش ، او تغور آسنه احياناً من فرط استقرارها والرتابة .

كما الجامعة كذلك لبنان

أومعني ذلك كله ، ايها السادة ،

ان ثمة لنا جامعة لا جامعة سواها؟

في زمن الخطر الذي نعيش ، حذار التبجح والمفاخرة .

كانت الجامعة جزيرة ترتفع فوق المحيط كالمنارة ، وتتسع رقعتها بينما المحيط يهدأ... فاذا بالمحيط اليوم تعصف بامواجه الرياح ، فيكاد يغمر الجزيرة .

كانت الجامعة واحة... شجرة نخيل في الصحراء تنقيها وسط الرمال المحرقة . فاذا بالرياح تعصف بالرمال ، فيغور النخيل وتصبح الواحة سراباً...

وكما الجامعة مهدّدة ، كذلك لبنان ، فيخسر نفسه ، ويخسر محيطه العربي ، ولا يبقى للجامعة مجال ولا مكان . لأن لا بديل من لبنان موثلاً ، وجامعة الجامعات ...

يدرس فيه واحدنا دين سواه كما يدرس دينه وأكثر ، حتى يحسن التلاقي فالتعاضد التاريخي فالحوار ...

ويتعلّم فيه واحدنا ما ليس عنده وما لا يعرف مما يحتاج اليه ... فيتواضع اذ ذاك امام اكتشافات الغير والاختراع ، ويحترم ما يأخذ وما يطلب من اين كان ... من الغريب قبل الغريب .

يصبح لبنان ، مع الجامعة ، معبر التكنولوجيا ، قمة العلوم ، تنتقل الى محيط عربي نعرف انه اليوم يدرب العلماء بالعشرات والمئات ، لكنه لا يزال يحتاج الى مناخ النمو العلمي ، مناخ الاختبار والاكتشاف والاختراع ، وهو مناخ لا يتجلب في غياب تعدد اللغات وتنوع المناهل وتحصين الحريات .

ذلك ان علينا جميعاً ان ندرك ان حضارة الاستهلاك هي طريق الاستعباد ، لأنها تجعلك اسير ما ينتج سواك ... في حين ان الاستقلال والتحرر الحقيقي هما ان تعرف كيف تنتج بحرية عملية: اي كيف تشارك العالم المتحضّر في البحث عن الجديد ، وفي استنباط قواعده ، والتمكّن من اصوله حتى يصير لك وللمجتمع مكان مستحق بين الخلائق ... ولا تستمر ثروتك سائبة لمن يغريك بصناعاته ويلهبك عن التقدّم بزخرفته ، كأنها لعب يتباهى بها اطفال متخلفون حتى يحطّموها . ومتى افقرهم الفجور ، وسربلتهم الجهالة ، فلا تنفع اذ ذاك ندامة ولا تغني بقية من ثروة لأن الثروة لا تشتري معرفة ...

من هنا هذه العلاقة العضوية المثلثة الاضلاع:

الاختراع يحتاج الى الجامعة موثلاً .

والجامعة تحتاج الى الحرية لتنمو .

والحرية كالجامعة تحتاج الى لبنان ، لأن لا حريات بدونه ، كما لا لبنان

بدون حرية ... اي بدون تلاقي الحضارات ، كائنة ما كانت الصراعات الفكرية بل السياسية التي تنشأ من ذلك ، شرط الاتّسق السلام الاجتماعي والتكامل الاخلاقي .

هو هذا الحوار التاريخي الخلاّق الذي لا يزال العالم العربي يحتاج اليه ولو كره الاعتراف .

ورسالتنا ، جامعة لبنان ، ان نجعل ذاتنا العربية تعرف معنا وتتناول ، فنخلق معاً لبنان جديداً ، وآفاقاً جديدة للمعرفة والحق والخير في كل بقعة عربية تطمح مثلنا ومعنا الى الحياة الفضلى .

إحلال القلب في العقل

خطاب بدء السنة الدراسية الأولى
في كلية العلوم الإنسانية التي بها تأسست جامعة البلمند .
ألقى الخطاب في معهد اللاهوت
وتناول موضوعه شفيق المعهد
القديس يوحنا الدمشقي .

١٩٨٩/١٠/١٦



نقف معاً، هذا الصباح، على هذه الهضبة من أرض الكورة
الخضراء التي أعطت التعليم والثقافة بغير حساب، نستظل تاريخاً مقدماً عريقاً،
ومن حولنا أبنية تشاد، وكأنها شهادة في العناد على الخلق المستقيم الرأي، بينما
المدائن في وطننا تحترق، والإنسان قد جن وتجهل واستعبد وتهجر وتاه!
فلا أحرى بنا من أن نبدأ عامنا الجامعي الأول بالإبتهاال إلى الله أن يذل
نعمته علينا، فنتوق إليه في درجات المعرفة، ونرتفع نحوه بالإيمان الحق.

ثم نعلن فرحنا باللقاء في معهد اللاهوت الذي لا يزال مستمراً، رغم جراح
الدير، وقد أصبح نواة الجامعة التي ننشئ.

ليس في محفوظاتنا والوثائق نص مكتوب يفسر به المؤسسون اختيارهم،
عام ١٩٧٠، القديس يوحنا الدمشقي شفيحاً للمعهد.
غالب الظن أن الإنتساب إلى المعلم الأنطاكي الكبير قد بدا أمراً طبيعياً،
بمثابة تأكيد لهوية وأمانة لدعوة.

ذلك أن حياة القديس الدمشقي كانت، كفكره، شهادة للتعدد في
الوحدة، وللتأليف بين التجذر والانفتاح.

قد استجمع ، وفسّر ، ودافع في العقيدة والليتورجية والأيقونات ،
وقدم ، من داخل المدى الأنطاكي ، صياغات جديدة أغنت المسيحية الجامعة .
وفي تمييزه بين الانتماء الديني والولاء السياسي ، بل القومي إذا جاز
التعبير ، وضع طاقاته في خدمة الجماعة الإنسانية كلها ، من خلال الدولة ، وأسهم
في إطلاق اشتراك مسيحي فاعل في بناء الحضارة العربية - الإسلامية .
لعله هكذا صار ، عبر التقلبات التي زلزلت أرضنا والكنيسة ، المرجع
المسيحي العربي الأعظم ، يكرس تقليداً ويرسم للمتأخرين مثلاً .

في عصر الدمشقي ، أين كنا نحن ، وهل كنا في البلمند ؟
غالب الظن ، رغم إيهام المعالم التاريخية ، أننا كنا هنا كذلك ، إذ قيل إن
البناء الأوائل للدير قد تركوا آثارهم وبعضاً من نهجهم وغطهم المعماري في البناء
الذي جاء « الآباء السيستريون » يشيدونه في القرن الثاني عشر ، خلال الحملة
الصليبية الثانية ، على أنقاض يزنطية لا تزال قصبتها مجهولة .
وقد غادر الصليبيون الأرض والدير ، أما نحن فبقينا نحافظ على الأرض
ونشهد .

ولم يخلُ الدير ، حتى مهتماً ، من الرهبان ، إلى أن أعدنا بناءه بين
١٦٠٢ و ١٦٠٤ ، فأقام فيه رهبان أنشأوا مكتبة كبيرة وعرفوا باقتناء المخطوطات
ونسخها ، وربما توزيع النسخ على باقي الأديرة المتكاثرة في بلاد الكورة وما
حولها ، مع أن بعض تلك الأديرة أقدم عهداً من البلمند .
واتجه البلمند صوب التعليم المدرسي عام ١٨٣٣ ، فبدأ الرهبان يعنون
بالتنشئة الإكليريكية . ولعلهم كانوا طليعين في رفع مستوى الإكليريوس العربي
اللسان وتعزيز دوره ، لأنه القادر وحده على رعاية الأنطاكيين ممن سموا « ملّة
الروم » ، في حين أن النظام الموروث كان قد مكّن الإكليريوس اليوناني من تولي
البطريركية وعدد كبير من الأبرشيات .

هذه « النهضة » أفلقت دعاة الهيمنة من اليونان فأقفلوا المدرسة عام ١٨٤٠
وكانهم أرادوا قهر استقلالنا .

إلا أننا أعدنا تأسيسها عام ١٨٨٩ ، ثم أقفلت من جديد عام ١٩٠٨ ليعاد
فتحها عام ١٩١١ ، وتستمر حتى حرب ١٩١٤ .

وعام ١٩٢١ أنشأ الدير مدرسة عالية تستقبل التلاميذ من كل الطوائف ،
إلا أنها لم تدم هكذا إلا ثلاث سنوات ، فرزحت تحت وطأة الصعاب .

وعام ١٩٣٦ أعدنا تأسيس مدرسة إكليريكية استمرت أربع سنوات ، ثم
استأنفت نشاطها بعد إقبال دام عشر سنين ، وظلت تتقدم إلى أن انطلقت في

عصرها الذهبي في الستينات، أيام ترأسها الأسقف أغناطيوس هزيم الذي ورث من مروره هنا شغفاً بالبلند وبرساته جعله، منذ أن أصبح بطريركاً لأنطاكية وسائر المشرق، يصمّم على تحويل المعهد إلى جامعة. وهكذا صار.

وانطلقت الجامعة تضم الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، أول مؤسسة لبنانية، غير أجنبية، للتعليم العالي وقد خلفها للبنان مؤسسها الأرثوذكسي الكبير، الكسي بطرس، ثم اختار أساتذتها ومجلس إدارتها، برئاسة المطران جورج خضر، أن تنمو من بعده في رعاية الكنيسة.

ويطيب لي هنا أن أذكر بأن الأكاديمية اللبنانية كانت، منذ أواخر الأربعينات، قد نمت وتطوّرت فنشأت في إطارها كلية للآداب، ثم أول كلية تدرس العلوم السياسية والاقتصادية باللغة العربية، ثم أول كلية حقوق خاصة، تعتمد اللغة العربية كذلك، إلى جانب اللغات الأجنبية. وهذه الكليات أصبحت، في ما بعد، بما يشبه التأميم، نواة الجامعة اللبنانية التي أنشأتها الدولة في الخمسينات. واليوم، في إطار جامعة البلند، تستمر الأكاديمية اللبنانية بكلّياتها الثلاث: الهندسة المعمارية، الفنون الزخرفية، والفنون الجميلة، تنعم بنظامها الذاتي الذي حمى نجاحاتها منذ عام ١٩٤٠ ويستمر.

إلى معهد اللاهوت والأكاديمية، تنضم منذ السنة الماضية، في تواضع وطموح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي وضع نظامها الرئيس الدكتور جورج طعمة. وقد اتسعت حتى الآن لدراسة التربة واللغات والآداب وإدارة الأعمال، في انتظار معهد الفلسفة ومعهد الدراسات التاريخية المتقدمة.

كذلك، جرى تفاهم مع المطران الياس عوده على إنشاء معهد علوم طبيّة بالتعاون مع مستشفى القديس جاورجيوس في بيروت.

فهيئاً للمجموعة متكامل، وتحتنا إلى الدين، في رعاية السيد البطريرك، رئيس مجلس أمناء الجامعة، جاؤوا يغالبون تاريخ عذاب طويل ويتغلبون على التحدي، بذلاً وعطاءً وشغلاً مضنياً وتنظيماً وعماراً، يجاهدون في كل حقل، مترفعين حتى إسلاس قيادهم لدفع الروح.

موعداً معهم جميعاً، ومعكم ومع من يلتحق بركبكم، رهباناً وطلاباً و طالبات وأساتذة ومعلمين وإداريين، في مطلع السنة الدراسية المقبلة، لنحتفي لا باكمال بنين هياكل المعرفة التي نشيد، بل باكمال الهيكلية الجامعية التي تمكّنا من أن نساعد أجيالاً أحرقت الحرب قلوبها والعقول، وها هي اليوم تحرق على معرفة الحق فيحررها.

تجاه الأجيال التي نتمهّد، مسؤوليّة الجامعة مزدوجة .
 عليها أولاً أن تمكّن هذه الأجيال الطّالعة من المساهمة في إعادة تكوين
 المجتمع الذي تنتسب إليه على نحو يجعله في المصاف التاريخي الذي يستحقّ، عادلاً
 خلاقاً، جميلاً في طموحه واعترازه، متقدماً في كل فن وكل علم، تنبع فيه وتنمو
 وتزدهر المثل الأخلاقية العليا التي وحدها تحصن الاستقلال بالخير والمحبة .
 وعلى الجامعة كذلك أن تبني الإنسان في المواطن . فالتربية ليست هي التي
 تنشئ الوطن، بل هي التي تصنع المواطنين الذين، عبر برامج تربوية متنوعة،
 يؤلّفون في غدهم شعباً متنوعاً، لا قطعياً تنتجه معامل التعليم .
 ولعله من حظ جامعتنا أن تكون، في آن معا، الأحدث في لبنان والأقدم .
 كأقدم مؤسسة، ما دامت أصولها تعود إلى القرون الوسطى، نريدها أن
 تسقي جذورها، ودودة إلى تاريخها، تساهم في جعله يعود يتألق .
 وتاريخنا، مجتمعاً وكنيسة، في حاجة كبيرة لأن يدرس بتواضع العلم
 أمام الحقيقة، كما بشمول العلم، حتى نتعظ به، وبه نستتير، ومنه نهل الذّخر بعد
 الذّخر .

وكأحدث مؤسسة جامعيّة، تريد «البلمنده» أن تواكب العالم المتقدّم في
 إعادة تقييم التحصيل الجامعي بصورة جذرية جديدة .
 نريد أن نفيد من كل جديد في مناهج التعليم ومن كل مستحدث في
 وسائله، كما نريد أن نفيد من دراسة الأهداف وبرمجة المراحل، والذهاب حتى
 حدود اختبار جدوى هذا التحصيل وذاك، فضلاً عن التنبّه إلى تداخل حقول
 التحصيل وتفاعلها، والتبصّر في مراميها .
 طموحنا، طموحنا معاً لهذه الجامعة، أمناء وإدارة وأساتذة وطلاباً -
 طموحنا، أقول، أن تتجاوز كيوّة الحرب لتتطلّع إلى أحدث ما في العالم الحديث،
 نراهن عليه بقدر ما نراهن على ما ادخرنا في تراثنا من زاد لمجتمع السلام .
 تلك هي الجامعة التي تؤلّفون اليوم، شركة حياة، وليدة الروافد المتعدّدة
 التي حملتكم إليها، تريد لكم أفضل تهيئة لمجالات العمل، بل وأسواقه، في مجتمع
 نتوقعه صعب المراس، يتفوق فيه الأحسن تحصيلاً، والأكثر جلدًا على الشغل
 ومثابرة على الاستباط والخلق .

الجامعة نريدها لكم تدريباً على تفوق لا يستقيم ما لم يكن تفوقاً على الذات
 أولاً، في خلق التواضع والصدق، واحترام الآخر، وخدمة الغير .
 ثم إن الجامعة تريد منكم، لهذا المجتمع بالذات، قدرة على المساهمة في
 إنفاضه ليس بالعمل وحده - فليس بالخيز وحده يحيا الإنسان - إنما بالتعامل مع
 الفكر والثقافة العامة وعلوم الإنسان والعلوم النظرية، على أن تتكامل

الإختصاصات ، فيجتاز كلَّ اختصاص حدوده الضيقة ليكشف في سائر حقول التخصص ما يغنيه ويثمره . هكذا نعطي الجامعة معنى أعمق وبعداً رسولياً جديداً ، متعهدين مناخ الحرية الأكاديمية الغنية في تعددتها ، حرية صبورة ومتقدة ، نتم بها ونحميها باحترامنا لها ، فتبصر معاً في أفضل ما يمكن أن نطمح للإنسان في المطلق ، وللإنسان في لبنان ، وللبنان كذلك ، كلنا معاً ، من أين أتينا وأياً كانت انتساباتنا والعقائد .

أعود أوكد:

سياسة الجامعة محكومة بشغف السعي إلى الحقيقة ، وهذا السعي يحرر الطاقات . فالجامعة معنية بكلِّ شأن علمي وأدبي وفني وثقافي ، بل وروحي . إنها تفتح أمام جميع السبل التي تسلكها المعرفة الإنسانية . الحوار إذن في قلب دعوتها . ورغم أن المناظرة ، أحياناً ، هي طريق التقدم في العلوم البحتة ، فإننا مدعوون إلى التأمل في قول الإمام الشافعي : « ما نظرت أحداً قط فأحببت أن يخطئ ، وما كلمت أحداً وأنا أبالي أن يبين الله الحق على لساني أو على لسانه » .

أما بعد ، فلي كلمة أخصّ بها طلاب معهد اللاهوت . ليس غريباً ولا جديداً ، في التاريخ الجامعي ، أن يجاور معهد لاهوت كليات علوم ناسوتية وزمنية . والعكس هو الصحيح ، فغالباً ما كان لمعاهد الرهبان ، هنا وفي العالم ، الفضل في تأسيس الجامعات العلمانية ورعايتها ، تماماً كما نشأت الجامعة في الإسلام من « المدارس » والحلقات الدينية . وهذا بالذات ما كنّا التقينا عندنا ، ههنا ، ربّما ، لو تسنّى لنا أن نعرف المزيد من تاريخ اليلمند المتعثر والمغتصب مرّات ومرّات . وفي كلّ حال ، نحن على يقين أن التواصل بين المعرفة الإنسانية والفكر اللاهوتي ليس بدعة ولا هو مجرد تكيف مع قيم العصر . كما ليست المسألة المتبادلة والمستمرة بينهما تنازلاً أمام اجتياح الحداثة .

إن معلّم حسن العبادة والنقاوة ، شفيعكم الكبير ، القديس يوحنا ، لم يكتف بالدعوة ، على خطى الرسول ، لامتحان كلِّ شيء والتمسك بما هو حسن ، بل رأى أن تبين أحسن ما قاله الحكماء لعلهم « إن ما عندهم من قول نافع هو هبة من الله للبشر » . لكنه ، وهو الذي نسميه « جمال المتوحدين » ، لفتنا إلى الضوابط الروحية لكلِّ تعامل مع المعرفة فلا « نستخدم الجدل لإغواء البسطاء » .

حسبنا اليوم ، في نهضة الكنيسة الأنطاكية التي أنتم من طليعتها ، أن رئاستنا الروحية قد وفّقت في تأليف كلّ هذه الطموحات والجهود العلمانية حول النواة التي هي أنتم ، وقد حفظتم الإيمان . فكان هذا الدير وكأنه صلاة ترتفع من

الأرض والتاريخ صوب الله ، تدعو الإنسان إليها ، جيلًا بعد جيل .
ثم إنني أريد التوجه إلى كل الأسرة الطلابية ، فأقول:
لا نعرف ، من تقليدنا الأنطاكي ، ما هو أفضل ، في دنيا الإنسان ، من أن
نشئ على أرض واحدة ، الجمال والحق ، جنبًا إلى جنب ، معهدًا للاهوت
الأرثوذكسي وفلسفة الإيمان ، وكلّيات لعلوم الإنسان وفنونه ، مفتحة للجميع
بدون تمييز بين الطوائف والمذاهب ، وكأنّها شهادتنا بأن الدين إيمان وليس طائفة .
الله وحده ، في أديانه السماوية ، يقدر أن يوحد ما يفرقه الإنسان عندما
يبتعد عنه ، ولو تذرّع باسمه .

إن بين المخلصين للحق والمتمسكين للحرية عروة وثقى ، أكانوا من
المتدريجين من المعقول الديني إلى الإيمان أم من المتأملين في ما يصح أن نسميه
«اللامعقول العقلي» . لقد فرضت الثورات العلمية الجديدة إعادة النظر في مفهوم
العقل ذاته . فبعد أن كان ينظر إليه من حيث هو محتوي ، بات شائعًا التعامل معه
بوصفه أداة أو فاعلية . لم يعد العقل المعاصر مجموعة من المبادئ بل قدرة على القيام
بإجراءات بحسب مبادئ . صار نشاطًا ينتظم بحسب قواعد .
وإن التعارض بين العقل والقلب وفق تسمية الروحانيين عندنا ، ولّى إلى غير
رجعة . لكن المقاربات الجديدة تفسح المجال أمام إدراك جديد لما سمي «إحلال
القلب في العقل» .
وهو هذا بالذات ما ندعوكم إليه .

أيها الأصدقاء ،

رجاؤنا ألا يكون هذا كلّهُ في غربة عن مسيرتنا الأكاديمية . ذلك أننا نلتقي
لنبدأ مسيرة هي أشبه بالحج ، فسبحان من جمعنا هذا الصباح .
سبحان من زرع في عقولنا المعرفة وفي قلوبنا المحبة ،
سبحان من أعطانا هذه الهضبة الخضراء النيرة ،
وسبحان من أورثنا الحجارة هياكل حق وحرية ، فرتّب علينا أن نظلّ نبنّي
منازل للكلمة ، دارًا في إثر دير .

الأسوار التي حطّمها التاريخ

حدث ألقى في
احتفال خريجي الجامعة الأميركية في بيروت
بمناسبة مرور ١٢٥ سنة
على تأسيسها.

١٩٩١/٧/٢٦



ما اسعد الجامعة التي تعرف كيف تخرج الطلاب ، فوجاً بعد فوج ، مئة وخمسة وعشرين سنة ، وتظل فتية الروح حتى شيوعها .
ما اسعدها ، والاحتفال شعاره الفرح ، ولكن ما اعظم المسؤولية كذلك .
اكاد اقول : ما اعظم مسؤولية الفرح ، في سنة سيتذكر منها تاريخ لبنان الحديث حفلة تخرج اخرى : تخرج زعامات الحرب واسيادها والامراء من الميليشيات الى مجالس الحكم ، نوابا ووزراء ...
تهانينا اذا الى المتخرجين جميعاً ، هؤلاء واولئك ، والى الاهل والاصدقاء .
تهانينا الى الجامعة التي تغلبت على الحرب وظلت حية ، وتخرج طلاباً .
وتهانينا الى سائر الاحياء الذين لم يحصدهم الموت الميليشيوي ، ولا اي مدفع آخر ، ولا حصد عقولهم جنون الانتصارات المستحيلة او عصر قلوبهم القهر واليأس والاحباط والحزن المقيم .
ثم دمة على الذين منا ، كالرئيس المالكوم كبير ، قتلهم شجاعته في الايمان بأن رسالة الجامعة هي الحرية كما هي المعرفة ، لأن لا معرفة تدرك بدون حرية .

أوليس هذا هو جوهر الرسالة التي حملها الينا امس معلّمنا الكبير قسطنطين

زريق ، وكأنه استلهمها من التاريخ الذي درّسنا سنة بعد سنة: ان مسوغ دوام لبنان وتميزه ومبعث سيادته واستقلاله في ان يكون في الواقع ، وبقية ، موطننا للحرريات وميداناً للممارسات الديمقراطية ، وان يستحق هذه الميزة بما ينمي في ابنائه جميعاً من فضائل التلاقي والتعايش والتفاعل الايجابي؟
فشكراً لك يا معلمي لأنك - وانت من انت - جئت تعيد علينا الدرس بعد ما يقارب النصف قرن ، وقد ورثناه عن الاسلاف ارثاً ورسالة ، بل وتعاقداً بين اجيالنا ، جيلاً بعد جيل ، حتى صار تعاقداً مع التاريخ .

سيداتي ، سادتي ،

التاريخ هو كذلك ذاكرة وذكريات .
ذاكرتنا عمرها مئة وخمس وعشرون سنة .
واما الذكريات ، فأيام عذبة وايام عذاب ... يدّخرها واحدنا ثم يحكيها ، سنة بعد سنة ، ويكثر من الرواية والتكرار كلما تقادم في السن .
مثلاً ، انظر الى رئيسنا فوزي معلوف ، فاتذكر العائلة الكبيرة التي منها المعلم والرفيق ، والشاعر الرقيق ، ورفيق الايام الملاح ...
اما عن معلّمنا قسطنطين زريق ، فتعاودني صورة له قبل ان ادرس عليه ، ذلك اليوم في تشرين الثاني ١٩٤٣ حين خرج الطلاب يتظاهرون من اجل الاستقلال ، ولما اطلق عليهم جند الانتداب الرصاص ، فوجثوا باسائذة الحرية يحتضنونهم في الشارع ، اما حنوئاً حقيقية .
ذلك كان هو الدرس الاكثر بلاغة .

تعاقد الاجيال مع التاريخ ، في ميثاق حرية ومعرفة ، من اجل مجتمع امثل ودولة فضلى .

غير ان في نفسي ، وانا استذكر ذلك كله ، غصة ... اكاد اتساءل ، وانا انظر الى ما فعلت بنا الايام ، كيف يمكن ان تدرك الآباء الشيخوخة ، والابناء لم تنضج بعد .

فحذار ، حذار في العيد ، لعبة الذكريات ، انها تستعبدنا .

ماذا اذاً عن المستقبل؟

المستقبل؟ كان امس في ابلغ استعراض: الف ومئتي طالب وطالبة

يتخرجون الى الحياة .

وكنا كلنا نلاحظ ان الطالبات كنّ الاكثر ، والاكثر تفوقاً كذلك ، ثم بالطبع الاحب والاحلى ، ويتكاثرن سنة بعد سنة .

وفي الامر ظاهرة يجدر بنا التوقف عندها لتساءل لا عن الاسباب وحسب ، بل وعن المتربات كذلك .

وتأتينا بعض الاجوبة عن استقصاءات لعلها لا تزال تحتاج الى مزيد من التفحص:

اولاً: ان النسبة بين الطالبات والطلبة لا تعكس واقع النسبة بين الشباب والشابات في المجتمع .

ثانياً: ان ثمة اقبالاً متزايداً على التحصيل العالي عند الشابات ، وفي حقول ، كالهندسة الزراعية مثلاً ، كانت وقفاً على الذكور ، مما يحدث متغيرات لا في سوق العمل وحسب ، بل وفي البنية الاقتصادية ذاتها ، مع مرور السنين وتراكم المترتبات .

ثالثاً: ان ثمة اعداداً من الذكور لا نعرفها بعد لا تزال في صدف عن التحصيل الجامعي ، منصرفة عنه الى السعي وراء المكاسب السهلة التي فتحت الحروب لها مجالات ومجالات ...

رابعاً: ان ثمة اعداداً اكبر من الشباب هاجرت في سن التحصيل الجامعي ، منها من هاجر ليتابع تحصيله في الخارج ، اي بعيداً عن مغريات الحرب ، ومنها من هاجر بحثاً عن كسب حلال ، بعيداً عن مغريات الحرب كذلك او عن مخاطرها والبشاعات ، ومنهم اخيراً من هاجر يأساً من الحرب ومن السلم على حد سواء . وقد تتكشف اعتبارات اخرى عديدة ليس هنا مجال البحث فيها ، ولا المحاضرة في سهرة عيد ...

حسبنا اذاً الملاحظات ، وهي مثثلة:

اولاً: ان المجتمع اللبناني ، كالبنية الاقتصادية ، سيتأثر بهذه الظاهرة ، ايجابياً نتيجة مزيد من الانفتاح ، وربما سلبياً من حيث فقدان بعض التوازن في القوى العاملة .

ثانياً: ان همناً الاكبر يجب ان يكون ، وفوراً ، استرجاع الذين هجرتهم الحرب من الشباب قبل ان يستهجروا هم رفيقاتهم والعلم والشهادات .

ثالثاً: ان بروز هذه الظاهرة يجب ان يدعونا الى دراسة اجتماعية ونفسانية دقيقة وعميقة لسائر آثار الحرب ، لا بين الذي تعاطوها وخاضوها وحسب ، بل بين الذين كانوا ضحيتها الكبرى ، وهم الاكثرية الساحقة . ذلك ان عدد الميليشيين لا يتجاوز ، في احسن الحسابات - وقل اسوأها - الـ ١٢٪ ، والباقي ، اي ٨٨٪ ، كانوا ، نعم ، كانوا الضحايا .

سيداتي ، سادتي ،

الجامعة تعاقد تاريخي ، بل ميثاق حرية ، بين اجيال تتعاقب وتتوارث التربية والمعرفة .

فمن اين نبدأ ، اذا لم نبدأ بمعرفة واقعية لجيل الحرب ، بل اجياله ، التي نأتمنها اليوم على السلام كما على التاريخ؟

حذار لعبة الذكريات ، قلت .
وحذار بالاحرى ان نتوقع في المئة وخمس وعشرين سنة التي نعيد لها .
عيدنا الحقيقي المئة سنة المقبلة .
ولكن الشباب ، والشابات طبعاً ، الشباب لن ينتظر حتى يشيب .
نبدأ اذاً بجمهورية جديدة تستهوي الذين كانوا ، والذين هاجروا او
هجروا ، والمقبلين على المعرفة بسأم يقارب اليأس .
هؤلاء ، الذين غربتهم الحرب او هربوا من خيبتها ...
هؤلاء لن يعيدهم اسيااد الحرب ، ولو تزينا اسيااد سلام ... يعيدهم تحدي
سلام حقيقي نشأ من عذابهم وقهرهم وإحباطهم ، كما من الطموحات
والمثاليات ...
فمن اين نسكبها لهم ، ان لم نعرف معهم من المعرفة الحرة وموائها
المتجددة؟

ذلك يكون العيد الذي نقرح به .
ويكتمل العيد يوم نوفر للجامعة ان تستكمل تاريخها ، حرة هي كذلك .
اي يوم يقي الجامعة متجاوبة لا مع الحاجات الجديدة وحسب ، بل متفاعلة مع
النفسية الجديدة تعرفها فتعرف كيف تخاطبها وتعرف كيف تتال منها التجاوب
العملي الخلاّق الذي تطلب ، فتتعهد هي التاريخ المقبل على التاريخ ، واهله .
وتحضرني هنا امثلة المعرفة الكبرى: سقراط .
نعم ، الجامعة هي السقراط الذي نحتاج اليوم: معلم يستخرج ما في نفسنا ،
فيفرح واحدنا بأنه اكتشف الحقيقة التي في نفسه بنفسه .
ذلك انه اذا سلّمنا بأن لا معرفة بلا حرية ، فأحرى ان نعرف ان لا حرية في
الحزن بل في المحبة والبهجة ، بل والحبور .
فعلينا بالتواضع امام ما نعرف كما امام ما لا نعرف ... وحذار تجبر المعرفة ،
انه اسوأ من تجبر القوة .
ثم ، ثم ، علينا بالتواضع امام هول ما ينتظرنا كمثل تواضعنا امام عظمة ما
انجب الاسلاف .
لقد تحطّمت امام تاريخ الجامعة اسوار الحقد والحذر ، وسقطت المتاريس
الثقافية كمتاريس العقائد المزعومة ، عقائد التفرقة ، واذا بها كلها تذوب امام وهج
الحرية بعدما تغلبت عليها ارادة الحياة الفضلى .
نعم تحطّمت الاسوار امام التاريخ ، وكانت تتساقط المتاريس بينما اسماء
الخريجين والخريجات تتلى علينا ، وكأنها تقول ، ثم تكرر ، ثم تقول ان الذين
يدرسون معنا لا يتحاربون ، عندما تشدهم الى بعضهم البعض وشائج المعرفة التي هي

محبة لأنها مشاركة في الحرية .
 فيالاذن من «الطائف» وأهله ، هكذا تلغى الطائفية من غير الغاء الطوائف ،
 تلغى في تجاوز العصبية نحو تعددية تتكامل في المعرفة ولا تتنازع الحرية .
 وساعة تتفجر من حولنا مجتمعات ظنت ان لها من الصلابة ، او الثروة ، او
 السطوة ، او الثورة ربما ، مناعة وحصوناً ، يجدر بنا ان نحتصم بما جعلنا نتنصر على
 الحرب ، من غير ان يتنصر منا احد على احد في حربه .
 ذلك ان تطور مجتمعات الحرب ، مجتمعات السلاح الذي لم يستعمل ،
 والعسكر الذي انكفأ عن حرب الخارج الى اضطهاد الداخل ...
 تطور هذه المجتمعات ، يزيل مبررات وجودها مع زوال ظروف الحرب
 الموضوعية وتقدم مبادرات السلام . فاحرى ان نقبل عليها بدل ان نخافها ، لأننا
 واياها على موعد مع الحريات .
 ومن يدري ، فقد يكون الجيل الذي أنضجته المآسي ، ونحن لا نعرف ، هو
 الجيل الذي سيكتب للجامعة ان تعيش مئة سنة اخرى واكثر ، جامعة للمستقبل ، لا
 يثقلها تاريخ من نور .
 فلنشرب نخب المستقبل حتى يشرب اهله نخبنا .

وَالْحَقُّ تَعْرِفُونَهُ... فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْحُرِّيَّةِ

«خطاب رئيس الجامعة»
في أول احتفال بتخريج أول فوج من طلاب جامعة البلمند.
ألقى في الحرم الجامعي الجديد،
برعاية رئيس الجمهورية.

١٩٩٢/١٠/٣١



فخامة الرئيس،
سيدي البطريرك،
اصحاب المعالي والسيادة،
ويا اصدقائي، ويا ابنائي الطلاب،

عام ١٨٣٥، نال دير البلمند اجازة للتعليم الثانوي والعالي من سلطات
الاستانة. وها نحن اليوم، احدث جامعة جامعة في لبنان، نوزع شهادتنا على اول
فوج من المتخرجين في العلوم الانسانية، بعدما ورثنا التقليد الذي كان قد بدأ حياً
قبل نيلنا الفرمان السلطاني بقرون وقرون، منذ اعاد الينا الصليبيون هذه التلة المقدسة
وما كان عليها آنذاك.

ومضى اسلافنا يعمرّون انطلاقاً من الدير «السيسترسى»، المشاد بدوره على
آثار نظنها يزنطية، عمارات متواضعة غدت موئلاً للتأمل والتعليم، تأليفاً وترجمة
ونشراً تستسقي النعمة كما المعرفة في كل اشكالها، وتمضي توزع مخطوطاتها
العربية في زمن كانت الكنيسة تصلي، والجليل يتكلم، باللغات الراجعة الاخرى.
ثم صارت لنا، مدمكاً فوق مدمك، كلية لاهوت عليا، اختارت القديس
يوحنا الدمشقي، المعلم الانطاكي الكبير، شفيعاً لها. وكان ذلك بمثابة تأكيد لهوية

وامانة لدعوة .

واحتضنت الكلية مدرسة ثانوية رائدة رائعة ، لان التربة لا تبدأ من رأس الهرم .

وكانت بعد ذلك اعجوبة الجامعة ، انطلقت عام ١٩٨٨ من ايمان السيد البطريك رئيس مجلس الامناء ، اغناطيوس الرابع الكلي الطوبى والجزيل الاحترام ، الذي قرر ان يكون للعلم عندنا صرح يبنى بينما سوانا يعمل على هدم صروح الخير في لبنان .

وبينما طلابنا الأوائل يتوافدون الى أبنية كانت لا تزال ورشة بالكاد لها سقف ، انضوت الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة تحت لواء البلمد ، تنفيذاً لوصية مؤسسها الكسي بطرس وبقرار من أساتذتها ومجلس إدارتها . والاكاديمية اللبنانية ، التي تأسست عام ١٩٣٧ كجمعية موسيقيين هواة ، صارت مع الزمن أول مؤسسة جامعية لبنانية ، فأنشأت في الأربعينات ، اضافة الى فروعها المعمارية والفنية ، كلية آداب ، ثم أول كلية تدرس العلوم السياسية والاقتصادية باللغة العربية ، فأول كلية حقوق خاصة تعتمد اللغة العربية كذلك ، يوم لم يكن في لبنان إلا الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية . وقد اصبحت كليات الأكاديمية هذه ، في مطلع الخمسينات ، بما يشبه التأميم ، نواة الجامعة اللبنانية التي أنشأتها الدولة في عهد الرئيس كميل شمعون .

وفيما تستمر الأكاديمية اللبنانية تتوسع الآن في إطار البلمد ، بكلّياتها الثلاث: الهندسة المعمارية ، الفنون الزخرفية ، والفنون الجميلة ، تنعم بنظامها الذاتي ، يطيب لي ، كأستاذ سابق في الأكاديمية ، وكوزير سابق للتربية الوطنية ، أن أعلن اعتزازي بما صارت إليه الجامعة اللبنانية بفضل أساتذة ومعلمين بلغ بعضهم أرفع المستويات في البحث والتعليم .

طموحنا نحن في البلمد أن نواكب جامعتنا الوطنية ونتعاون معها ، ومع الأسلاف من أهل التربة ، في صناعة لبنان الجديد ، إنساناً ومواطناً .

فيا فخامة الرئيس ،

يوم تشرق برئاسة الاحتفال الذي نقدم فيه الى لبنان هذه الباكورة المتواضعة من المتخرجين ، فإنك تقفل معنا حلقة الطواف الطويل ، إذ تحقق لنا الحلم التاريخي الذي راودنا منذ العام ١٨٣٥ .

وكان طريقنا الى اليوم هو ذاته الطريق الذي سلكته بالتؤدة ذاتها ، جامعات أوروبا الكبرى ، ومن قبلها جامعاتنا العربيات العتاق ، أيام كنا نحن الحضارة ، في اليمن كما في القاهرة كما في دمشق والأندلس: ينطلق طلب المعرفة من «مدرسة» لعلوم الدين ما تلبث أن تتوسع فتبلغ علوم الطبيعة والإنسان ، في كل آفاقها .

في هذا الطريق الطويل، يطيب لنا أن نتذكر ونذكر بأننا استلهمنا استقامة الرأي من حياة وتعاليم يوحنا الدمشقي الذي ميز بين الانتماء الديني والولاء السياسي، بل القومي إذا جاز التعبير. وقد وضع المعلم الإنطاكي الكبير طاقاته في خدمة الجماعة الإنسانية كلها، من خلال الدولة، وأسهم في إطلاق اشتراك مسيحي فعال في بناء الحضارة العربية - الإسلامية.

وفي ذلك عبرة كبيرة لنا ولمن يعتبر.

ثم، من أين، إن لم يكن من هذه الهضبة الخضراء بالذات، يصح لنا أن نعلن ونكرر أننا كنا عرباً قبل الإسلام فظللنا مسيحيين عرباً مع الإسلام وبعده، وأعرق عروبة من ورثة الإمبراطوريات الإسلامية التي استعمرت العرب؟...
تماماً كما كنا مسيحيين من هذه الأرض يوم تأسست الكنيسة، أي قبل الصليبيين بقرون وقرون. حتى إذا ما جاء الفتح الصليبي، مستعمرًا هو أيضاً، صبرنا وقاومنا الإضطهاد، إلى أن غادر الصليبيون الأرض والدير، وبقينا نحن نحافظ على الأرض والشعائر، ونشهد للكلمة.

نقول ذلك كله في زمن الطائفية والغائها، على سبيل الدعوة الى التعليم من التاريخ الأصل المکتوب على لوحات قلوبنا، والمحفورة جذوره في الأرض.
نقول ذلك كله لترحب بالغاء الطائفية التي هي عصبية تقيم طائفة في وجه طائفة، فمنع التواء اللبنانيين، كمواطنين، وكطوائف تعاقبت عبر التاريخ على بناء مجتمع مدني واحد يتجسد في دولة ديموقراطية حرة، شرط حرياتها أن تعدد فيها الأديان، كالثقافات، كالمدارس الفكرية بل والحضارات.

وعندنا أن العصبية الطائفية تتضاءل قدراتها طبعياً بنسبة ما تنبع الحريات الاجتماعية والثقافية بناعاً خلافاً، فرحاً بالحياة زاهياً. اذ لا مجتمع مدني، في نظرنا، خارج هذا الذي يسميه الفلاسفة فرح الجزء بالكل، وحذب الكل على الأجزاء، بحيث يصير المجتمع أقوى من مجموع أجزائه وأكثر مناعة.

وهو هذا الذي يتجلى في العلمانية التي لا إلغاء حقيقياً للطائفية بدونها.
وإذا شئنا التعبير عن الفلسفة بالشعر لقلنا إن العلمانية هي بمثابة فعل حب، بينما الطائفية كإلغاء الطائفية عملية حساسية ليس فيها شيء من انفتاح الحبيب على الحبيب... فكيف نستغرب أن يسوقنا التقيضان الى حذر، فحقد، فخصام، فحرب، فانتحار؟

فخامة الرئيس،

نقول ناديا تويني في إحدى قصائدها عن الحرب إن لبنان يتحرر كل يوم بينما يقتلونه!

أما أن لنا وللحكم أن نوقف الانتحار، علنا إذاك نرتد معاً، فمنع

الآخرين من قلنا؟

لن ينقذنا إلا فعل حب عظيم ، يمجّد وجه الخالق في الإنسان ، وحقّه علينا في التعلّد له في الأرض .

سيّدي صاحب الغبطة ،

أراني أقارب الكلام الخارج على الناموس . فعذراً .

ألم تتعلم معاً رسالة الغفران؟

ثم إننا تعلّمنا من تراثنا «احلال القلب في العقل» ، فلا يظلّ بينهما ، وفق تسمية الروحانيين لهما ، تعارض .

وإذ نخرج اليوم شياناً وشابات الى مجتمع كله صعاب ، لا أجد ما أقوله لهم ، أبعد من كل الذي تعلّموه ، غير الدعوة الى التوحيد بين الحرية والحق والجمال .

وحده التوق الى هذه القيم ينسيهم ما أفسدت به الحروب علومنا والتربية ، مخلفة في عقول الشباب وقلوبهم ازدواجية في الشخصية ، بين استرخاخص الحياة والزهد ببراء الروح ، من جهة ، ثم ، من الجهة الأخرى ، التعلّق بالانثاء وملذّاته ولو فوق حطام الحياة .

فيا أيّها المتخرّجون والمتخرّجات ،

الجامعة ليست للعلم وحده يختص . وما علّمناكم إلا القليل القليل .
الجامعة باب فتحناه لكم أمام التعامل مع العقل ، فتلجّون اليوم هذه الدنيا الساحرة ، حيث المعرفة اللاحدود لها تنتظركم ، اذا انتم آمنتم بأنها زاد الحياة .
فدونكم الإقبال على الحياة بشغف السعي الى كل ما هو حق . هكذا تتحرّرون .

ثم هكذا يصير النجاح الحقيقي نصيبكم من الحياة . لأن كل شيء آخر في الحياة رهن التفوق بالعقل والقلب معاً: التفوق في العلم ، وفي الثقافة ، وفي الإدارة ، وفي الاختراع ، وفي الإبداع . إنه فعل الخلق الذي اعطيتم إياه من الإيمان قيساً ، فلا ترفضوا لأنفسكم دون ذلك طموحاً ، ولا تقصروا فيكم موهبة لقلة مثابرة أو يأس أو تشكيك بالذات أو قنوط .

تذكروا الذين علّموكم ، والذين جعلوا تعليمكم ممكناً ، والذين ضحّوا من أجل أن تتعلّموا . ثم تذكروا الذين جاعوا ولم يتعلّموا ، والذين اضطهدوا في سبيل المعرفة ، والذين ماتوا في سبيل حياتكم ، والذين بذلوا لكي تظلّ ترتفع في لبنان هياكل للمعرفة ، للحق والخير والجمال ... هياكل كالتي نحن فيها ، ندشنها سنة بعد سنة على اسم أحياء صارت حكاياتهم بمثابة الرموز .

تذكروا أيّها المتخرّجون والمتخرّجات أن هؤلاء جميعاً لا ينتظرون منكم

جزاء ولا شكوراً، بل المساهمة الفعّالة في بناء المدينة الفاضلة، مدينة المستقبل المشرق الذي يعوض عن الزمن الرديء الذي كان.

المدينة الفاضلة تنتظركم، كل في حقل عمله ولو تواضع، وفي حقل اختصاصه ولو ضاق...

تنتظر منكم إنهاض المجتمع بل وإعادة تكوينه بحيث يرتفع الى المصاف التاريخية الذي يستحق، عادلاً في خلقه ومناقبه، جميلاً في طموحه واعتزازه، متقدماً في كل فن وكل أدب وكل علم.

ثم نريدكم أن تكونوا رسلاً تقولون للذين ظنوا ان الجامعة ما هي إلا تهيئة لمجالات العمل، بل وأسواقه...

نريدكم أن تقولوا لهؤلاء إن التفوق في مجتمعنا الصعب لن يكون للأكثر تحصيلاً، بل للأكثر جلدًا على الاستمرار في التحصيل والمثابرة على الاستنباط والتأليف. لذلك، رجونا أن يكون لكم تدريب على التفوق لا يستقيم الا بالتفوق على النفس والصدق في المعاملة واحترام الآخر وخدمة الغير، فضلاً عن تواضع امام المعارف يزداد كلما ازداد حجم الذي تعرفون.

ورجائنا الأعظم أن تدركوا السر العظيم بين المعرفة والحرية... ذلك أن لا معرفة بلا حرية، ولا ممارسة للحرية الا صبورة متقدة، تتوق دائماً الى افضل ما يمكن ان نظمح للانسان ولا هودة. يلتقي ما يطمح واحدنا لنفسه بما يطمح للآخرين، وكان المجتمع سيمفونيا رائعة الانسجام، تلتقي انغامها وتتكامل أبداً ولا صوت نشاز.

سيدي الرئيس، سيدي البطريك،

سيداتي، سادتي،

تحدثت عن المدينة الفاضلة وكأنتي جاهل بما يعيشه لبنان من مأس. والحقيقة ان لبنان ما استمر حياً الا لأنه كان وظل المدينة الفاضلة، بل الأفضل في هذا الشرق، ولا مكابرة إنما لا خجل. فرغم كل الذي أصاب لبنان من تخلف في كل حقل، ظل وطننا منفتحاً على العالم يطل على القرن الحادي والعشرين والثورة الالكترونية في تناوله، وجيل الحرب إياه يتعامل مع الكرة الأرضية بكاملها وكأنها قرية واحدة نعرف عنها كل شيء ونقدر على الحوار معها في كل شيء واستلهاها كل شيء. تلك هي الحرية الحقيقية في أبعادها الكونية: حرية نريد من أجيالنا الطالعة ان تكون شريكة خلاقة في مسيرتها، وليس مجرد زبون يقتني خيراتنا للاستهلاك من خارج.

لقد نوهت في كلمتي بالحرية وربما أكثر لأن المناسبة، بالنسبة اليّ، فذة، فريدة في حياتي الفكرية والسياسية التي طالت، وهي مناسبة ربما لن تعود...

نوّهت ، اقول ، بالحرية وبالتوأمة المتلاحقة دياكتيكياً بين المعرفة والحرية ،
ثم بين الحرية والمجتمع ، فأخيراً بين المجتمع والمعرفة .
واسمحوا لي ، ختاماً ، أن أقول أن لا حياة ، ولا تاريخ ، ولا مستقبل ،
لوطن لا جامعات حرة فيه .

ذلك أن الحرية ليست انتاج قطعان من الأجيال المتماثلة تخرّجها معامل
التعليم ، وفق اختصاصات ومواصفات مرسومة من علو سلطة ما .
لا ، كلا .

الحرية هي الحرية ، بكل بساطة .
اي انماء الانسان ، فينمي كل جيل نفسه والجيل الذي بعده ، الواحد عبر
الآخر ومتقدماً عليه .

تلك هي صناعة التاريخ الذي يميز بين رتبة تكرر نفسها كالبداوة ،
وحضارة تخترع من كل حاضرة حضارة ، ومن كل مدينة مدنية جديدة .
وفي المدينة الفاضلة - كما تعلمنا من الفارابي وابن خلدون - يتعهد الامر
اهل المعرفة ، يحدّثونها بتواضع العلم امام الحقيقة ...
شروط حياتهم ان يتنفسوا في مناخ الحرية الجامعية ولا رقيب ، فلا يصحح
التحصيل الحر الاّ تحصيل هو الآخر حر ، ويقابل الكتاب الحر كتاب هو الآخر حر ،
ويسابق المختبر الحر مختبر هو الآخر حر ، وينافس المحترف الحر محترف هو الآخر
حر ... فلا يبقى الاّ ذوو الاصالّة الذين ينفذ علمهم الى العقل وفهم الى القلب
وليس من يفرض اختيار هذا ولا من يلزم على الاعجاب بذلك .
واذا خاطبونا بعد ذلك عن الحرية المسؤولة ، قلنا لهم ان الحرية نعم
مسؤولة ، انما امام ذاتها فقط . واما المسؤولون فمسؤولون امام الحرية وفي حضرة
اهلها .

هكذا تغلّبت الام الكبيرة حتى على هزائمه .
وهكذا علّمت الام الصغيرة الام الأكبر منها ، فلم تعد تجرؤ هذه لا على
التطاول عليها ولا على تناسيها ، ملقية بها على جوانب طرق المجد .
قلنا يا فخامة الرئيس : «احلال القلب في العقل» ؟
لا . فليكن شعار لبنان الناهض من خلف الركام احلال العقل الحر في
قلوب شجاعة في ما تحب .

وسنرى اذ ذاك كيف تكبر خطانا الى القرن الحادي والعشرين ، ندخله في
عيد ، وحملة المشاعل في طريقنا اليه امثال هؤلاء المتخرجين الذين لم تتغلّب عذابات
الحرب على ما في نفوسهم من ايمان بالله وبلبنان السلام .

المعرفة للحرّة طريق التاريخ المُقبل

الخطاب الذي أُلقي في
الإحتفال السنوي بتخرّج طلاب الجامعة الأميركية
في بيروت .

١٩٩٣/٧/٩



سيداتي وسادتي ،

ويا اصدقائي ورفقائي ،

ويا اخوتي وابنائي ،

احب التاريخ وما يبقى لنا من الامثولات الملاح - وقد صارت ، من حيث
لا نتذكر ، الحيوط الاقوى والاجمل في نسيج الفكر العام ، بل نسيج اللاوعي
القومي المتوارث مع التقليد...

احب التاريخ ، قلت ، لا لأنني احب الماضي وافضله على المستقبل -
والمستقبل لم يعد ملك جيلي بل جيل المتخرجين منكم - انما لأنني أؤمن بأن لا
مستقبل بدون تاريخ .

وهذا ما درسناه - ولكننا لم نتعلّمه - على مقاعد هذه الجامعة بالذات .

ولانني احب التاريخ ، راجعت ، قبل ان اكتب خطبتي هذه ، محفوظات

الجامعة لاستوحي خطب الاسلاف ، فراعنتني خطبة التخرج التي القيت عام

١٨٨٤ ، اي من مئة وعشر سنين ، نعم ١١٠ سنين ، ولعلها الوحيدة التي اشتهي لو
كان في وسعي ان اقي مثلها اليوم . واستمحيكم عذراً ان انا استشهدت هنا ببعض
مقاطعها ، فتبينون كيف اننا لا نزال ، بعد قرن ويزيد ، نطرح الأسئلة ذاتها ، ونتعثر

بالأجوبة ذاتها ، كأننا لم نتعلم من التاريخ شيئاً .
فاسمعوا ، واستشهد :

« ان من نظر في احوال أوروبا وأميركا رأى الأهلين يتسابقون في مضمار الاختراع والاكتشاف كأنهم خيل الرهان . فلا يمضي شهر حتى يخترعوا الوفا من الآلات والأدوات والأساليب الجديدة لاستخراج المواد وتركيبها . ولا يمضي عام حتى يكتشفوا كثيراً من المكتشفات العلمية التي تسهل الأعمال وتزيد في راحة البشر ورفاهتهم او توسع نطاق المعارف وترفع ستار الغوامض . وكل شيء من مصنوعاتهم قد بلغ غاية قاصية تحار عندها العقول .

(...) صناعهم يحفرون الف الف خط متوازٍ في مساحة القيراط الواحد وينقشون تاريخاً مطولاً على سطح الابرة الواحدة ، ويصنعون قناديل كهربائية نور الواحد منها قدر نور مئة الف شمعة كل يوم . وبعض كتبهم يطبع مراراً عديدة في السنة الواحدة ويطبع منه كل مرة الوف كثيرة من النسخ . وعلماءهم يبحثون في كل شيء من جراثيم البكتيريا التي لا تراها العين ولو كبر جسمها ألف ألف مرة الى النجوم الثابت التي هي اكبر من الأرض بما لا يقدر (...) ولم يتركوا فعلاً من افعال الطبيعة ولا عملاً من اعمال البشر الا بحثوا فيه البحث المدقق (...) ولم يتركوا موضوعاً تحت السماء أدنياً كان او مادياً إلا اشتغلوا فيه وأظهروا منه الغرائب .

ايها السادة ،

هذا الكلام الذي قيل من مئة وعشر سنين ، من على هذا المنبر بالذات ، في حفلة تخرج ، قاله الدكتور يعقوب صروف ، مؤسس «المقتطف» ، اول مجلة عربية علمية في العصر الحديث . والمهم في خطبته موضوعها والعنوان :
«النظر في حاضرنا ومستقبلنا» .

وقد خلص الدكتور صروف من وصف حاضر تلك الايام الى القول اننا اضطررنا ، لما «بلغ الينا التمدن الاوروبي» ، الى الاشتراك «بمنافعه ومضاره» . واذا كان «لا خوف من ان يتلعنا تيار التمدن الاوروبي» ، فانما «الخوف من اننا نزيد ضعفاً بتوكلنا عليه ومن اننا نضر بسيئاته اكثر مما نتفع بحسناته (...) ولا نتفع به النفع الحقيقي الا اذا نقلناه الى بلادنا وغرسناه في تربتنا ورييناه باجتهادنا وسقيناه بعرق جبيننا ، لأنه قد يمكن ان تصير برانيط رجالنا أعلى من برانيط الافرنج ، وذبول نساننا اطول من ذبول نسانهم ، واثاث بيوتنا افخر من اثاث بيوتهم ، وبضائع مخازننا اثمن من بضائع مخازنهم ، وخيول مركباتنا اسرع من خيول مركباتهم ، وانواع مسكراتنا اكثر من انواع مسكراتهم ، ولا يكون تمدننا الا صورة التمدن الحقيقي . هذا اذا بقيت شجرة التمدن التي نستظل بظلها مغروسة في بلادهم اذا

شاءوا ررووها فأنضرت ، واذا شاءوا اظمأوها فذوت .
 (...) ونحن لا نستطيع ان نجاري اوروبا في ميدان الحضارة ما لم يقم منا
 أناس عظام من العلماء والمخترعين والمكتشفين والمؤلفين والمدبرين والمرشدين يبنون لنا
 بيتاً على مثال بيت التمدن الاوروي ولو اتوا بحجارته من اوروبا .

سيداتي ، سادتي ،

لم يكن الدكتور صروف وحده من بين المعلمين الصالحين الذي قال مثل
 هذا الكلام ووجه مثل هذه الدعوة ... فهل ذهب كلامهم كله ، وقد قيل على
 مدى قرن ويزيد ، هل ذهب كله ادراج الرياح ؟
 اسارع واقول : نعم ...

نعم ، رغم هذا العدد الضخم من المتخرجين ، وقد بدأ ايام الاسلاف
 يحسب بالعشرات ، ثم صار المتخرجون مئات وبعدها آلاف مؤلفة !
 فالسؤال عن مستقبلنا لا يزال قائماً كالتحدي المخرج ، ونحن نعرف
 العلوم ، ومع ذلك نتعثر على دروب المعرفة والمدنية .

ايها المتخرجون ،

وكيف يكون الامر غير ذلك ، ما دامت كثرة من المتفوقين بينكم ، التواقين
 الى الاكتشاف والاختراع ، تحمل شهاداتها وابحاثها لتذهب بها الى معاهد اوروبا
 واميركا ، لأن آفاقنا ، في لبنان كما في العالم العربي كله ، تضيق بالمتفوقين .
 وباستثناء قلة قليلة من المؤسسات الفيلانترورية ، فاننا نشاهد الاموال تهدر على بناء
 القصور بدل المختبرات والمكتبات ، وعلى اقتناء قشور المدينة بدل اكتناه جنورها ...
 والامثلة لا تزال تتكاثر: هذا الطبيب الشاب وذاك وامثالهما يسجلون
 اكتشافاتهم في جراحة العيون ويمارسون طبها هناك ، لا هنا ... وسواهم ينشئون
 احد أرقى معاهد البحث في السرطان ومعالجة المصابين به هناك لا هنا ... وحتى
 التعمق في دراسة حجر لبناني يحوي بذور حياة يعود عمرها الى ملايين السنين ،
 يحمل العالم المكتشف حجره هذا ، الآن بالذات ، الى هناك لعجزنا (لماذا عجزنا؟)
 لعجزنا هنا عن توفير الظروف الموضوعية والعناصر الانسانية لمثل هذه الابحاث !
 وحدث ولا حرج - لا حرج ابداً - عن كل من ساورته نفسه وغرر به طموحه
 العلمي الى اختبار «الهندسة الجينية» وما هو في مرتبتها ، فيجد ان لا ولوج له اليها الا
 اذا اغترب . من اجل ذلك ، تروننا ، نحن جيل التحذير والتحدي ، نخاف عليكم
 ومنكم في آن واحد ، انتم المدعوون لأن تكونوا الجيل الاول بعد السلام .
 فتعالوا نتصارع لا في هذا الذي نتظره من المستقبل - وثمة من لا يزال يظن
 انه سيحل تلقائياً كالقدر ، او يسقط كالمزق والسلوى من السماء - بل في هذا الذي

نتظر ان تصنعوه انتم لأنفسكم ولجتمعكم والوطن والاسلاف ، فيصير هو المستقبل الذي نستحق .

لن احدثكم الحديث الذي صار مستهلكاً من فرط ما اكرناه: حديث السنة ٢٠٠٠ . فالقرن الحادي والعشرون تفصلنا عنه سبع سنوات قصيرة ، تبدأ الرحلة نحوها اليوم بالذات ، اي في اليوم الاول من العام الاول بعد التخرج . انما السؤال هو : ماذا نهىّ معاً للايام الطوال الما بعد اليوم؟ ماذا نهىّ ، وبالأحرى ماذا هيأنا غير النكبات تلو النكبات؟

ولكن قبل المصارحة ، استمحيكم عذراً إن انا عدت الى الماضي من جديد ، استعين بذكرة هذه الجامعة والتاريخ ، وبالذات استعين باستاذنا الدكتور قسطنطين زريق ، امد الله في عمره ، وقد علمنا ، طوال خمسين عاماً ، جيلاً بعد جيل ، وكتاباً بعد كتاب ، ان حتى «النكبة» - اذا من نكبة في التاريخ - حتى النكبة لها «معنى» يجب ان نستقرئه ابعاده العملية ، كي لا يصير تاريخنا كله مجموعة نكبات ، تتعدد اسماءها حرباً وسلاماً ، ثروة وتقهقراً ، وظلماً للمواطن بدل الثأر من العدو ... تتعدد اسماءها ، اقول ، والنكبة واحدة!

واذكر ، ما دمنا مع التذكر ، وربما يذكر معظمكم ، ان الدكتور زريق جاء الى هذا المنبر بالذات من سنتين يكرر الامثلة داعياً الشباب الى التمرد على «الاحباط واليأس» في وجه تحديات العصر «القاسية العنيدة المتلاحقة المتطورة» ، والى بناء نظام جديد قائم على الحريات . وجوهر الحرية هو «تحدي الحق والتزام احكامه والتخلص من الاوهام والعصبيات التي تسيطر عليه فتخفف حيويته وتشل فعله وتقلبه الى ضده . فلا حرية صحيحة بلا عقل منطلق مولد (...) لأن الحرية هي معاناة واكتساب ، وليست قدراً مؤثراً» .

ويستطرد الدكتور زريق في خطبته ، فيقول:

«اذا نحن نظرنا في شؤون الشعوب المتخلفة المثقلة باعباء الفقر والمرض والتخلف ، وجدنا في مقدمها الاستسلام للقدر والخضوع لقيود البيعة والعجز عن ادراك القوانين التي تحكم العالم الطبيعي ، وعن استثمار موارده وخيراته . ولقد كان التمرد على هذا العجز دافعاً قوياً للشعوب الغربية التي حملت ألوية النهضة الحديثة للاقبال على استكشاف اسرار الكون بالبحث الموضوعي والاستقراء العقلاني ، مما أدى خلال اربعة قرون او خمسة الى الثروة العلمية الرهيبة التي تتمتع بها الشعوب المتقدمة في هذا العصر» .

سيداتي ، سادتي ،

ماذا اقرب الى كلام الدكتور صرّوف ، عام ١٨٨٤ ، من كلام الدكتور زريق ، عام ١٩٩١ ؟ كأننا بهما يتجاويان في ابداع امثلة من امثولات فلسفة

التاريخ ، لأن ما بقي من تساؤلات الدكتور صرّوف بلا جواب ، جاء الدكتور زريق يحمل لنا الجواب عنه . والجواب هذا اسمه : الحرية .
الحرية التي هي سر الانتقال الى «حالة» المعرفة ، فلاخترع ، فالترقي . وهي ليست قدراً ، لأن ليس في التاريخ من قدر محتوم ، ليس في التاريخ الا ما نصنع نحن فيه وله .

هنا ، تحضرني ، الى الدكتور زريق ، امثولات الدكتور شارل مالك ، ايام الصراعات الفكرية والعقائدية بين العمالة الذين علمونا ، فدفعونا - كما لا نزال نرجو ان تدفع الاجيال الطالعة - على طريق السعي الى معرفة كل حق والتبرك بكل خير والتعبّد لكل جمال .

رحم الله الدكتور شارل مالك ، مثني وثلاث ...
وحده ، بين الذين خطبوا في حفلات التخرج ، خطب مرتين ، وفي الموضوع ذاته : الحرية . مرة عام ١٩٢٧ ، عن الحرية الشخصية ، ومرة عن ابعاد الحرية المجتمعية ، عام ١٩٥٦ .

من «جمهورية» افلاطون الى «نقد العقل الصافي» لايمانويل كانت ، لم يعلم ، لا في هذه الجامعة ، ولا في سواها ، لم يعلم انسان المنطق والحرية ، وما بينهما من وشائج عضوية ، كما علمهما شارل مالك ، وفي حيوية فرحة على لقاء العقل والقلب في كل سعي الى الحقيقة . ولعل هذا النهج ، على ما يبدو فيه لدى السطحيين من استعلاء و«دوغمائية» - هذا النهج هو الطريق الامثل ، ولو لم يكن الاقصر ، لصهر المتناقضات عبر دياكتيكية كيانية ، اي عبر استضافة الحوار لكل جديد يستنبطه البحث الحر .

والآن ، سيداتي ، سادتي ، وايها المتخرجون ،

من التاريخ ، عبر الحوار الحر ، اطرح عليكم هذه «المقدمة» النظرية في مراتب المدنية والترقي ، كالهرم تنسلّقها من القاعدة الى القمة ، في سباق مع الزمن :
المرتبة الاولى هي مجتمع الاقتناء والاستهلاك ، وقد ولجنا هذا المجتمع على انه هو الرقي وهو الحضارة ، فاذا بنا نقع في شركه وكأنا أسرى رمال متحركة .
وصرنا نظن ، كما يظن اسيادنا ، ان المدنية سلعة في متناول من يقتنيها : «كاديلاك» و«رولس رويس» و«كومبيوتر يتسع للحسابات كما للالعاب ، ومطابع كالتي كان يشتريها يعقوب صروف ، وما بين هذه وتلك اسراب طائرات ومساحات من الدبابات وعقاقير وطاقف (...) تشتريها كلها بالكاد تحسن استعمالها وتصلحها ، وما هم ؟ انك تحسب نفسك صنو مخترعها وصانعها ما دمت مثله واكثر تنعم بها وتستعرضها وتباهي . ونستمر نجعل الفرق بين قارئ الكتاب (ترى ، هل يقرأ حكماناً؟) والذي يؤلفه .

تلك ادنى مراتب المدنية . وما اكثر المجتمعات التي ، في التاريخ ، نفذت مواردها وذابت اموالها والرجال ، وهي لم تترك في الحضارة اثراً لأنها لم تعرف منها سوى القشور .

المرتبة الثانية هي مرتبة الصيانة والتجارة والتعهد ، دخلتها بعض مجتمعاتنا العربية التي نصفها بالمتطورة . عنوان هذه المرحلة أنك لا تلقي في الزبالة الآلة التي تخربت وكأنها جمال نفقت او خيل شاخت ولا تصلح لسباق . تتعلم ، مع كيفية الاستعمال ، كيفية المحافظة والتعهد ، اي صيانة الانتاجية: من انتاجية التلفون فلا ينقطع باستمرار ، الى انتاجية الطريق - نعم الطريق الزقت التي سرها في صيانتها - الى انتاجية العمارة فلا تشيخ وتهزل وكأنها تدعوك الى هدمها لأنها لم تعد تصلح لتتحف ولا لحياة!

المرتبة الثالثة هي مرتبة الصناعة المقلدة . مرتبة تشبه يابان ما قبل الحرب . تصنع الكاميرا والسيارة مثلاً ، او تركبها وفق هندسة مخترعها ولا شأن لك حتى في تطويرها . واذا طورتها ، فوق ما يخترع لك اهل المدنية الاصيلون . نماذج اختراعاتهم وتطويرها يبيعونها هم منك وهي قيد الاستهلاك ، ثم يخترعون الأفضل منها ويتركونك تلهث وراءهم راكضاً...

تشتري سلاحاً من نوعية دنيا وتمضي تفاخر بتصنيع مثله ، فاذا بالعدو قد تجاوزك الى صناعة ما يعطل هذا السلاح وانت لا تعرف لما اشتريت ، الى ان تكشف ، ان الثمن والعمولات خصوصاً - آه من العمولات! - كانت هي السبب ، وبعض السبب ما يشبه شغف المتخلف ، كالطفل ، باقتناء الدمى وكل جديد يراق . اقصى ما تتعلم من الهندسة ، مثلاً ، ان تحسن بناء لوس المجلس في صحراء... او تركيب مصنع لا مواد اولية عندك تصنعها به ، ولا عمال للمصنع ، لا مستهلكين ، نفلس . وكمثل الصناعة التجارة ، ومن ثم المال... تضارب بأسهم وهمية لشركات وهمية فيذيب المال الحرام مالاً كان بعضه حلالاً ، وانت لا تدري ، وليس من يحاسبك ، لأنك لم تعد تذكر ، من فرط البذخ والبطر ، طعم الرغيف الاول الذي عجمته بعرق يديك وجبينك .

وكمثل التجارة والمال ادب وفن: ترسم بألوان ليست ألوانك ، إنما فقط لأنك استحليتها ، ترسم رموزاً لم تبلغها بتجريد يعجز عنه عقلك ، فضلاً عن مشاهد جمال ليس في نفسك ، وتكتب عن معاناة لم تختبر اوجاعها ولا الآمال...

المرتبة الرابعة هي مرتبة الاقتباس .

اي مجتمع التسرع والاكتفاء ، سيده الكمبيوتر تقنيته وتعلمه ، تتعهد ولا تخترع منه وله شيئاً ، ويشعرك مع ذلك بأن الاكتشاف صار طوع اناملك من فرط ما اخترن من معلومات وما حشوه به من برامج تسمح لك بأن تستنبط كل

الاحتمالات والخيارات... فلماذا تغلب نفسك وتتبعها بمعرفة المصادر ودراسة الاصول وبسط سيادتك على القواعد والاسرار؟ تكتب بمفردات الغرب، فتظن انك صرت تملك لغته وغدوت صنوه. في حين ان اللغة، لغة الريشة ولغة الكمبيوتر، هي في الجوهر عقل ومنطق وخلق. تتخرج من المدنية من غير ان تدخل هياكلها وتستوطن حريتها وحقوقها.

تري، هل تساءلنا لماذا ادوارد سعيد، مثلاً، احد ألمع من يكتب الانكليزية ويدرسها في احدى ارقى الجامعات... لماذا نعرف عنه اقل مما نعرف ومناظرة الاعلام الغربية، ولماذا يترجم من الانكليزية الى الفرنسية وسواها قبل ان يترجم الى العربية - هذا اذا ترجم - ولماذا، لماذا هو افعال في الغربية، كحاميل مشعل قضايانا والمواقف، منه رسول مدنية وحضارية عندنا؟ والامر ذاته قيل مراراً ويكرر عن وليد الخالدي. فلماذا؟ ثم، هل نحن من صنع عظمة جورج شحاده؟ وبالكاد ترجمنا له كتاباً او كتابين، واما مسرحياته فمثلتها عندنا، رفع عتب، فرق اجنبية بعدما استهلكها كل عواصم العالم، مسارح ولغات؟ وهل نحن من منح نجيب محفوظ جائزة نوبل في الآداب؟ ام انه صار اشتهر عندنا واعظم بعدما كرسه الغرب بترجماته، قبل ان نكرسه نحن؟ وما يصح عن الادب يصح مثله عن العلم واكثر. فمن لبنان والعالم العربي، منذ حسن كامل الصباح، علماء فيزياء وكيمياء وذرة وفضاء... كلهم في مثل غربة الياس جيمس خوري، حائز جائزة نوبل في الكيمياء، والدكتور مايكل دبغي، صاحب عملية القلب، ودايفيد معلوف، كاتب الاوبرا وأحد اهم روائيي اوستراليا، وصحواً الى الدكتور فيليب سالم والبروفسور سمير خلف، والمثمة اديب وعالم الذين تغربت اسماءهم، لا يربطهم بالوطن الا حنينهم اليه، ولا حنين منه اليهم يستهوهم فيسترجعهم.

واسوأ مظاهر الاقتباس اخيراً، وليس آخراً، ان تستورد معلّمين كان عندك افضل منهم، فهجرتهم... وان تستورد مهندسين بينما المهندسون من عندنا يغتربون... وان نغدق الاموال على سائر الخبراء المستوردين بينما يجوع خيراؤنا، الى ان نلقّهم قواعد الرشوة الفكرية، فيفسد فيهم العلم قبل الضمير.

هذه المراتب الاربع، التي لا نزال نتقل بينها ونتناقل، وكأننا في مجرد نزهة مدنية من الاستهلاك، الى الصيانة، الى الاقتباس، الى الصناعة... هذه المراتب هي التي تسبق، ويجب ان تقود الي مجتمعات المستقبل، مجتمع المعرفة، المجتمع المدني الحقيقي، مجتمع المدينة تميزا له عن مجتمع البداوة، ولو تنكرت... ولنقل مجتمع الحاضرة التي تنتسب الحضارة اليها وليست هي التي تعمرها من العدم.

هذه المراتب الاربع، ولو ساءت، وساء تدرّجنا خلالها، الا انها يمكن ان

تكون ، بل يمكن ان نجعلها نحن سلم بلوغ المرتبة العليا شرط الا نستطيع هذه او تلك منها ، فنستسهل الاستهلاك ومشتقاته ، نستمتع النفس فيها بدل الاستمرار في الطموح منها الى القمة .

والقمة ، اكرر ، اي المرتبة الخامسة ، هي مرتبة الاختراع . ولم اخترع اسمها ولا الصفة ، فقد لازمنا تحديها منذ صحتنا الاولى ، ولازم التوق اليها خطب هذا المنبر وخطباءه او معظمهم ، منذ ان كانت لكم الجامعة جامعة ، اي مؤثلاً للمعرفة الحرة وهيكلها .

ولنستمر في الحوار قليلاً ، لا بأس .
بالأمس ، كنا نثور لنحطم المجتمع الرأسمالي لأنه كان يستعمرنا ... الى ان صرنا تبراً كذلك من المجتمع الشيوعي لأنه استعمر احلامنا وسدّدنا الآمال خيبات ...

و كنا في الحالتين على خطأ .
لم تسأل مرة ، من فرط ما تسربلتنا الاوهام - لماذا ، مثلاً ، احتلت المانيا فرنسا في حرب ضروس عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ولم تستعمرها ... والدولتان تتحدان الآن ، بينما نحن لا يشعر مستعمر حتي ولا بالحاجة الى احتلالنا لكي يستحلب خيراتها ويحوّل مواردها الى ثروات يبتزها منا ويسترضينا قبلها بقشور المدنية ، حيناً ... وبأوهام الدفاع عنا ، واي دفاع ، احياناً واحياناً !
اما أن لنا ، بعد جيل ، بل اجيال من التحديات ، ان نعلم ونقتنع بأن المعرفة هي التي تصنع المال ، ليس المال يصنع المعرفة ؟

المعرفة تنتج السلاح ، وليس السلاح ينتج المعرفة .
المعرفة هي السيادة ، ليست السيادة مصدر المعرفة .
ومجتمع المعرفة هو ، في نهاية المطاف ، المجتمع الاقوى والقادر حتى على الاستعمار - فكيف بمجرد التفوق ؟ - في كل مواجهة بين الدول والانظمة والعوالم .
ايها السادة ،

ويا أيها المتخرجون الى جيل السلام ،
يظل حديثنا ناقصاً مبتوراً اذا لم تناول ، ولو باشارة عابرة ، نظام الحكم في مجتمع المعرفة . حسبنا ان نقول انه النظام الذي يتجوهز بالحرريات ، وقمتها حرية البحث عن معرفة الحقيقة ... وهذا يعني ان مجتمع المعرفة يرفض الحكم الذي يريد ان يفرض على الناس «حقيقة رسمية» يؤيدها بسلطانه او تسمرها السلطة في العقول وتحجرها عقيدة متسلطة ، فتمنع المنافسة في البحث والمناقشة في الآراء المتعددة ، قدر تعدد الخيارات في النظر الى الحياة والحكم .

اما سائر اعداء المعرفة ، وبرز الاعداء ، بعد الجهالة - جهالة الآمية وجهالة

العلم الناقص والمدنية الزائفة ... ابرز الاعداء، اقول، فالعنف والارهاب، و«طبائع الاستبداد».

رحم الله عبد الرحمن الكواكبي، لو عاد معنا اليوم لكان يقول ان لا حضارة بدون سلام، ولا سلام بدون حرية، ولا حرية للانسان ولا حقوق للمواطن في مجتمع ليس هو حراً سيداً.

ويلي العنف والارهاب، في سلم اعداء مجتمع المعرفة، بعض من بقايا الرومنسية الجاهلية، دعاة الصدف حتى عن «مجتمع الاستهلاك»، فكيف بالمدينة المسماة «غربية»؟ وقد ساهم في تغذية ذلك الاستعمار اياه، من رديارد كيلنغ الى لورانس العرب وبعض مرضى النفوس من المستشرقين، اذ مضوا يشبهون لنا ويفررون بأن الشرق شرق والغرب غرب، وابدأ لا يلتقيان.

لا، يا ايها السادة.

العالم ليس شرقاً وغرباً، انه عالم واحد، وهكذا كان أيام أمجاد الحضارة العربية والاسلامية المنتشرة في العالم، تحمل هي رسالة المعرفة والتمدن. الشرق والغرب التقيا في الاندلس.

ولا يزالان معاً، في مدينة واحدة تجاوزت سقوط الاندلس الذي يكنه كالنساء ... تماماً كما التقى الغرب والشرق ايام الاسكندر المقدوني الكبير ذو القرنين الذي ساهمت بلادنا في مدنيته...

وتماً كما ساهمت بلادنا في الحضارة الرومانية وامبراطوريتها، وارثة الممالك العربية القديمة، فكان منا أباطرة وكانت منا شرائع للعالم وكانت منا زنوبيا ومملكة تدمر وكانت جرش والبتراء، وتراكم الحضارات في بصرى الشام. وللتواريخ شواهد لمن يحسن قراءته كما ابن خلدون.

انما حذار. العالم اليوم صار، وربما يستمر طويلاً، عالمين اثنين لا ثالث بينهما.

ليس شرقاً وغرباً، بل شمال وجنوب كما تقرأون كل يوم، وبين الشمال والجنوب مواجهة حضارية اين منها المواجهات العسكرية، وقد اصبحت في مطلق الاحوال مستحيلة.

ولأن السيادة هي لمجتمعات المعرفة، والمعرفة في الشمال، نرى الشمال يسطر سيادته على الجنوب المتخلف، ولو كان الجنوب وطن الموارد، متخماً بالثروات، دقينة كانت ام لاهية.

واخشى ما يجب ان نخشاه هو ان يكون الشمال، في اناية طبيعية وسليقية، اقل حرصاً مما يدعي على تمدن الجنوب وترقيته ... وقد يكون العكس هو الصحيح. الشمال العارف الباسط سيادته بالمعرفة يرتاح الى جهالة الجنوب كما

يرتاح الى تلّهِه بفتات موائد موارده والثروات...

والشمال العارف، الباسط سيادته بالمعرفة، يعرف، مع كارل ماركس، ان الانسان هو الرأسمال الاكبر، وليست الموارد الطبيعية التي كان يمكن، ولا يزال، ان تظل دفينه في رمال جاهلية ما، مئات بل آلاف السنين الى ان يكشفها ويستثمرها الانسان العارف، فيستعمر منها وبها ومن اجلها الانسان اللابس عباءة وتقر عينه، وقد يكي بعدها اطلال القصور كما طرفه بن العبد وامرؤ القيس... والشمال العارف الباسط سيادته بالمعرفة، يعرف اخيراً ان الارهاب والعنف الذي يمارسه اهل الجنوب لن يهيئهم لبناء «مجتمع معرفة» ينافس الشمال او يشاركه في صناعة المدينة الحديثة، مدينة الكمبيوتر والذرة والقضاء.

انما هو مجتمع «ساراييفو»، مثلاً، كان يمكن ان يكون اندلس اخرى، معبراً لأهل الجنوب، في اطار العيش المشترك، الى مجتمع المعرفة وحضارة الشمال. ومن يدري، فقد تكون مآسي البوسنة في اوروبا الوسطى، والتحرك العنصري ضد العمال والمثقفين، وسائر المستوطنين المسلمين في اوروبا، مؤشراً لأخطر مؤامرة: الا وهي انه ممنوع ان يسكن جنوبيون ارض الشمال وينصهروا فيها، خصوصاً اذا كانت لهم في حياة الشمال، كما في ساراييفو، ثقافة ومدنية تشهد لقدرتهم على كسر طوق التخلف.

وبديهي ان لا حاجة بأهل الشمال، في المقابل، لأن يسكنوا ارضنا، كما من قرون، لكي يستحلّوها. ففي وسعهم استعمارها بواسطة الحكام حيناً، وبواسطة الارهاب احياناً... وبعض الحكام، كالارهاب، شرّكاء من حيث لا يدركون في مؤامرة التخلف، لأنهم معاً يفتالون الحريات والحقوق، هؤلاء بالطغيان، واولئك بالغاء اهل المعرفة المثقفين الاحرار.

فيا جيل السلام الاول،

الخطر الخطر ان تصبّحوا ونصبّح جيلاً آخر تفتسه حرب اخرى تشنّونها انتم، او تقعون في شركها، اذا تركتم سرايات العنف تستهويكم مرة اخرى، كسرايات التفوق في الحنين التاريخي، وظننتم ان لا صحوة الا صحوة الحرب على التمدن، بحجة ان التمدن غربي غريب، بدل التطلّع الى المشاركة الخلاقة في صناعة الحضارة المقبلة على المستقبل بنا وبدوننا، سواء رافقناها او تخلفنا عنها. وفي طريقنا الى مملكة الله في السماء، لا غرو ولا بأس اذا مررنا عبر الفضاء نشارك في اكتناه اسراره، ومن ثم استثمارها - مثلاً في محطة كاملة، قائمة، في كازاخستان، وكل ما نحتاج اليه لابقائها شغالة هو عشرة مليارات من الروبل... وهي لا شيء اذا ما قيست باجرة مقعد اميري في مركبة، نمنطها للفرجة او البهرجة الاعلامية!

سيداتي ، سادتي ،

ايها الخريجون ،

اراني وصلت الى خاتمة مطاف طويل ، وليس عندي نصائح اسديها وفق التقليد المتبع . زميل لي من اساتذتكم المتقاعدين طلب الي ان انقل هذه الرسالة ، عصارة خبرته ، لعلها خير ما تنتهي به هذا المساء .

قال ان اذكركم بأن العلوم ، كل العلوم التي استجمعتم لنيل شهادتكم اليوم ، ستضاعف خلال خمس سنوات اي قبل السنة ٢٠٠٠ ، فتصبح ، يوم يكتمل نضجكم ، وكأنها غير ذات فائدة ، اذا لم تنطلقوا منها لمرافقة مسيرة المعرفة والتفاعل معها ، تحصيلاً ومشاركة .

تلك هي رسالة الاسلاف اليكم كي لا تيأسوا حتى من العلم عندنا ، فمن الوطن والحياة .

ثقتنا بهذه الجامعة ومن فيها ، وثقتنا بكم ، انكم تعلمتم ان الشهادة هي اول طريق المعرفة وليست آخره . وهي بمثابة المفتاح لباب الحرية ، اذا ولجتم دنيها الساحرة الفسيحة ، تفتق لكم من كل علم جديد ، فتخترعون لأنفسكم وللانسان كل يوم آفاقاً جديدة : آفاق عمل وترقية وحضارات تعيدون بها الامجاد . ومن يسكن دنيا المعرفة الحرة هو كمن يسكن الجنة حياً ، يحمل اليها وطنه عقلاً وقلباً ،

فلا غربة ولا تغرب ولا استغراب ، بل مجد نور المعرفة ، وعزة المشاركة في فعل الخلق ، وقد اعطى لنا قبساً من ايمان .

في علم الإنسان والفرح والحزن والمسؤولية

خطاب ألقى في
جامعة البلمند المناسبة لاحتفال السنة الأكاديمية .

١٩٩٣/١٠/١٤



فخامة رئيس الجمهورية ،
سيدي صاحب الغبطة البطريرك ،
اصحاب الدولة والمعالي والسعادة ،
سيدتي السيدة الاولى ،
اخواني واصدقائي ،

كلمتي الاولى هي الى اصدقائي بل وأبنائي الطلاب ، لأن اليوم يومهم
هم ، بنوع خاص . اليوم عيدهم ، لأن مباشرة السنة الأكاديمية في نظرنا ، وأظنها
في نظرهم كذلك ، عيد ، وعيد كبير .
نفرح بهم ، كلنا ، نعم نفرح ... ويفرحون هم بجامعتهم تدرّس معهم ولهم
سنتها السادسة .

أتحدّث عن الفرح لأننا به نطوي صفحة الحرب التي صارت تاريخنا
الحزين ، وقد كانت صفحات هذا التاريخ تلف شبابنا بحيرها الأسود والأحمر .
وكما أننا تعلّمنا في انطاكية ، وعلمنا ، ان خير العقل في القلب ومنه ،
كذلك نرانا نقاد مع المنطق ذاته الى رؤية الفرح يتجلّى ، وتتشج به وجوهنا ، عندما
يقترن بالمسؤولية .

والمسؤولية اقبال على الحياة وليست تسربلاً بتحدياتها .
نعم ، المسؤولية ، هي كذلك ، فرح .
فرح بما وهبنا آياه الله في الحياة ، شرط أن نستحقه ، فنكون هكذا نحن
المسؤولين عن الاستحقاق ، ونحن المسؤولين عن الهدر .
ونكون المسؤولين عن الحزن ، حزننا نحن ، اذا لم نستحق نعمة الحياة
وخيراتها والتجاحات ، ثم حزن الله بنا وعلينا لأننا لم نعرف ، ولم نفهم ، ولم
نقدر .

فيا غبطة السيد رئيسنا ،

تلك هي رسالتنا هذه السنة الى الطلاب الذين تؤمن الجامعة على تربيتهم .
وقد علمتمونا ان التربية عهد وتعهد . ونحن على العهد ، عهد الفرح والمسؤولية .
وهو بيننا جميعاً ، امانة ومعلمين وادارة وطلاباً ، عهد ثقة ، بل تعاقد مبني على ثقة
متعددة الأبعاد . وليس اقل ابعادها أهمية ، بل خطورة ، ثقتنا بوطننا لبنان ، وبانتمائه
العربي ، كما بانتمائنا الإنطاكي غير المنقسم العرى الوثقى .

سيدي صاحب الغبطة ،

أستلهم هذا الكلام من الأسبوع المنصرم ، اسبوع السينودس ، قضيناه هنا
في كنفسكم وكان من أحلى مواسم العز والمحبة ، وأعود أقول: مواسم الفرح ، فرحنا
الواحد بالآخر .

خير ما تعلمنا خلال لقاءاتنا هو البساطة والوداعة ، خصوصاً في تطويب
قدّيس تعلمنا منه ، بين ما تعلمنا ، الا نتظر الاعجوبات حين يكون الانسان المقدّس
هو ذاته معجزة .

القدّيس يوسف مهنّا الحداد الدمشقي ، الذي ظل قرناً ويزيد مغموراً بما
يشبه النسيان ، لطلابنا منه ، أيّا كان ايمانهم ، اكثر من أمثولة: بعضها انه ، من
دكان والده النجار ، خرج على الناس بجهده واجتهاده وحده ، عالماً متوسّع
المعارف ، مترجماً معارف الأقدمين من لغاتهم المتعددة التي درسها على نفسه ،
فدرسها للآخرين ، وعلمهم الى ذلك كله علوم الفضيلة والإيمان .
أو أخطئ ، يا صاحب الغبطة ، إن أنا قلت ان شعائر تطويبه ، في هذا الزمن
بالذات ، ترفع الدعوة الى تجاوز الخوف؟ ثم انها بمثابة اعلان ايمان بأن ليس في كتابنا
فسحة لثأر . انتهى الثقة في محققنا أن بعد كل زمن رديء يجيء زمن غفران
وتصافح وتبادل محبة!

فيا فخامة الرئيس العزيز ،

من هذا المنطلق نتظر منكم ان تواكبوا أعيادنا .

وحضوركم في رعايتنا إن هو إلا عيد بذاته ، أكبر من الشكر .
وإذا كان ثمة من شكر نرفعه اليكم ، فعلى ما نعرف سلفاً انكم ستقولونه لنا
ولطلابنا من آيات التوجيه .

وتسمحون لي ، يا فخامة الرئيس ، ان استطرد شاكراً لكم كذلك ما قلموه
لنا ، ولي شخصياً ، يوم زيارتكم السابقة لهذه الجامعة . وقد كنا معكم في الذي
قلمتم ربما أكثر مما ظننتم .

ثم إنه يطيب لنا يا فخامة الرئيس ، يطيب لنا جميعاً ، اجيالاً وجماعات ، ان
نقرأ أفكارنا وآمالنا في ما قلمتم وتقولون حديثاً .
اننا نقرأ ، ونفرح بالعين البصيرة ، فنبادل ودّ الكلمة ودّاً ، والولاء ولاءً ،
والمسؤولية مسؤولية ، والعهد عهداً .

وتبقى مسألة اليد التي لا نريدها قصيرة ، ونقصد بها اليد الممدودة ، اليك
ومنك ، لتجبل تراب هذا الوطن بالخير والحق ، بل والجمال .
وإذا كانت سنوات الحروب ، «حروب الآخرين على ارضنا» ، قد قصرت
ايدينا وقطعت الأوصال ، فتق يا فخامة الرئيس ، ولتلق الدولة كلها ، ان ثمة اجيالاً
طالعة نعرفها ، واسمح لنفسي أن أتحدث في هذا المقام عنها وباسمها ، مفتولة
سواعدها على البناء ، تمتد كلها الى بعضها البعض لتصافح في شركة الحياة الحرة ،
حياة الطموح الى وطن يكون هيكلاً للانسان المتفوق في المعرفة ، وفي كل علم ،
وكل فن ، وكل اختراع .

اذ ذاك يكون الفرح العظيم وتحقق المسؤولية العظمى .
ان ثمة حرباً تنتظرنا غير حروب الآخرين ، سنلج غمارها معاً . ونريدكم يا
فخامة الرئيس أن تثقوا بأننا سنقبل عليها بهذا الفرح وهذه المسؤولية .
إنها حرب العمار ، نخوضها بسواعدنا والعقول والقلوب .
حرب العمار ، ولا اقول حرب اعادة البناء ... فنحن لا نريد ان نبني لأبنائنا
وللأجيال المقبلة مجتمعاً جديداً من الحجارة البالية التي كسرتها بل فتنها حروب
الآخرين .

الحرب التي نخوضها هي حرب المحبة على الأحقاد ، مفتعلة كانت الأحقاد
ام متوارثة .

حرب الأمل على الإحباط ، فلا نسمح للنفوس الفتية بأن تقع في حباله .
حرب المعرفة على الجهل والجاهلية ، وعلى الجهلة الذين عاثوا في ارضنا
والديار فساداً .

وحرب التاريخ على كل من دنسه ، فأراد استباحة ذاتنا ، الذات الوطنية
المستمرة ، المقبلة أبداً على الحياة ، تنمو جيلاً بعد جيل ، وتاريخاً بعد تاريخ .

ايها الطلاب الاعزاء،

ويا طلاب السنة الاولى بالذات:

قد تستغربون، او يستغرب بعضكم، ان اخاطبكم بلغة الأدب والفلسفة والتاريخ في عصر العلم والمعلوماتية، عصر الفضاء والذرة والالكترون.

قصدي التنويه بأن الأهم من الطبيعة وعلومها هو الانسان القادر على معرفة

الطبيعة واكمال شرائعها بالعلم. ليست الطبيعة هي التي صنعت علومها، انما هو

الانسان الذي يعمل عقله في قواعد الوجود الطبيعي، فيتفوق على الطبيعة وعلى ذاته

ليطور الوجود الطبيعي، يخلق منه - نعم، يخلق ولا كفر - عمارات الحضارة،

تتقدم الواحدة على الاخرى متغلبة على الجماد والجمود معا.

عند هذا الحد، تنشأ مسألة المعرفة الكبرى، الا وهي: لماذا، نعم لماذا

المعرفة؟ أوليس الجهل افضل وأريح؟

في هذه الجامعة، كما في كل جامعة تحترم العقل، نريدكم ان تدركوا ان

فوق العلم علوماً، فلا تُغررَ بكم سهولة الاستهلاك ولا مدنية الانتاج.

والعلم الارفع هو «الما بعد العلم»، على مثل ما كان يقول ارسطو عن «الما

بعد الطبيعة»، اي الميتافيزيق.

نعم، هنالك، ابعد من العلوم الطبيعية والمادية، أرفع وأبعد من علوم

الفضاء والذرة، تجدون علم الانسان والانسانيات.

وحتى نخترع للمادة الطبيعية امتدادات في الحضارة، يجب ان يعرف

الانسان فينا كيف نخترع ولماذا نخترع.

هذا ما كان يطلق عليه قديما، ولا يزال في بعض المدارس، علم الغايات

والأهداف، أي بالإنغريقية «تيلولوجيا»، من «تيلوس»، اي «غاية».

واعلموا انه، أيّا كانت الشهادات التي تطمحون الي نيلها، وتنالون، فلن

تصفّوا في مواقع أهل المعرفة وأصحاب الاختراع، ما لم تستوعبوا تاريخ الانسان

وعصارات حضارته والثقافة، وما لم تصقل علوم الأخلاق اخلاقكم وتبلور ارفع

المناقب شخصيتكم والنهج الذي به تتعاملون مع أنفسكم والآخرين.

وبتعبير ابسط: الآخرون يتفوقون عليكم وعلينا ولا يشفقون، اذا كانوا

اعلم منكم بما انتم عليه وما كنتم. وانتم تفوقون متى صرتم بهم اعلم.

اذ ذاك تتحقق المساواة التاريخية، واذ ذاك تينع الحرية: حرية الانسان

الشخص، وحرية المجتمع الذي يتسب اليه. تينع الحرية ويصير التحرر بالمعرفة

الكاملة الحق، وبلا شيء سواها.

اما كل ما هو غير ذلك من كلام التحرر، فباطل الأباطيل.

سيداتي ، سادتي ،

طاب لي أن أجعل هذه رسالتي الى الطلاب هذه السنة بالذات ، لأن الكلية التي ندشن الآن مبناها رسمياً هي كلية العلوم الانسانية .

فاسمحوا لي ان أتوجه بالشكر الى الصديق الأمين السيد عصام فارس الذي جعل اجتماعنا ممكناً بوقف هذا المبنى الى الجامعة ، طلاباً واساتذة .

ثم ان أهم من مبنى الكلية ، واكاد اقول أبقى من المبنى ، تلك المنح الدراسية التي تفسح مؤسسه عصام فارس في مجال اكتسابها والافادة منها امام عدد متزايد من الطلاب المتفوقين ، بقطع النظر عن انتساباتهم وهويتهم . ونحن نعرف ان عصام لا ينتظر عن ذلك جزاء ولا شكوراً ، مكتفياً بالاطمئنان الى أن طالباً مستحقاً كفوءاً لن يحرم مجال الدراسة والنجاح بسبب من ضيق او عجز .

وفي هذا الموقف ما فيه من فعل ايمان بقدرة لبنان الشباب على اعادة صناعة الوطن المعذب ، فضلاً عن الدعوة الصارخة الى الآخرين بوجوب الرجوع اليه .

سيدي فخامة الرئيس ،

هل طال حديثي؟

تعذروني ، إنه الخطاب الأخير القيه بالصفة التي تحمّلت رسالتها والمسؤوليات خلال ثلاث سنوات طوال ، ولا تجديد .

كانت حلوة ، تلك السنوات ، ومرة . فأما المارة ، فلأن واحدنا يدرك باستمرار كم أن أحلامه أكبر من المتسع والمتاح .

وتبقى الخلاوة ، احلى ، وابقى . بعض الخلاوة من الصداقات التي تنشأ في عمل جامعي ليس اسمه صدقة . لأن الجامعة هي اجتماع أهل المعرفة الى طالبها .

ولا وشائج حياة تجمع بينهما غير شركة الصداقة ، ولو في عصر الغربات .

الصداقة سماح ، فليس كثيراً علي أن أسأل أصدقائي الطلاب والأساتذة

وان أسأل زملائي في الرئاسة والادارة ، صفحهم لأن حصتي من المشوار الساحر الكبير كانت أكبر من حصتهم مني ، لعجزي .

وان انس ، لا انس العزاء الذي كان لي من مبادلة البذل في زمن الأحزان ، وما أثقله .

سأذكر الوجوه الكانت كلّها شغفاً بالرفقة ، سواء بين المعلمين ، وكم

منهم استهوتهم المجازفة ، وبين طلاب قلت حواراتنا معهم الا بنظرات الود والتشجيع .

يقي «فعلة الساعة الاولى» ، يستطيعون التواضع ، فالمعذرة إن اخرجتهم:

جورج صايغ ، رئيس الجامعة بالوكالة في سنتها الاولى ، أيام الثلاثين أو

الأربعين طالباً فقط . ومذ ذاك نائب الرئيس الاداري والمالي . ثم جورج طعمة ،

السفير السابق والمعلم الحبيب الفيلسوف ، الذي منعه الحرب ، فضلاً عن ظروفه الخاصة ، من اكمال مدته وقطف ثمار التنظيم التأسيسي الذي بدأ في عهده ، وأحبائي طارق متري وجورج نحاس وجورج حداد ونائيف معلوف وروبير حنا وليلى بدر وسعاد ابو الروس ، تخاطفتهم كلهم المسؤوليات المتضاربة المتشابكة ، من أيام مركز الدراسات الانطاكية ، ومع ذلك كان بذلهم ولا يزال ثميناً ، على بعد بعضهم اليوم .

وأخيراً ، وليس آخرأ ، اسقف العلم والتواضع ، المطران جورج ابو زخم ، حارس لاهوت الجامعة وديديان ايماننا ، ولو بالوكالة ، وما أسمى الوكالة . يبقى القادم اليكم ، وهو الأهم ، رئيساً مقيماً دائم الحضور . أفاخر بأني أنا اخترته فرشته وألححت ، وكان تجاوبه قناعة صارت في البلمند اقتناعاً كبيراً ، بل وإيماناً .

عنيت الدكتور ايلي سالم ، يأتيها من الجامعة الأميركية ، الجامعة الأم لمعظمتنا ، حيث درس ودرس الآداب والتاريخ والعلوم الإنسانية والسياسية فضلاً عن الإسلاميات ... وهي حقول خبير أغوارها كلها ، الواحد بعد الآخر ، باحثاً ومفكراً ومؤلفاً . ولعل خير ما يؤهله للرئاسة في فترة الانطلاق الأصعب ، فوق انتسابه الى الكورة وفوق استعداده لسكنائها الدائم باسم التعليم ، ينصرف اليه دون سواه ... - خير ما يؤهله ، اقول ، هو خبرته الطويلة جداً - عشر سنين - في منصب « عميد الفنون والعلوم » ، وهو منصب اعرف ، من رفقة نسيناها ، انه احب الى قلبه من مناصب السياسة ومقاماتها التي تجاوزناها .

حظي الكبير اني ، هذه المرة ، باق في الجامعة الى جانبه على قد قدرتي ، بارادة من السيد البطريرك لا ترد ، واثق اني سأشاطرته نجاحاتنا بالمزيد من بذله ، والقليل القليل مما يقدر عليه متقاعد مثلي الى العلم والخبر والورق يكاد يشيخ في احترافها ولا يتوب .

الحوار المسيحي الإسلامي : استئناف التراث وتحديث القديم

خطبة تدشين

مركز الدراسات المسيحية الإسلامية في جامعة بلنند ،
برعاية رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري .

١٩٩٥/٥/٢٤



شرف كبير لي ، وغبطة أوفر ،

أن أرحب بانعقاد ندوتكم في هذا الصرح . فنحن وإياكم اليوم على موعد مع تقليد عريق ورثناه ، غير منقطع العرى الوثقى ، نريده بتصميم أن يستمر هنا ، حياً فاعلاً فعلاً ، ولو لم تبق منه ، كما في بصرى حوران مثلاً ، سوى آثار من الحجر تجاوز آثاراً ، تحكي ، إنما فقط لمن يستقرئها ، ذكريات الجامع الأول يلتصق بدير عتيق ، أيام كان هذا وذاك موائل الحوار على طريق الإيمان والحضارة ، الطريق إلى الشام .

من هذا التقليد أنه على هذه الرؤية بالذات ، والرأي التي ترونها محيطة بنا ، نشأت وترعرعت وصمدت أديرة لم تكتف بالصلاة والنسك تحقيقاً للذات ورسالة ومناجاة للرب .

لقد كانت هذه الأديرة مراكز للتربية ، من جيل إلى جيل ، تغب المعارف ثم تعطيها ، تسعى إلى العلم في كل شيء ، من العلم بالإنسانيات إلى علوم الإنسان ، فلسفة وتاريخاً وحقوقاً ، مروراً بعلوم الطبيعة والرياضيات ، ثم تترجم ، وتترجم ، وتترجم من لغة إلى لغة - والمخطوطات الباقيات شواهد .

هكذا بقيت الشعلة حية لا بين الرهبان فقط ، بل في القرى والمدائن ،

مجتمعات كان يحمل التوق إلى الترقى صفوة أبنائها إلى الأديرة ، من غير ما حاجة إلى ترهب .

ومن أعظم الإكتشافات وأغربها ، لم يفسرها تاريخ بعد إنما ينيها ويفرح بها الإيمان ، أن ثمة كتابات وجدت حديثاً على أكثر من حائط في أكثر من مغارة حيث كان يتسكّ الرهبان في القرون الوسطى - كتابات إسلامية ، بالعربية طبعاً ، تجاور كتابات مسيحية بالعربية كذلك ، وأخرى بالقبطية واليونانية وربما السريانية . ترى ، هل كان النسك أفضل منا إلى هذا الحد؟ هل أدركوا مرتبة في التصوّف هان عندها التأمل المشترك ، وربما هانت الشركة في الصلاة ، فضلاً عن المشاركة في الحياة والموت؟

لا نعرف بعد ، ولكن لم لا؟ ... وللشغوفين بالتاريخ بيننا ، ولضيوفنا ، وثمة بينهم من درس شؤوننا بحيث صار لنا مرجعاً ... لكم كلكم أوجه هذا السؤال: لماذا بنى الصليبيون لهذا الدّير سوراً فيه نوافذ للدفاع ... ثم سقط حكم الصليبيين وعاد الدّير لأهله ولم يحاصره فاعّ ولا وقعت حول السور معركة ، ولا احتاج أهل الدّير حصانة إلا من إيمانهم؟

وللباحث المستزيد نقول إن أول محفوظات الدّير سجلّ من القرن الخامس عشر ، يفصل أملاك الدّير وحرّكة وقفها والشراء . وفي الصفحات التأسيسية وقائع تكريس ملكية هضبة البلمند وما عليها من مبنى وفي أرضها من زرع ... والموقعون على الوقائع الممهورة بأختامهم أمراء المنطقة ومشايخها من مسلمين ومسيحيين ولا تمييز بينهم ، حتى ولا في المقام ، وجلّهم من العائلات التي لا تزال حية حولنا .

سيدي البطريك ،

أيها السادة ،

لست هنا لألقي محاضرة على الأعراف مني بكل شيء . إنما أردت التّذليل أن دعوتنا إلي إنشاء معهد الدراسات المسيحية الإسلامية في البلمند إن هي إلا استئناف لمهمة تراثية ، ومحاولة ، نرجو معاوتكم في إنجازها ، لتنظيم القديم على قواعد حديثة تسير العصر ، فستفيد من كل ما قمتم به أنتم أيها الضيوف ، واحداً واحداً ، في جامعاتكم ومراكزكم الكبرى .

هكذا يجيء انتقال المعرفة ، في هذه الأرض الحصينة بالحجة ، تمهيداً فذاً خلاقاً لمساهمة مشتركة في معالجة قضايا العالم المعاصر التي تحتاج إلى المسيحية والإسلام يتحاوران ، بدلا من أن يسربل الحذر والخوف مواقف الأمم والشعوب تجاه الديانتين وعلاقة المؤمنين بالعالم وبعضهم البعض . وأسمح لنفسي أن أعلن من

هذا المقام ، بشيء من الصراحة تغفره لي محبتكم ، أننا للحوار المسيحي - الإسلامي هنا ، في أرض التلاقي الحي المستمر ، أبعداً ليست له في لقاءات محض أكاديمية ، أيّا تكن رفعتها ، تظل محصنة بالرؤية النظرية الصافية ، بعيدة عن كيانية المعرفة ، بل عن واقع الحياة المشتركة وتحدياتها اليومية .

أوتريدون مزيداً من الصراحة؟ نحن لسنا فقط أهل هذا الحوار ... نحن لنا في تسميره عندنا وتأيبده مصلحة مصيرية نظن أن العناية الإلهية ترعاها ، مثلما ترعى ، ولعلها أكثر ، مجرد السعي إلى مزيد من المعرفة ، ولو كانت الحقيقة مبتغاها وهي إلى إدراكها أقرب ، وعلى بلوغها أقدر!

الحوار ، أي معرفة الآخر وعشقه ، بالنسبة إلينا ، قضية موت وحياة ... ليس الحوار مجرد الفرح بالعلوم ، والتوقف عند بلوغها .

ولا أخالني بحاجة لأن أشرح كيف أعني بالحياة الحياة ، وكيف هو الموت موت لا يبرره ، في هذا الإطار ، شغف بالإستشهاد وسعادة بملاقاة وجه الرب . وعندنا أن الحوار كان ويجب أن يظل ثقافة حوارية غنية حية ، متنوعة متمادية ، وليس مجرد معرفة وليدة لاهوت نظري وعلم فقهي .

وأخيراً ، أخيراً ... طموحنا أن ننقل إلى الغرب ، عبر معهدنا العتيق ، ومن هضبة الإيمان التي تقرنا من السماء ، يقين المسيحيين العرب الذين تمثل بأن ليس بالخوف يحيا الإنسان ، وأن العنف - فكيف بالإرهاب من أتى أتى؟ - العنف لا يقاوم بالعنف ، ولا يحمي العنف مؤمناً من الإرهاب . بالأمس أيها السادة ،

هنا في لبنان ، دعانا بطريك منا كبير ، بطريك الإسكندرية وكل أفريقيا ، إلى حب الإسلام والمسلمين!

نعم ، فاجأنا واعظاً: يجب أن تحبوا الإسلام . ولعله كان يقصد التذكير بأقوال الكثيرين من معلمينا: إن المحبة وحدها طريق المعرفة ، بل طريق الحق الواحد ، ولو تعددت الطرق .

ترى ، أوليست المعرفة - كذلك - متى تحررت من الخوف بل الإرهاب ، هي الطريق إلى المحبة؟ ومتى أدر كنا أن المحبة هي أخيراً شرط السلام وجوهر مبتغاه والطريق إليه ساهمنا في إنقاذ العالم من حروب عبثية خبرناها هنا مصفرة ، وها هو محيطنا العالمي يلتهب بها ، كوارث هدامة مرعبة ، من القوقاز إلى القارة الهندية ، ومن إيران إلى الجزائر ، إلى كل بلقان صغير أو كبير ، حيث صار الدين للمصالح السياسية حيناً ، وللعصبيات العنصرية أحياناً ، تغطية ، ومبرراً ، وتبرئة ذمة أمام التاريخ .

أيها السادة ،

هذه هي رسالة البلمند ، نشكركم على صبركم في الإستماع إلى
حكايته . ولاني ختاماً أنقل إليكم تمنيات مجلس أمناء البلمند بالنجاح ، ورجاءه بأن
تشمّلوا سعيينا الجديد برعاية المعارف التي تكتنزون ، والخبرة التي كونتم خلال
الأجيال ، حين كنا نحن ننتظر اللقاء ، ونسقي الزرع صابرين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مقالات غسان تويني المجموعة

واكب القاء المحاضرات المنشورة هنا عدد من المحاضرات منشورة في كتب اخرى ،
وكتابة مقالات صدرت في «النهار» وجمع بعضها في كتب او كرايس صدرت كلها
(بإستثناء الثاني) عن «النهار» او دارها للنشر .

- من اجل مجلس حر . رصيد سنة في مجلس النواب ٢ حزيران ١٩٥١ - ٣١ ايار ١٩٥٢ .
يضم الكراس - الى مقالات نهائية - مشاريع قوانين ، وتقارير لجان ، وخطب في
المجلس ، واسئلة الى الحكومة .
- منطق القوة . او فلسفة الانقلابات في الشرق العربي . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٩٥٤ .

يجمع الكتاب مقالات كتبت بين ١٩٤٨ و ١٩٥٤ .

- الايام العصية . مجموعة مقالات صدرت في النهار ايار - آب ١٩٥٨ .

- الخطر الاحمر ... والعالم الحر ؟ ١٩٤٨ - ١٩٥٩ .

- ازمة الحكم بعد الكسة . «ملف النهار ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٧» .

يضم «الملف» ، الى المحاضرة ، «مجموعة افتتاحيات كتبت بعد احداث ٥ حزيران ، بعضها
نشر في «النهار» ، وبعضها نشر «بعضه» ، وبعضها الاخر ... لم ينشر» ٦ حزيران - ٢٩
آب ١٩٦٧ .

- رئاسيات ١٩٧٠. مجموعة مقالات معركة رئاسة الجمهورية. «ملف النهار: لبنان ١٩٧٠»، نشرت بين ٢٩/٢/١٩٦٩ و ١٨/٨/١٩٧٠.
- ١٠٠ يوم في الحكم. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١-٨١».
- مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات... وحوارات مع الطلاب.
- ثورة الطلاب. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١-٨٢».
- يضم «الملف»، الى محاضرات، اقتراحات مكتوبة بين ١٩٦٧/١١/٥ و ١٩٦٨/١١/١٣، ومحاضر مناقشات مع الطلاب.
- فلسطينيات. مجموعة مقالات عن القضية الفلسطينية والثورة ولبنان الحر. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١-٨٣».
- غواطر انتخابية. اذار - نيسان ١٩٧٢.
- ملف الجنوب:
- ثلاثة اقسام. الاول: «فلسفة للجنوب» لفسان تويني (١٩٧١-١٩٧٢). الثاني: تحقيقات ومقالات لفسان تويني والياس الديري وجوزف نصر وكمال حمدان وجورج سمعان وكريم بقرادوني (١٩٧٣). الثالث: تقارير ومشاريع.
- الثورة الفلسطينية والحقائق اللبنانية. ١٩٧١-١٩٧٤.
- كتاب الحرب. ١٩٧٥-١٩٧٦. مجموعة مقالات. دار النهار للنشر. ١٩٧٧.
- نزعة العقل. ١٩٨٣-١٩٨٤. مجموعة مقالات. دار النهار للنشر.
- الجمهورية في اجازة. لبنان ١٩٨٨-١٩٩٠. دار النهار للنشر. ١٩٩١.
- قبل ان يدهمنا الياس. مقالات الانتخابات ١٩٩٢. دار النهار للنشر.

مقالات ومحاضرات واحاديث

- سر المهنة... واصولها. محاضرات في الصحافة ومقالات عن كبارها مع استذكار لبعض التاريخ. دار النهار للنشر. ١٩٩٠.
- سر المهنة... وامرار اخرى. مذكرات في زي حواريات، مع مجموعة من الوثائق والمقالات والتحقيقات والمحاضرات (٦٠٠ صفحة قطع كبير). دار النهار للنشر. ١٩٩٥.

انجز طبع هذا الكتاب
في التاسع من شباط سنة الف
وتسعمئة وسبع وتسعين
في المطبعة العربية ، بيروت
لبنان .



غسان تويني

- ١٩٢٦ - ولد في بيروت لبنان
 ١٩٤٥ - بكالوريوس علوم في الفلسفة والعلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت.
- ١٩٤٧ - ماجستير علوم في السياسة من جامعة هارفرد (اميركا).
 ١٩٤٨ - تولى بعد وفاة والده جبران تويني مسؤولية اصدار «النهار» ثم رئاسة تحريرها ولا يزال مستمرا في ممارسة مسؤوليات ادارة «النهار» ومجموعتها، على تقلبه في مواقع سياسية واكاديمية.
- ١٩٤٨ - عين محاضراً في دائرة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت.
 ١٩٥٠ - شارك في تأسيس دائرة العلوم السياسية ثم كلية الحقوق في الأكاديمية اللبنانية وحاضر في الفكر السياسي وفلسفة القانون.
- ١٩٥١ - انتخب نائبا عن الشوف - عاليه وساهم في تأسيس الجبهة الاشتراكية الوطنية بوصفه ممثلاً للحزب القومي الاجتماعي، على كونه آنذاك منحلاً.
- ١٩٥٣ - انتخب نائبا عن بيروت ثم تولى نيابة رئاسة مجلس النواب.
- ١٩٥٧ - فشل في انتخابات بيروت، منفصلاً عن الحزب القومي الاجتماعي الذي كان قد نال ترخيصاً جديداً. ثم شارك في تأسيس «القوة الثالثة» التي قاومت الحزب الأهلية (١٩٥٨) وعارضت التجديد للرئيس كميل شمعون.
- ١٩٦٥ - ناشر ورئيس تحرير لجريدة LE JOUR باللغة الفرنسية ثم ناشر L'ORIENT-LE JOUR (١٩٧٠ - ١٩٩١) بعد دمج الجريدتين.
- ١٩٦٧ - ممثل شخصي لرئيس الجمهورية (شارل حلو) لدى الأمم المتحدة وفي واشنطن إثر حرب ٥ حزيران.
- ١٩٧٠ - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام والتربية الوطنية. وقد استقال بعد مئة يوم.
- ١٩٧١ - ممثل شخصي لمدير اليونيسيف وسفير في مهمة خاصة في الخليج العربي.
- ١٩٧٥ - وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد كرامي الائتلافية إثر اندلاع الحرب.
- ١٩٧٦ - مبعوث خاص للرئيس الياس سركيس الى الولايات المتحدة (كانتون الأول).
 ١٩٧٧ - مندوب خاص لأمين عام الجامعة العربية في مهمة في اميركا (آذار - نيسان).
 ١٩٧٧ - سفير ومندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة (ايلول ١٩٧٧ - ايلول ١٩٨٢).
 ١٩٨٢ - تولى بصورة غير نظامية مهمة مستشار لرئيس الجمهورية في شؤون الأمم المتحدة حتى عام ١٩٨٤.
- ١٩٨٨ - شارك في تأسيس جامعة البلمند ثم تولى رئاستها (تموز ١٩٩٠ - ١٩٩٣).
 ١٩٨٨ - عضو مجلس الأبناء في الجامعة الأميركية في بيروت.
 ١٩٩٣ - نائب الرئيس التنفيذي لمجلس أمناء جامعة البلمند.

المفكر الرؤيوي
في غسان تويني المحاضر يتفوق على
السياسي المحارب ،
بينما يتنافس فيه الصحافي المتابع للحدث مع
الأكاديمي الباحث عن «ماورائيات»
الحدث ، ليأتي الفيلسوف معلناً
شمولية النظرة التي بها يتفوق على
تحليل عالم السياسة .
وهو الرجل العملي الذي يبحث عن
توازنه مع الانسان المثالي ،
بحيث لا ينتقص عمله أو تحريضه
على العمل ، شيئاً من دعوته
الى اعلاء القيم .

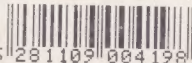
نواف سلام

(من المقدمة)

Bibliotheca Alexandrina



0706773



5 281109 004198

محاضرات في السياسة والمعرفة

ISBN 2-84289-018-3